ردع الجاني
المتعدِّي على الألباني

تأليف

أبو معاذ
طارق بن عوض الله بن محمد

الطبعة الأولى بمكتبتنا
(١٤١١هـ - ١٩٩٠م)

الناشر
مكتبة التربية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش سويلم من ش الهرم - خلف مسجد الانصار
ت : ٨٦٨٦٠٥

قال الشيخ محمد المجذوب فى مدح الشيخ ناصر الدين الألبانى :

قالوا : ألا كلمة فى الشيخ تُنْصِفُه
فقد طغى الجورُ حتى فى الموازينِ
شُنَّت عليه حروبٌ لا يسوغها
عقلٌ يرى الحقَّ فى ظل البراهينِ
فقلت : فوق ما يُبَلِّغُهُ
محدِّثُ الشَّامِ عن خيرِ النبيينِ
وَرْدَةُ الجيلِ للوحى الجليل يَدٌ
ما إن يكابر فيها غير مفتونِ
وحَسْبُهُ أنَّه هزَّ العقول وقد
باتَتْ من الحَجْرِ والتقليد فى هُوْنِ
فأصبحتْ ذاتَ وعي ليس يُعْجِزُهُ
التمييزُ ما بَيْنَ مَفروضٍ ومسنونِ
والدين سِرٌّ من الرحمن بيَّنَهُ
رسولُهُ وَسِوَاهُ مَحْضُ تخمينِ
والجامدون حَيارى ليس فى يدهم
إلا روايةُ مجروح لِمَوْهونِ
فما عسى أن يقولَ الشعرُ فى رجلٍ
يدعوه حتى عِداهُ ناصِرَ الدينِ
وأيُّ خيرٍ إذا فردٌ تجاهَلَهُ
وَقَدْ فشا فضلُهُ بَيْنَ الملايينِ

مقدمة المؤلف ..

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسِّرْ وأعِنْ يا كَرِيمُ

إن الحمد لله تعالى نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أَيُّها الذينَ آمَنوا اتَّقوا الله حقَّ تُقاتِهِ ولا تموتُنَّ إلا وأنتُم مسلِمونَ ﴾ .

﴿ يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقوا ربَّكُمُ الذى خلَقَكُم مِن نفسٍ واحدةٍ وخلَقَ منها زوجَها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتَّقوا الله الذى تَساءَلونَ بهِ والأرحامَ إنَّ الله كانَ عليكُم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أَيُّها الذينَ آمَنوا اتَّقوا الله وقُولوا قَولاً سَديداً يُصْلحْ لكم أعمالَكم ويَغفر لكم ذنوبَكُمْ ومن يُطِعِ الله ورسولَه فقد فازَ فَوْزاً عظيماً ﴾ .

أما بعدُ ..

فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله تعالى ، وخيرَ الهَدْى هَدْىُ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة ، وكلَّ ضلالةٍ فى النار .

وبعدُ ..

فقد وقفت على كتاب لأحد الباحثين أسماه : « تنبيه المسلم إلى تعدى الألبانى على صحيح مسلم » ! انتقد فيه الشيخ الألبانى فى أحاديث من « صحيح مسلم » زعم هو أن الشيخ ضعفها ، وأنه « تكلم عليها بما هو يؤكد خطأه ويُثبت خروجه على ما قرره العلماء من صحتها وتلقيها بالقبول المفيد للعلم » كما يقول هو فى كتابه (ص ٣) .

وكنت فى أول عهدى بالكتاب أحسبه قصد من كتابه هذا القيام بواجب النصح للمسلمين ، ببيان ما يمكن أن يكون قد أخطأ فيه الشيخ ، فإنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والشيخ ككل البشر ، يصيب كما يصيب الرجل ، ويخطىء كما يخطىء الرجل ، ولم يدَّع لنفسه عصمة من الزلل ، ولا أمناً من مقارفة الخطل ، وحسبه أن حسناته أكثر من سيئاته ، وصوابه قد طغى على أخطائه وزلاته .

وَمَنْ ذَا الَّذِى تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها كَفَى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ

لكن للأسف وجدته قد تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم والإنصاف من حسن النصح والتوجيه إلى ما لا يرضاه عوام طلاب العلم فضلاً عن خواصهم من المغالطات المنافية للأمانة العلمية ، ومن التخليط فى القواعد الأصولية ، ومن اتهام الشيخ بما هو أبعد الناس عنه من مخالفة الإجماع ، والتفرد ، والتناقض والتخبط ، والتجرى على الطعن فى « الصحيحين » وغير ذلك من المجازفات والمهاترات !! .

وأما كلامه فى الأسانيد والمتون فوجدناه يرد على الشيخ بل وعلى السابقين عليه بشواذ الروايات ومناكيرها غير مبالٍ بما قرره العلماء فى هذا الباب !

وأما كلامه فى الرجال ، فأعجب وأعجب ، فتراه إذا أراد أن يوثق رجلاً ردَّ كل التضعيفات الصريحة التى قيلت فيه بتأويلات واهية ، بطريقة مضحكة مبكية، أو يشكك فى صحتها وثبوتها ، ثم يعارضها بما لا يقوم بنفسه

فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

وإذا أراد أن يضعِّف رجلاً جمع له ما يصلح وما لا يصلح ولو كان من رجال « الصحيحين » أو أحدهما مع أنه ما قام إلا للدفاع عنهما - كما يزعم - !! .

وإذا أعجزه ذلك أخذ يقطِّع كلمات الأئمة فيذكر منها القطعة التى توافق غرضه ، وقد يكون فيما يدعه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده !! .

فإن لم يستطع ذلك أهمل الكلمة كلية ، ولم يعول عليها وكأنها ما قيلت !! .

فدعانى ذلك إلى تعقبه فيما تعدى فيه فقط - وهو كثير - وإلا فإنَّه قد أصاب فى بعض المواضع ، ولكنها ضاعت - على ندرتها - بين غمرات تشنيعاته وتهويلاته .

ولم أقصد استيعاب ذلك بل اكتفيت بالإشارة إلى بعض أخطائه المنافية للأمانة العلمية ، فإنها كثيرة ، ولو أخذت أناقشه فى كل موضع أخطأ فيه لطال الكتاب جداً ، ولضاع الوقت فى شيءٍ تكفى فيه الإشارة عن العبارة ، وكما قيل : « أبلغُ الردِّ السكوتُ » !! .

ولم أعامله بمثل ما عامل به الشيخ من التشنيع والتبديع بل حرصت على توخى الحق ، واجتناب ما كرهته له ، وجمعت فى ذلك هذا الكتاب الذى بين يديك ، وأسميته :

« رَدْعُ الجَانِي المُتَعَدِّى على الألْبَانِى »

وقد قسمته إلى أربعة أقسام ..

القسم الأول : فى دفع تعدى المعترض على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع وبيان تناقضه فى ذلك .

القسم الثانى : فى ذكر نماذج وأمثلة من تعديه فى كلامه على الأسانيد والمتون .

القسم الثالث : فى ذكر نماذج وأمثلة من تعديه فى كلامه فى الرجال .

القسم الرابع : فى ذكر نماذج وأمثلة من تعديه على الشيخ الألبانى نفسه وتشنيعه عليه باتهامه بما هو برىء منه .

وكان غالب ردِّى مُسْتَقَى من كلامه فى كتابه هذا فجاء وكأنه ردٌّ من نفسه على نفسه !! . غفر الله لنا وله وللمسلمين .

وأخيراً ، فإنى أرحِّب بكلِّ ملاحظة أو نقد ، يصدر عن روية ونظر ، وليس عن تعصبٍ وهوًى ، والله من وراء القصد .

وقبل أن أختم هذه المقدمة أرى أنه من الواجب علىَّ أن أقدم الشكر الجزيل والثناء الجميل لوالدىَّ ، تنويهاً بقدرهما ، وإشادة بذكرهما ، ورعاية لحقهما ، إذ هما والدىَّ ولهما علىَّ الأيادى البيضاء ، والنعم السابغات ، وقد كان لدعائهما لى بالتوفيق والسَّداد الفضل الكبير فى إخراج هذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالى إلى عالم النور ، فجزاهما الله خير الجزاء فى الدنيا والآخرة .

وزوجى الكريمة لها منى وافر الشكر ، فقد تحملت كثيراً من المشقة والضيق لانصرافى عن القيام بحقها ، وانشغالى بالكتابة عن الاهتمام بها ، ولا أنسى ذلك لها ، فجزاها الله خيراً .

ولا يفوتنى أن أقدم الشكر لكل من ساعدنى فى إخراج هذا الكتاب سواء بالنصح والإرشاد أو بالمساعدة والمراجعة أو بطباعته ونشره ، وأسأل الله تعالى أن يتقبل منى ومنهم ، وأن يجزل لى ولهم المثوبة فى الدارين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

القاهرة فى : ٢٦ ربيع الآخر ١٤١٠هـ

٢٥ نوفمبر ١٩٨٩م

وكتبه

العبد الفقير لربه القدير

طارق بن عوض الله بن محمد

تَنْبِيهٌ ..

من أراد أن يرسل إلَيَّ شيئاً من تعقيب أو استفسار أو غير ذلك فليرسله على العنوان التالى ..

القاهرة :

١٢٠ شارع جسر السويس ، ناصية الجوهرى بالزيتون .

* * *

هدفى من هذا الكتاب

إن هدفى الأسمى من هذا الكتاب أمران ..

الأول :

ردُّ المطاعن الباطلة التى أطلقها المعترض فى حق الشيخ الألبانى ، وبيان تعديه فى اتهامه الشيخ بالتعدى على « الصحيح » .

فإن المعترض قد تطاول وأطلق لسانه فى حق عالم كبير من علماء العصر ، شهد له رجال العلم وأساطينه فى شتى بلدان العالم الإسلامى بالتفوق والنبوغ ، والتقدم على أقرانه فى هذا العلم الشريف .

فالسعى فى الطعن فيمن هذه صفته ، واتهامه بما يتبرأ منه عوام الناس فضلاً عن خواصهم ، سعىٌ فى الطعن فى شهادة هؤلاء الأفاضل ، واتهامهم بالمحاباة والمجاملة على حساب الحق ، وإلا فبالسذاجة والغباوة ، برأهم الله من ذلك كله .

وسعىٌ أيضاً إلى تجرئة من فى قلوبهم مرض ، من حقد أو حسد على أن يطلقوا ألسنتهم فى حق علماء الأمة ، وحاملى راية الكتاب والسنة تحت شعار تنبيه المسلمين ونصح الغافلين والمغفلين !! .

وهم كثيرون .. وللأسف ..

فكم من الذين يستعجلون وقتهم ومقامهم ، وكم من الذين يعجبون بعلمهم ولو كان مسروقاً من غيرهم ، وكم من الذين يحبون البروز والعجب بالنفس ومناداة العامة والدهماء لهم بالمشايخ والأساتذة ، وكم من الذين يفرحون بهذه الألقاب المزورة والأقنعة المزيفة التى ما تلبث أن تزول بحرارة الحق حين يقلق عليها مضاجعها ويؤرق عليها نومها .

ولا نملك لهذه الأصناف من عزاءٍ إلا الإشفاق والرثاء على نسيانها النفس لأنها نسيت الوقوف بين يدى علام الغيوب الذى لا تخفى عليه خافية ﴿ **وَإِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ** ﴾ ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ** ﴾[1] .

وليتهم إذ طلبوا الظهور والبروز والشهرة . سلكوا سبيلها ، وعملوا بحقها ، ولكن ماذا يكون ظنك بمن لا يرى سبيلاً إلى الشهرة إلا الطعن فى أرباب العلم ؟! .

لقد رَتَعَ القَومُ فى جيفَةٍ　　　يَبِينُ لِذى العَقْلِ إنتانُها

والهدف الثانى :

ردُّ الحق إلى نصابه ، وبيان خطأ المعترض من صوابه فى القواعد التى تعرض لها أو أخلَّ فى تطبيقها موافقة لهواه أو جهلاً بالحق من سواه .

وما ذلك إلا خوفاً من أن يغترَّ بعض طلاب العلم بقوله أو فعله مع سكوت أهل العلم عنه ، فيتسع الخرق على الراقع ، ويعظم الخطر والضرر .

وحسبك أن تعلم أن الخطأ فى تقعيد قاعدة ، أو الإخلال فى تطبيقها قد يؤدى إلى إفساد الدين بإدخال الباطل فيه وإخراج الحق منه ..

ولولا الخشية من أن أنسب إلى التهويل لشرحت ذلك مفصلاً ، ولكن أكتفى بأن أقول :

إن هناك قاعدة من قواعد هذا العلم أخل المعترض فى تطبيقها فى غير موضع من كتابه ، وهذه القاعدة هى التى تنص على أن الحديث الضعيف إذا وجد لراويه متابع مثله فى الضعف أو قريب منه ، أو وجد له شاهد كذلك فإنه يشد من عضده ، ويأخذ بيده ، ويرقيه من الضعف إلى مرتبة الحسن لغيره بشرط ألا يكون ذلك المتابع أو هذا الشاهد شديد الضعف ، فإن كان كذلك لم يزدد الحديث به شيئاً .

---

(١) مقتبس من « حياة الألبانى » (٣٤/١) .

إن المعترض قد أخلَّ فى تطبيق هذه القاعدة فأخذ يعتمد كل رواية يقف عليها فى تقوية ما يريد تقويته سواء كان ضعفها هيناً أو شديداً !!

إن السعى فى تمشية صنيعه هذا سعىٌ فى إدخال مناكير وبواطيل وموضوعات ضمن الأحاديث الحسنة بحجة أن لها شواهد ومتابعات !! .

إن المعترض رَدَّ كثيراً من تضعيفات الأئمة فى الرجال ، ولم يردَّها مع الاعتراف والتسليم بدلالتها على التضعيف ، كلا ، بل إنه ردها وقعد لردها قواعد ، حتى إنه أحياناً ليلوى عنقها حتى يُصيرها صيغ توثيق لا تجريح !! .

ولو أنه سُلِّم له ذلك لرُدَّت غالب الأقوال التى أطلقها الأئمة فى الرواة ، ولضاع العلم ، وانسد الباب ، وانقطع الخطاب !! .

نعم ، إن ضرر هذا الإخلال لا يظهر عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التى هى فى « الصحيحين » فالأمر فيها هين ، والخطب فيها سهل إذ إن غالب ما وجه إلى أحاديثهما من طعن مدفوع من وجه آخر .

وإنما يظهر ضرر هذا الإخلال عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التى هى خارج « الصحيحين » .

فلحساب مَنْ تُصحح عشرات بل مئات من أحاديث هؤلاء الضعفاء لمجرد الدفاع عن حديث أو حديثين أخرجهما له صاحبا « الصحيحين » أو أحدهما وقد يكون متابعاً فيهما أو لهما شواهد تدل على ثبوتهما ؟! .

بل إن من هؤلاء الرواة من هم من المكثرين فى الرواية بشهادة المعترض نفسه .

فكم يدخل فى الدين من الفساد لو سُلِّم للمعترض ما قاله ، وما صنعه وأراد أن يثبته بغير حق .

ولو أنه سَلَّم بحال هؤلاء الرواة واستثنى ما أخرجه الشيخان أو أحدهما من حديثه لكان الخطب سهلاً كما سلف .

فهذا هو هدفى من هذا الكتاب لا غير ، ولهذا فإنى لم أناقش المعترض فى كل صغيرة وكبيرة من كتابه وإنما ناقشته فيما تعدى فيه فقط ، وقد أسكت عن بعض تعدياته لوضوحها ، فأناقشه فى الأخطاء الكبيرة التى لا يسعنا السكوت عليها ، وأدع الأخطاء الصغيرة يفهمها اللبيب والفطن . إذ كان غرضى فقط التمثيل وذكر النماذج لا الاستيعاب .

ثم إننى ما دمت أريد بيان أخطائه فحسب ، فإذا ناقشته فى جزئية من جزئيات بحثه ، وعارضته فيها ، وبينت فيها خطأه ، وبعده عن الصواب ، لا يعنى ذلك أننى أخالفه فى بحثه كله أو فى النتيجة التى توصل إليها ، كما لا يعنى موافقتى له ؛ لأنه من المعروف عند العقلاء أن نقض الجزءِ لا يعنى نقضَ الكلِّ ، وأن الموافقة على الجزئيات لا يعنى الموافقة على الكليات .

* فإذا عارضت المعترض فى دعوى الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث « الصحيحين » بذكر بعض الأحاديث التى تكلم فيها بعض الأئمة وهى فى « الصحيحين » أو أحدهما ، لأدلِّل بذلك على عدم حصول الإجماع على صحة هذه الأحاديث ، ليس يعنى ذلك أبداً أن هذه الأحاديث ضعيفة عندى ، وإنما غاية ما يعنى أن هذه الأحاديث لم يقع الاتفاق على صحتها ، وهذا لا يمنع من أن يكون الراجح أنها صحيحة .

* وكذلك إذا اتهم المعترض الشيخ بالتفرد أو المخالفة فنقضت عليه ذلك بذكر بعض من سبق الشيخ إلى القول بمثل قوله ، ليس يعنى ذلك موافقتى للشيخ ولا من سبقه لاحتمال أن يكون قول الشيخ ومن سبقه مرجوحاً .

* وكذلك إذا انتقدته فى توثيقه لبعض الضعفاء ، ليس يعنى ذلك أننى أضعف أحاديثهم التى فى « الصحيح » لاحتمال أن يكونوا متابعين عليها ، أو أن لأحاديثهم شواهد تتقوى بها .

* وعلى العكس إذا انتقدته فى تضعيفه لبعض الثقات ، ليس يعنى ذلك أننى

أصحح أحاديثهم لاحتمال أن تكون شاذة ، أو فيها علة أخرى من انقطاع أو غيره .

* وكذا إذا عارضته فى ردّه لقول من أقوال الأئمة فى الرواة ليس يعنى ذلك أننى أثبت مقتضاه كحكم نهائى فى الراوى ، لاحتمال أن يكون هذا القول مرجوحاً ، أو أراد به قائله خلاف الظاهر منه .

* وكذا إذا ألزمته بتضعيفه لبعض رواة مسلم أو لبعض رواياته لأثبت تناقضه ، ليس يعنى ذلك أننى أثبت خلاف ما قال فى هؤلاء الرواة أو تلك الروايات ، كما أنه لا يعنى موافقتى له ، إذ غاية ما أريده هو إثبات تناقضه وإنكاره على الشيخ الألبانى ما هو راتع وغارق فيه .

* وأيضاً إذا ذكر المعترض رواية فيها تصريح بالسماع ليُدلِّل بذلك على أن الراوى الذى لم يصرح بالسماع فى « الصحيح » قد صرح فى غيره ، فرددته عليه بأن هذا التصريح فى تلك الرواية شاذٌ أو منكرٌ ، ليس يعنى ذلك أننى أضعف حديث « الصحيح » ، إذ غاية ما أريده هو إثبات ضعف حجته ، وقد يكون هناك ما يغنى عن هذه الحجة الضعيفة .

* وكذا إذا نفيت صحة المتابعة لنفس السبب .

* أو إذا طعنتُ فى الشواهد التى يأتى بها المعترض بأنها ضعيفة جداً ، أو قاصرة عن محل الشاهد لا يعنى ذلك أنى أضعف الحديث ، إذ غاية ما فى الأمر بيان خطأ مسلكه وإخلاله فى تطبيق القواعد العلمية .

هذا ، وإنما حرصت على بيان مقصودى من الكتاب وشرطى فيه ، حتى لا يُسيىء أحدٌ الظن بى ويتهمنى بما أنا منه برىء ، فإن من يسيىء الظن بالعلماء المعروفين بالدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما « الصحيحين » ويتهمه بالتعدى على « صحيح مسلم » لا يستبعد عليه أن يتهمنى أنا أيضاً

بمثل ما اتهم به الشيخ أو أشد .

وَلَسْتُ بِنَاجٍ مِنْ مَقَالَةِ طَاعِنٍ وَلَوْ كُنْتُ فى غارٍ على جَبَلٍ وَعْرِ
وَمَنْ ذَا الذى يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِماً وَلَوْ غَابَ عَنْهُمْ بَيْنَ خَافِيَتَى نَسْرِ

* * *

نبذة عن الشيخ العلامة
محمد ناصر الدين الألبانى

ولعل من المناسب أن نذكر نبذة عن الشيخ الألبانى ، وعن مكانته العلمية ، ومنزلته بين أقرانه ، ليعلم من كان جاهلاً بمكانة الشيخ ، ومنزلته بين أقرانه من التفوق ، والتقدم ، والنبوغ فى علوم السنة .

ولن نطيل فى سرد سيرة الشيخ العطرة ، فإنى لم أصنف هذا الكتاب من أجل هذا الغرض ، وإلا فإن لهذا موضعاً آخر ، وقد سبقنا إلى ذلك بعض الأفاضل مثل الأستاذين عيد العباسى وعلى خشان ، ثم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى .

ولكن سأكتفى بذكر أقوال أهل العلم وأساطينه فى هذا العصر التى قالوها فى حق الشيخ الألبانى ، ومدحهم له وثنائهم عليه ، وذكر بعض المجامع العلمية والهيئات الإسلامية التى اعتمدت على الشيخ ، واعترفت بمنزلته ومكانته العلمية .

*** ثناء العلماء والفضلاء على الشيخ الألبانى ..**

١ - العلامة محب الدين الخطيب ..

قال : « ... من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتى الألبانى »[١] .

(١) انظر « آداب الزفاف » (ص ٨٣) الطبعة الأخيرة .

٢ - العلامة محمد حامد الفقى ..

قال : « الأخ السَّلفى البحاثة الشيخ ناصر الدين »[١] .

٣ - العلامة عبد العزيز بن باز ..

قال : « لست أشك فى علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسُّنة ، زاده الله علماً وتوفيقاً »[٢] .

وقال مرة أخرى :

« ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث فى العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألبانى »[٣] .

ولما عزم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى على كتابة ترجمة للشيخ الألبانى كتب إلى الشيخ ابن باز كتاباً يسأله فيه عن رأيه فى الشيخ الألبانى ، فأجاب قائلاً :

« من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني وفقه الله للخير آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعده يا محب . كتابكم الكريم وصل وصلكم الله بهداه وفهمت ما تضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ورغبتكم في كتابة رأينا في فضيلته .

نفيدكم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ، ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه ، مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف ، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع ، وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين ، نسأل الله

---

(١) انظر مقدمته على كتاب « نظرية العقد » لابن تيمية .

(٢) انظر كتابه « ثلاث رسائل فى الصلاة » .

(٣) « حياة الألبانى » (ص ٦٥ ٦٦) .

أن يضاعف مثوبته ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل ، وأن يكلل جهوده بالتوفيق والنجاح . وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده وأعماله الجليلة ، فجزاكم الله خيراً وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه، وبارك في جهود أخينا وصاحبنا الشيخ محمد ناصر الدين ، وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق ، وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »[1] .

٤ - العلامة محمد الصالح العثيمين ..

قال :

« نعتذر بأن الأخ عبد الله بن حسين لم يعطني إلا هذه الوريقة الصغيرة لأكتب فيها ما طلبه مني الأخ ماهر بن فهد السائل أن أكتب عن فضيلة محدث الشام الشيخ الفاضل : محمد بن ناصر الدين الألباني فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل أنه حريص جداً على العمل بالسنة ، ومحاربة البدعة سواء كانت في العقيدة أم في العمل . أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك ، وأنه ذو علم جمّ في الحديث رواية ودراية ، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد .

أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به ، على تساهل منه أحياناً في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح ، وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفاً لأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد الشريعة العامة .

وعلى كل حال فالرجل طويل الباع ، واسع الاطلاع ، قوي الإقناع ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك سوى قول الله ورسوله .. ونسأل الله تعالى أن

---

(١) « حياة الألباني » (٥٤١/٢) وانظر المصورات آخر هذا الكتاب .

يكثر من أمثاله في الأمة الإسلامية ، وأن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين والقادة المصلحين ، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا إنه جواد كريم »[1] .

٥ – الدكتور أمين المصرى[2] ..

كان يصرح دائماً – رحمه الله – أن الشيخ الألبانى أحق منه بالمنصب الذى ناله وأجدر ، وكان يعد نفسه من تلاميذه .

وكان يقول – رحمه الله تعالى – للطلاب فى الجامعة الإسلامية : « نحن نستفيد من كتب الألبانى ما نقدم بعضها لكم » .

وقال مرة :

« من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة (الدكتوراه) لتدريس مادة الحديث فى الجامعة ، وهناك من هو أولى بذلك منا ، مما لا نصلح أن نكون من تلامذته فى هذا العلم ، لكنها النظم والتقاليد » ! .

٦ – الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض[3] ..

قال :

« إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر ، وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها ، وهذا عمل جليل من خير ما أنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات ، وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ، ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على اهتمامه بـه وأسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم . » .

---

(١) « حياة الألبانى » (٥٤٣/٢) وانظر آخر الكتاب المذكور .

(٢) رئيس قسم الدراسات العليا للحديث فى الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة سابقاً ، ومدرس مادة الحديث قبل ذلك فى الجامعة السورية وانظر « حياة الألبانى » (٦٩/١).

(٣) الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . وانظر « حياة الألبانى » (٥٤٤/٢) .

٧ - الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق .

قال :

« محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته

كان ناصر الدين ومازال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط .

* لم يؤسس ناصر الدين جماعة خاصة للدعوة ، وإنما جعل علمه للناس جميعاً ، وتعاون مع الجماعات الإسلامية كافة .

* مدح الناس وذمهم لناصر الدين عنده سواء .

عالم من علماء المسلمين ، وعَلَمٌ من أعلام الدعوة إلى الله ، وشيخ المحدثين وإمامهم في العصر الراهن ، ألا وهو أستاذي محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله وبارك في عمره .

ناصر الدين الذى لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة إلى الله في العصر الحاضر ، ولا يستطيع أن يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم معاصر ، فمعظم الكتب العلمية التي يتداولها الناس الآن مصدرة بتحقيقاته ، وتخريجه لأحاديثها ، كصفة صلاة النبي ، وحجاب المرأة المسلمة ، وتحذيرالساجد من اتخاذ القبور مساجد ، وغير ذلك ، فطلاب العلم الذين نقلوا علمه وتتلمذوا على يديه وتربوا في حلقاته وصحبته ، لا يحصون كثرةً وهم منتشرون في العالم الإسلامى أجمع على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم . لم ينضم ناصر الدين طيلة حياته إلى جماعة معينة من جماعات الدعوة ، ولم يعاد أي مجموعة منها ، ونصح لها جميعاً ، ولم يدخر وسعاً في تربية شباب أى مجموعة منها ، وقام بنشر العلم الشرعي بكل طاقته في كل اتجاه ، ومع

كل جماعة الشيخ وتلامذته من جميع الجماعات والتنظيمات الإسلامية .

ولم ينشىء الشيخ أيضاً تنظيماً خاصاً ، ولا أقام جماعة خاصة بنظام خاص ، لا لعجزه عن ذلك ، ولا لأنه يرى أن هذا حرام وإثم ، ولكن لأنه يرى أن الأولى به أن ينشر علمه للناس جميعاً ، وللجماعات كافة ، وذلك لأنه يرى أن المنهج السلفي لفهم الدين هو المنهج الكفيل بعودة المسلمين إلى الدين الحق عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقاً .

وناصر الدين لا يهمه أن يحمل هذا المنهج السلفي أي أناس تسموا بأي اسم .. كل همه أن يفهم هذا الدين فهماً صحيحاً ، وأن يطبق تطبيقا سليماً ، وأن يكون سير الناس مبنياً على الكتاب والسنة الصحيحة ، والشيخ ينهى عن التحزب والعصبية بأي لون وأي شكل ، ويرى أن نهضة المسلمين منوطة بتعاونهم جميعا ، وتضافر جهودهم ، وتوجهها في كل اتجاه نحو بناء العقيدة أو تصحيح العمل أو مقارعة الباطل . وكل ذلك قد ذكره الشيخ مفصلاً في دروسه ومحاضراته ، وكتبه وعلمه لتلاميذه الذين تلقوا العلم عنه .

ولكن ناصر الدين نفسه أخذ يقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك ، وقام بنقد الآراء الإسلامية التي يراها مجانبة للصواب والحق وتصحيحها ... لا يجامل في ذلك أحداً حتى نفسه ، ولا أخلص محبيه وأصدقائه وإخوانه ، ولا أقرانه في العلم من العلماء السلفيين ، ومن غيرهم ، فلا يسمع حديثاً يرى أنه ضعيف إلا بين ضعفه عنده ، ولا يسمع رأياً مخالفاً للحق إلا كتب عنه ونبه عليه في كتبه ، أو في دروسه نصحاً للعامة وتنبيهاً للخاصة .

وقد أنشأ بذلك حركة عظيمة للوعي الديني ، وتحري الحق فيما يُكتب ويُقال ، لا عند طائفة خاصة فقط بل عند عامة العلماء الذين يؤخذ عنهم أو يتتلمذ الناس على أيديهم ، ولهذا قدمت طائفة كبيرة منهم كتبهم له لنقدها ، وتصحيح أحاديثها ، وبذلك استفاد من هذا المنهج عموم المسلمين

فقل استخدام الحديث الضعيف ، وعظم تحري الناس للحق ، وابتدأ الناس فهم الدين بطريقة علمية مبنية على الدليل والبرهان بعد أن كان أخذ الدين وتلقيه سائراً بطريق التقليد والعشوائية ، وضمٌّ الصحيح إلى الضعيف ، والشرك إلى التوحيد ، وجمع الهدى مع الضلالة ، والبدعة مع السنة .

ولكن هذا المنهج النقدي العلمي الذي أخذ الشيخ نفسه به أوجد لناصر الدين مجموعات كبيرة من الحاسدين ، فمجرد أن يرى أحد المتعالين أنه نقد في رأي له أو استدلال خاطىء إذا به ينقلب على الشيخ تجريحاً ، وهكذا وجد الذين يقدمون آراءهم على قول الله وقول رسوله .

ولا شك أن هذه هي سنة الله فيمن يصدع بالحق . والعجب أن ناصر الدين لا يأبه لذلك فقد لازمته ثلاث سنوات فوجدت أن مدح الناس له ومذمتهم عنده سواء !! إنه فقط يرى أنه حامل دعوة ، وصاحب حق يريد إبلاغه ، فإن مدحه الناس لم يقم لهم وزناً ، وإن ذموه لم يغير هذا من موقفه شيئاً بل ولا من نصحه لهم ، ومحبته الخير من أجلهم ، ولا نزكيه على الله ونحسبه في ذلك كله مخلصاً دينه لله ، والله أعلم بالسرائر .

باختصار كان ناصر الدين ومازال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط ، ولقد عهدته ما حجب علمه عن طالب قط ، ولا جعل دروسه لمجموعة دون مجموعة ، ولا حابى سلفياً على إخواني أو تحريري ، بل تلقينا العلم على يديه بالجامعة الإسلامية فلا تكاد تنتهي محاضرته التي تستمر ساعة كاملة لفصل معين ومن ثم يخرج حتى يتداعى الطلاب إليه من كل الفصول ، ومن كل الأعمار فلا يذهب إلى حجرة المدرسين للاستراحة وإنما يفترش الأرض في فناء الجامعة ، ويلتف الطلاب حوله ويدور النقاش العلمي إلى أن يأتيه المراقب فيفرق الطلاب ويأخذ الشيخ إلى المحاضرة الثانية وهكذا إلى نهاية الدوام ... لم أشاهد الشيخ جلس قط في غرفة الأساتذة وشرب فنجاناً من

الشاي كما يشربون ، وفي منزله مساء كنا نجتمع عنده من كل الجماعات ، ومن كل المشارب ، فما أعلم أنه قدم أو حابى أحداً أو بخل بعلمه على أحد ، أو جعل جماعة من الجماعات غرضاً لنقده ، وهدفاً لانتقاصه وإنما كان كل همه أن يقول الحق فيما يعرض من أسئلة أو مناقشات ، يزن كلامه في كل ذلك بموازين هي بموازين الذهب أشبه .

وبالرغم من أن هذا أثره في الناس وفضله عليهم إلا أن كثيراً منهم عادوه وما انفكوا .... ونسأل الله أن تكون منزلته عند الله أجل وأعظم . ﴿ **ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم** ﴾[1] ".

٨ - الشيخ محمد بن إبراهيم شقرة[2] ..

قال :

« لو أن شهادات أهل العصر في شيوخ السُّنَّة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت ، فصيغ منها شهادةٌ واحدة ، أو جمعت في ضفثٍ واحد ، ثم وُضِعت على منضدة تاريخ العلماء ، فإني أحسب أن تكون شهادةً صادقةً في عَلَم الحديث الأوحد ، أستاذ العلماء ، وشيخ الفقهاء ، ورأس المجتهدين في هذا الزمان ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكرمه الله في الدارين .

كانت ساحة علم الحديث والسُّنَّة النبوية قد أجدَبَت ، وصوَّح نبتها ، وجَفَّت أغصَانها ، واسَّاقطت أوراقها ، وانقطع ثمُرها ، والناس من فوقها ينظرون يمنة ويسرة ، علَّهم يرون فيها رجلاً يَخْلِفُ الأولين الغابرين ، ممن أعلى الله بهم منارة السُّنَّة النبوية ، فتعود أبصارهم إليهم كليلةً حسيرةً ، ليجدوا أمامهم ما خلَّف أولئك من كتب مسطورة لمن وراءهم ، أو لمن جاء

---

(١) « حياة الألباني » (٥٤٥/٢ - ٥٤٨) وانظر آخر الكتاب المذكور .
(٢) رئيس المسجد الأقصى . وانظر « حياة الألباني » (٥٤٩/٢ - ٥٥٣) .

من بعدهم ، بذلوا فيها جهداً ضخماً في جمع الآثار والسنن والأحاديث وترتيبها ترتيباً حسناً ، يُسَهِّلُ على القارىء - العالم وطالب العلم - النظر فيها ، والرجوع إليها عند الحاجة ، على ما في بعض هذه الكتب من صعوبة في استخراج الآثار والأحاديث منها ، وهذا أمر لا يجهله طالب العلم ، فضلاً عن العالم الباحث ، والناظر المدقق .

ولا يجمل بالمحب أن يقول فيمن يحبُّ قولاً لا يحمله عليه إلا الحب وحده ، فالحب إذا حمل على غير الحقيقة والصدق ، فهو والبغض سواءٌ ، ولست والله قائلاً في الشيخ ناصر إلا ما أعتقد أنَّه حق ، ولو كان حُبي له يصاغ حليةً يَقْبَلُ أن يتحلى بها ، لكان حبي له أجمل قلادة وأغلاها ، وأبهاها ، لا يباهي بها هو ، بل أُباهي بها أنا ، أنَّه قبلها مني ، ولكن أنَّى ؟! والحب لا يعلمه إلا الله وحده !! ولا يعرفه البشر إلا بما يكون من آثاره !! وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأرواح جنود مجنَّدة ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » أسأل الله أن يديم علينا نعمة الحب فيه .

وكتب السُّنَّة ، من صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وجوامع، ومصنفات ، وأجزاءٍ ، على كثرتها ، وغزارة الجهد الذي بُذل في تأليفها وتصنيفها وجمعها ، وتحقيقها ، والاستدراك عليها ، والزيادة على أصولها على مرِّ العصور والأجيال ، فقد ظلَّت بحاجةٍ إلى تحقيق دقيق ، وإحاطة أشمل وأوسع بأسانيد الآثار والسنن والأحاديث التي حُشِدَت فيها ، كي تصير إلى حالٍ من الصحة ، يَطْمئن إليها الباحث ، وطالبُ العلم والعالمُ أكثر وأكثر .

ولا ريب أنَّ مثل هذا العمل ينوءُ بالعصبة أولي القوة والجلادة من أهل العلم ، فَأَنْ يقيض الله له رجلاً واحداً ، يجمع الله فيه كل شاذّةٍ وفاذّةٍ من فنون علم السُّنَّة لنعمةٌ جليلة ، ليس على الشيخ ناصر ، بل على الأمة كلّها ،

فهنيئاً لأُمَّةٍ أنبت الله فيها هذا الشيخ الذي ألان الله له الحديث كما ألان لداود الحديد ، ومُهِّدَت له أكناف السُّنَّة من جديد .

ولعل بعض من ابتلي بشيء من شهادات العصر من الجامعات والمعاهد يردِّد مع القائلين قولهم : ما ترك السابقون للاحقين شيئاً ، أو ما تركَ الأولون للآخرين شيئاً ، وهل يصح أن يقال في كتاب كصحيح البخاري ، أو صحيح مسلم إنَّه في حاجةٍ بعد هذه القرون إلى من يقول فيه شيئاً !؟ .

فأقول لهؤلاء وغيرهم جميعاً : إن في عمل الشيخ ناصر في كتابه (مختصر صحيح البخاري) ما يكفي للردِّ على مقالتهم وسؤالهم ، ولو كان لهم حولٌ أن يفرغوا حتى ولو لقراءَة عمل واحد من أعمال الشيخ ، ليحكموا بعد ذلك في عدل ونَصَفَةٍ ، لقُلنا لهم : قولوا ما شئْتم ، ولكن ماذا كان يراد بهذا العلم العظيم علم السُّنَّة لو أنه ظَلَّ أمانةً عند هؤلاء - وما أضيعها إذاً من أمانة - ولم يجد في عقل الشيخ ناصر ، وقلبه ، وقوة نفسه ، وثبات صبره ، واحتمال مثابرته ما وجد ؟!

إن الجواب يعرفه أولئك وغيرهم ممن يزعمون أنهم أُوتوا من العلم ما لم يُؤته ممن لا يحملون شهاداتهم ، أو جلسوا في حلقات الشيوخ وأخذوا عنهم وهم مثلهم ، أو ربما كان شيوخهم أعلم وأتقى منهم لكنهم هم ضيَّعوا وبدَّلوا فضيَّع الله علمهم وأبدلهم به سمعة عريضة لا تمسك على شيء ، إلا كما يمسك القاع على الماء !!

وكثير هم أولئك الذين يجعلون من الشيخ - أعزَّه الله - غرضاً لسهام حسدهم وحقدهم ، وتراهم يحومون حول مائدته حوم المريب الفزع ، الذي يخشى أن يبصر به من هو على شاكلته ، يصنعون صنيع النَّفر من قريش ،حين اتفقوا على أن يتفرقوا عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأن لا يصغوا لقراءته من الليل ، فلما جنَّ الليل خرج كلٌّ منهم متسللاً ، لائذاً بلباس الظلام ،

وهو يظن أنَّ الآخرين لا يرونه !!!

وحسب طالب العلم أن يُلمَّ بأيِّ كتاب من كتب الشيخ ، ليرى رسوخ قدمه ، وطول باعه ، وسعة اطلاعه ، وكثرة استدراكه ، ودقة استقصائه ، وحسن ترتيبه ونظمه ، وتلاحق حججه ، وعلوِّ برهانه ، وحضور ذهنه ، وقوة عارضته ، ونفاذ بصره ، ووضوح بصيرته ، وشدة تمكنه – ولكن كما يُقال : المعاصرة حرمان ، غير أنها كلمةٌ إن صدقت في غير الشيخ فهي قد نَبَتْ عنه ونأتْ ، فأيُّ حرمانٍ هذا الذي أراده إليه الشانئون الجاهلون ، ومدرسته قد امتدت أروقتها ، حتى شملت آفاق الأرض ، وصارت كتبه في صمت مهيب ، تحرر العقول من الخرافة والأساطير ، والقلوب من الوهم والريب ، والنفوس من الغلِّ والكبرياء والحسد ، في حكمةٍ بالغةٍ ، وبرهانٍ منيرٍ ، وموعظةٍ تبلغ من النفوس مبلغاً يرفَع عنها غشاوات الجهالة ، ويردها إلى القرون الثلاثة المفضَّلة ، ويشدُّها في وثاق الهدي النبوي الأمين .

وإن أَعجب فلا أَعجب إلا لبعض نفر يزعمون أَنهم يحبون الشيخ حين يقولون : نحن نقرُّ للشيخ بأَنه عالمُ السُّنَّة في هذا العصر وعلمها الشامخ ، ولكن في الفقه كسائر أهل العلم .

هل يعلم هؤلاء ما يقولون ، لو علموا ما قالوا الذي قالوا ، إنهم يتهمون السُّنَّة نفسها ، وكانت عقولهم وثاقها ؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول : بأنَّ فقههم كفقه سائر أهل العلم من بعدهم ، ممن لم يكونوا في علم السنة مثلهم ؟ إنْ قالوا ذلك فقد ظلموا أنفسهم ، وباءوا بإثم مقالتهم ، وهل العلم إلا قال الله وقال رسوله ؟ وهل الفقه شيءٌ والسنة والكتاب شيءٌ آخر ؟

وأَعجب من هؤلاء بعض تلامذته الذين تنكروا له ، وصاروا من فرط جهلهم يحسبون أَنهم مثله !!!

إن الذي يؤتى البصر في الأَصلين العظيمين هو الفقيه ، وهو الرائد

السائد ، وهو الداعية الواعظ ، وهو العالم البصير ، وهو الذي يريد الله بالأمة خيراً على يديه إن أحسن الإخلاص والاتباع ، ومن نظر في حياة الشيخ وعرفه من قرب عَرَفَ أنه من أولئك الأفذاذ ، الذين قلما يجود الزمان بمثله .

أمدَّ الله في عمره ، وأمتع المسلمين بحياته ، وجزاه عنَّا وعن الإسلام والمسلمين خيراً ، وأعظم الله له الأجر والمثوبة ، ورزق المسلمين جميعاً وحدة الصف والكلمة ، وأقامهم على أمر الله مخلصين له الدين حنفاء ، ليقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، وينيبوا إليه في السراءِ والضراءِ ، عسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصيروا إلى ما كانوا عليه من قبل ، والله خير مسؤول وأفضل مأمول ، والصلاة والسلام على النبي المبعوث هدى ورحمة وبشرى للعالمين » .

٩ - الشيخ مقبل بن هادى الوادعى ..

قال :

« الحمد لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم .

وأشهد أن لا إله إلَّا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أمَّا بعد فقد سُئلت مراراً عن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله ..

فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمن هو أجلُّ منهم قدراً فيقول أحدهم : أنا لا أُسأل عن فلان هو يسأل عني . ولولا أننا في عصر أصبح كثير من العامة لا يميز بين العالم والمنجم ، ولا بين المؤمن بالله والشيوعي الملحد ، بل أقبح من ذلك أنَّ بعض ذوى الأهواء من المبتدعة المعاصرين أصبحوا يطلقون الألقاب المنفِّرة على أهل السنة .

ولقد كان المبتدعة يطلقون على أهل الحديث الألقاب المنفِّرة ويرمونهم بجمود الفطنة وعدم القدرة على استنباط الأحكام من الحديث حتى قال بعضهم :

زواملُ للأخبار لا علمَ عندهم

يجيدُهـا إلّا كعلـمِ الأباعـرِ

لَعَمرُكَ ما يدري المطي إذا غدا

بأحماله أو راح ما في الغرائرِ

وقال آخر :

يدعون أهـل الحديث وهاهـم

لا يكـادون يفقهـون حديثـاً

وقد زاد المتأخرون على هذا فربما أطلقوا على العالم مرةً أنه ماسوني ، وأخرى أنه عميل ، وثالثة أنه جاهل بالواقع ، ورابعة أنه مداهن فلهذا أقول : إنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى لا يوجد له نظيرٌ في علم الحديث ، وقد نفع الله بعلمه وبكَتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات والانقلابات .

والذى أعتقده وأدين لله به أنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله من المجدِّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إنَّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدِّد لها أمر دينها » . رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره .

والناس ينقسمون في شأن الشيخ ناصرالدين الألبانى حفظه الله إلى ثلاثة أقسام :

قسم يقلِّده ويتقبل كل ما جاء به .

وقسم يرفضه ويرفض علمه ويحذِّر منه .

وقسم وسط يعتبره عالماً من علماء المسلمين مَنَّ الله على الناس به في هذا الزمان لنشر السنة وقمع البدعة ، ويعتقدون أنه يصيب ويخطىء ويجهل ويعلم ، ولكنهم يعتقدون في أنه لا يوجد له نظيرٌ في علم السنة فهم يستفيدون من علمه ومن كتبه غير مقلِّدين له . وهذا شأن سلفنا مع علمائهم .

هذا وقد سُئلت قبلُ هل يقبل تصحيح الشيخ الألبانى للأحاديث وتضعيفه ؟ فأجبت : بأن الذي يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه لأنّ الشيخ عدل ثقة . وربُّ العزَّة يقول :

﴿ **يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا** ﴾ مفهوم الآية أنَّه إذا جاءنا العدل بالنبأ نقبل خبره . وهذا ليس من باب التقليد كما أفاده الصنعاني في كتابه القيِّم « إرشاد النقَّاد إلى تيسير الاجتهاد » .

ومن أحبَّ من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ويبحث وله قدرة على معرفة أحوال الرجال وعلم العلل فهو الأفضل ، على أنه لا يستغني طالب علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشيخ الألباني حفظه الله ، وإني أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها ، فقد جمع فيها الشيخ حفظه الله ، مالا يستطاع الوقوف على كلِّه ، وتيسر له الاطلاع على كتب لم يطلع عليها كثير من طلبة العلم .

إذا عرفت أنَّ الشيخ حفظه الله ليس له نظيرٌ في علم السنة فما منزلته في فهم النصوص ؟ الذي أعرفه عنه أنّ فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك – رحمه الله : كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر – يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم »[1] .

* **اعتماد أهل العلم عليه ، ورجوعهم إليه ..**

ولقد كان الشيخ ولا يزال مرجعاً لكثير من أهل العلم ، فكانوا يلتقون به ويسمعون منه ، ويحضرون مجالسه ، ويراسلونه ويستفيدون منه فى علوم الحديث وغيره .

---

(١) انظر « حياة الألبانى » (٥٥٤/٢ – ٥٥٦) وانظر آخر الكتاب المذكور .

فقد رغب الشيخ العلامة راغب الطباخ – رحمه الله – مؤرخ حلب المشهور بلقاء الشيخ الألبانى ، وكان ذلك بوساطة الأستاذ محمد المبارك – رحمه الله – والألبانى يومئذ شاب فى مقتبل العمر ، وقد أظهر الشيخ راغب الطباخ إعجابه بالشيخ لما سمعه من نشاطه فى الدعوة إلى الكتاب والسنة ، واشتغاله فى علوم الحديث ، ورغب فى إجازته بمروياته ، وكان له ذلك ، وقدم إليه كتابه « الأنوار الجلية فى مختصر الأثبات الحلبية » ختمه بإجازات مشايخه له[1] .

والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف أحد علماء الديار الهندية الكبار ، وبينهما مراسلات علمية ، وقد كتب مرة يقول : « هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية [يعني الجامعة السلفية في بنارس – الهند] استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه ، عجيب في معناه ، له صلة قريبة بزمننا هذا ، فاتفق رأي من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني »[2] .

وقد اعتمد على الشيخ الألبانى فى الوقوف على نسخة « السنن الكبرى » للنسائى بعد أن كانت فى عالم المفقودات ، فقال فى مقدمته على

---

(١) السابق (ص ٦٥) وقال كاتبه معلقاً :

« نلاحظ هنا أن الشيخ لم يطلب إجازة من الشيخ راغب الطباخ رحمه الله وإنما الشيخ راغب هو الذي أجازه لما رأى من براعة الفتي في هذا العلم الجليل الذي يرفع الله به أقواماً ويخفض آخرين ، ونظرة اليوم إلى عالم المحققين إلا ما رحم ربي وإصرارهم على المشايخ المعتبرين وغيرهم من المخرفين والمنحرفين وطلب أولئك النفر منهم الإجازات العلمية حتى يسودوا مقدمات كتبهم بهذه الإجازات التي اعتقدوا بها الوصول إلى نهاية العلم وقمته فلا حول ولا قوة إلا بالله » .

(٢) السابق (ص ٦٧) .

« تحفة الأشراف » (٨/٣) :

« وكان سروري عظيماً حين قابلت بالمكتبة الظاهرية علامة الشام ، ومحقق مخطوطات المكتبة الظاهرية منذ أكثر من عشر سنوات ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، حين أخبرني بوجود مجلدين من هذا الكتاب ، بعض الأوراق ضمن مجموعتين أخريين ، وبعض الملازم أخرجها من « الدشت » .... والفضل في الاطلاع على هذه الأجزاء ، وأنها من « السنن الكبرى » يرجع إلى اجتهاد الأستاذ الشيخ المذكور ، ودقة تحقيقه ، إذ كان أمرها مجهولاً قبل ذلك ..... » إلخ كلامه .

كما التقي بالدكتور مصطفى الأعظمي الذي طلب منه بوساطة صاحب المكتب الإسلامي في بيروت - زهير الشاويش - مراجعة تعليقاته وتخريجاته على كتاب (صحيح ابن خزيمة) وإضافة وتعديل ما يراه مناسباً في ذلك ، وقد فعل في الأجزاء الأربعة المطبوعة حتى الآن .. وقد أشار إلى شيء من هذا في كلمته التي بين يدي مقدمته ، وقد رمز إلى تعليقات الشيخ ناصر الألباني بـ (ناصر) أو الرمز له بـ (ن) ، وهذا من تواضع الدكتور مصطفى الأعظمي وابتعاده عن حظوظ النفس والهوى .

قال في « مقدمته » (٦/١) :

« وفضيلة الشيخ المحدث الكبير ناصر الدين الألباني له مني وافر الشكر ، فقد قبل القيام بمراجعة الطبع وكتابة التعليقات اللازمة التي رفعت من قيمة الكتاب المعنوية ، ويسر سبل الاستفادة منه » .

وقد أرسل إليه الشيخ محمد طيب أوكيج البوسنوي ، أستاذ التفسير والحديث والفقه الإسلامي بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة وبالمعهد الإسلامي العالي بمدينة قونيا ، عدة رسائل يُظهر فيها إعجابه بالشيخ ويسأل بعض الأسئلة العلمية منها رسالة في ٧ شعبان سنة ١٣٨٩هـ يقول فيها : « حضرة

صاحب الفضيلة العلامة البحاثة سماحة الأستاذ السيد أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني المحترم حفظه الله من كل مكروه ونفعنا بعلومه . سيدي وأستاذي المحترم ... أهنئكم بنجاحكم العظيم هذا في ميدان العلم ، كثر الله أمثالكم في العالم الإسلامي . والواقع أني أود أن أظفر على مؤلفاتكم القيمة كافة ، فمن فضلكم أن تأمروا ناشريكم أن يرسلوها على عنواني ولكم الشكر سلفاً »[1] .

وهناك كذلك الدكتور الشيخ يونس وهبي ياغوز مدرس الفقه في جامعة الدوغ – الكلية الإلهية الذي ترجم كتاب « صفة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم » إلى اللغة التركية بكميات هائلة[1] .

وغير هؤلاء كثيرون من أهل العلم والفضل ، وانظر كتاب « حياة الألبانى ، وآثاره ، وثناء العلماء عليه » للأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى تجد فيه العجب العجاب .

*** اعتماد الهيئات الإسلامية والمجامع العلمية على الشيخ الألبانى ..**

يقول الأستاذان عيد عباسى وعلى خشان :

« بفضل ذلك الجهد المتواصل ، وبتوفيق من الله تعالى ظهرت للشيخ مؤلفات نافعة فى الحديث والفقه والعقائد وغيرها تدل أهل العلم والفضل على ما حباه الله به من فهم صحيح وعلم غزير ودراية فائقة بالحديث وعلومه ورجاله ، بالإضافة إلى منهج علمى سديد يجعل الكتاب والسنة حكماً وميزاناً فى كل شيء مسترشداً بفهم السلف الصالح وطريقتهم فى التفقه واستنباط الأحكام . هذا المنهج الذى سار عليه كثير من المحققين من أهل العلم ولاسيما شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلامذته ، ومن تبعهم على ذلك .

كل ذلك جعل الشيخ علماً ذائع الصيت يرجع إليه أهل العلم ، ويعرف قدره المشرفون على المراكز العلمية ، مما دفع المشرفين على الجامعة الإسلامية

---

(١) السابق (ص ٧٠) .

في المدينة المنورة حين تأسيسها - وعلى رأسهم الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن آل الشيخ رئيس الجامعة الإسلامية والمفتى العام للمملكة العربية السعودية آنذاك - أن يقع اختيارهم على الشيخ ليتولى تدريس الحديث وعلومه وفقهه فى الجامعة »[1] .

واختارته كلية الشريعة فى جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامى التى عزمت الجامعة على إصدارها نحو عام ١٩٥٥[2] .

وفيما يلي أخبار تدل على مكانته وذيع صيته :[3]

١ - اختير عضواً في لجنة الحديث التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسورية للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها .

٢ - طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث فيها ، فاعتذر عن ذلك .

٣ - طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن عبد الله آل الشيخ ١٣٨٨هـ أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات العليا للحديث في جامعة مكة المكرمة ، وقد حالت بعض الظروف دون تحقيق ذلك .

٤ - وقع عليه اختيارالملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله ملك المملكة العربية السعودية الراحل ، ليكون عضواً في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة من ١٣٩٥هـ وحتى عام ١٣٩٨هـ .

٥ - خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق غرفة ليتفرغ للبحث والتحقيق وهذه لم تحصل لأحد من قبله .

---

(١) « حياة الألبانى » (٥٨/١) .
(٢) « حياة الألبانى » (٧٤/١) .
(٣) « حياة الألبانى » (٧٤/١ - ٧٥) .

وأخيراً فقد كلفه مكتب التربية العربى لدول الخليج بتحقيق كتب السنن الأربعة : سنن أبى داود والنسائى والترمذى وابن ماجة ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، فقام الشيخ بهذا العمل الجليل فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً .

وقد قال الأستاذ محمد الأحمد الرشيد المدير العام لهذا المكتب فى تقديمه على « صحيح سنن ابن ماجة » (ص/ ب) :

« وقد قيض الله لهذا العمل المحدث الكبير والعالم الجليل الأستاذ محمد ناصر الدين الألبانى ، الذى كان قد عمل منذ مدة طويلة فى تمييز صحيح « سنن أبى داود » من ضعيفها ، فلبى رغبة المكتب فى استكمال جهده وجهاده فى هذا المجال بتأليف كتاب « صحيح الكتب الأربعة » لينشره المكتب فيؤدى بذلك خدمة للسنة النبوية الصحيحة ، بل للإسلام والمسلمين ، يعرف قدرها كل من عرف منزلة السنة النبوية الصحيحة ، بين مصادر التشريع ، ومكانتها فى تقديم الأسوة النبوية الحسنة إلى ملايين المسلمين فى كل بقاع الأرض إلى أن يرثها الله ومن عليها » .

وأخيراً ..

فإن هذه أيها الأخوة هى الحقيقة التى نريد أن نجليها قبل الشروع فى مناقشة المعترض .

أفكل هؤلاء الأفاضل ، وكل هذه المؤسسات الإسلامية والهيئات العلمية خفى عليها حال الشيخ الألبانى ، حتى جاء هذا المعترض فعلم ما لم يعلموه وعرف ما لم يعرفوه من حال الشيخ ، أم الواقع أنه هو المتعدى الجانى على الشيخ وعلى هؤلاء الأفاضل ؟!!

وإنِّى وإنْ كُنْتُ الأخِيرَ زَمَانُه   لآتٍ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الأَوَائِلُ !

أم الأمر كما قيل :

« رَمَتْنى بِدائِها وانْسَلَّتْ » !!!.

وأنا لا أستبعد على المعترض أن يطلق لسانه أيضاً فى حق هؤلاء الأفاضل فيتهمهم بشتى التهم ، من المداهنة ، والمجاملة ، والمحاباة للشيخ ، ولكن فليقل ما يقول ، فإن هؤلاء ......

أئمتُنا النُّجومُ ، وهَلْ رشيدٌ تكلَّمَ فِي النُّجومِ الزَّاهِراتِ

ومن أكبر الأدلة على عظم منزلة الشيخ العلمية ..

أن هناك عالمين من علماء العصر – ممن يعظمهم المعترض جداً ويعترف لهم بالتقدم – على ما بينهما وبين الشيخ الألبانى من خلاف حادٍ فى الأصول والفروع قد اعترفا وأقرَّا بمكانة الشيخ العلمية و لم يتهماه بشىء مما اتهمه به المعترض ، بل ما من شىء اتهمه به إلا وهذان العالمان يُقرَّان بصحته إما قولاً وإما عملاً .

وهذان الشيخان هما : أبو الفيض وأبو الفضل الغماريان .

قال الأول – فيما نقله عنه الشيخ فى « السلسة الضعيفة » (٦/٤) :

« اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه ، الأول بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٨٠ ، والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها ، قال في الأول منهما :

« وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق ، وتعلم العربية ، وأقبل على علم الحديث ، فأتقنه جداً جداً ، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ، ويعرفني بما فيها ، وهو خبيث الطبع ، وهابي تيمي جلد .... ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها » .

وقال في الخطاب الآخر :

« والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل ، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث ، وينقل منها .

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير) ، إلا أنه في العناد – والعياذ بالله – خلف الزمزمي ..... » إلخ . ا هـ

وأما الثانى فقد قال فى « ترجمته » (ص ٤٩) :

« يعرف الحديث معرفة جيدة .... » .

ثم أخذ يعيب عليه أشياء قد علم من درس منهج الشيخ من خلال مؤلفاته أو محاضراته المسجلة والتى لا يخلو منها بيت علم فى الغالب ، أنه برىء منها ولكنها المعاصرة التى فرضت على أهلها نصيباً من المشاحنة والمنافرة لاسيما مع اختلاف المشارب والمذاهب . فاللهم هداك .

وهذان الشيخان ممن يعظمهما المعترض جداً ..

فهو يقول فى الأول كما فى « تشنيف الأسماع » (ص ٧١ – ٧٨) :

« الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر .... لم يأت بعد الحافظ السخاوى والسيوطى مثله فى معرفة فنون الحديث » .

ويقول فى الثانى (ص ٣٤٦) :

« العلامة العلم الجهبذ الحبر المدقق المحقق .... » .

فلا أدرى بعد أن نطق هذان الشيخان بتلك الشهادة ، هل سيطعن المعترض فى شهادتهما أم سيطعن فى شهادته لهما ؟!!

﴿ رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ ﴾ .

* * *

أيادى الألبانى البيضاء
فى الدِّفاع عن الصحيحين
والذَّبِّ عن حياضهما

لقد اتهم المعترض - سامحه الله - الشيخ الألبانى - حفظه الله تعالى - بالتعدى على « صحيح مسلم » لمجرد أنه تكلم على بعض أحاديثه أو أسانيده بما سبقه إليه أئمة هذا الشأن ، أو بما أداه إليه اجتهاده ونظره .

ولو سلمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ فى هذه المواضع ، هل يقال : إنه تعدى ؟! إذن فكل الأئمة متعدون ، لأنه ما من إنسان إلا ويصيب ويخطىء إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على العقلاء ، فهل كل الأئمة متعدون عند المعترض ؟!

لاسيما وأن أغلب هذه الأحاديث قد سبق الشيخ إلى الكلام فيها أئمة أجلاء ، فلو أن الدارقطنى وأبا على الغسانى والذهبى والنووى وابن الصلاح وابن حجر وابن تيمية وابن القيم ، و غير هؤلاء ممن لا يحصون عدداً كانوا متعدين على « الصحيحين » إذن لضاع العلم ، ولأغلق الباب ، وانقطع الخطاب ، واستولت الزنادقة على المنابر ، وضاع أصحاب الآثار والمحابر !! ، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك أيها المعترض !! .

أما المنصفون العارفون لحق الشيخ ، والمقدرون له ، ولكل من له فضل عليهم ، فيعرفون عن الشيخ خلاف ذلك .

فقد رأيناه من المدافعين عن السنة ، وعن مصادرها ، لاسيما « الصحيحين » اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بلا خلاف بين أهل العلم نعلمه .

وما سمعنا له كلمة ، وما قرأنا له مصنفاً - على كثرة ما صنف - إلا ونجد ذلك ، ونلمسه ، ومن أنكر ذلك فليتهم نفسه وقلبه قبل أن يتهم الأبرياء .

وهذه بعض الأدلة على ذلك ليستبين من كان فى قلبه خردلة من إنصاف .

* رأيناه شديد الحفاوة بالصحيحين ، لا يألو جهداً ، ولا يبخل بوقت ، ولا مال فى الدفاع عنهما ، بل وعن سائر كتب السنة[1] بالحجج والبراهين الساطعة القوية ، مادام ذلك فى وسعه ، وفى إمكانياته .

* بل وجدناه شديد الخوف والإشفاق على أحاديث « الصحيحين » ، يخشى أن يخرج بعض الناس اتباعاً للهوى ، أو جهلاً بحقيقة الأمر ، فيتكلم فى أحاديث « الصحيحين » تحت ستار الاجتهاد وعدم التقليد .

* فإنه لما نقل فى كتابه « آداب الزفاف » (ص ٥٩ - ٦٠) عن أبى الفيض الغمارى[2] أنه قال :

« ومنها أحاديث الصحيحين ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تتهيَّب الحكم عليه بالوضع ؛ لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة ، لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع

---

(١) وحسبك أن تعلم أن من مصنفات الشيخ التى لم تخرج بعدُ ، كتاب : « الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد » رد فيه على من طعن فى صحة نسبته إليه وزعم أن القطيعى زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعفيه ، وحقق فيه أن لا زوائد للقطيعى فيه ، وقد انتهى الشيخ من تأليفه فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٩هـ وهو الآن جاهز للطبع . من كتاب « حياة الألبانى » (٥٨٣/٢) .

(٢) وصفه المعترض ، فى كتاب « تشنيف الأسماع » له (ص ٧١) بـ « الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر .... » وقال (ص ٧٨) : « لم يأت بعد الحافظ السخاوى - والسيوطى مثله فى معرفة فنون الحديث .... » . وهذه الأسماء الضخمة والألقاب الفخمة يلصقها به مع أنه يقول هذا الكلام الشديد فى حق « الصحيحين » بلا تهيب على ما فيه من حقٍّ .

على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة ، لمخالفتها للواقع » .

ثم عقب عليه الشيخ قائلاً :

« وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس فى هذا العلم ... غير أنى أتخوف من قول الغمارى أخيراً : « لمخالفتها للواقع » ؛ لما يخشى من التوسع فى ذلك ..... » .

فإن كان ولابد من أن يصف المعترض الشيخ بالتعدى ، فماذا يقول فى أبى الفيض ؟!!

* ولهذا كان شديد التحرز والتريث فى الكلام على أحاديث الصحيحين حتى التى تكلم فيها بعض السابقين عليه .

فإنه لما تعرض للكلام ولتحقيق الحق فى بعض أحاديث « صحيح البخارى » التى تكلم فيها بعض الأئمة ، قال فى صدر بحثه الذى توصل فيه إلى صحة الحديث فى « الصحيحة » (١٨٥/٤) :

« إن حديثاً يخرجه الإمام البخارى فى « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن فى صحته لمجرد ضعف فى إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

* بل كان يشدد النكير ، ويحمل حملة شعواء على كل من تسول له نفسه فى أن يتعدى على حديث واحد من أحاديث « الصحيحين » أو أحدهما .

فمن هؤلاء أبو الفضل الصديق الغمارى[1] .

---

(١) هذا من شيوخ المعترض وهو يصفه فى « التشنيف » بقوله (ص ٣٤٦) : « العلامة ، العلم ، المجهبذ ، الحبر ، المدقق ، المحقق .... » !! . وهو يضعف هنا حديثين لم يسبقه أحد – فيما نعلم – إلى الكلام فيهما !! .

فإنه قد ضعف حديثين أحدهما فى « الصحيحين » والآخر فى « صحيح مسلم » فقام الشيخ مبيناً وهاء قوله وشذوذه فى الحكم على هذين الحديثين بالضعف فقال فى « آداب الزفاف » (ص ٥٦ - ٥٧) :

« هذا الشيخ ، قد عثرت له على حديثين ضعفهما من أحاديث البخارى ومسلم !

الأول : حديث عروة عن عائشة - رضى الله عنها ، قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت فى السفر ، وزيدت فى الحضر » . أخرجه البخارى ومسلم .

فقد صرح بضعفه وشذوذه فى رسالته « الصبح السافر » (ص ١٦) ، لا لعلة فى إسناده ، وإنما لمخالفته للقرآن بزعمه ، والحقيقة أنه مخالف لسوء فهمه للقرآن كما بينته مفصلاً فى ردى عليه فى « الصحيحة » (٢٨١٤) ، وذكرت فيه طريقاً أخرى عن عائشة ، وشاهداً من حديث سلمان ، وقد تجاهل الغمارى ذلك كله كما أنه دلَّس على القراء ، فلم يذكر أن حديث عروة فى « الصحيحين » لكى يستر على نفسه وكذلك فعل فى الحديث الآتى :

الثانى : حديث ابن عباس :

« إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة » .

ضعفه الغمارى أيضاً بالشذوذ (ص ٤٥) ! وزعم أن ابن عباس أخذه من القرآن ! وابن عباس يقول : « على لسان نبيكم » ! وكتم عن القراء أنه فى « صحيح مسلم » (١٤٣/٢) ، كما فعل فى الذى قبله ، وتجاهل من قال بجواز الاقتصار فى الخوف على ركعة واحدة : كإسحاق والثورى ومن تبعهما ، وثبت فى بعض الأحاديث أن الصحابة لما صلوا خلف النبى صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ركعة انصرفوا و لم يقضوا . كما فى « فتح البارى »

(٤٣٣/٢) ، وأيد ذلك بحديث ابن عباس هذا ، وذلك مما يبطل الشذوذ الذى يزعمه الغمارى » .

وهذا الأستاذ محمد زاهد الكوثرى الذى طعن فى أحاديث كثيرة من أحاديث « الصحيحين »[1] ، لم يسكت له الشيخ ، بل قام فكشف عن خزاياه ، وأبان عن بلاياه ، فقال فى مقدمته على « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ٥٠ - ٥١) :

« وهو - يعنى الكوثرى - إلى ذلك يضعِّف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ، ولو كان مما أخرجه البخارى ومسلم فى « صحيحيهما » دون علة قادحة فيه ، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها » .

أى فى هذه المقدمة نفسها (ص ٣٨ - ٣٩) وستأتى فى الفصل الآتى هذه الأحاديث ودفاع الشيخ عنها .

* وأيضاً فإن الشيخ يشدد النكير على من عزا حديثاً لأحد « الصحيحين » وليس فيهما ، لاسيما إذا كان ضعيفاً ، وهذا إن دلَّ على شىء فإنما يدل على حرص الشيخ على تنزيه « الصحيحين » ودفع أى خبث يلصق بهما .

فهذا محمد على الصابونى ..

يقول الشيخ فى مقدمة الجزء الرابع من « السلسلة الصحيحة » (ص : ز - ح) :

« إنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من « مختصره » - أى لتفسير ابن كثير - وكذلك فعل بكتابه الآخر الذى سماه « صفوة التفاسير » ، زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلى ، وليس

---

(١) ومع ذلك يصفه المعترض فى « التشنيف » بقوله (ص ٢٠٥) : « العلامة المؤرخ الناقد » و (ص ٢٨٤) بـ : « شيخ الإسلام » !! .

يهمنى تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابونى ، لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع فى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العلماء وتعريفهم بمن يدعى العلم ليحذروه !

والأحاديث الأربعة هى كما ساقها :

١ - « أشراف أمتى حملة القرآن » . الترمذى .

٢ - « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ..... » . البخارى .

٣ - « اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيعاً لصاحبه » . البخارى .

٤ - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ..... » . متفق عليه .

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول : فلم يروه الترمذى مطلقاً ، وإنما رواه الطبرانى وغيره من المتساهلين فى الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطى) .

والحديث الثانى : والثالث : فكذب على البخارى فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثانى منهما الترمذى وصححه ، وهو مخرج فى التعليق على « الطحاوية » (ص ٢٠٦ - الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث : فرواه مسلم دون البخارى كما فى « الترغيب » و«الجامعين» وغيرهما .

وأما الرابع : فإنما رواه الإمام مالك فى « الموطأ » معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته فى « المشكاة » ، وآخر بمعناه ، سيأتى الكلام عليه فى هذا المجلد بإذن الله فى نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس فى « طبقات الأصبهانيين » لأبى الشيخ (ص ٢٧٩ - مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة والحمد لله » .

وانظر باقى هذه المقدمة فإنها مفيدة ، وكذا انظر « الإرواء » (٧/١٤٦ - ١٤٧) .

بل قال فى كتابه « نقد نصوص حديثية » مستنكراً على صاحبه (ص ٦) :

« أطلق العزو للبخارى فى بعض الأحاديث ، فقال : « رواه البخارى » وهى عنده معلقة ، وبعضها مما لا يصح إسناده ، وبذلك يتوهم القراء أنها صحيحة على شرط البخارى فى « الصحيح » وليست الحال كذلك ، وعكس ذلك ، فى بعض آخر ، فقال : « رواه البخارى معلقاً » وهو عنده موصول ! » .

ثم أخذ يفرق بين ما أسنده البخارى وما علقه ، ثم قال :

« إذا عرفنا هذا ، فإن كثيراً من الناس ممن لا علم عندهم بهذا التفصيل فى أحاديث البخارى يتوهم أن كل حديث فيه صحيح ، وعلى ذلك فهو ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ، ثم يعزوها إليه عزواً مطلقاً ، فيوهم الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح ، وقد يكون ضعيفاً ، فيخطىء ويكون سبباً لخطأ غيره .

من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم إذا نقلوا من « صحيح البخارى » حديثاً من القسم الثانى - أى المعلق - أن يشار إلى ذلك بمثل قولهم : « رواه البخارى معلقاً » أو « ذكره البخارى بدون إسناد » وذلك لكى لا يوهموا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح !

وقد أخل بذلك كثير من المصنفين ، خاصة منهم المتأخرين ، مثل مؤلف كتاب « الجامع للأصول الخمسة » ، فكثيراً ما رأيناه يقول فى تخريجه لبعض الأحاديث : « رواه البخارى » ، وهى عنده معلقة ! وجرى على نسقه الشيخ الكتانى - صاحب « النصوص الحديثية » - فوجب التنبيه عليها ، مع ذكر الصحيح والضعيف منها » .

* بل أبلغ من هذا أنه ينكر على من يعزو حديثاً لغير « الصحيحين » وهو فيهما أو فى أحدهما لأن العزو إليهما مشعر بصحة الحديث .

يقول فى مقدمة « الجامع الصغير » (ص ١٠) :

« ولاحظت أن السيوطي – رحمه الله تعالى – قد قصر فى تخريج بعض الأحاديث ، وخصوصاً فى « زيادة الجامع » فقد يعزوه لغير « الصحيحين » ، وهو فيهما ، أو فى أحدهما . وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم الصحة من المصنفين ، وقد أخرجه بعض من التزمها ، مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، أو يعزوه إلى من هو أنزل طبقة ، وأقل شهرة ، وقد رواه من هو أعلى وأشهر ، مثل الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

ولذلك فقد رأيت أن أستدرك عليه ما أمكننى من ذلك ، بنفس طريقة السيوطى ، أعنى الرمز فيمن رمز له ، والتصريح فيمن صرح له . أجعل ذلك عقب بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن » .

ويقول فى « الصحيحة » (٢١٦/٤) فى صدر حديث أخرجه مسلم واستدركه الحاكم ، وقال : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبى ، قال الشيخ :

« قلت : فوهما مرتين : استدراكه على مسلم وقد أخرجه ، وتصحيحه تصحيحاً مطلقاً غير مقيد بكونه على شرط مسلم . ولعل هذا الوهم هو منشأ تقصير السيوطى فى « الجامع الصغير » فى عزوه الحديث للحاكم فقط . وانطلى ذلك على المناوى فلم يستدرك عليه خلافاً لغالب عادته ، والغريب أنه قد عزاه فى « الجامع الكبير » لمسلم أيضاً ! فأصاب » .

ويقول فى كتابه « نقد نصوص حديثية » (ص ٨) مستنكراً على صاحبه :

« عزا أحاديث إلى بعض « السنن الأربعة » بينما جاءت فى « الصحيحين » أو فى أحدهما موصولة لا معلقة ، وهذا لا يجوز ، لأن العزو

للسنن لا يفيد الصحة بخلاف العزو لـ « الصحيحين » أو أحدهما ، ففى ترك العزو إليهما إلى العزو إلى غيرهما . ما يوهم عدم إخراجهما إياه ، فضلاً عن تشكيك الطلاب فى صحة الحديث ، لأن السنن فيها الصحيح والضعيف كما هو معلوم » .

* وأخيراً .. فقد وجدناه مع بلائه الحسن فى الدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما « الصحيحين » شديد التبرى من هذه التهمة الشنيعة ، ويخشى أن يتهمه بها حاسد أو حاقد أو مغرض .

فيقول فى « الضعيفة » (٣/٤٦٥) عقب كلامه عن بعض أحاديث البخارى :

« وبعد ، فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكى لا يتقول متقول ، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض : إن الألبانى قد طعن فى « صحيح البخارى » وضعف حديثه ، فقد تبين لكل ذى بصيرة أننى لم أحكم عقلى أو رأيى كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً ، وإنما تمسكت بما قاله العلماء فى هذا الراوى وما تقتضيه قواعدهم فى هذا العلم الشريف ومصطلحه من ردِّ حديث الضعيف ، وبخاصة إذا خالف الثقة . والله ولى التوفيق » .

وغير ذلك من الأدلة والبراهين التى تدل على توقير الشيخ « للصحيحين » واعتنائه بهما مع غيرهما من كتب السنة المطهرة ، سقنا بعضها لبيان الأمر لمن لم يكن عارفاً بالشيخ وبعلمه ، وإلا فإن هذا الأمر لا يخفى على من طالع كتاباً واحداً من كتب الشيخ ، أو سمع كلمة من كلمات الشيخ المبثوثة فى المجلات العامة أو المسجلة على شرائط الكاسست والتى لا يخلو منها بيتُ علم فى الغالب .

ولكن كأن الله أراد أن يذيع هذه الفضيلة ليعلمها من لم يكن بها عالماً،

ويزداد بها العالمون إيماناً ويقيناً فالحمد لله الذى له فى خلقه شئون !! .

وإذا أَرَادَ الله نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودِ
لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيما جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعرفُ طِيب عَرْفِ العُودِ

ومن الأدلة أيضاً :

* * *

أحاديث الصحيحين
التى دافع عنها الشيخ
وردٌ على من طعن فيها

وإن مما يهدم هذا الاتهام من أصله ، أننا وجدنا الشيخ – حفظه الله تعالى – قد دافع عن أحاديث كثيرة من أحاديث « الصحيحين » أو أحدهما مما توجه إليها الطعن من بعض المتقدمين أو المتأخرين ، فقام الشيخ وشمر عن ساعديه ، وأخذ فى الدفاع عن هذه الأحاديث بكلِّ ما أوتى من علم وحجة وبرهان .

فمن هذه الأحاديث ....

١ – حديث : « من عادى لى ولياً ..... » رواه البخارى .

تكلم فيه الإمام الذهبى والإمام ابن رجب الحنبلى ، ودافع عنه الحافظ ابن حجر العسقلانى ، ثم جاء الشيخ الألبانى فذكر أدلة الحافظ ابن حجر فى « الصحيحة » (١٦٤٠) ثم زادها بياناً وبرهاناً حتى توصل إلى صحة الحديث ، وهو يقول بعد أن ساق أدلة الحافظ ابن حجر :

« هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحُقَّ له ذلك ، فإن حديثاً يخرجه الإمام البخارى فى « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن فى صحته لمجرد ضعف فى إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

فانظر كيف يحترز من الكلام على حديث واحد من أحاديث « الصحيحين » ويسعى جاهداً فى الدفاع عنها ودفع ما وجه إليها من طعن .

٢ – حديث : « خلق الله التربة يوم السبت .... » رواه مسلم .

تكلم فيه جمع من الأئمة منهم البخارى وشيخه على بن المدينى والبيهقى وغيرهم ، فجاء الشيخ – حفظه الله تعالى – ورد كل هذه التضعيفات فى « الصحيحة » (١٨٣٣) وقضى بصحة الحديث ، و لم يلتفت إلى قول من أنكر معناه ، وادعى أنه مخالف للقرآن ، وفصل هذا فى غير موضع من كتبه مثل « مختصر العلو » (ص ١١٢) و « المشكاة » (٥٧٣٤) .

٣ – **حديث** : « ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الحِرَّ والحرير والخمر والمعازف ...... » أخرجه البخارى تعليقاً .

فقد طعن فى صحته الإمام ابن حزم ، فرد عليه الشيخ ذلك فى « الصحيحة » (٩١) ، وقال :

« وقد فصلت القول فى ذلك فى جزء عندى فى الرد على رسالة ابن حزم المشار إليها – أى التى ألفها فى إباحة الملاهى – يسَّر الله تبييضه ونشره » .

٤ – **حديث** : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » . رواه مسلم ، ضمن حديث أبى موسى الأشعرى الطويل فى الصلاة .

ضعفه جماعة منهم البخارى وأبو داود وابن معين وابن خزيمة وغيرهم[1] ، فجاء الشيخ الألبانى فدافع عن الحديث فى « الإرواء » (٣٣٢) ، ثم ذكر له شاهداً من حديث أبى هريرة فى « الإرواء » أيضاً (٣٩٤) وقال (١٢١/٢) :

« وقد صحح هذه الزيادة الإمام مسلم وإن لم يخرجها فى « صحيحه » ، ففيه (١٥/٢) : « فقال له أبو بكر بن أخت أبى النضر : فحديث أبى هريرة ، فقال : هو صحيح ، يعنى : « وإذا قرأ فأنصتوا » ؟ : فقال : هو عندى صحيح ، فقال : لِمَ لَمْ تضعه هٰهنا ؟ قال : ليس كل شىء عندى

---

(١) انظر الحديث رقم (٢) من الأحاديث التى أعلها الأئمة وهى فى « الصحيحين » .

صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه » .

واعتمده الشيخ ، وقال :

« ومما يقوى هذه الزيادة أن لها شاهداً من حديث أبى موسى الأشعرى عند مسلم وغيره كما تقدم برقم (٣٣٢) » .

ثم تعرض إليه مرة أخرى فى « الإرواء » (٤٩٩) فصححه وأشار إلى هذين الموضعين فيه .

٥ – **حديث** : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » . أخرجه مسلم .

ضعفه الإمام أبو زرعة الرازى[1] ، وتكلم فى بعض رواته الإمام أبو حاتم الرازى ، فجاء الشيخ وأودع الحديث فى « صحيحته » (٤٠٦) ولم يلتفت إلى هذا التضعيف ، وقال :

« والحق أن الحديث قوى لم يتكلم فيه غير أبى حاتم[2] وقد صحح الحديث مسلم » .

٦ – **حديث** : « عائشة فى صفة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم » . أخرجه مسلم من طريق أبى الجوزاء – واسمه أوس بن عبد الله – عنها .

ضعفه جمع من الأئمة بالانقطاع بين أبى الجوزاء وعائشة ، فجاء الشيخ الألبانى فصحح الحديث فى « الإرواء » (٣١٦) ، وذكر أقوال المضعفين ، ثم قال :

« لكن الحديث صحيح إن شاء الله تعالى ، فإن للجملة الأولى منه طريقاً أخرى عند البيهقى ، ولسائره شواهد كثيرة فى أحاديث متعددة يطول الكلام بإيرادها ، وقد ذكرتها فى « صحيح أبى داود » (رقم ٧٥٢) » .

---

(١) انظر الحديث (١٦) من الأحاديث التى أعلها الأئمة فى « الصحيحين » .

(٢) الذى تكلم فيه أبو زرعة لا أبو حاتم فكأن الشيخ سبقه قلمه ، حفظه الله من كل شر ومكروه .

٧ – حديث : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل مقيماً صحيحاً » . رواه البخارى .

ضعفه الإمام الدارقطنى[1] ، فجاء الشيخ الألبانى فى « الإرواء » (٥٦٠) فصححه بشواهد أربعة ثم قال :

« وفى الباب أحاديث أخرى ، وفيما ذكرته كفاية » .

وانتهى ببحثه إلى تصحيح الحديث .

٨ – حديث : « ذلك الوأد الخفى » – يعنى العزل – أخرجه مسلم .

ضعفه بعضهم ، ولم يلتفت الشيخ إلى هذا التضعيف ، بل احتج به فى « آداب الزفاف » (ص ١٣٣) ، ورد تضعيف من ضعفه ، واعتمد قول الحافظ ابن حجر :

« والحديث صحيح لا ريب فيه » .

٩ – حديث : «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت فى السفر وزيدت فى الحضر » . أخرجه البخارى ومسلم من قول عائشة .

طعن فى صحته عبد الله بن الصديق الغمارى ، فرد عليه الشيخ تضعيفه ودافع عن الحديث وعن صحته . وقد ذكرنا قوله بتمامه فى الفصل السابق .

١٠ – حديث : « إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة » . رواه مسلم من قول ابن عباس .

ضعفه الغمارى أيضاً ، فرد الشيخ عليه تضعيفه ، وقد ذكرنا كلامه فى الفصل السابق أيضاً .

١١ – حديث : « إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ..... » . رواه البخارى .

---

(١) فى « تتبعاته » .

طعن فى صحته بعض الشيعة ، واتهم به أبا هريرة – رضى الله عنه – برأه الله ، فجاء الشيخ – حفظه الله تعالى – فدافع عن الحديث ، ودافع عن راويه الصحابى الجليل أبى هريرة ، فذكر من رواه من الصحابة غيره ، وقال فى « الصحيحة » (١/ ٦٠) :

« أما بعد ، فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة ، عن هؤلاء الصحابة الثلاثة أبى هريرة ، وأبى سعيد ، وأنس ، ثبوتاً لا مجال لرده ، ولا للتشكيك فيه ، كما ثبت صدق أبى هريرة – رضى الله عنه – فى روايته إياه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خلافاً لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين ، ومن تبعه من الزائغين ، حيث طعنوا فيه – رضى الله عنه – لروايته إياه ، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحاشاه من ذلك ، فهذا هو التحقيق العلمى يثبت أنه برىء من كل ذلك ، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه ، لأنهم رموا صحابياً بالبهت ، وردوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لمجرد عدم انطباقه على عقولهم المريضة ! وقد رواه جماعة من الصحابة كما علمت ، وليت شعرى هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبى هريرة بالحديث، وهو حجة ولو تفرد ، أم جهلوا ذلك ، فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبى هريرة إياه ، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام ؟! وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف ؟ وما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم

.... » .

إلى آخر ما قال فى الدفاع عن الحديث .

١٢ – حديث : مراجعة موسى للنبى صلى الله عليه وسلم فى الخمسين صلاة التى فرضت أول الأمر فى ليلة الإسراء . متفق عليه .

تكلم فيه الكوثرى فى تعليقه على كتاب « الأسماء والصفات »

(ص ١٨٩) . فأنكر ذلك عليه الشيخ فى مقدمته على « الطحاوية » (ص ٣٩) .

١٣ - حديث : الرؤية يوم القيامة ، وفيه أن الله تعالى يأتى المنافقين فى غير صورته . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثرى أيضاً فى نفس الكتاب (ص ٢٩٢) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك فى نفس المقدمة .

١٤ - حديث : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة .... » . أخرجه الشيخان .

تكلم أيضاً فيه الكوثرى (ص ٣٢٠ منه) فأنكر عليه الشيخ فى نفس المقدمة .

١٥ - حديث : ضحكه صلى الله عليه وسلم تصديقاً لليهودى .. أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثرى (ص ٣٣٦ منه) فأنكر عليه الشيخ .

١٦ - حديث : الحشر والساق . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري (ص ١٤٤ منه) فأنكر عليه الشيخ .

١٧ - حديث : قوله صلى الله عليه وسلم للجارية : «أين الله ؟» رواه مسلم

تكلم فيه الكوثرى (ص ٤٢١ منه) فأنكر عليه الشيخ ، وبالغ فى الرد عليه فى كتابه « مختصر العلو » (ص ٨٢) .

بل قال فى « الإرواء » (١١٣/٢) :

« قوله صلى الله عليه وسلم للجارية : « أين الله ؟ » وقولها : « فى السماء » . إن هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات ، فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله صلى الله عليه وسلم : « أين الله ؟ » حتى يبادر إلى الإنكار عليك ! ولا يدرى المسكين أنه ينكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعاذنا الله من ذلك ومن علم الكلام ، ولذلك رأينا الهالك فى الذَّب

عن هذا العلم - يعنى علم الكلام - على حساب الطعن فى الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثرى يطعن فى صحة هذا الحديث بالذات لا بحجة علمية بل بوساوس شيطانية ، مثل قوله : إن البخارى لم يخرجه فى « صحيحه » ! وتارة يشكك فى صحة هذه الجملة بالذات « أين الله ؟ » لا لشيء إلا لأنها لم ترد خارج الصحيح ! وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيانه نسأل الله العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية » .

١٨ - حديث : أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلقة واحدة . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى فى كتابه « الإشفاق على أحكام الطلاق » (ص٥٢ - ٥٦ طبعة حمص) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك فى نفس المقدمة .

١٩ - حديث : أبى الهياج الأسدى قال : قال لى على بن أبى طالب : « ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى فى « مقالاته » (ص ١٥٩) ، فأنكر عليه الشيخ فى نفس المقدمة . وانظر « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٧) ..

٢٠ - حديث : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور » . رواه مسلم عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - .

تكلم فيه الكوثرى فى « المقالات » (ص ١٥٩) فأنكر عليه الشيخ فى نفس المقدمة . وانظر أحكام الجنائز (ص ٢٠٤) .

٢١ - حديث : مالك بن الحويرث فى رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع منه . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثرى فى « تأنيب الخطيب » (ص ٨٣) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك فى نفس المقدمة .

٢٢ - حديث : وائل بن حجر فى رفع اليدين أيضاً . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى فى « تأنيبه » (ص ٨٣) أيضاً فأنكر عليه الشيخ ذلك أيضاً .

٢٣ - حديث : أنس فى رضح رأس اليهودى لرضحه رأس جارية . رواه الشيخان .

تكلم فيه الكوثرى فى « التأنيب » (ص ٢٣) فأنكر الشيخ عليه .

٢٤ - حديث : ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثرى أيضاً فى هذا الكتاب (ص ١٨٥) فأنكره عليه الشيخ فى هذه المقدمة أيضاً .

٢٥ - حديث : عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم سُحر حتى إنَّه ليخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله ...... الحديث . رواه البخارى ومسلم .

قال الشيخ فى التعليق على « المشكاة » (٥٨٩٤) :

« ومع اتفاق الشيخين على تصحيح الحديث ، وتلقى العلماء المحققين له بالقبول ، فقد طعن فيه بعض المبتدعة قديماً ، وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين ، والحديث صحيح لا شك فيه ، وقد حاول السيد رشيد رضا أن يعله بأنه من رواية هشام بن عروة ، وهو مع كونه ثقة حجة فلم يتفرد به ، بل تابعه جماعة من آل عروة كما فى « صحيح البخارى » ، ثم إن للحديث شواهد من رواية زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما ، فراجع « فتح البارى » (١٠/١٩٢ - ١٩٣) ، فلا تغتر بكلام من ينكره ممن يدعى الانتصار للسنة من المعاصرين الذين هم أبعد ما يكونون عن العلم الصحيح بها ، وتخيله صلى الله عليه وسلم المذكور فيه لا يطعن فى عصمته المقطوع

بثبوتها ، لأنه ليس فى أمور الدين والتبليغ ، وليت شعرى ما الفرق بين نسيانه صلى الله عليه وسلم الثابت بالكتاب ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ** ﴾ . وبالسنة فى أحاديث كثيرة وبين التخيل المذكور ؟ فكما أننا قد أمِنَّا وقوع النسيان فيما أمر بتبليغه بالعصمة ، فكذلك قد أمنا وقوع التخيل فى التبليغ بالعصمة ولا فرق ، فتنبه » .

ونكتفى بهذا القدر ، فإن فيه إن شاء الله كفاية لمن طلب الرشد والهداية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

* * *

القســم الأول ..

دفع تعدى المعترض على الشيخ
باتهامه بمخالفة الإجماع
وبيان تناقضه فى ذلك

كتب المعترض فى أول كتابه مقدمة اشتملت على فصول سبعة ، فقال (ص ٩) :

« مقدمة فى بيان إفادة أحاديث الصحيحين للعلم وخطأ الناظر فى أسانيدهما ومخالفته للإجماع » !! .

ثم أخذ يسوق أقوال العلماء فى ذلك ، وسيأتى النظر فيها إن شاء الله تعالى .

لكن أقولُ هنا :

إن الظاهر من أقوالهم أن هذا الإجماع حاصلٌ فى صحة المتون فقط فلا يشمل صحة الأسانيد أيضاً .

بل قد صرح بعضهم بذلك ، وهو الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائينى فإنه قال – كما فى « النكت » لابن حجر (٣٧٧/١)– :

« أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع ، وإن حصل الخلاف فى بعضها فذلك خلاف فى طرقها ورواتها » .

فهذا نص من ذلك الإمام فى أن أسانيد الصحيحين قد وقع الخلاف فى صحتها ، ولم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل على المتون .

وقد أشار إلى ذلك الإمام مسلم نفسه – رحمه الله تعالى – فقال – وهو فى كتابك (ص ١٥)– :

« إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر ، وقطن ، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إلىَّ عنهم بارتفاع ، ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول ، فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات » .

فقول مسلم هذا يدل على أن فى صحيحه ما هو من رواية بعض الضعفاء إلا أن المتون ثابته صحيحة من أوجه أخرى .

ويدل على ذلك صنيع الأئمة قديماً وحديثاً فإنهم قد يتكلمون فى بعض أسانيد « الصحيحين » مع تسليمهم بصحة المتون ، وسيأتى من ذلك أمثلة عند الكلام على متون أحاديث « الصحيحين » وتحرير معنى الإجماع الحاصل على صحتها .

بل إن المعترض نفسه قد سلَّم بهذا ..

فإنه لما تعرَّض لانتقادات الحافظ الدارقطنى على « الصحيحين » (ص ١٨)، نقل قول الإمام النووى - رحمه الله تعالى - :

« وقد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلَّا فيها بشرطهما ، ونزلت عن درجة ما التزماه .... وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » .

ثم نقل قولَ الحافظ ابن حجر :

« وقوله - أى النووى - : وقد أجيب عن ذلك أو أكثره ، هو الصواب ؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض » .

ثم قال المعترض (ص ١٩) :

« أما انتقاداته للسند ، فإن أصاب فى بعضها فهى لا تُعِلُّ المتن الذى جاء صحيحاً ، ربما فى « صحيح مسلم » نفسه ، أو فى غيره . والدارقطنى نفسه لم يقصد إعلال المتن ، بل تكلم على سند مُعيَّن فقط ، وإعلال سندٍ واحدٍ لا يمنع من صحة الحديث عنده » .

ثم قال :

« وعليه فقول الإمام النووى - ومعناه للحافظ - : « وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » متوجه إلى الأسانيد التى لا تُعِلُّ المتن[1]، والله تعالى أعلم » .

وإذ قد سلَّم المعترض بهذا الذى جرى عليه العلماء من كون أسانيد « الصحيحين » لم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل ذلك للمتون ،

---

(١) سيأتي إن شاء الله تعالى ما يدل على أن بعض الانتقادات التي أصاب فيها الدارقطني متوجهة أيضاً إلى المتون .

فلماذا إذاً يشنع على الشيخ الألبانى لتضعيفه ، بل لتوقفه فى صحة بعض أسانيد « صحيح مسلم » مع كونه قد صحح متونها ؟! .

فقد اتهمه (ص ٢١) بمخالفة الإجماع لكونه توقف فى تصحيح رواية أبى الزبير عن جابر بالعنعنة ، ولكونه ضعَّف بعض الأسانيد الأخرى فيه ، مع أنه قد صحح أغلب متونها !! .

فأما رواية أبى الزبير عن جابر ..

فقد قال المعترض (ص ٥) :

« وحكم - أى الشيخ الألبانى - على كل سند فى « صحيح مسلم » رواه أبو الزبير المكى معنعناً بالضعف بحجة أن أبا الزبير مدلّس لم يصرح بالسماع ، فضعف بذلك خمسة وثلاثين سنداً فى « صحيح مسلم » وهذه والله مصيبة ، وإنا لله وإنا إليه راجعون » !! .

أقولُ :

نص كلام الشيخ كما فى « الضعيفة » (٩٣/١) :

« وجملة القول .. أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو عن غيره بصيغة « عن » ونحوها ، وليس من رواية الليث بن سعد عنه ، فينبغى التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه ، أو نجد ما يشهد له ، ويعتضد به » .

فأولاً : إن الشيخ لم يضعف هذه الرواية وإنما توقف فيها لحين يتبين له الأمر ، وهذا واضح من كلامه .

ثانياً : إن الشيخ قيد ذلك التوقف بما لم يأت من طريق الليث بن سعد عن أبى الزبير .

وهذا الذى قرره الشيخ هنا لم يأت به من عند نفسه وإنما سبقه إلى تقريره وتحريره أئمة أفاضل لا يضلُّ من سار على نهجهم ونسج على منوالهم .

وبهذا ينهدم الإجماع الذى يزعمه المعترض (ص ٢٢) على صحة هذه الرواية .

فقد أدخل الحافظ ابن حجر أبا الزبير فى المرتبة الثالثة فى « طبقات المدلسين » ، وهم – كما يقول الحافظ نفسه (ص ١٧) – : « مَنْ أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم مَنْ ردَّ حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم **كأبى الزبير المكى** » .

وقال فى ترجمته من هذا الكتاب (ص ٣٢) :

« من التابعين ، مشهور بالتدليس . وَوَهِمَ الحاكم فى كتاب « علوم الحديث ، فقال فى سنده : وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وصفه النسائى وغيره بالتدليس » .

وصنيع الحافظ هنا واضح فى أنه يرى أنه مدلس ، كيف لا وقد وهَّم الحاكم كما ترى ؟! .

وقال فى « الفتح » فى صدد تقوية حديث من رواية أبى الزبير عن جابر ، بالشواهد والمتابعات ، قال (٩٢/١٢) :

« لكن أبو الزبير مدلس أيضاً ، وقد عنعنه عن جابر » ! .

وهذا الإمام ابن القيم يقول فى « زاد المعاد » (٢٤٤/١ – ٢٤٥) فى صدد الكلام على حديث أبى الزبير عن جابر فى التسمية فى أول التشهد :

« ولم يجىء التسمية فى أول التشهد إلا فى هذا الحديث ، وله علةٌ غيرُ عنعنة أبى الزبير » .

فقد اعتبر عنعنة أبى الزبير علة كما ترى .

والإمام الذهبى – رحمه الله تعالى – قال فى « الميزان » (٣٩/٤) :

« وفى « صحيح مسلم » عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، وهى من غير طريق الليث عنه ففى القلب منها شىء » .

ثم ذكر بعض هذه الأحاديث .

فهذا يدل على أن الإمام الذهبى - رحمه الله تعالى - يعلم أن رواية أبى الزبير عن جابر إذا كانت من غير طريق الليث عنه لم يتفق على صحتها ، وإلا كيف يتردد فى شيء قد اتفق عليه وانتهى منه ؟! .

وقد ذكره الذهبى أيضاً فى منظومته فى المدلسين ، فقال :

أبو جنابٍ وأبو الزُّبَيرِ والحكَمُ الفقيهُ أهلُ الخيرِ

وكلام ابن حزم فى هذا أشهر من أن يذكر ، لخصه الحافظ الذهبى فى « الميزان » (٤/٣٧) فقال :

« وأما أبو محمد بن حزم فإنَّه يردُّ من حديثه ما يقول فيه : « عن جابر » ونحوه ، لأنه عندهم ممن يدلس ، فإذا قال : « سمعت » ، و « أخبرنا » احتج به . ويحتج به ابن حزم إذا قال : « عن » مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة ، وذلك لأن سعيد بن أبى مريم قال : حدثنا الليث ، قال : جئت أبا الزبير فدفع إلَّى كتابين ، فانقلبت بهما ، ثم قلت فى نفسى : لو أننى عاودته ، فسألته أسمع هذا كله من جابر ؟ فسألته ؟ فقال : منه ما سمعت ومنه ما حُدِّثت عنه ، فقلت له : أعلم لى على ما سمعت منه ، فأعلم لي على هذا الذي عندي » .

وضعف عشرات الأحاديث بعنعنة أبى الزبير عن جابر حتى ولو كانت فى «صحيح مسلم » .

وقد ساق عبد العزيز الغمارى - وهو ممن يعظمه المعترض - فى كتابه « التأنيس بشرح منظومة الذهبى فى أهل التدليس » (ص ٥٠ - ٥٣) بعض أقوال ابن حزم فى هذا ثم قال (ص ٥٢) :

« وهكذا تجده يردُّ كلَّ سند لم يصرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر ، إذا لم يكن من رواية الليث بن سعد عنه ، حتى ما كان فى « صحيح مسلم » كما علمت ، **وقد ذهب إلى هذا غيره من الأئمة** . والقاعدة فى حديث المدَلِّس تقتضى هذا وتوجبه ، ولهذا تجد البخارى - رضى الله عنه - يحتاط فى « صحيحه » لعنعنة المدلس ، فلا يذكر سنداً فيه عنعنة المدلس إلا ويتبعه

بسند آخر فيه تصريح ذلك المدلس بالسماع من ذلك الشيخ لذلك الحديث . وهذا من دقة نظره ، واحتياطه لدفع ما يخالف شرطه فى كتابه الصحيح » .
إلى آخر كلامه .

فأين الإجماع أيها المعترض على صحة رواية أبى الزبير عن جابر وقد خالف فى ذلك هؤلاء الأئمة الكبار ؟! .

وهذا الأستاذ الكوثرى الذى يعظمه المعترض ، يُعلُّ حديثاً فى « صحيح مسلم » بعنعنة أبى الزبير عن جابر كما فى « مقالاته » (ص ١٥٩) .

فالمسألة كما ترى خلافيَّةٌ ، فلم يحصل الإجماع على صحة رواية أبى الزبير عن جابر كما يدَّعى المعترض ، فلماذا التشنيع على الشيخ واتهامه بمخالفة الإجماع ؟! ولو كان المعترض منصفاً لألصق هذه التهمة أيضاً بهؤلاء الذين سبقوا الشيخ إلى ما ذهب إليه ، لكن كأن الأمر كما قيل :

وَلَنْ يَرْضَوا بِقَوْلِكَ إِذْ أَبَيْتَ طَرِيقَتَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ المُحقَّا !!

هذا ، وقد ذكر المعترض خمسة وثلاثين حديثاً من رواية أبى الزبير عن جابر فى القسم الأول من كتابه (ص ٦٢ – ١٠٣) وأخذ يدافع عنها بزعمه ، وصدر كلامه عنها بمقدمة طويلة (ص ٢٧–٦١) أخذ يدفع فيها عن أبى الزبير وصمة التدليس التى ألصقت به ، وسواء أصاب أم أخطأ ، فإن ذلك لا يرفع الخلاف الذى فى المسألة ، فلو أنه أصاب فى دفع وصمة التدليس عن أبى الزبير ، لما كان ذلك دافعاً للخلاف ولا مثبتاً للإجماع ، وعلى هذا لو سلَّمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ فى وصف أبى الزبير بالتدليس ، وفى توقفه فى عنعنته عن جابر ، لما كان بذلك مخالفاً للإجماع إذ لا إجماع فى المسألة ، وإنما هو مسبوق من أئمة كبار أجلاء .

فكان على المعترض إن كان يريد النصح أن يبين خطأ الشيخ – على فرض وقوعه – ثم لا يتجرأ فيدعى الإجماع فى مسألة الخلاف فيها واقع وحاصل ،

ولا يتهم الأبرياء بما هم منزهون عنه ومبرءون منه .

ومع ذلك فإنه ترجم لهذه المقدمة بقوله (ص ٢٧) :

« ردُّ تعدى الألبانى على رواية أبى الزبير عن جابر فى صحيح مسلم » !! .

فمن إذن المتعدى الجانى ؟!!

حقاً ! « رَمَتْنِى بِدائِها وانْسَلَّتْ » !!

ومع ذلك فإن كثيراً من هذه الأحاديث التى ذكرها من رواية أبى الزبير عن جابر لم يتعرض لها الشيخ بتضعيف أصلاً ، وإنما أقحمها المعترض بناءً على أنها على شرطه ، وليس الأمر كذلك إذ غاية الأمر أن تكون أسانيدها عنده ضعيفة لا متونها ، ومع ذلك فإن الشيخ قد صحح متون أغلب هذه الأحاديث التى جاءت من رواية أبى الزبير عن جابر .

وسأسرد لك - أخى المنصف - كل هذه الأحاديث مبيناً فى كل حديث منها كيف أن الشيخ برىء مما اتهمه به المعترض ، فأقول ومن الله أستمد العون :

فالحديث الأول .. (ص ٦٤) .

لم يتعرض الشيخ للكلام فى متنه بالمرة ، وإنما أعلَّ إسناده فقط بعنعنة أبى الزبير عن جابر ، وقد بينا عدم حصول الإجماع على صحةرواية أبى الزبير عن جابر .

والحديث الثانى .. (ص ٦٧) .

صحح متنه فى نفس الموضع الذى تكلم فيه على السند ، فإنه قد ذكره فى « الإرواء » (٢/٣٤٠) شاهداً لحديث ابن عمر الذى رواه البخارى ومسلم فى الباب ، ثم نقل الشيخُ قولَ الترمذى فيه : « حسن صحيح » ، ثم قال - وقد نقله المعترض (ص ٦٧) - :

« هو صحيح بما قبله وبشواهده الأخرى ، وإلا فأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

فأنت ترى أن الشيخ - حفظه الله تعالى - لم يضعف المتن ، بل توقف فى صحة السند فقط ، ومع ذلك فالمعترض يسمي هذا تعدياً ، فالله المستعان .

والحديث الثالث .. (ص ٦٨) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، لا سنداً ولا متناً ومع ذلك فقد صرح المعترض بأن أبا الزبير قد صرح فى موضع آخر وذكر له متابعتين ، فالحديث إذن على أصول الشيخ صحيح ، أليس كذلك ؟!! .

والحديث الرابع .. (ص ٦٩) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه هو فى غير موضع من كتبه ..

فقد صححه فى « إرواء الغليل » (٧٢٧) ، وجمع له طرقه كلها ، وذكر له أكثر من شاهد من حديث عمران بن حصين ، ومجمع بن جارية ، وحذيفة بن أسيد ، وأبى هريرة ، ولم يأل جهداً فى تفصيل ذلك .

ثم فى كتابه « أحكام الجنائز » (ص ٨٩ - ٩١) ساق هذه الروايات مساقاً واحداً محتجاً بها ، مفصلاً كل هذه الروايات بطريقة رائعة لم يسبق إليها - فيما نعلم .

ومع كل ذلك أدخله فى كتابه النافع « صحيح الجامع الصغير و زيادته » برقم (١٥٤٥) ، وكتب أسفله بالخط الأسود : « **صحيح** » وأشار إلى الموضعين السابقين .

أفمن يخدم السنة بهذه الصورة يكون متعدياً أيها العقلاء أم الأمر كما قيل : رمتنى بِدائها وانْسَلَّتْ ؟!! .

والحديث الخامس .. (ص ٦٩) .

لم يتعرض له أيضاً بتضعيف ، بل صححه فى « الإرواء » (٨١٦) .

وانظر أيضاً رقم (٨٠٠) منه .

والحديث السادس .. (ص ٧١) .

فقد صححه فى نفس الموضع الذى تكلم فيه على إسناده ، فإنه قد ذكره شاهداً لحديث ابن عباس الذى يوافقه فى اللفظ والمعنى فى « الإرواء » (١٠١٣) وحديث ابن عباس هذا صحيح عند الشيخ فقد صححه هناك ، بل إنه قد أخرجه البخارى ومسلم ، فالمتن ثابت صحيح عند الشيخ وكلامه فى رواية أبى الزبير عن جابر لا يقدح فى المتن كما لا يخفى على الناشئين ، ومع ذلك فقد صرح بتصحيحه فى « صحيح الجامع » (٦٤١٣) . فلله الحمد والمنة .

والحديث السابع .. (ص ٧٥) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، ومع ذلك فقد ذكر المعترض تصريحاً بالسماع لأبى الزبير عن جابر ، فالحديث على شرط الشيخ صحيح .

والحديث الثامن .. (ص ٧٦) .

تكلم الشيخ فى إسناده فقط ، أما المتن فقد صححه فى « صحيح الجامع » (٢٧٦٩) ، وانظر (٣١٨) منه أيضاً .

والحديث التاسع .. (ص ٧٧) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٧٥٢١) .

والحديث العاشر .. (ص ٧٨) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد صححه فى « صحيح ابن ماجه » (٢٢٧٧ - ٢٨٨٦) .

والحديث الحادى عشر .. (ص ٧٩) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (١٥١٧) .

والحديث الثانى عشر .. (ص ٨٠) .

لم يتعرض إلا لإسناده ، فقال فى « الصحيحة » (٤١٨/١) – وقد نقله المعترض (ص ٨١)– :

« وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبد الله بن مسعود .

ثم صححه فى كتابه « صحيح الجامع » (١٩٣٦) ، وأشار فيه إلى هذا التخريج الذى فى « الصحيحة » مما يؤكد أنه لا يريد من كلامه الذى فى « الصحيحة » تضعيف المتن . والله المستعان .

والحديث الثالث عشر .. (ص ٨١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً . ومع ذلك فقد صححه فى « صحيح الجامع » (٥٥١) وأشار فيه إلى أنه خرَّجه فى « الصحيحة » واحتج به فى « آداب الزفاف » (ص ١٥٥) .

وأما فى « الصحيحة » (٣٤٧) فإنه فصَّل فيه القول بما يدفع هذه التهمة من أصلها ، ليستبين من كان فى قلبه خردلة من إنصاف فانظره إن شئت غير مأمور !! .

والحديث الرابع عشر .. (ص ٨١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (١٨٠٢) .

والحديث الخامس عشر .. (ص ٨٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٧٤٧٩) ، و « صحيح ابن ماجه » (١٧٦٩) ، و « الصحيحة » (١٨٥٥) ، وفى « غاية المرام » (٣٣٠) فصل فيه القول .

والحديث السادس عشر .. (ص ٨٣) .

نقل المعترض قول الشيخ فى « الإرواء » (١٨٣/٥) :

« أبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم ذكر أنه له شواهد معقباً بذلك على الشيخ الألبانى مع أن هذه الشواهد قد سبقه الشيخ إلى ذكرها ، وبيان طرقها وألفاظها بطريقة رائعة رائقة فائقة فى نفس الموضع الذى قال فيه هذا الكلام الذى نقله عنه ، ولكنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ذلك[1] ، فأوهم أن الشيخ ضعف الحديث ، وليس الأمر كما أوهم ، بل إن الشيخ صدر تخريجه للحديث بقوله :

« **صحيح** » .

وصححه أيضاً فى « صحيح الجامع » (٤٩٦٦) .

فمن إذن المتعدى الجانى ؟! .

والحديث السابع عشر .. (ص ٨٤) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل إنه ذكره فى « الإرواء » (٤٢/٦) شاهداً لحديث النعمان بن بشير الذى فى الباب وهو صحيح عنده وأخرجه البخارى ومسلم ، فمتن الحديث عنده صحيح .

والحديث الثامن عشر .. (ص ٨٤) .

تكلم الشيخ فى عنعنة أبى الزبير فى « الإرواء » (٤٩/٦) ، لكنه قال :

« لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر به بلفظ : ....(ثم ذكره) » .

---

(١) كعادته فى هذا الكتاب فإنه كثيراً ما يكتم ما حققه الشيخ فى نفس الموضع الذى وقف هو عليه ، ولا يكتفى بهذا بل يقلب له ظهر المِجنِّ ، فيتعقب الشيخ بما سبقه هو إلى تحقيقه ولا يشير أدنى إشارة إلى أن الشيخ قد سبقه إلى ذلك ، ولا غرو ، فإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل ! سامحه الله .

أُعَلِّمُـه الرِّمايَـةَ كـلَّ يَـوْمٍ ... فلمَّا اشْتَـدَّ ساعِـدُهُ رَمَانِـى !

وَكَـمْ علَّمْتُـهُ نَظْـمَ القَوَافِـى ... فلمَّا قَالَ قَافِيَـةً هَجَانِـى !!

وذكر فى هامش هذه الصفحة أنه وقف بعد ذلك على تصريح أبى الزبير بالتحديث . ثم ذكر للحديث شاهداً من حديث أبى هريرة وقال فيه :

« وهذا إسناد جيد »

هذا ، وقد صحح الشيخ الحديث فى نفس الموضع ، فإنه صدَّر تخريجه بقوله :

« **صحيح** ...... » .

وكذا صححه فى « صحيح الجامع » (١٣٨٤)[1] .

والحديث التاسع عشر .. (ص ٨٦) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، لا سنداً ولا متناً . وانظر « الإرواء » (٢٣١٩) (٢٤٠٥) و « غاية المرام » (٢١) .

والحديث العشرون .. (ص ٨٦) .

سيأتى الكلام عليه عند النظر فى الأحاديث التى أعلَّ الشيخ متونها .

والحديث الحادى والعشرون .. (ص ٩١) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح ابن ماجة » (٢٧٤٤) ، وذكر هناك أنه فى « السلسلة الصحيحة » (٣٠٠٩) .

والحديث الثانى والعشرون .. (ص ٩٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٤٤٢٧) .

والحديث الثالث والعشرون .. (ص ٩٢) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وأما متن الحديث فهو صحيح عنده ، صححه فى « صحيح الجامع » (٦٥٣٩) ، و« صحيح ابن ماجه »

---

(١) انظر المثال (١٣) من القسم الرابع .

(٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦) .

وقد ذكر المعترض أنه حديث متواتر فهو على أصول الشيخ صحيح .

الحديث الرابع والعشرون .. (ص ٩٣) .

نقل المعترض (ص ٩٤) عن الشيخ أنه قال فيه :

« وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

وباقى كلام الشيخ كما فى « الصحيحة » (٦١٢/١) :

« لكن للحديث شواهد يتقوى بها » .

ثم ذكر هذه الشواهد .

والمعترض ذكر من كلام الشيخ ما يتعلق بتضعيف السند فقط ، ثم لم يذكر باقيه الذى يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فأوهم أن الشيخ يضعف المتن ، فالله المستعان .

هذا ، وقد صحح الشيخ المتن فى « صحيح الجامع » (٩٦٥) ، وأشار إلى هذا الموضع الذى فى « الصحيحة » . وبالله التوفيق .

والحديث الخامس والعشرون .. (ص ٩٥) .

لم يتعرض الشيخ لتضعيف سنده ولا متنه ، بل صححه فى نفس الموضع الذى تعقبه فيه المعترض . وهو فى « غاية المرام » (١٠٥) .

نعم ، إن الشيخ بنى تصحيح السند على أن ممن رواه عن أبى الزبير الليث بن سعد ، والمعترض حقق أنه الليث بن أبى سليم ، لا ابن سعد ، لكن على كل حالٍ لا شك أن الحديث صحيح عنده ولو كان من رواية ابن أبى سليم ، لأنه قد ذكر له شاهداً من حديث أنس بن مالك وقد صححه هو فى « السلسلة الصحيحة » (٤٩٦) .

هذا ، والحديث صححه أيضاً فى « صحيح الجامع » (٤٠٤٦) وفى « صحيح ابن ماجه » (٢٩٢١) . والشواهد التى ساقها المعترض قد سبقه الشيخ إلى ذكرها وتفصيلها فى « الصحيحة » (٤٩٦) .

والحديث السادس والعشرون .. (ص ٩٦) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف ، بل صححه فى « الصحيحة » (١٥٤٩) وقد وقف المعترض على هذا التصحيح ، وكذا صححه فى « الإرواء » (٢١٨٥) .

والحديث السابع والعشرون .. (ص ٩٧) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٧٤٧٥) .

والحديث الثامن والعشرون .. (ص ٩٧) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه فى « صحيح الجامع » (٧٦٣٩) وذكر فيه أنه فى « السلسلة الصحيحة » (٢٥٠٢) . وانظر فيها أيضاً الحديث (٢٢٨) .

والحديث التاسع والعشرون .. (ص ٩٨) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٥٠٤٠) . وانظر « غاية المرام » (ص ١٧٩) .

وقد ذكر المعترض أنه متواتر فهو على أصول الشيخ صحيح .

والحديث الثلاثون .. (ص ٩٩) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن الطحاوى رواه من طريق الليث بن سعد ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، وقال : « وقد اتفقوا على صحة ما رواه الليث بن سعد عن أبى الزبير » والشيخ يسير على هذا فهو صحيح على أصوله .

والحديث الواحد والثلاثون .. (ص ١٠٠) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أحاديث زيادة الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم متواترة .

والحديث الثانى والثلاثون .. (ص ١٠٠) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « صحيح الجامع » (٥١٧٨) .

والحديث الثالث والثلاثون .. (ص ١٠١) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أبا الزبير صرح بالسماع فى مكان آخر فهو على شرط الشيخ صحيح ، وقد صححه فعلاً انظر « صحيح الجامع » (٩٨٦) (٤٠٣٧) .

والحديث الرابع والثلاثون .. (ص ١٠٢) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أبا الزبير صرح بالسماع فى رواية أخرى ، فهو على شرط الشيخ صحيح ، وبالفعل فقد صححه الشيخ من أجل هذا فى « الإرواء » (٩٨/٨) ، وكذا صححه فى « صحيح الجامع » (١٥١٣) (٥٣٥٩) . وانظر (١٥١٤) منه .

والحديث الخامس والثلاثون .. (ص ١٠٢) .

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه فى « ظلال الجنة فى تخريج السنة لابن أبى عاصم » (١٦٧) وكذا فى « صحيح ابن ماجه » (٧٤).

وبعد أن بينا حقيقة الأمر فى كل حديث من الأحاديث التى ذكرها المعترض فى القسم الأول من كتابه ، وأنها لا تلزم الشيخ الألبانى لأن غاية الأمر فيها أن يكون الشيخ متوقفاً فى إسنادها وهذا ليس تعدياً أبداً لأن الإجماع لم يحصل على صحة الأسانيد ، فكيف والشيخ قد صحح متون هذه الأحاديث أو أغلبها ولم يضعف إلا حديثاً واحداً وهو الحديث العشرون وسيأتى النظر فيه مع الأحاديث الأخرى التى أعلَّها الشيخ وهى فى « صحيح مسلم » .

لكن لنا وقفة مع أحاديث القسم الثانى أيضاً ، فأقول :

وأما ما ضعفه الشيخ وهو من غير رواية أبى الزبير عن جابر ..

فإن المعترض ذكر فى القسم الثانى من ردوده خمسة عشر حديثاً عدَّها تعديات مع أن منها ستة أحاديث لم يتعرض لمتونها .. وهى :

الحديث الثانى .. (ص ١١٥) .

لم يضعفه الشيخ البتة ، لا سنداً ولا متناً ، بل صححه فى كل مكان تعرض فيه لهذا الحديث ، وإنما وقع فى نسخة « الإرواء » خطأ مطبعى استغله المعترض ليشنع به على الشيخ ، فالله حسيبه .

وانظر المثال (١) من القسم الرابع .

والحديث التاسع .. (ص ١٦٠) .

علق عليه الشيخ بقوله :

« فى إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ ابن حجر فى « التقريب » ، لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله : « فأوصيكم به » اهـ .

ففهم المعترض من هذا الكلام أنه يحكم على هذه الزيادة بأنها « منكرة مردودة » . وهذا عجب ، وتحميل للكلام مالا يتحمله .

هذا وقد صحح الشيخ الحديث بالزيادة فى كتابه « صحيح الجامع » (١٤٢٩) . وانظر المثال (١٤) من القسم الأخير .

والحديث الثانى عشر .. (ص ١٧٥) .

لم يضعف الشيخ سوى إسناده لضعف سويد بن سعيد عنده ، ومع ذلك فلم يأل جهداً فى تقوية الحديث بالحجة والبرهان ، فبحث حتى وجد له متابعاً فصحح الحديث به فى نفس الموضع وقال فى آخر بحثه :

« وبه صح الحديث ، والحمد لله على توفيقه » !! .

والحديث الثالث عشر .. (ص ١٨٧) .

غاية الأمر فيه أن إسناده ضعيف عنده لعنعنة ابن أبى زائدة ، أما المتن فإنه قد صدر تخريجه له بقوله :

« **صحيح** » .

ثم إنه تعرض لنفس الحديث فى « الصحيحة » (١٦٥١) وصححه سنداً ومتناً ، وقال عن عنعنة زكريا بن أبى زائدة :

« ... يبدو أنه قليل التدليس ، ولذا أورده الحافظ فى المرتبة الثانية من رسالته « طبقات المدلسين » وهى المرتبة التى يورد فيها من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له فى « الصحيح » لإمامته ، وقلة تدليسه فى جنب ما روى كالثورى ... » . وصححه أيضاً فى « صحيح الجامع » (١٨١٢)[١] .

---

(١) والمعترض يعترض (ص ١٩١ـــ١٩٢) على الشيخ الألبانى لكونه صحح حديث « كان يذكر الله على كل أحيانه » الذى أخرجه مسلم من طريق ابن أبى زائدة بالعنعنة بوقوفه على طريق أخرى فيها التصريح بالسماع .

قال الشيخ بعد أن ساق هذه الطريق :

« وفيه فائدة هامة وهى تصريح زكريا [ابن أبى زائدة] . بسماعه من خالد [شيخه فى هذا الحديث] ، فإنه قد قيل فيه : إنه يدلس عن الشعبي ، وبعضهم كأبى داود وغيره أطلق ولم يقيده بالشعبى . والله أعلم » .

فتعقبه المعترض قائلاً :

« فكأنه بدون هذه الفائدة الهامة التى وجدها كان سيحكم على حديث « صحيح مسلم » بالضعف ، وعليه فيلزم ـــ على طريقته هنا ـــ بتضعيف أسانيد زكريا بن أبى زائدة التى لم يصرح فيها بالسماع فى داخل مسلم أو خارجه ، وهذا سبيل من تدخل فيما لا يعنيه وتكلم على أحاديث « الصحيحين » صحة وضعفاً » !! .

أقولُ :

قد وقفتَ أنتَ فى نفس الموضع الذى تكلم فيه الشيخ على هذا الحديث فى « الصحيحة » (٤٠٦) على تضعيف الإمام أبى زرعة هذا الحديث فهل كان هو أيضاً قد تدخل فيما لا يعنيه ؟! . وانظر الحديث رقم (١٦) من الفصل الآتى .

الحديث الرابع عشر .. (ص ١٩٣) .

لم يضعفه وإنما أعل إسناده بالانقطاع عملاً بقول الحافظ ابن حجر ، ومع ذلك فإنه لم يكتف بهذا بل بحث ، فوجد متابعة وشاهدين ، ومن ثَمَّ صححه فى كتابه « صحيح الجامع » (٥٢٠٥) وأشار فى هامشه إلى شواهده فى نفس الكتاب ، فقال :

« انظر الحديث (٥١١٩ و ٥١٢٩ و ٥١٧٧) » .» .

وهذه الشواهد تجد تفصيلها فى « صحيحته » (٩٦٧) ، (٩٦٨) ، (٩٦٩) ، (٩٧٠) بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى .

الحديث الخامس عشر .. (ص ١٩٧) .

لم يُعل الشيخ سوى إسناده أما المتن فقد صححه فى نفس الموضع الذى أعلَّ فيه الإسناد فى « الصحيحة » (٥٧٠) بعد أن وجد للحديث شاهداً .

وقال فى « صحيح الجامع » (١٧٢١) :

« **حسن** » .

وأحال إلى هذا الموضع من « الصحيحة » .

ثم أدخله فى كتابه « صحيح ابن ماجه » (٣٣٩٦) وقال :

« **صحيح** » .

وبهذا نكون قد انتهينا من النظر فى الأحاديث التى اعتبر المعترض الشيخ متعدياً فى كلامه على أسانيدها مع كونه قد صحح متونها ، وبيان أنها لا تلزم الشيخ ، وأن المعترض هو المتعدي على الشيخ فى اتهامه بمخالفة الإجماع بكلامه فى أسانيدها دون متونها أو عدم كلامه فيها بالمرة .

فلم يبق من الخمسين إلا عشرة أحاديث أعل الشيخ متونها أو بعض ألفاظها ، وقبل أن نتكلم عليها يحسن بنا أن نقف مع المعترض عدَّة وقفات لنناقشه فيها حول الإجماع الذى ادعاه على صحة كل حديث ، بل كل حرف فى « الصحيحين » .

وقفات مع المعترض

حول الإجماع على صحة كل أحاديث الصحيحين

الوقفة الأولى :

المعترض أتى بأقوال بعض الأئمة الصريحة فى أن الخبر الذى تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته ، وساق هذه الأقوال ضمن الأقوال الأخرى التى يحكى فيها أصحابها الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين !!

وهذا خطأ فى الفهم وقلبٌ للحقائق ، لأن الأقوال الدالَّة على القطع بالحديث المتلقى بالقبول ، ليست خاصة بما أخرجه البخارى ومسلم فقط ، بل هى تشمل كل حديث تلقوه بالقبول ولو لم يكن فى الصحيحين . ثم إن قائلى هذه الأقوال لم يتعرضوا لأحاديث الصحيحين هل هى متلقاة بالقبول أم لا ؟! ..

فقد قال (ص ١٠ــ١١) :

« نقل شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى فى « محاسن الاصطلاح (ص ١٠١) » أن هذا مذهب جماعات من الأصوليين والفقهاء ، ثم قال ما نصه : « وأهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث الذى تلقته الأمة بالقبول » اهـ .

أقولُ :

وهذا حق لا مرية فيه ، لكن ليس فيه أن كل أحاديث الصحيحين متلقاة بالقبول ، فلماذا تسود الورق بما هو خارج عن مجال البحث ؟! .

ثم قال (ص ١١) :

« ونقل الإجماع أيضاً (!) الحافظ ابن طاهر المقدسى ، قال الحافظ فى « النكت على ابن الصلاح » (١/٣٨٠) :

« وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبى بكر الجوزقى ، وأبى عبد الله الحميدى ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة » . اهـ .

أقول :

ابن تيمية لم يحك عن أهل الحديث قاطبة الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث الصحيحين وإنما حكى عن جماهير العلماء من السلف والخلف أن الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً به أفاد العلم .

ونص كلامه فى « النكت » أيضاً (٣٧٤/١) ففيه عنه أنه قال :

« الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف » .

ثم أخذ يذكر أسماء من قال بذلك على اختلاف مناهجهم ومذاهبهم ثم قال :

« وهو مذهب أهل الحديث قاطبة » .

فلم يتعرض لأحاديث « الصحيحين » كما ترى بل هو نفسه يقول فى « الفتاوى » (١٨ / ٧٣) :

« وأجل ما يوجد فى الصحة « كتاب البخارى » وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب ، لكن فى بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط ، وقد بين البخاري فى نفس « صحيحه » ما بين غلط ذلك الراوى ، كما بين اختلاف الرواة فى ثمن بعير جابر ، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال : إنه غلط ، كما فيه عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً ، وفيه عن أسامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فى البيت ، وفيه عن بلال : أنه صلى فيه ، وهذا أصح عند العلماء .

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط ، كما فيه : « خلق الله التربة يوم السبت » ، وقد بين البخارى أن هذا غلط ، وأن هذا من كلام كعب ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات فى ركعة واحدة ، والصواب : أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة ، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة ، وهذا غلط » .

وقد ضعف هو نفسه بعض الأحاديث كما سيأتى وانظر « الفتاوى » أيضاً (١٣/٣٥٣) .

الوقفة الثانية ..

المعترض يُسلم باستثناء ما انتقده الحفاظ من أحاديث الصحيحين مما تلقوه بالقبول .

قال (ص ١٨) .

« استثنى الحفاظ من إفادة أحاديث الصحيحين ــ مجتمعة أو منفردة ــ العلم النظرى مواضع معروفة انتقدها الحفاظ خاصة الدارقطنى ــ رحمه الله تعالى ــ فى « تتبعاته » ، وزاد الحافظ فى « شرح النخبة » ما وقع التجاذب بين مدلوليه » .

لكنه حمل (ص ١٩) هذه الانتقادات على أنها إن قدحت فإنما تقدح فى السند فقط دون المتن فقال :

« وعليه فقول الإمام النووى ــ ومعناه للحافظ ــ : « وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » متوجه إلى الأسانيد التى لا تعل المتن ... » .

أقولُ :

وسيأتى ما يدل على أن بعضها متوجه إلى المتون أيضاً وأنها تعلها كما تعل الإسناد .

لكن المعترض يريد أن يفهمنا أن هذه الأحاديث التى استثنوها إنما هى

ما تكلم فيها الدارقطنى والغسانى فقط دون غيرهما من الحفاظ ، فقال (ص ٢١) :

« خالف الألبانى الإجماع (!) ، لأن انتقاداته للصحيح وقعت خارج المواضع التى استثناها الحفاظ ... » .

ثم قال فى الهامش :

« وقد راجعت ما انتقده الحافظ أبو على الغسانى على الصحيح ، فلم أجد شيئاً مما تعدى عليه الألبانى (!) ، وكلام الغسانى خاص بما لم يذكره الدارقطنى فى الاستدراكات كما نص الغسانى على ذلك » !! .

أقولُ :

كأنك لا تعرف من الحفاظ إلا الدارقطنى والغسانى ؟! مع أنهما لم يستوعبا ذلك ، وسيأتى عن جمع من الحفاظ ، ممن هم قبل الدارقطنى والغسانى ، وممن جاء بعدهما أنهم تكلموا فى بعض متون « الصحيحين » مما لم يتعرض له الدارقطنى والغسانى .

والأئمة حينما استثنوا ما انتقده الحفاظ لم يقصدوا بالحفاظ الدارقطنى والغسانى فقط ، بل قصدوا كل من يصح أن يطلق عليه أنه من الحفاظ . والله أعلم .

الوقفة الثالثة ..

قال المعترض فى هامش (ص ١٠) :

« إن الإجماع حصل قبل ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ ــ رحمه الله تعالى ــ فقد نقله جماعة تقدمت وفاتهم عنه . فأبو إسحق الإسفرائينى توفى سنة ٤١٨ ، وأبو نصر الوائلى توفى سنة ٤٤٤ ، وهما ممن نقل الإجماع »

أقولُ :

قد تكلم أئمة أفاضل فى بعض أحاديث « الصحيحين » ، منهم من كانوا

قبل هذين ، ومنهم من جاءوا بعدهما ، وهاك أسماءهم مرتبة على تاريخ وفياتهم ..

١ ــ الإمام البخارى نفسه .. (توفى سنة ٢٥٦ هـ) .
انظر الأحاديث (٢ــ١٩) .
٢ ــ الإمام أبو داود .. (٢٧٥ هـ) .
انظر الأحاديث (٢ــ٨) .
٣ ــ الإمام ابن خزيمة .. (٣١١ هـ) .
انظر الحديث (٢) .
٤ ــ الإمام أبو حامد بن الشرقى .. (٣٢٥ هـ) .
انظر رقم (١١) .
٥ ــ الإمام محمد بن حبان .. (٣٥٤ هـ) .
انظر رقم (٥) .
٦ ــ الإمام أبو سليمان الخطابى .. (٣٨٨ هـ) .
انظر رقم (٧) .
٧ ــ الإمام أبو مسعود الدمشقى .. (٤٠٠ هـ) .
انظر رقم (٢) .
٨ ــ الإمام البيهقى .. (٤٥٨ هـ) .
انظر الأحاديث (٢،٥،٨،٩،١٩،٢٢) .
٩ ــ الإمام ابن عبد البر .. (٤٦٥ هـ) .
انظر رقم (٥) .
١٠ ــ الإمام القاضى عياض .. (٥٤٤ هـ) .
انظر الأحاديث (١٠،١١،٢٠) .
١١ ــ الإمام عبد الحق الإشبيلى .. (٥٨١ هـ) .
انظر رقم (٧) .

١٢ ـــ الإمام ابن الجوزى .. (٥٩٧ هـ) .

انظر رقم (٦،١٨) .

١٣ ـــ الإمام ابن الصلاح .. (٦٤٣ هـ) .

انظر رقم (٩) .

١٤ ـــ الإمام المنذرى .. (٦٥٦ هـ) .

انظر رقم (١٧،٢١) .

١٥ ـــ الإمام النووى .. (٦٧٦ هـ) .

انظر رقم (٢،٧) .

١٦ ـــ الإمام ابن تيمية .. (٧٢٨ هـ) .

انظر الأحاديث (٤،١٥،١٧،١٩) .

١٧ ـــ الإمام ابن عبد الهادى .. (٧٤٤ هـ) .

انظر الحديث (٤) .

١٨ ـــ الإمام الذهبى .. (٧٤٨ هـ) .

انظر (٦،١٤) .

١٩ ـــ الإمام ابن القيم (٧٥١ هـ) .

انظر (٤،٦،٧،١٣،١٥،١٧) .

٢٠ ـــ الإمام البلقينى .. (٨٠٥ هـ) .

انظر (١٥) .

٢١ ـــ الحافظ ابن حجر .. (٨٥٢ هـ) .

انظر (١،٣،٩،١٠،١١،١٢،٢١) .

فهذا الجمُّ الغفير من الأئمة الكبار ممن تكلموا فى بعض أحاديث « الصحيحين » منهم من كان قبل أبى إسحق الاسفرائينى وأبى نصر الوائلى ومنهم من جاء بعدهما ، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم عند المعترض ؟!

وهذه بعض الأحاديث التى أعلها الأئمة وهى فى « الصحيحين » .

ذكر بعض ما أعلَّه الأئمة

من متون الصحيحين

ولنبدأ بما أعلَّه الدارقطنى وصوَّبه فيه بعض مَنْ جاء بعدَه ..

١ ــ **حديث** : كعب بن مالك فى ذبيحة المرأة والأمة . أخرجه البخارى .

قال الدارقطنى (ص ٣٥٨) :

« أخرج البخارى حديث : عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن كعب ، عن أبيه : أن جارية لكعب .

وعن مالك ، عن نافع ، عن رجل من الأنصار ، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ : أن جارية لكعب .

وعن موسى ، عن جويرية ، عن نافع ، عن رجل من بنى سلمة أخبر عبد الله : أن جارية لكعب .

وقال الليث : عن نافع ، سمع رجلاً من الأنصار أخبر عبد الله أن جارية لكعب .

وهذا اختلاف بيِّن وقد أخرجه .

قال : وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه ..

اختلف فيه على عبيد الله ، وعلى يحيى بن سعيد ، وعلى أيوب ، وعلى قتادة ، وعلى موسى بن عقبة ، وعلى إسماعيل بن أمية ، وعلى غيرهم فقيل : عن نافع ، عن ابن عمر ، ولا يصح ، والاختلاف فيه كثير » .

نقل الحافظ ابن حجر كلام الدارقطنى هذا فى « مقدمة الفتح » (ص ٣٧٦) ثم قال :

« قلت : وهو كما قال ، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف » .

٢ ــ حديث : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » . أخرجه مسلم .

قال الدارقطنى (ص ٢٣٩) :

« أخرج مسلم حديث جرير ، عن التيمى ، عن قتادة ، عن أبى غلاب ، عن حطان ، عن أبى موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم فى سنن الصلاة وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ذلك ، فيه : « وإذا قرأ فأنصتوا » وقد خالف التيمى جماعة منهم : هشام الدستوائى ، وشعبة ، وسعيد ، وأبان ، وهمام ، وأبو عوانة ، ومعمر ، وعدى بن أبى عمارة ، ورووه عن قتادة ، لم يقل أحد منهم : « وإذا قرأ فأنصتوا » .

وقد وافق الحفاظُ الدارقطنىَّ فيما ذهب إليه من إعلال هذه الزيادة فى هذا الحديث ، والحكم عليها بالشذوذ ، منهم من كان قبله ، ومنهم من جاء بعده .

فمن هؤلاء ..

١ ــ الإمام البخارى ...

قال البيهقى فى « القراءة خلف الإمام » (ص ١٣١) :

« وهَّنَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى هذه الزيادة فى هذا الحديث » .

انظر « القراءة خلف الإمام » للبخاري (ص ٨٩ – ٩١) .

٢ ــ الإمام أبو على النيسابورى ..

انظر « سنن البيهقى » (١٥٦/٢) و « القراءة » له (ص ١٣١) .

٣ ــ الإمام ابن خزيمة ..

قال البيهقى فى « القراءة » له (ص ١٣١) .

« وهَّنَ أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة هذه الزيادة فى هذا الحديث » .

٤ ــ الإمام أبو داود السجستانى صاحب السنن ..

روى البيهقى عنه فى « السنن » (١٥٦/٢) وفى « القراءة » (ص ١٣١) أنه قال :

« قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » ليس بشىء » .

٥ ــ الإمام البيهقى ..

فإنه ذكر الأقوال السابقة فى « السنن الكبرى » له (١٥٦/٢ــ١٥٧) و « القراءة خلف الإمام » له (ص١٣١ــ١٣٢) محتجاً بها على تضعيف هذه الزيادة .

٦ ــ الإمام أبو مسعود الدمشقى ..

حكى الأستاذ مقبل الوادعى فى تعليقه على « الإلزامات والتتبع » (ص ٢٤١) عنه أنه قال فى جوابه على الدارقطنى (ص ٥٣) .

« وإنما أراد مسلم بإخراج حديث التيمى تبيين الخلاف فى الحديث على قتادة ، لا أنه ثبته ، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمى ، قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا » .

فهو بهذا يوافق الدارقطنى على ماذهب إليه ، لكنه يلتمس لمسلم المعاذير .

٧ ــ الإمام النووى ..

قال فى « شرح مسلم » بعد أن حكى اختلاف الحفاظ فى صحة هذه الزيادة :

« واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ولم يروها مسندة فى صحيحه ، والله أعلم » .

قلت : كلا ، قد رواها مسندة كما يظهر للرائى !! .

٣ ــ حديث : أبى موسى الأشعرى فى ساعة الإجابة .أخرجه مسلم .

قال الدارقطنى (ص ٢٣٣ــ٢٣٥) :

« أخرج مسلم حديث ابن وهب ، عن مخرمة بن بكير ،عن أبيه ، عن أبى بردة ، عن أبى موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فى الساعة

المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة ، وهذا الحديث لم يسنده غير مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبى بردة .

وقد رواه جماعة عن أبى بردة من قوله .

ومنهم من بلغ به أبا موسى ، ولم يسنده .

والصواب : من قول أبى بردة منقطع[1] .

كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان ، عن الثورى ، عن أبى إسحق ، عن أبى بردة .

وتابعه واصل بن الأحدب ، رواه عن أبى بردة قوله ، قاله جرير ، عن مغيرة ، عن واصل .

وتابعهم مجالد بن سعيد ، رواه عن أبى بردة كذلك .

وقال النعمان بن عبد السلام : عن الثورى ، عن أبى إسحق ، عن أبى بردة ، عن أبيه موقوف .

ولا يثبت قوله : « عن أبيه » .

ولم يرفعه غير مخرمة عن أبيه .

وقال أحمد بن حنبل ، عن حماد بن خالد : قلت لمخرمة : سمعت من أبيك شيئاً ؟ قال : لا » . اهـ .

وقد وافقه الحافظ ابن حجر على ماذهب إليه فقال فى « الفتح » (٤٢٢/٢) فى صدر كلامه على هذا الحديث :

« إنه أعلّ بالانقطاع والاضطراب ..

أما الانقطاع ، فلأنَّ مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه ، قاله أحمد عن حماد

---

(١) « منقطع » هنا بمعنى « مقطوع » وهو مستخدم عند بعضهم بهذا المعنى . انظر « الكفاية » (ص ٥١) وعكسه وقع على لسان الشافعى والطبرانى . انظر « الباعث الحثيث » (ص ٣٨) .

ابن خالد ، عن مخرمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم ، عن موسى ابن سلمة ، عن مخرمة ، وزاد : إنما هى كتب كانت عندنا . وقال على بن المدينى : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال فى شيء من حديثه : سمعت أبى . ولا يقال : مسلم يكتفى فى المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأنا نقول : وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ فى دعوى الانقطاع .

وأما الاضطراب ، فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحدب ، ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبى بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة ، وأبو بردة كوفى فهم أعلم بحديثه من بكير المدنى ، وهم عدد وهو واحد ، وأيضاً فلو كان عند أبى بردة مرفوعاً لم يُفْتِ فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطنى بأن الموقوف هو الصواب » .

هذا ، وإنما قدمت هذه الأمثلة لأن المعترض أراد أن يحمل المواضع التى صوَّب فيها الأئمة الدارقطنى على أنها متوجهة إلى الأسانيد فقط دون المتون ، فقد بان بهذه الأمثلة أنها متوجهة إلى بعض المتون أيضاً . والله أعلم .

وهاك أمثلة أخرى من الأحاديث التى أعَلَّ بعض الأئمة متونها وهى فى أحد الصحيحين .

٤ ـــ حديث : ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . أخرجه الشيخان .

وهَّمَ فيه الأئمة عبد الله بن عباس رضى الله عنه – منهم :

١ ـــ سعيد بن المسيب ..

انظر « الفتح » (٩/١٦٥) .

٢ ـــ أحمد بن حنبل ..

انظر « الفتح » أيضاً .

٣ ــ ابن تيمية ..

انظر « الفتاوى » (٣٥٣/١٣) .

٤ ــ ابن القيم ..

انظر « زاد المعاد » (١١٢/٥ - ١١٣) .

٥ ــ ابن عبد الهادى ..

قال فى « تنقيح التحقيق » (١/١٠٤/٢) ــ كما فى « مقدمة شرح الطحاوية » (ص ٢٣) :

« وقد عُدَّ هذا من الغلطات التى وقعت فى الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه » .

٥ ــ حديث : حبيب بن أبى ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فى كسوفٍ ، قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم سجد . قال : والأخرى مثلها . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث قد ضعفه جمع من الحفاظ منهم ..

١ ــ محمد بن حبان البستى ..

فقد قال فى « صحيحه » (٩٨/٧) :

« خبر حبيب بن أبى ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى كسوفٍ ثمانى ركعات وأربع سجدات ، ليس بصحيح ، لأن حبيباً لم يسمع من طاوس هذا الخبر » .

٢ ــ الإمام البيهقى ..

فقد قال فى « سننه الكبرى » (٣٢٧/٣) :

« وحبيب بن أبى ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ، و لم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس » .

٣ ــ الإمام ابن عبد البر ..

قال فى كتابه الفريد « التمهيد » (٣٠٦/٣) :

« وحديث طاوس هذا مضطرب ضعيف ، رواه وكيع ، عن الثورى ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن طاوس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه غير الثورى ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن ابن عباس ، لم يذكر طاوساً ، ووقفه ابن عيينة عن سليمان الأحول ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، فعله ولم يرفعه . وهذا الاضطراب يوجب طرحه .

واختلف أيضاً فى متنه ، فقوم يقولون : أربع ركعات فى ركعة ، وقوم يقولون : ثلاث ركعات فى ركعة ، ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة » .

٦ ــ **حديث** : عكرمة بن عمار ، عن أبى زميل ، عن ابن عباس ، قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبى سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبى صلى الله عليه وسلم : يانبى الله ، ثلاث أعطنيهن ، قال : « نعم » ، قال : عندى أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكها ، قال : « نعم » ، قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك ، قال : « نعم » ، قال : وتؤمرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال : « نعم » . رواه مسلم .

فهذا الحديث ضعفه جمع من الحفاظ واستنكروا بعض متنه فمن هؤلاء :

١ ــ الإمام ابن حزم ..

فإنه قال : « ماوجدنا للبخارى ومسلم فى كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين لكل واحدٍ منهما ، حديث تَمَّ عليه فى تخريجه الوهم مع إتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما » .

ثم ذكر هذا الحديث ، والحديث الآتى .

٢ ــ الإمام الذهبى ..

قال فى « السير » (٢٢٢/٢) :

« وأما ماورد من طلب أبي سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوِّجَه بأم حبيبة ، فما صحَّ ، ولكن الحديث فى مسلم » .

وقال فيه أيضاً (١٣٧/٧) :

« قد ساق له [أى عكرمة بن عمار] مسلمٌ فى الأصول حديثاً منكراً ، وهو الذى يرويه عن سماك الحنفى ، عن ابن عباس ، فى الأمور الثلاثة التى التمسها أبو سفيان ، من النبي صلى الله عليه وسلم » .

٣ ـــ الإمام ابن الجوزى ..

قال : « هو وهم من بعض الرواة ، لاشك فيه ولا تردد » .

٤ ـــ الإمام ابن القيم ..

قال فى « زاد المعاد » (١١٠/١) :

« هذا الحديث غلط لاخفاء به ، قال أبو محمد بن حزم : وهو موضوع بلا شك ، كذبَه[1] عكرمة بن عمار ، وقال ابن الجوزى : (فذكر ما سبق عنه) ، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبد الله بن جحش ، وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر ، وثبتت أم حبيبة على إسلامها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشى يخطبها عليه فزوجه إياها ، وأصدقها عنده صداقاً ، وذلك فى سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفيان فى زمن الهُدنة فدخل عليها ، فثنت فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يجلس عليه ، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما فى فتح مكة سنة ثمان . وأيضاً ففى هذا الحديث أنه قال له : وتؤمِّرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال : « نعم » . ولا يعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم أمَّر أباسفيان البتة » .

---

(١) الكذب هنا بمعنى الخطأ ، والموضوع قد يطلق على ما تحقق بطلانه وإن لم يتعمد راويه وضعه .

ثم أخذ يَرُدُّ كل التأويلات والتوجيهات التى وُجِّه بها هذا الحديث ، ولم يرض شيئاً منها .

وكذا فعل فى كتابه « جلاء الأفهام » (ص ١٨٥-١٩٥) وفصَّل هناك الردّ على أصحاب كل هذه التأويلات وقال فى ختام بحثه :

« فالصواب أن الحديث غير محفوظ ، بل وقع فيه تخليط ، والله أعلم » .

فائدة ..

وقد قال أبو الفيض الغمارى — وهو ممن يعظمه المعترض[1] فى تعليقه على كتاب « أخلاق النبي » لأبى الشيخ (ص ٥٤) :

« هذا الحديث موضوع لمخالفته الواقع » !! .

٧ — **حديث** : شريك بن عبد الله بن أبى نمر فى المعراج . أخرجه البخاري (١٣/٤٧٨) فتح .

وقد أنكر العلماء بعض الألفاظ ، زادها ابن أبى نمر ولم يذكرها غيره من الثقات الأثبات ، مثل الإمام ابن حزم كما سبق فى الحديث السابق والإمام الخطابى والإمام عبد الحق الإشبيلى والإمام القاضى عياض والإمام النووى . حتى الإمام مسلم ساق إسناده فى كتابه ولم يسق لفظه ، بل قال : « قدم فيه شيئاً وأخَّر وزاد ونقص » .

وانظر « الفتح » .

وقال ابن القيم فى « زاد المعاد » (٣/٤٢) :

« وقد غلَّط الحفاظ شريكاً فى ألفاظ من حديث الإسراء ، ومسلم أورد المسند منه ، ثم قال : « فقدم وأخر وزاد ونقص » ولم يسرد الحديث ، فأجاد رحمه الله » .

---

(١) ويصفه فى كتابه « تشنيف الأسماع » (ص ٣٤٦) بقوله : « العلامة ، العلم ، الجهبذ ، الحبر ، المدقق ، المحقق ... » !! مع أنه قد ضعف بعض أحاديث الصحيحين ولم يسبقه إلى الكلام فيها أحد !! . انظر « آداب الزفاف » (ص ٥٥—٥٧) .

٨ ــ حديث : سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها فى نفسها ، وإذنها صُماتُها » رواه مسلم .

فإن الأئمة مازالوا يعلّون لفظة « أبوها » فى هذا الحديث ويرونها مما أخطأ فيه ابن عيينة ــ رحمه الله تعالى ــ فمن هؤلاء ..

١ ــ أبو داود صاحب السنن ..

قال فى « سننه » (١٩٦/٢ عون) :

« أبوها ، ليس بمحفوظ » .

٢ ــ الدارقطنى ..

قال فى « سننه » (٢٤١/٣) .

« لا نعلم أحداً وافق ابن عيينة على هذا اللفظ ، ولعله ذكره من حفظه فسبقه لسانه » .

٣ ــ البيهقى ..

قال فى « سننه » (١١٦/٧) :

« وزيادة ابن عيينة غير محفوظة » .

والمحفوظ بلفظ :

« ... والبكر تُستأذن نفسها ... » .

أخرجه مسلم أيضاً ومالك والأربعة وغيرهم . وانظر « الصحيحة » (١٢١٦)

٩ ــ حديث : أبى عامر العقدى عن سليمان بن بلال ، عن عبد الله ابن دينار ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ... » الحديث . رواه مسلم (٤٦/١) .

وكذا رواه البخارى (٥١/١) فتح . من طريقه إلا أنه قال : « وستون » بدل : « وسبعون » .

وقد رجح البيهقى فى « شعب الإيمان (١/ ١٠٠) هذه الرواية على رواية مسلم .

وكذا رجح هذه الرواية الحافظ ، ورجح بعضهم رواية مسلم ، قال الحافظ :

« **قوله**: (وستون) لم تختلف الطرق عن أبى عامر شيخ شيخ المؤلف [يعنى البخارى] فى ذلك ، وتابعه يحيى الحِمَّانى عن سليمان بن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو ، عن سليمان بن بلال فقال : « بضع وستون أو بضع وسبعون » وكذا وقع التردد فى رواية مسلم من طريق سهيل ابن أبى صالح ، عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا : « بضع وسبعون » من غير شك ، ولأبى عوانة فى « صحيحه » من طريق : « ست وسبعون أو سبع وسبعون » . ورجح البيهقى رواية البخارى لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضاً ، لكن يرجح بأنه المتيقن وماعداه مشكوك فيه ... وترجيح رواية : « بضع وسبعون » لكونها زيادة ثقة ــ كما ذكره الحليمى ثم عياض ــ لا يستقيم ، إذ الذى زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج . وبهذا يتبين شفوف نظر البخارى ، وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن » .

١٠ ــ حديث : جرير ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، مرفوعاً : « لايقولنَّ أحدكم : عبدى ، فكلكم عبيد الله ، ولكن ليقل : فتاى ، ولا يقل العبد : ربى ، ولكن ليقل ، سيدى » .

رواه مسلم (٧/ ٤٦) .

ثم رواه من طريق أبى معاوية ووكيع كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد ، وفى حديثهما :

« ولا يقل العبد لسيده : مولاى »
وزاد أبو معاوية على وكيع :
« فإن مولاكم الله عز وجل » .

وقد تكلم العلماء فى ثبوت هذه الزيادة فقال الحافظ ابن حجر فى « الفتح » (١٨٠/٥) :

« قد بيَّن مسلم الاختلاف فى ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها ، وقال عياض : حذفها أصح . وقال القرطبى : المشهور حذفها ، وقال : وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ . انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق « السيد » أسهل من إطلاق « المولى » ، وهو خلاف المتعارف ، فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لايطلق إلا على الأعلى فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة . والله أعلم » .

ومما يؤكد صواب ما رجحه هؤلاء الأفاضل أن الإمام أحمد قد رواه (٤٩٦/٢) من طريق ابن نمير ، ويعلى كلاهما عن الأعمش مثل رواية جرير بدون هذه الزيادة . وانظر « الصحيحة » (٤٥٥/٢) .

١١ ــ حديث : « سبعة يظلهم الله يوم لاظِلَّ إلا ظِلُّهُ » ... وفيه : « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » . أخرجه مسلم (٩٣/٣) .

فقد نصَّ القاضى عياض وأبو حامد ابن الشرقى على أن هذا خطأ والصواب أنه مقلوب من : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

نقل أقوالهما الحافظ ابن حجر فى « الفتح » (١٤٦/٢) وأقرهما على ذلك ، بل إنه نص على ذلك فى « نكته على ابن الصلاح » (٨٨٢/٢) فقال :

« كذا رواه — أى مسلم — والمحفوظ من طرق أخرى فى الصحيح — أى صحيح البخارى — « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » فاليمين آلة الإنفاق لا الشمال ، لكن حمل بعضهم هذا على ما إذا كان الإنفاق باليمين مستلزماً إظهار الصدقة ، والإنفاق بالشمال يستلزم إخفاءها ، فإن الإنفاق بالشمال والحالة هذه يكون أفضل من الإنفاق باليمين » .

وهذا التأويل لم يقبله الحافظ فى « الفتح » مما يدل على أنه يرى الترجيح ، فقال :

« وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد ، لأن المخرج متحد ، ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ، ولا على شيخه خبيب ، ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه » .

١٢ — حديث : زهير ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبى سلمة، قال: سمعت عائشة رضى الله عنها تقول : « كان يكون علىَّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا فى شعبان الشُّغُلُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو برسول الله صلى الله عليه وسلم » . أخرجه مسلم (٣/١٥٤—١٥٥) .

فإن قوله : « الشُّغْلُ ... » إلى آخره ليس من كلام عائشة ، وإنما هو من كلام يحيى بن سعيد ، أُدرج فى الحديث .

نص على ذلك الحافظ ابن حجر فى « النكت » (٢/٨٢٢) ثم قال :

« كذلك رواه عبد الرزاق فى « مصنفه »[1] عن ابن جريج ، عن يحيى ابن سعيد ، وقال فى آخره : « فظننت أن ذلك لمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم ، يحيى بن سعيد يقوله » . ورواه عبد الرزاق[2] عن الثورى بدون الزيادة التى فى آخره ، وكذا هو فى مسلم من رواية ابن عيينة وعبد الوهاب الثقفى » .

---

(١) (٤/٢٤٥—٢٤٦) وهو فى مسلم أيضاً من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق .
(٢) (٤/٢٤٦) .

١٣ ـــ حديث : بريدة فى قصة رجم ماعز بن مالك ، وذكر الحفر فيه وأن ترديده كان فى مجالس مختلفة . رواه مسلم .

فإن بعض الأئمة قد أعل ذكر الحفر فيه واعتبره مما زاده بشير بن المهاجر المتفرد به خطأ ووهماً ، وكذا ما تفرد به من أن ترديده كان فى غير مجلس ، وأن الصواب أنه كان فى مجلس واحد .

قال أحمد بن حنبل كما فى « معالم السنن » للخطابى (٦/٢٥٤-٢٥٥) :

« أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان فى مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر . وذلك عندى منكر الحديث » .

وقال ابن القيم كما فى « الروضة الندية » (٢/٢٧١ـــ٢٧٢) :

« كل هذه الألفاظ صحيحة ، وفى بعضها أنه أمر فحفرت له حفيرة . ذكرها مسلم ، وهى غلط من رواية بشير بن المهاجر ، وإن كان مسلم روى له فى « الصحيح » فالثقة قد يغلط ، على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلما فيه ، وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز . والله تعالى أعلم » .

بل إن المعترض نفسه يعترف بذلك الخلاف فقد قال (ص ١٧٤) :

« والحق يقال : إن الألبانى مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذى ورد فى هذا الحديث ، والله أعلم » .

١٤ـــ حديث : « من عادى لى ولياً ... » أخرجه البخارى من طريق خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن شريك بن عبد الله بن أبى نمر ، عن عطاء، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

قال الإمام الذهبى رحمه الله تعالى فى « الميزان » (١/٦٤١) :

« هذا حديث غريب جداً ، لولا هيبة « الجامع الصحيح » لعدُّوه فى منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك ، وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ، ولا خرجه من عدا

البخارى ، ولا أظنه فى « مسند أحمد » . اهـ .

١٥ ــ **حديث** : أبى هريرة فى اختصام الجنة والنار ، وفيه : « فأما الجنة ، فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً ، وأنه ينشىء للنار من يشاء فيلقون فيها ... » الحديث . أخرجه البخارى .

قال ابن تيمية فى « الفتاوى » (١٣/٣٥٣) :

هذا « مما وقع فيه الغلط » .

وفى « الفتح » (١٣/٤٣٧) :

« قال جماعة من الأئمة : إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط .. وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقينى ، واحتج بقوله ﴿ **ولا يظلم ربك أحداً** ﴾ » .

١٦ – **حديث** : عائشة : « كان يذكر الله على كل أحيانه » . رواه مسلم

وفى « علل » ابن أبى حاتم (١٢٤) قال :

« سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة ، عن البهى ، عن عروة ، عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » فقال : ليس بذاك ، هو حديث لايُروى إلا من ذا الوجه .

فذكرت قول أبى زرعة لأبى ــ رحمه الله ــ فقال : الذى أرى أن يذكر الله على كل حالٍ ، على الكنيف وغيره على هذا الحديث » .

فقد اختلف هذان الإمامان فى هذا الحديث وهو فى « صحيح مسلم » .

١٧ – **حديث** : « إن أمتى يُدعَون يوم القيامة غُرّاً مُحجَّلين من أثر الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غُرَّته فليفعل » أخرجه البخارى ومسلم .

وقد أعلَّ بعض العلماء قوله : « فمن استطاع ... » واعتبروه مدرجاً من كلام أبى هريرة راوى الحديث .

قال ابن القيم فى « حادى الأرواح » (ص ١٩٠) .

« وهذه الزيادة مدرجة فى الحديث من كلام أبى هريرة لا من كلام النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، بيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ . وكان شيخنا — يعنى ابن تيمية — يقول : هذه اللفظة لايمكن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الغُرة لا تكون فى اليد ، لا تكون إلا فى الوجه ، وإطالته غير ممكنة ، إذ تدخل فى الرأس فلا تسمى تلك غرة » .

وقال المنذرى فى « الترغيب » (١/٧٤—٧٥ صحيح) :

« وقد قيل: إن قوله : « من استطاع .. » إلى آخره إنما هو مُدْرَج من كلام أبى هريرة موقوف عليه . ذكره غير واحد من الحفاظ ، والله أعلم » .

١٨ — **حديث** : « إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون فى سخط الله ويروحون فى لعنته ، فى أيديهم مثل أذناب البقر » . رواه مسلم .

وقد أدخله الإمام ابن الجوزى فى كتابه « الموضوعات » وقد خطأه الأئمة فى ذلك ولم يوافقوه ، كما هو معروف ومسطور فى كتب المصطلح . وانظر «القول المسدد » للحافظ ابن حجر .

فلو كان ابن الجوزى يعتقد هذا الإجماع ، لما أقدم على الحكم على حديث مجمع على صحته بالوضع كما لايخفى عند من يحسن الظن بالأئمة — رحمهم الله تعالى .

١٩ — **حديث** : « خلق الله التربة يوم السبت ... » الحديث . رواه مسلم عن أبى هريرة .

فهذا الحديث قد أعله غير واحد من الحفاظ مثل البخارى وعلى بن المدينى والبيهقى . أنظر « الأسماء والصفات » له (ص ٢٧٥—٢٧٦) .

وقال الإمام ابن تيمية فى « الفتاوى » (١٨/١٨) .

« حديث مسلم هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما ، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار ،

وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنبارى وأبي الفرج بن الجوزى وغيرهما ، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه ، وهذا هو الصواب » .

٢٠ – **حديث** : معمر ، عن الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع يدها .. الحديث » أخرجه مسلم (٥/١١٥) .

قال فى « الفتح » (١٢/٩٠ــ٩١) :

« نقل النووى أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر فى « الحاشية » وتبعه المحب الطبرى : قيل إن معمراً تفرد بها . وقال القرطبى : رواية « أنها سرقت » أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فقد انفرد بها معمر من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه على ذلك من لايقتدى بحفظه كابن أخى الزهرى ونمطه ، هذا قول المحدثين . قلت [القائل : ابن حجر] : سبقه لبعضه القاضى عياض » .

ثم إن الحافظ كأنه لجأ إلى الجمع بين الروايتين فانظره إن شئت .

٢١ ــ **حديث** : محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق ، عن معمر عن الزهرى ، عن أبى سلمة ، عن جابر : « أن رجلاً جاء النبيَّ صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ... » الحديث ، وفيه : « فلما أذلقته الحجارة فرَّ ، فأُدْرِك ، فرُجِم حتى مات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً ، وصلى عليه » أخرجه البخارى .

قال الحافظ فى « الفتح » (١٢/١٣٠) :

« **قوله** : (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق . وخالفه محمد بن يحيى الذهلى وجماعة عن عبد الرزاق ، فقالوا فى آخره : « ولم يصل عليه » .

قال المنذرى فى « حاشية السنن » : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق ، فلم يذكروا قوله : « وصلى عليه » .

قلت : [القائل : ابن حجر] : قد أخرجه أحمد فى « مسنده » عن عبد الرزاق ، ومسلم عن إسحاق بن راهويه ، وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلانى ، وابن حبان من طريقه ، زاد أبو داود : والحسن بن على الخلال ، والترمذى عن الحسن بن على المذكور ، والنسائى وابن الجارود عن محمد ابن يحيى الذهلى ، زاد النسائى : ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب ، والإسماعيلى والدارقطنى من طريق أحمد بن منصور الرمادى ، زاد الإسماعيلى : ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عوانة عن الدَّبرى ومحمد بن سهل الصغانى فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها » .

٢٢ ــ حديث : عمر بن حمزة عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر مرفوعاً : « يطوى الله عز وجل السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول : أنا الملك، أين الجبارون أين المتكبرون، ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون ». رواه مسلم (١٢٦/٨).

قال الحافظ فى « الفتح » (٣٩٦/١٣) :

« قال البيهقى : تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضاً نافع وعبيد الله بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله ابن عمرو ، رفعه : « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يَدَيه يمين » . وكذا فى حديث أبى هريرة : « قال آدم : اخترت يمين ربى ، وكلتا يَدَى ربى يمين » .

وساق ــ يعنى البيهقى ــ من طريق أبى يحيى القتات ، عن مجاهد فى تفسير قوله تعالى : ﴿ **والسموات مطويات بيمينه** ﴾ قال : « وكلتا يديه يمين » .

وفى حديث ابن عباس ، رفعه : « أول ما خلق الله القلم فأخذه

بيمينه ، وكلتا يديه يمين » .

وقال القرطبى فى « المفهم » : كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله على المقابلة المتعارفة فى حقنا ، وفى أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله حتى قال : « وكلتا يديه يمين » لئلا يتوهم نقص فى صفته سبحانه وتعالى ، لأن الشمال فى حقنا أضعف من اليمين » اهـ .

وبعد ...

فهذه جملة من الأحاديث التى أعلَّ بعض الأئمة متونها وهى فى « الصحيحين » أو أحدهما ، أوردتها لا للطعن فيها وإنما لأدلل بذلك على أن الإجماع لم يحصل على صحة كل حديث وكل لفظ فى « الصحيحين » ، وإنما وقع الخلاف فى بعض أحاديث وألفاظ « الصحيحين » لا كما يزعم المعترض جهلاً أو تجاهلاً .

وهذا أحمد بن محمد الغمارى الذى يرفعه المعترض فى كتابه « تشنيف الأسماع » إلى السماء ويتوِّجه بالأسماء الفخمة والألقاب الضخمة فيقول فيه : « الإمام الحافظ الناقد نادرة العصر .. لم يأت بعد الحافظ السخاوى والسيوطى مثله فى معرفة فنون الحديث ... » .

هذا الغمارى نفسه قد هدم ما بناه المعترض ، فقد ذهب إلى تقرير ما قد قرره الشيخ !

فقد قال هذا الغمارى فى خاتمة كتابه « المغير على الأحاديث الموضوعة فى الجامع الصغير » بعد أن ذكر العمدة فى معرفة الحديث الموضوع ، منها وجود النكارة الظاهرة فى متنه وإن كان سنده صحيحاً . قال :

« ومنها أحاديث الصحيحين ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ولا تتهيَّب الحكم عليه بالوضع ، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع

على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها الواقع » .

ومن نظر فى الأمثلة السالفة وجد مصداق هذا ، لاسيما الحديث الرابع والخامس والسادس . والله أعلم .

وهذا ما قرره الشيخ الألبانى ، بل إنه كان أشد احتياطاً من الغمارى ، فقال فى مقدمته على « شرح الطحاوية » (ص ٢٢ـــ٢٣) .

« الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم ، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة ، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة ، على قواعد متينة ، وشروط دقيقة ، وقد وُفِّقوا فى ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه مَنْ بعدهم ممن نحا نحوهم فى جمع الصحيح ، كابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما ، فقد جاوز القنطرة ، ودخل فى طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب فى ذلك ، وأنه هو الأصل عندنا .

وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة فى « الصحيحين » هو بمنزلة ما فى « القرآن » لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ فى شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً ، فقد قال الإمام الشافعي وغيره : « أبى الله أن يتم إلا كتابه » ، ولا يمكن أن يدَّعى ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب ، وفى حدود القواعد العلمية الحديثية ، لا الأهواء الشخصية ، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه » .

وبعدُ ...

فقد جرنا المعترض إلى ما نكره من بعثرة القبور ، وإخراج ما بين السطور ، بعد أن كان مدفوناً مقبوراً ، لا يطلع عليه إلا أهل الاختصاص ، ولا يثار إلا فى مجالس الخواص ، فليته طوى الثوب على غرة ، وليته إذ أبت نفسه إلا بعثرة القبور تحرى الحق إما تديناً ، وإما علماً بأن فى الناس بقايا وفى الزوايا خبايا !! .

فَإِنْ تَمْنَعُوا عنَّا السِّلاحَ فَعِنْدَنَا سلاحٌ لنا لا يُشْتَرى بالدَّراهِمِ
جَنَادِلُ أَمْلاءِ الأَكُفِّ كَأَنَّها رُؤوسُ رِجَالٍ حُلِّقَتْ فى المَواسِمِ

وقد كان خيراً للمعترض ، ولنا وللمسلمين أن يطوى الثوب على غرة ، ويقر الطير على مكناتها ، ويدع ما فى كتب القوم مدفوناً ، فإن هذه حرب المنتصر فيها خاسر ، والمجتهد فيها قاصر ، والمستفيد منها إنما هم أعداؤنا الذين يتربصون بنا الدوائر ، نسأل الله أن يغفر لنا وله وللمسلمين .

وَمَا الحَرْبُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقْتُم وما هو عَنْها بالحديث المُرجَّمِ
مَتى تَبْعثُوها تَبْعثُوها ذَمِيمَةً وتَضْرَ إذَا أَضْرَيْتُمُوها فَتَضرمِ
فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحى بِثُفالها وتَلْقَحْ كِشافاً ثُمَّ تُنْتجْ فَتُتْئِمِ
فَتُنتِجْ لكُمْ غِلْمانَ أَشْأَمَ كُلّهمْ كَأَحْمرِ عادٍ ثُمَّ تُرْضعْ فَتَفْطِمِ
فَتُغْلِلْ لكُمْ مالا تُغِلّ لأَهْلِهَا قُرًى بالعَراقِ مِنْ قَفيزٍ وَدِرْهَمِ

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ولإِخْوَانِنَا الذين سَبَقُونَا بالإيمانِ ، ولا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلا للذين آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

النظر فى الأحاديث العشرة

التى أعلَّ الشيخ متونها

قد آن الأوان للنظر فى الأحاديث العشرة التى ضعف الشيخ الألبانى متونها أو حكم على بعض ألفاظها بالشذوذ أو النكارة ، هل تعدَّى فى ذلك أم أنه متبع لمن سبقه من الأئمة الكبار .

فالحديث الأول ..

وهو الحديث العشرون من القسم الأول (ص ٨٦) مما رواه أبو الزبير عن جابر ، وقد بيَّنا فيما سلف أنه الحديث الوحيد الذى ضعف الشيخ متنه مما رواه أبو الزبير عن جابر ، وهو حديث : « لا تذبحوا إلا مُسنة ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن » .

فأولاً : الشيخ لم يبتدع هذا التضعيف وإنما سبقه إليه الإمام ابن حزم فقال فى « المحلى » (٧/٣٦٣ــ٣٦٤) .

« هذا حجة على الحاضرين من المخالفين ، لأنهم يجيزون الجذع من الضأن ، مع وجود المسنات ، فقد خالفوه ، وهم يصححونه ، وأما نحن فلا نصححه ، لأن أبا الزبير مدلس ما لم يَقُل فى الخبر إنه سمعه من جابر ، هو أقر بذلك على نفسه ، رُوِّينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد » .

ثانياً : أن الشيخ لم يجد للحديث ما يقويه ، بل وجد حديثين ثابتين يخالفانه فى الظاهر فقوى عنده ضعف الحديث ، فقد قال عند كلامه على هذا الحديث في « الضعيفة » (١/٩٣) :

« كنت ذكرت قبل حديث جابر هذا حديثين ثابتين فى التضحية بالجذع

من الضأن ، أحدهما حديث عقبة بن عامر ، والآخر حديث مجاشع بن مسعود السلمى ، وفيه : « إن الجذع يوفى مما يوفى الثنى » ، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقاً بينهما وبين حديث جابر ، فإذ قد تبين ضعفه ، وأنه غير صالح للاحتجاج به ، ولتأويل ما صح من أجله ، فقد رجعت عن ذلك ، إلى دلالة الحديثين الظاهرة فى جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة ، وحديث مجاشع وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز ، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد ، وهو حديث البراء قال : « ضحى خالى أبو بردة قبل الصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك شاة لحم » ، فقال : يارسول الله إن عندى جَذعَة من المعز ، فقال : « ضح بها ، ولا تصلح لغيرك » وفى رواية : « اذبحها ، ولن تجزىء عن أحد بعدك » وفى أخرى : « ولا تجزىء جذعة عن أحد بعدك » . أخرجه مسلم (٦/٧٤ - ٧٦) والبخارى نحوه » اهـ .

فأين التعدى إذن ؟! .

والحديث الثانى ..

وهو الحديث الأول من القسم الثانى (ص ١٠٨) وهو حديث عائشة - رضى الله عنهما - قالت : إن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليهما الغُسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » .

فأولاً : هذا الحديث لم يخرجه مسلم فى الأصول وإنما خرَّجه فى الشواهد ، فإنه ذكر فى الباب أحاديث تدل على وجوب الغسل من التقاء الختانين ثم ختم الباب بهذا الحديث .

ومعلوم أن مسلماً يتسامح فى الشواهد بما لا يتسامح به فى الأصول .

ثانياً : أن الشيخ لم يضعفه مطلقاً ، وإنما ضعفه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجح أنه من قول عائشة ــ رضى الله عنها ــ لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى هذا أنه يثبته مرفوعاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، لأن عائشة تقول فى الرواية الموقوفة عليها المحفوظة عند الشيخ : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً » فهى صرحت بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله ، فإذن معنى الحديث ثابت عند الشيخ ، وإنما تحقيقه يدور حول الصناعة الحديثية ليس أكثر ، فتأمل .

والحديث الثالث ..

وهو الحديث الثالث من القسم الثانى (ص ١١٨) وهو حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس صلى ست ركعات بأربع سجدات » .

فأولاً : هذا الحديث لم يخرجه مسلم فى الأصول ، فقد أخرجه (٣/٣١) بعد رواية هشام الدستوائى عن أبى الزبير عن جابر المحفوظة ثم أتبعه بهذه الرواية وهى من رواية عبد الملك بن سليمان عن عطاء عن جابر به غير أنه خالفه فقال : « ست ركعات » بينما المحفوظ « أربع ركعات » كما فى رواية الدستوائى .

ثانياً : أن الشيخ قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف تلك الرواية ، وهم : الشافعى وأحمد بن حنبل والبخارى والبيهقى وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم ، وسيأتى تفصيل ذلك فى المثال (٢) من القسم الرابع . فهل من وافق هؤلاء الأئمة يكون متعدياً ؟!! .

والحديث الرابع ..

وهو الحديث الرابع من القسم الثانى (ص ١٢٢) وهو حديث ابن

عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى كسوف ثمانى ركعات فى أربع سجدات » .

فأولاً : هذا إنما أخرجه مسلم فى الشواهد لا فى الأصول .

ثانياً : أن الشيخ قد سبقه أئمة حفاظ إلى تضعيف هذا الحديث ، منهم : ابن حبان البستى[1] ، والبيهقى ، وابن عبد البر ، وقد ذكرنا أقوالهم كاملة تحت الحديث رقم (٥) من الأحاديث التى ضعفها الأئمة وهى فى أحد الصحيحين فى الفصل السابق .

والحديث الخامس ..

وهو الحديث الخامس من القسم الثانى (ص ١٢٥) وهو حديث أبى هريرة الذى فيه : « وأما خالد ، فإنكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أدراعه وأعتاده فى سبيل الله ، وأما العباس فهى علىَّ ومثلها معها » .

أخرجه مسلم من طريق ورقاء عن أبى الزناد عن الأعرج عنه به .

ضعف الشيخ هذه اللفظة الأخيرة فقط من الحديث ، ورجح أن الصواب : « فهى عليه ومثلها معها » . التى أخرجها البخارى وغيره من طريق شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد به ، وذلك لأن شعيباً قد توبع عليها .

فالشيخ ــ حفظه الله تعالى ــ لم يضعف هذه اللفظة إلا بعد أن ظهر له شذوذها بمخالفتها لرواية البخارى الراجحة .

وإذا كان المعترض يتهم الشيخ بالتعدى لكونه رجَّح رواية البخارى على رواية مسلم ، فماذا يصنع مع الإمام البيهقى الذى رجَّحَ رواية مسلم على رواية البخارى ، أيتهمه أيضاً بالتعدى على البخارى ؟!! .

---

(١) وقد تشبث المعترض بجمع لابن حبان ذكره فى كتابه (ص ٢٥) مع أن هذا الجمع معارض بإعلال أئمة فطاحل لم يلق المعترض لهم بالاً ، وها هو ابن حبان وغيره أعلوا هذا الحديث فانظر إليه يأخذ بقول ابن حبان فى معارضة الجماعة ، ولا يأخذ بقوله مع الجماعة ؟! .

فإن الإمام البيهقى لما ساق رواية مسلم فى « السنن » (٤/١١١ــ١١٢) قال :

« فأما الذى رواه شعيب بن أبى حمزة فإنه يبعد أن يكون محفوظاً ، لأن العباس كان رجلاً من صلبية بنى هاشم تحرم عليه الصدقة ، فكيف يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عليه من صدقة عامين صدقة عليه ؟! » .

فإن كان ولابد من اتهام أحدهما بالتعدى ، فمن يكون ؟! الذى يرجح رواية البخارى أم الذى يرجح رواية مسلم .. أجب يا منصف !!

والحديث السادس ..

وهو الحديث السادس من القسم الثانى (ص ١٢٩) وهو حديث أبى الدرداء ــ رضى الله عنه ــ قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان فى حرٍّ شديد ، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحرِّ ، وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » .

ضعَّف الشيخ لفظة « فى شهر رمضان » فقط من الحديث ، واعتبرها شاذة من أربعة أوجه ذكرها . وهى إن لم تكن قوية فعلى الأقل لن تكون باطلة ، بل من أنعم فيها النظر ، مع الإنصاف وعدم التعسف لوجدها قوية إن شاء الله تعالى . فأين التعدى ؟! ولو سلمنا بأنه قد جانبه الصواب ، فحسبه أنه أتى بحجته العلمية الموافقة للقواعد الحديثية .

وهنا أقولُ :

إن قوله : « فى شهر رمضان » فى حاجة إلى تأمل .. فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغز فى رمضان إلا غزوة بدر وغزوة الفتح ، فأما غزوة الفتح فلا يمكن أن تكون هى المقصودة هنا ، للسبب الذى ذكره الحافظ فى « الفتح » ، فقد قال (٤/١٨٢) :

« لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف[1] ، وإن كانتا جميعاً فى سنة واحدة ، وقد استثناه أبو الدرداء فى هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فصحَّ أنها كانت سفرة أخرى ، وأيضاً فإن سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياماً كانوا جماعة ، وفى هذا أنه عبد الله بن رواحة وَحْدَهُ » .

وأما غزوة بدر ، ففى كونها هى نظر أيضاً ، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذٍ أسلم ، وهو الذى يحكى القصة هنا .

لكن قال المعترض (ص ١٤٠) :

« يمكن حمله على بدرٍ — والله أعلم بالصواب — ويكون معنى كلام أبى الدرداء : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » الحديث ، خرجنا أى المسلمين » .

أقولُ :

هذا بعيدٌ ، وهو خلاف الأصل ، وإثباته فى حاجة إلى دليل ، ثم هل يسوغ لأبى الدرداء أن يقول : « خرجنا » ويقصد بذلك المسلمين ، وإن لم يخرج ، وهو ليس منهم وقتئذٍ هذا يحتاج إلى تأمل ، فإنى لا أتصور أن يقول : « خرجنا » وهو إذ ذاك كافر ليس من المسلمين .

وأما كون الحسن البصرى كان يقول : « حدثنا » و « خطبنا » ويذكر من لم يدركهم من الصحابة ، ويعنى قومه الذين حُدثُوا وخُطبوا بالبصرة ، فإن هذا ليس من ذاك ، لأن الحسن البصرى من أهل البصرة يقيناً فهو منهم وهم منه لكن هل يتصور مثلاً أن يقول الحسن : « حدثنا فلان » ويعنى أنه حدث أهل الكوفة مثلاً أو أهل الشام ، هذا مالا أستطيع أن أتصوره . بل إن قوله : « حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحرِّ ،

---

(١) كانت فى جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة .

وما فينا صائم ... » وفى رواية البخارى (٤/١٨٢ فتح) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفارنا ... » لصريح أو كالصريح فى أنه كان معهم .

لكن قال المعترض (ص ١٤٠) :

« ويمكن تحديد هذا السفر الذى كانت فيه الغزوة فى شهر رمضان ، وذلك بأن يقال : إن ذلك كان عندما خرج إلى بنى لحيان قريب عسفان ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم خرج فى مائتى راكب من المسلمين ، وهو صائم وهم صوّام حتى بلغ عسفان ، وبلغ كراع الغميم ، فأفطر وأفطر المسلمون معه . « ثقات ابن حبان » (١/٢٨٧) .

فهذا السفر كان فى غزوة بنى لحيان ، وكان فى شهر رمضان ، ولعلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صائماً فى الرجوع ولم يصم معه إلا عبد الله بن رواحة رضى الله عنه وذلك لشدَّة الحرِّ » . اهـ .

أقول :

هذه الغزوة لا يمكن أن تكون هى المقصودة هنا ...

أولاً : أن قول ابن حبان : « فأفطر وأفطر المسلمون معه » صريح فى أن غير ابن رواحة من المسلمين كان صائماً ، بل هو صريح فى عدم استثناء أحد منهم ، والذى فى حديث أبى الدرداء أنه لم يصم من المسلمين سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة .

ثانياً : أن هذه الغزوة لا أعلم أحداً غير ابن حبان ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين صاموا فيها . وأخشى أن يكون دخل على ابن حبان قصة هذه الغزوة فى قصة غزوة الفتح ، لاشتراكهما فى الموضع الذى نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه فيهما قد بلغ عُسفان وبلغ كُراع الغَميم ، إلا أنه فى غزوة الفتح لما بلغ هذا الموضع أفطر وأفطر

معه المسلمون .

كما فى حديث ابن عباس فى البخارى (١٨٦/٤ فتح) ومسلم (١٤١/٣) وحديث جابر عند مسلم .

ثالثاً : لو سلمنا بأنه صلى الله عليه وسلم وصحابته كانوا صائمين فى هذه الغزوة ، فلم يقل ابن حبان أن هذا الصيام كان فى رمضان ، بل إن الواقع أن هذه الغزوة لم تكن فى رمضان ، فقد أرخها ابن سعد (٥٦/١/٢) فى شهر ربيع الأول سنة ست من الهجرة ، وأرخها ابن إسحاق فى هذه السنة فى جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من فتح بنى قريظة .

أما قول المعترض :

« لعله صلى الله عليه وسلم كان صائماً فى الرجوع ... » . فليس هذا بشىء فإن قول ابن حبان صريح فى أن الصيام كان فى الذهاب لا فى الإياب والرجوع .

وعلى كل فليست هذه الغزوة هى المقصودة يقيناً ، وفى الظن أن ابن حبان أدخل عليه قصة غزوة الفتح ، فى قصة غزوة بنى لحيان . والله المستعان .

فمن ضعف هذه الزيادة بهذه الأدلة الأربعة التى ذكرها الشيخ ، وبما ذكرناه هل يكون متعدياً ؟! فإن هذه الأدلة إن لم تكن كافية فى تضعيف هذه الزيادة ، فهى على الأقل كافية فى دفع تهمة التعدى عمن ضعف الحديث بها فإن هناك من الأحاديث ما قد ضعفها الأئمة ولم تجتمع لتضعيفها أدلة مثلما اجتمع لهذا الحديث . والله الموفق .

والحديث السابع ..

وهو الحديث السابع من القسم الثانى (ص ١٤١) وهو حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ، ثم ينشر سرها » .

فهذا الحديث قد عدَّه الذهبى فى مناكير عمر بن حمزة المتفرد به ، فساقه

في ترجمته من « الميزان » وقال : « فهذا مما استنكر لعمر »[1] .

وابن القطان أيضاً قد تكلم فى هذا الحديث وهو وإن لم يضعفه فإنه حسَّنه كما فى كتاب المعترض (ص ١٥٣) فهذا يدل على أن هذا الحديث لم يتفق على صحته . فكيف وعمر بن حمزة قد ضعفه أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، والنسائى وأبو زرعة ، والحافظ ابن حجر .

وانظر تراجم عمر بن حمزة فى باب رد المعترض كلام الأئمة .

والحديث الثامن ..

وهو الحديث الثامن من القسم الثانى (ص ١٥٦) وهو حديث عمر ابن حمزة عن أبى غطفان المرى عن أبى هريرة مرفوعاً : « لا يشربنَّ أحد منكم قائماً ، فمن نسى فليستقىء » .

فأولاً : هذا الحديث إنما أخرجه مسلم فى الشواهد لا فى الأصول .

ثانياً : إنه مسبوق بهذا الحكم ، فقد سبقه القاضى عياض ، فأشار إلى ضعف هذا الحديث ، كما ذكر ذلك المعترض نفسه فى كتابه (ص ١٥٨ـــ١٥٩) .

ثالثاً : إن الشيخ لم يضعف كل الحديث وإنما ضعف القطعة الثانية منه فقط ، لضعف إسنادها كما مرَّ ولأنها زيادة لم يجد ما يشهد لها ، فقد قال فى « الضعيفة » (٩٢٧) :

« قد صح النهى عن الشرب قائماً فى غير ما حديث ، عن غير واحد من الصحابة ، ومنهم أبو هريرة ، لكن بغير هذا اللفظ وفيه الأمر بالاستقاء ، لكن ليس فيه ذكر النسيان فهذا هو المستنكر من الحديث وإلا فسائره محفوظ » .

فأين التعدى إذن ؟!! .

---

(١) انظر باب رد المعترض كلام الأئمة المثال رقم (٣) .

والحديث التاسع ...

وهو الحديث العاشر من القسم الثانى (ص ١٦٢) وهو حديث زيد ابن خالد الجهنى عن أبى طلحة الأنصارى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لاتدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل » ، قال : فأتيت عائشة فقلت : إن هذا يخبرنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل » ، فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟ فقالت : لا .. » . الحديث .

صحح الشيخ الحديث برمته دون قول عائشة : « لا » فقال فى « غاية المرام » (١٣٥) :

« صحيح دون قول عائشة : « لا » فإنه شاذ أو منكر ... فإن السيدة عائشة – رضى الله عنها – قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيناً ، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما فى حديث النمرة ، قالت فى آخره : « ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة » ... إلخ كلامه .

فأولاً : هذا الحديث إنما أخرجه مسلم فى الشواهد لا فى الأصول .

ثانياً : أن الجزء الذى ضعفه الشيخ من الحديث موقوف من قول عائشة وليس مرفوعاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم فالخطب سهل ، لاسيما وأنه وجده يخالف المرفوع الثابت من غير وجه عن عائشة .

فلو سلمنا أن الشيخ الألبانى ـــ حفظه الله تعالى ـــ جانبه الصواب هنا ، فهل من يضعِّف الموقوف من أجل الدفاع عن المرفوع يسمى متعدياً ؟! .

والحديث العاشر ..

وهو الحديث الحادى عشر من القسم الثانى (ص ١٦٨) وهو الحديث الذى فيه ذكر الحفر فى قصة رجم ماعز بن مالك ، الذى تفرد بذكره بشير ابن المهاجر .

ضعف الشيخ ذكر الحفر فى هذه القصة فقط .

فأولاً : هذا الحديث أخرجه مسلم فى الشواهد وليس فى الأصول .

ثانياً : أن الشيخ الألبانى قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف ذكر الحفر فى هذا الحديث كما مرَّ فى الحديث رقم (١٣) من الأحاديث التى أعلها الأئمة وهى فى أحد الصحيحين فى الفصل السابق.

بل إن المعترض نفسه يعترف بذلك ، فقد قال فى آخر كلامه على هذا الحديث (ص ١٧٤) :

« والحق يقال : إن الألبانى مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذى ورد فى هذا الحديث ، والله أعلم » .

فمن المتعدى إذن ؟!! .

اعتبار ..

قول المعترض هذا الذى يعترف فيه بأن الشيخ الألبانى مسبوق فى حكمه الذى ذهب إليه ، أليس كان على المعترض أن يذكر ذلك فى كل حكم ذهب إليه الشيخ وهو مسبوق به من أئمة أفاضل .

أم أن المعترض يريد أن يوهم أن الشيخ لم يسبق إلا فى حكمه على هذا الحديث فقط دون غيره من الأحاديث الأخرى ؟!

والعجب أنه أحياناً يقف على قول من سبق الشيخ إلى هذا الحكم ومع ذلك يتجاهل هذا ويأخذ فى التشنيع على الشيخ ويتهمه بالتفرد وكأنه أول قائل بهذا القول !!

وفيما سبق أمثلة كثيرة من هذا النوع ، وسيأتى فصل خاص فى آخر الكتاب فى اتهامه الشيخ بالتفرد فى باب تشنيع المعترض على الشيخ ، فانتظره يرحمك الله .

وبهذا ينهدم كتابه جملة وتفصيلاً لأنه قد بناه على أن أحاديث « الصحيحين » كلها مجمع على صحتها ، بل وعلى كل لفظ فيها ، واعتبر الشيخ متعدياً لأنه تكلم فى بعض أحاديث أو ألفاظ « الصحيحين » ، وإذ قد بينا أن صنيع الشيخ هو الذى سار عليه الأئمة قديماً وحديثاً لم يبق للمعترض شيء آخر يتهم به الشيخ بالتعدى . والحمد لله على التوفيق .

ثم إن لنا مع المعترض وقفات أخرى حول كلامه على الأسانيد والأحاديث وكلامه فى الرجال ، لابد وأن نقف معه هذه الوقفات لينجلى للقارىء بعد ذلك قيمة المعترض العلمية ، ومدى معرفته بأصول الحديث وفروعه ، وهل هو أهل لأن يتكلم فى العلم أم هو دعِّى متعدٍ على العلم وعلى أصوله وعلى أئمته قبل تعديه على الشيخ الألبانى ـــ حفظه الله تعالى .

ثم بعد ذلك لنا معه وقفة أخرى حول تشنيعاته على الشيخ واتهامه له بما هو برىء منه ، فالله المستعان .

القسم الثانى ..

نماذج من تعدياته
فى كلامه على الأسانيد والمتون

تعرض المعترض فى كتابه للكلام عن خمسين حديثاً هى فى « صحيح مسلم » : خمسة وثلاثون منها من رواية أبى الزبير عن جابر ، وهى تمثِّل القسم الأول من ردوده (ص ٦٢ــ١٠٣) ، والباقى بغير هذا الإسناد وهو يمثل القسم الثانى منها (ص ١٠٥ــ٢٠٤) .

وكان مسلكه فى القسم الأول ما وضحه هو ، فقال (ص ٦٣) :

« وطريقتى فى تتبع هذا النوع ، هو أننى إذا وجدت التصريح بالسماع أو ما يقوم مقامه أو المتابع أكتفى بهما غالباً ، وإلا فأعرج على الشواهد بقولى : « وفى الباب » . اهـ .

وعلى هذه الطريقة سار فى القسم الثانى أيضاً وإن لم يصرح بذلك ، إلا أنه ربَّما أطال الكلام جداً لدفع حجة الشيخ الألبانى على طريقته .

ثم أقولُ :

إن أئمة الحديث ــ رحمهم الله جميعاً ــ عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راوٍ من شيخه فى حديث معينٍ لم يصرِّح فيه بالسماع من ذلك الشيخ فى بعض طرقه ، نظروا : هل صرح ذلك الراوى بالسماع من ذاك الشيخ فى موضع آخر ؟!

فإن وجدوا ، لم يعتمدوا ذلك إلا بعد تحقق شرطين ...

الأول :

صحة الإسناد إلى الراوى الذى يريدون التحقق من سماعه هذا الحديث من شيخه .

وهذا بالطبع شرط لاتخفى ضرورته وأهميته ، ومع ذلك فلا مانع من ذكر مثالٍ يوضح ضرورة هذا الشرط عند الأئمة .

* ففى « تقدمة الجرح والتعديل » (ص ٢٩١ - ٢٩٢) روى ابن أبى حاتم ، عن أبيه أنه قال :

« سألتُ أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم ؟ فقال : سمع من أنس بن مالك .
فقلتُ له : سمع من أبي هندٍ الداري ؟ فقال : مَنْ رواه ؟ قلتُ : حيوة ابن شريح ، عن أبي صخر ، عن مكحول ، أنَّه سمع أبا هندٍ الداري يقول : سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم . فكأنَّه لم يلتفت إلى ذلك .
فقلتُ له: واثلة بن الأسقع ؟ فقال : مَنْ ؟ قلتُ : حدثنا أبو صالح كاتب الليث : حدثني معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ، قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع . فقلتُ [القائل أبو حاتم كما يفهم من السياق] : كأنه أومى رأسَه كأنَّه قَبِل ذلك » . اهـ .
وهذا المثال أظنُّه يغني عن غيره ...
فانظر إلى أبي مسهر كيف أن حكمه بإثبات السماع ونفيه ينبني على إسناد الرواية التي جاء فيها السماع ، فليس كل ما جاء فيه لفظ السماع يقبله حتى يكون إسناده صالحاً للاحتجاج به على ذلك .

* وأحمد بن صالح المصري له موقف مثل هذا الموقف تماماً يدل على اعتماد الأئمة في إثبات السماع على صحة الإسناد إلى المصرِّح .
فقد قال أبو زرعة الدمشقي في « تاريخه » (١/٣٢٦ـ٣٢٧) :
« وسمعت أبا مسهر يُسأل عن مكحول : هل لقي أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لم يلق منهم أحداً ، غير أنس بن مالك .
فقلتُ له : إنهم يزعمون أنه لقي أبا هندٍ الداري ؟ فقال : ما أدري .
قال أبو زرعة : فذكرت كلام أبي مسهر هذا لأحمد بن صالح ـ مَقْدَمَهُ دمشقَ سنة سبع عشرة ومائتين ، وهو يومئذٍ باقٍ [يعني أبا مسهر] ، فحدثني عن ابن وهب ، عن معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ، قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع » .
وهذا ظاهر ، وكأن سؤال أبي حاتم السابق كان بعد سؤال أبي زرعة هذا ، لأنَّ أبا مسهر ينفي هنا أن يكون مكحولٌ لقي غير أنس بن مالك ،

وهناك رضى أن يكون قد سمع من واثلة لمقتضى نفس هذه الرواية التى احتج بها أحمد بن صالح .

لكن قد يعكر على هذا قول أبى حاتم كما فى « مراسيل » ابنه (ص ٢١١) :

« سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ماصحَّ عندنا ، إلا أنس بن مالك .

قلت : واثلة ؟ فأنكره » .

كذا قال أبو حاتم هنا ، مع أن أبا حاتم فهم منه هناك أنه رضى وقبل أن يكون سمع منه .

فقد يقال : هذا من اختلاف الاجتهاد .

والأقرب ، أنه لامنافاة أبداً ، فكأنه قبل فى المرة الأولى صحة الرواية لصحة إسنادها وهنا لم يقبلها لا لطعن فى إسنادها وثبوتها ، وإنما لعدم دلالتها على السماع ، لأن غاية ما تدل عليه هو مجرد اللقاء بينهما ، ودخول مكحول على واثلة ؛ وهذا لا يستلزم السماع منه كما لا يخفى .

وهذا ما فهمه أبو حاتم رحمه الله تعالى ، فكان إذا سئل نفس السؤال أثبت مجرد اللقاء والدخول عليه ونفى السماع منه .

ففى « مراسيل » ابنه (ص ٢١٣) :

« سمعت أبى يقول : لم يسمع مكحول من واثلة بن الأسقع » .

وفيه (ص ٢١٢) .

« سمعت أبى يقول : مكحول لم يسمع من معاوية ، ودخل على واثلة ابن الأسقع » .

وبهذا يظهر لنا أن الأئمة وإن اختلفوا فى إثبات سماعه ونفيه ، إلا أن المثبت منهم والنافى يعتمد فى إثباته السماع أو نفيه على صحة الإسناد وعدمه ، وهذا هو محل الشاهد من هذا الاستطراد .

* ومن الأمثلة التى تدل على ذلك .

ما فى ترجمة : سلامة بن قيصر الحضرمى من « الجرح والتعديل » (٢/١/٢٩٩-٣٠٠) حكى ابن أبى حاتم عن أبيه أنه قال فيه : « ليس حديثه بشيء من وجه يصح ذكر صحبته » .

ثم قال ابنه :

« وذلك أنه روى ابن لهيعة ، عن زبان بن فائد عن لهيعة بن عقبة ، عن عمرو بن ربيعة ، عن سلامة بن قيصر قال : **سمعت** النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من صام يوماً ابتغاء وجه الله عز وجل ... » ليس هذا الإسناد مشهوراً . قال أبو زرعة : سلامة بن قيصر ليست له صحبة ... » .

وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (١٨٣٩) :

« سألت أبى عن حديث رواه الحاكم بن هشام ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان القرشي ، عن أبى فروة ، عن أبى خلاد وكانت له صحبة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [فذكر حديثاً] ؟

قال أبى: حدثنا بهذا الحديث ابن الطباع ، عن يحيى بن سعيد الأموى، عن أبى فروة يزيد بن سنان ، عن أبى مريم ، عن أبى خلاد .

قلت لأبى : يصح لأبى خلاد صحبة ؟

فقال : ليس له إسنادٌ » .

يعنى إسناداً صحيحاً وإلا فإنه قد جاء بهذا الإسناد .

فانظر كيف لم يقبل الأئمة لفظ السماع أو ذكر الصحبة لكون الإسناد لم يصح !

والأمثلة فى ذلك كثيرة ، وفيما ذكرناه كفاية .

والشرط الثانى :

أن لا يكون ذكر السماع فى هذا الموضع مما زاده بعض الرواة الثقات خطأ ووهماً ، فيكون ذكر السماع حينئذٍ شاذاً غير محفوظ ، ويكون المحفوظ

عدم ذكره .

ولهم فى معرفة ذلك طرق ووسائل ...

فمنها : مخالفة الأوثق أو الأكثر عدداً .

* ففى « التهذيب » (٩/٤٥٠) :

« قال أحمد بن حنبل : ما أراه — يعنى الزهرى — سمع من عبد الرحمن ابن أزهر ، إنما يقول الزهرى : كان عبد الرحمن بن أزهر يحدث ، فيقول معمر وأسامة عنه : سمعت عبد الرحمن !! ، ولم يصنعا عندى شيئاً » .

فانظر كيف لم يقبل ذكر معمر وأسامة لفظ السماع مع أنهما من جملة الثقات ، وما ذلك إلا لأنهما قد خالفا من هم أرجح منهما حفظاً ، وأكثر منهما عدداً ، فلم يذكروا لفظ السماع ! .

* وقد أخطأ أسامة هذا مثل هذا الخطأ فقد روى حديثاً عن الزهرى عن سعيد بن المسيب فذكر بينهما لفظ السماع بينما لم يذكره غيره ممن رواه عن الزهرى فأنكر ذلك عليه يحيى القطان . قال الحافظ فى « التهذيب » (١/٢١٠) :

« أراد ذلك فى حديث مخصوص يتبين من سياقه اتفاق أصحاب الزهرى على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة وشذَّ أسامة فقال : عن الزهرى : سمعت سعيد بن المسيب فأنكر عليه القطان هذا لاغير » .

* وفى ترجمة إسماعيل بن عبد الكريم الصنعانى من « تهذيب الكمال » حكى المزىُّ (٣/١٤٠) عن ابن معين أنه قال فى حقه :

« ثقة ، رجل صِدْقٍ ، والصحيفة التى يرويها عن وهب ، عن جابر ليست بشىء ، إنما هو كتاب وقع إليهم ، ولم يَسْمع وَهْب من جابر شيئاً » .

فتعقبه المزىُّ ، فذكر إسناد هذه الصحيفة من طريق إسماعيل هذا ، وفيها تصريح وهب بالسماع من جابر بن عبد الله ، ففيها : « ... عن وهب ابن منبه ، قال : هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله ... » ثم قال المزىُّ :

« وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه ، وفيه ردٌّ على من قال إنه لم يسمع من جابر ، فإنَّ الشهادة على الإثبات مُقَدَّمةٌ على الشهادة على النَّفى ، وصحيفة همام عن أبى هريرة مشهورة عند أهل العلم ، ووفاة أبى هريرة قبل وفاة جابر ، فكيف يستنكر سماعه منه ، وكانا جميعاً فى بلدٍ واحدٍ ؟ » .

فقال الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » (٣١٦/١) معقباً عليه :

« أما إمكان السماع فلا ريب فيه ، ولكن هذا فى همام ، فأما أخوه وهب الذى وقع فيه البحث ، فلا ملازمة بينهما ، ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد ، فإنَّ الظاهر أن ابن معين كان يُغلِّطُ إسماعيلَ فى هذه اللفظة عن وهب : « سألت جابراً » والصواب عنده : « عن جابر » والله أعلم » . اهـ .

ففى ردِّ المزى على ابن معين فى قوله بعدم السماع بكون الإسناد قد صح إلى المصرح شاهد جيد للشرط الأول .

ثم فى توثيق ابن معين للراوى مع توهين ذكره السماع فى تلك الرواية ، وتغليطه فى ذكر هذا اللفظ « سألت جابراً » ، ودفاع الحافظ ، شاهدٌ جيدٌ لما نحن بصدده .

* وروى جماعة عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً « ليس على المنتهب قطع » فلم يذكروا سماع ابن جريج من أبى الزبير بينما ذكره اثنان وهما :

أبو عاصم .. أخرج حديثه الدارمى (١٧٥/٢) .

وابن المبارك .. أخرج حديثه النسائى فى « الكبرى » [تحفة الأشراف (٣١٥/٢) من طريق محمد بن حاتم عن سويد بن نصر عنه به .

وقد وهَّمَ الأئمة هذه الرواية التى فيها ذكر التصريح بالسماع ..

فقال أبو داود (٤٣٩١) :

« هذا الحديث لم يسمعه ابن جريج عن أبى الزبير ، وبلغنى عن أحمد بن

حنبل أنه قال : إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات » .

وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (١٣٥٣) :

« سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج ... (فذكره) ؟ فقالا : لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبى الزبير ، يقال : إنه سمعه من ياسين : أنا حَدَّثْتُ به ابنَ جريج عن أبى الزبير ... » .

وقال النسائى (تحفة ٣١٥/٢) :

« وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج ، عيسى بن يونس ، و الفضل ابن موسى ، وابن وهب ، ومحمد بن ربيعة ، ومخلد بن يزيد ، وسلمة بن سعيد البصريُّ فلم يقل أحد منهم : « حدثنى أبو الزبير » ، ولا أحسبه سمعه من أبى الزبير . والله أعلم » .

فانظر كيف تتابع الأئمة على نفى سماعه هذا الحديث من أبى الزبير ، وتوهيم من ذكر لفظ السماع بينهما لمخالفته للأكثر ، فتدبر هذا ، وراعه فى بحوثك تسلم من الزللَ إن شاء الله تعالى .

* وفى « التهذيب » (٢٩/١٠) عن أحمد بن حنبل :

« كان مبارك بن فضالة يقول فى غير حديث عن الحسن : قال : ثنا عمران ، وقال : حدثنا ابن معقل ، وأصحاب الحسن لايقولون ذلك » .

قال صاحب « التهذيب » :

« يعنى أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء ، وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة » !!

ومنها : أن يكون الأئمة قد اتفقوا على عدم سماع هذا الرواى من ذاك الشيخ فيأتى بعض من لم يحفظ فيذكر بينهما لفظ السماع .

* قال أبو حاتم : « الزهرى لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً ، لا أنه لم يدركه ، قد أدركه ، وأدرك من هو أكبر منه ، ولكن لا يثبت له السماع منه ، كما أن حبيب بن أبى ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير ،

وهو قد سمع ممن هو أكبر منه ، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك ، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة » . (« المراسيل » ص ١٩٢) .

* وروى أحمد فى « المسند » (٤٣٦/٤) من طريق شريك بن عبد الله ، عن منصور ، عن خيثمة ، عن الحسن قال : « كنت أمشى مع عمران ابن حصين ، أحدنا آخذ بيد صاحبه ، فمررنا بسائل يقرأ القرآن ... » فذكر حديثاً .

والحسن لم يسمع من عمران بن حصين كما نصَّ على ذلك جماعة[1].

فنظرنا ، فوجدنا الترمذى قد رواه (٢٩١٧) ، وكذا أحمد (٤٣٩/٤) عن سفيان ، عن الأعمش ، عن خيثمة ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين أنه مرَّ على قاص قرأ ثم سأل فاسترجع ... » الحديث .

فعلمنا أن هذا مما أخطأ فيه شريك ، فإنه كان سيىء الحفظ . وأن المحفوظ ما قاله سفيان عن الأعمش .

ومنها : مخالفة الواقع ، كأن يكون الراوى الذى صرح بالسماع لم يدرك شيخه أصلاً ، أو كان صغيراً وقت وفاة شيخه ، لا يمكنه السماع منه .

* ففى « تهذيب الكمال » (٢٨٦/٨ـــ٢٨٧) :

« قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبى يقول : قال رجلٌ لسفيان ابن عيينة : يا أبا محمد ، عندنا رجلٌ يقال له : خلف بن خليفة ، زعم أنه رأى عمرو بن حريث ؟! فقال : كَذَبَ[2] ، لعلَّه رأى جعفر بن عمرو بن حريث .

وقال أبو الحسن الميمونىُّ : سمعت أبا عبد الله ـــ يعنى أحمد بن حنبل ـــ يُسأل : رأى خلفُ بن خليفة عمرو بن حريث ؟ قال : لا ، ولكنَّه عندى شُبِّه عليه حين قال : رأيت عمرو بن حريث . قال أبو عبد الله : هذا ابن

---

(١) وانظر كتاب المعترض (ص ٩٤) .

(٢) الكذب هنا بمعنى الخطأ ، وهذا معروف لغة واصطلاحاً ، وقوله : « لعلَّه ... » يؤكد هذا .

عيينة ، وشعبة ، والحجاج لم يَرَوا عمرو بن حريث ، يراه خلف ؟! ما هو عندى إلا شُبِّه عليه » .

* وروى الوليد بن مسلم ، عن تميم بن عطية ، عن مكحول ، قال : « جالست شُريحاً ستة أشهر ما أسأله عن شيء ، إنما أكتفى بما يقضى به بين الناس »[1] .

ذكر ذلك ابن أبى حاتم عن أبيه فى « المراسيل » (ص ٢١٣) ثم ذكر عن أبيه أنه قال :

« لم يدرك مكحول شريحاً ، هذا وهم » .

ثم عدَّه من مناكير تميم بن عطية فقال ، كما فى كتاب ابنه (٤٤٣/١/١) :

« محلُّه الصدق ، وما أنكرت من حديثه إلا شيئاً ، روى إسماعيل بن عياش عنه ، عن مكحول ، قال : جالست شُريحاً كذا شهراً . وما أرى مكحولاً رأى شريحاً بعينه قط ، ويدلُّ حديثه على ضعف شديد » .

* وفى « التهذيب » (٣٥٧/١٠) :

« قال عمرو بن على : ذكرتُ ليحيى حديث موسى ــ يعنى ابن عبيدة الرَّبَذِى ــ عن عمر بن الحكم ، سمع سعداً فى الصلاة فى مسجد المدينة ؟ فأنكر يحيى أن يكون عمر سمع سعداً ، ولم يرض موسى بن عبيدة » .

* وفى « المراسيل » لابن أبى حاتم (٧٥٤) عن عمرو بن على الفلاس قال : « سمعت أبا داود يقول : كنا عند شعبة ، فجاء الحسن بن دينار ، فقال شعبة : يا أبا سعيد ، ههنا . فجلس ، فقال : حدثنا حميد بن هلال ، عن مجاهد ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول ... !! فجعل شعبة يقول : مجاهد !! سمع عمر !! ؟ فقام الحسن فذهب » .

والمتابعات ...

أيضاً كان الأئمة يراعون فى إثباتها هذين الشرطين ...

---

(١) وانظر « الإيمان » لأبى خيثمة رقم (٤٢) .

فمن الشواهد على ذلك ...

* قال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٨٨٣) :

« سألت أبا زرعة عن حديثٍ رواه يعلى بن عبيد ، عن سفيان الثورى ، عن منصور ، عن مِقْسم ، عن ابن عباس قال : ساق النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فيها جمل لأبى جهل ؟

فقال أبو زرعة : هذا خطأ ، إنما هو الثورى ، عن ابن أبى ليلى ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس . والخطأ من يعلى » .

فيأتى من لايفهم ويقول : منصور والحكم قد تابع كل منهما الآخر !! . ويأتى آخر جاهل صرف فيقوى سند ابن أبى ليلى بالسند الأول . وما علم أنه شاذ أخطأ فيه يعلى وأنه فى الحقيقة لا وجود له فى الواقع ، وما حدث الثورى بهذا الإسناد قط !!

وهذا أحد أنواع القلب فى الإسناد .

قال السيوطى فى « التدريب » (٢٩١/١) :

« المقلوب قسمان : أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعل مكانه آخر فى طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع لُيرغَبَ فيه لغرابته ، أو عن مالك جُعل عن عبيد الله بن عمر ... » .

فيأتى بعض من لا يفهم فيظن أن هذه متابعات .

* وقال العقيلى بعد أن ساق فى ترجمة الحكم بن أبان العدنى حديثه عن وهب بن منبه ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً : « لولا ما طبع الله من الركن من أنجاس الجاهلية ... » الحديث .

قال العقيلى (٢٥٦/١) :

« لا يتابع عليه إلا بإسناد فيه لين » .

فلم يعتمد على هذه المتابعة لكون إسنادها لم يصح إلى المتابع .

* وفى ترجمة سليمان بن داود الخولانى من « التهذيب » (١٨٩/٤) :

« روى الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهرى ، عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده حديث الصدقات بطوله ، وفيه الديات وغير ذلك . قال أبو داود : هذا وهم من الحكم ، ورواه محمد بن بكار بن بلال ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهرى . وكذا حكى غير واحد أنه قرأه فى أصل يحيى بن حمزة . وقال النسائى : هذا أشبه بالصواب ، وسليمان بن أرقم متروك » .

هذا صنيع الأئمة الذى يدلُّ على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم . ثم يأت بعض الناشئين فيقول : سليمان بن أرقم وإن كان ضعيفاً فقد تابعه سليمان ابن داود الخولانى ، وهذا ثقة والسند إليه حسن على أقل الأحوال !!

وما علم أنه شاذ غير محفوظ وإن كان السند حسناً لمخالفته لما رواه الثقات ، ولما فى كتاب يحيى بن حمزة نفسه ، ومعلوم أن الحفظ إذا خالف الكتاب قُدِّم الكتاب على الحفظ .

والأمثلة فى هذا كثيرة جداً تجدها فى كتب علل الحديث .

وكذلك الشواهد .

فقد يخطىء بعض الرواة فيبدل صحابياً بآخر فى حديث معين فيظن بعض من لايفهم أنهما حديثان فيقوى أحدهما بالآخر . على أن كلاًّ منهما يشهد للآخر !!

قال السيوطى فى « التدريب » (٢٩٤/١) :

« وقد يقع القلب غلطاً لاقصداً ، كما يقع الوضع كذلك ، وقد مثله ابن الصلاح بحديث رواه جرير بن حازم ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا تقوموا حتى ترونى » ، فهذا حديث انقلب إسناده على جرير ، وهو ليحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا رواه الأئمة الخمسة ، وهو عند مسلم

والنسائى من رواية حجاج بن أبى عثمان الصواف ، عن يحيى ، وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه ، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود فى « المراسيل » ، عن أحمد بن صالح ، عن يحيى بن حسان ، عنه ، قال : كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث حجاج ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، فظن جرير أنه فيما حدثنا به ثابت عن أنس » !! .

وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٣٠) :

« سألت أبى وأبا زُرعة عن حديث رواه مصعب بن المقدام ، عن الثورى ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره بيمينه » .

فقالا : هذا خطأ ، إنما هو الثورى ، عن معمر ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : الوهم ممن هو ؟ .

قالا : من مصعب بن المقدام » اهـ .

فالحديث حديث أبى قتادة لا جابر فمن توهم أنهما حديثان فهو مخطىء غير فاهم لهذا العلم .

هذا ، ولتنظر كتب العلل فإنها لمثل هذا قد صنفت .

* * *

فصلٌ

أما المعترض فلا يراعى شيئاً من هذا الذى ذكرناه عن الأئمة ، وعلماء الأمة ، فتراه يحتج لما يوافق غرضه بالضعيف ، بل بالشاذ والمنكر !!

فتراه إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيخه فى حديث ما لا يراعى شيئاً مما ذكرناه عن الأئمة ..

فقد يكون السند ضعيفاً أصلاً إلى المصرح بالسماع ، كأن يكون معلقاً . انظر المثال (٥) .

وقد يكون ذكر السماع شاذاً أو منكراً مما زاده بعض الرواة خطأً ووهماً . انظر الأمثلة : (١،٢،٣،٤) .

وهذه الأربعة مواضع كلها تفرد بذكر السماع فيها رجل ضعيف هو عبد الله بن لهيعة فيما رواه عنه من سمع منه بعد احتراق كتبه ، ومع ذلك فقد خالفه ثقات أثباتٌ فلم يذكروا لفظ السماع ، مما يدل على نكارة ما زاده عليهم من ذكر لفظ السماع .

وقد يكون المتفرد بذكر السماع من جملة الثقات ، إلا أنه ليس مثل غيره من أهل الثبت والإتقان ، وقد ثبت خطؤه فى ذكر السماع بمخالفته لمن هو أثبت منه وأحفظ أو لمن هم أكثر منه عدداً ممن لم يذكروا لفظ السماع . انظر المثال (٦) .

بل إن فى هذا المثال قد نص الأئمة على عدم سماع ذلك الراوى من ذاك الشيخ مما يؤكد نكارة هذه الزيادة .

ومع ذلك فالمعترض يعتمد على كل هذا فى إثبات السماع غير مبالٍ بما ذكرناه عن الأئمة ، بل غير مبالٍ بنصوص الأئمة الصحيحة الصريحة فى عدم سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ !!

وكذلك يثبت المتابعات بمثل هذا أو أشد وهناً وضعفاً .

فقد يكون الحديث معروفاً من حديث راوٍ معين فيخطىء بعض الرواة فيبدل ذلك الراوى براوٍ آخر خطأً ووهماً فيأتى المعترض فيزعم أن هذه متابعة . انظر الأمثلة : (٧،٨،١٠) .

وقد يكون الذى أبدله ضعيفاً ، قد اضطرب فى حديثه فتارة أثبت المتابعة ، وتارة لم يثبتها ، أو ضعيفاً جداً وقد خالفه الثقات الأثبات ، انظر الأمثلة (٩،١١،١٢) .

بل قد يكون الراوى الذى زعم أنه تابع الراوى الآخر فى رواية هذا الحديث عن شيخه لم يسمع من ذلك الشيخ أصلاً ، وإنما أخذه بواسطة ثم أسقطها ، فيكون المتابع فى الحقيقة هو الواسطة لا هذا الراوى الذى يزعمه . ومن العجب أنه فى غير موضع يثبت هذه المتابعة مع تصريحه هو أن هذا الراوى المتابع لم يسمع من ذاك الشيخ !! . انظر الأمثلة : (٦،٩،١٠) ..

وكذلك فى إثبات الشواهد .

فتراه يستشهد بالضعيف جداً ، بل وبما نص بعض الأئمة على نكارته . انظر المثالين : (١٣،١٤) .

بل مما يثير الدهشة والعجب أنه يأتى إلى حديث قد أخطأ فيه بعض الرواة ، واضطرب فيه ، فرواه مرة على وجه ، ومرة أخرى على وجه آخر ، فتراه يتعامل مع كلِّ وجهٍ على أنه محفوظ مستقل بذاته ، فيستخدم هذا لإثبات متابعة ، ويستخدم ذاك فى الشواهد .

فقد روى مجاعة بن الزبير حديثاً عن الحسن البصرى فاضطرب فيه ، فقال مرة : عنه ، عن جابر ، وقال مرة أخرى : عنه عن عمران بن حصين !! .
فجاء المعترض فاحتج بالوجه الأول لإثبات متابعة الحسن البصرى لأبى

الزبير في حديث رواه أبو الزبير عن جابر[1] !!

ثم اعتبر المعترض الوجه الثاني شاهداً للحديث ! وهذا من أعجب الأعاجيب !!

انظر كتابه (ص ٩٣،٩٤) وقارنه بالمثال رقم (٩) من هذا الباب .

ثم بعد ذلك أليس يحق لنا أن نتمثل بما تمثل به هو (ص ٥) :

أُمورٌ يَضْحكُ السُّفَهاءُ مِنْها   وَيَبْكِي مِنْ عَوَاقِبِهَا اللَّبِيبُ!؟

* * *

---

(١) والأعجب أنه مع ذلك يصرح (ص ٩٢) أن الحسن لم يسمع من جابر ! فأين المتابعة إذن ؟!! .

فصلٌ

فإن قيل : سلمنا بأن شديد الضَّعْف لا يعتبر به فى الشواهد والمتابعات ، لكن أليس قد نصَّ أئمة المصطلح على أنه يغتفر فى باب الشواهد والمتابعات الاعتبار برواية الضعيف القريب الضعف ، وأن رواية مثل هذا تصلح لتقوية الحديث إذا ضُمَّت إلى الرواية الأخرى التى هى مثلها فى الضعف ، فلماذا إذن تشددون فى الرد على المعترض فى اعتماده فى باب الشواهد والمتابعات على روايات ضعيفة خفيفة الضعف ، بل على روايات بعض الثقات ؟!!

أقولُ :

لابُدَّ قبل الجواب عن الإشكال أن نبين الحدَّ الفاصل بين شديد الضعف وهيِّنه ، فإذا ظهر لنا الفرق بينهما ظهر لنا الجواب فى الحال ، إن شاء الله تعالى ، فأقول ومن الله أستمد العون والسَّداد :

قال الحافظ ابن حجر فى « النكت على ابن الصلاح » (١/٤٠٩) :

« التحرير فيه ، أن يقال : إنه يرجع إلى الاحتمال فى طَرَفَى القبول والرد ، فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذى يصلح لأن ينجبر ، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذى لا ينجبر ، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك فى الحسن الذاتى ، والله أعلم » .

أقولُ :

وهذا الكلام الموجز يغنى عن كثير من التفصيل ، وإذ قد بان لنا الحد الفاصل بين شديد الضعف وهينه ، ننظر هل راعى المعترض هذا الفرق أم أنه فتح الباب على مصراعيه بلا قيد ولا شرط ؟!

إن المعترض قد أقحم فى باب الشواهد والمتابعات روايات مختلفة ...

فمنها الضعيف جداً ، الذى تفرد به شديد الضعف .

ومنها المنكر ، الذى خالف فيه الضعيفُ الثقةَ .

ومنها الشاذُّ ، الذى خالف فيه أحد الثقات من هو أوثق منه أو أكثر منه عدداً .

فأما الضعيف جداً فلا إشكال فى أن روايته لا تصلح فى باب الشواهد والمتابعات .

والمنكر وإن كان راويه قد يكون ضعيفاً يصلح للاعتبار فى الأصل إلا أنه لما خالف غيره من الثقات عرفنا أن هذا الحديث مما أخطأ فيه ، ولو أنه روى ما رواه غيره ، ولم يزد ولم ينقص لما ترددنا فى قبول حديثه هذا ، لكنه لما خالف قوى عندنا أن هذا الحديث مما أثر فيه سوء حفظه .

وأما الشاذُّ ، فإن المعترض قد اعتمد على رواية بعض الثقات فى الجملة مع أنهم قد خالفوا غيرهم ممن هم أوثق منهم أو أكثر منهم عدداً ، ومعلوم أن مثل هذا يكون حديثه شاذّاً ، والشاذ مما لا يصلح للشواهد والمتابعات كما هو معلوم لأنه قد قوى فيه جانب الرد على جانب القبول ، وما كان كذلك فلا يصلح لأن يقوى بغيره كما سبق فى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .

نعم ، إن تفرد مثل هؤلاء يجعل حديثه حسناً على أقل الأحوال ، لكن لما ظهر خطؤه فى هذا الحديث بمخالفته للثقات قوى عندنا أن هذه الرواية فى الحقيقة لا وجود لها إلا فى ذهن ذلك المتفرد بها ، فكيف يتصور بعد ذلك أن تتقوى رواية ضعيفة برواية لا وجود لها فى الواقع ؟!!

ولعله من أجل ذلك تتابع الأئمة على ردِّ الرواية الشاذَّة وعدم قبولها فى باب الشواهد والمتابعات .

قال الإمام أبو داود فى « رسالته إلى أهل مكة » (ص ٢٩) :

« لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجلٌ بحديث غريب ، وجدتَ من يطعنُ فيه ، ولا يحتج بالحديث الذى قد احتجَّ به إذا كان الحديث **غريباً شاذّاً** » .

ومعلوم أن ما تفرد به مالك ويحيى بن سعيد صحيح فى الأصل ، ومع ذلك فإنه إذا ثبت خطأ الواحد منهما فى حديث عُدَّ من شواذ الحديث ، فكيف بمن هو دونهما ؟! .

وقال الترمذى فى « العلل » الذى فى آخر « سننه » (٧٥٨/٥) :

« كلُّ حديث يُروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، **ولا يكون الحديث شاذاً** ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن » .

والحسن على رسم الترمذى هنا هو الحسن لغيره كما هو ظاهر من قوله ، ومعلوم أن الحسن لغيره كان فى الأصل ضعيفاً حتى جاءه جابرٌ من وجه آخر فقوى به ، فإذا كان الترمذى يشترط فى المنجبر أن لايكون فيه متهم بالكذب ، وأن لا يكون شاذّاً علمنا أن الشاذ لا يصلح لأن ينجبر بتعدد الطرق .

ونحوه قول ابن الصلاح فى « مقدمته » (ص ١٠٧ محاسن) :

« ليس كلُّ ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت : فمن ضعْفٍ يُزيله ذلك ، بأن يكون ضعفُه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر ، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختلَّ فيه ضبطُه له . وكذلك إذا كان ضعفهُ من حيث الإرسال ، زال بنحو ذلك ، كما فى المرسَل الذى يرسلُه إمامٌ حافظٌ ، إذ فيه ضعفٌ قليل ، يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر

عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب ، **أو كون الحديث شاذاً** ، وهذه جملةٌ تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة ، والله أعلم »[1] .

ومثله قول الحافظ العراقى فى « الألفية » :

فَإِنْ يُقَلْ : يُحْتَجُّ بالضَّعِيفِ ... فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ المَوْصُوفِ
رُوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ ... بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ
وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أو **شَذَّا** ... أَوْ قَوِىَ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا
أَلَا تَرَى المُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا ... أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتَضَدَا

فانظر ، هذه أقوال الأئمة تصرح بأن الشاذ لا يصلح فى باب الشواهد والمتابعات ، ثم انظر فى الأمثلة الآتية كم موضع أقحم فيه المعترض روايات شاذة فى باب الشواهد والمتابعات !!

هذا ، والمعترض إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيخه ، تجده غالباً يأتى برواية فى إسنادها ضعف من عدم اتصال أو سوء حفظ أحد رواتها فيها التصريح بالسماع ، ثم يقول إن هذه الرواية وإن كان فيها مثل هذا الضعف إلا أنها تصلح للشواهد والمتابعات ! . وهذا عجيب لأنها وإن كانت تصلح فى تقوية الحديث إلا أنها لا تصلح فى إثبات السماع لأنَّه لم يذكر إلا فيها وليس فى الرواية الأصلية ذكر السماع أصلاً ، فذكر السماع فى الرواية المعتبر بها فى حاجة هو إلى رواية أخرى تقوى ثبوته ، كما لا يخفى ، ومع ذلك فغالب هذه التصريحات مما زاده بعض الرواة خطأً ووهماً كما حققناه فهو إما شاذٌّ أو منكرٌ .

وأيضاً ، فإن المعترض فى القسم الأول من ردوده دافع عن عنعنة أبى

---

(١) وقد كنت أودُّ أن أفصل هذه المسألة هنا لولا خشية الإطالة والملالة والخروج عن المقصود من هذه المقدمة ، فعسى أن أستدرك هذا فى مكان آخر أو فى طبعة أخرى لهذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

الزبير عن جابر ، وأراد إثبات أنه لا يدلس عنه ، فأخذ يبحث عن تصريح له فى مواضع أخرى ، وغالباً لا يجد فتراه يأتى بمتابعات وشواهد ليقوى بها الحديث ، وهذه حيدة عن الجواب وخروج عن محل البحث ، لأن تصحيح الحديث لا يُثْبت السماع ، وإنما يَثْبت السماع بالتصريح به فى موضع آخر شريطة أن يكون ذلك محفوظاً عنه كما سلف .

والشيخ الألبانى لا يخالف فى صحة أكثر هذه الأحاديث فإنه يصححها بالشواهد والمتابعات التى تدل على صحة المتن ، وهذا لا ينافى أن يكون إسناد أبى الزبير عن جابر ضعيفاً عنده إذ إنَّ المنقطع مما يقوى بالشواهد والمتابعات كما لا يخفى على الناشئين .

ويتفرع من ذلك ، أنه قد يأتى بمتابعة لأبى الزبير فيما رواه عن جابر قبل أن يعالج مسألة السماع ويتوهم أن هذا كافٍ فى إقامة الحجة على أن أبا الزبير سمع هذا الحديث من جابر ، وليس هذا بشىء ، لأنه ما دام لم يثبت السماع ، والمخالف له مُصِرٌّ على التمسك باحتمال كونه لم يسمعه منه ، فحينئذٍ قد يقابله المخالف ويقول له : إن المتابع فى الحقيقة ليس هو أبا الزبير وإنما هو الواسطة التى سقطت بينه وبين جابر ، ولن يستطيع المعترض أن يثبت خلاف ذلك إلا بعد إثبات السماع ، فماذا أفادت المتابعة فى دفع التدليس إذن ؟! .

بل إن المعترض أحياناً يأتى بمتابع لأبى الزبير عن جابر مع اعترافه بأن هذا المتابع لم يسمع هذا الحديث من جابر ! فلا أدرى أين المتابعة إذن مع احتمال أن تكون الواسطة الساقطة بينهما وبين جابر واحدة وقد يضاف إلى ذلك أن هذه الواسطة لا يحتج بها فيؤول الحديث إلى طريق واحدة غريبة !!.

وأحياناً يأتى بشواهد ، بعد أن لايجد تصريحاً بالسماع ولا متابعة ، ويكون إسناد الشاهد ضعيفاً لسوء حفظ أو انقطاع فتجده يدفع العلة التى

فى السند لمجرد أن المتن محفوظ صحيح ، وهذا ليس بشىء لأن صحة المتن لا يلزم منها صحة كل إسناد يروى به هذا المتن ، ألا ترى أن حديث : « إنما الأعمال بالنيات » قد روى بأسانيد كثيرة ومع ذلك فلم يصححه الأئمة إلا من طريق واحدة ، ولم يحكموا على سائر طرقه بالصحة لمجرد صحة المتن عندهم .

فإن المعترض (ص ١٠٠) ذكر شاهداً لحديث رواه أبو الزبير عن جابر ، وهذا الشاهد من طريق محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن يحيى بن جعدة عن رجل حدَّثه ، عن أم مالك الأنصارية . ثم قال المعترض :

« قال الحافظ الهيثمى : فيه عطاء بن السائب ، ثقة ولكنه اختلط ، وفيه راوٍ لم يُسَم » .

ثم قال : « عطاء بن السائب لم يختلط فى هذا الحديث لأنَّ له شواهد كثيرة ... » .

أقولُ :

لقد نسى المعترض أن الشواهد إنما تصحح المتن لا الإسناد ، وأبو حاتم يقول فيما رواه ابن فضيل عن عطاء :

« وما روى عنه ابن فضيل ، ففيه غلطٌ واضطرابٌ » .

فهذا حكم من أبى حاتم على هذه الرواية وأمثالها مما رواه ابن فضيل عن عطاء .

بل إن تفرد عطاء بهذا الإسناد على اختلاطه دون غيره من الثقات لدليل على أن هذا الإسناد لهذا المتن غير محفوظ ، ولو كان محفوظاً لرواه غيره من الثقات !

وبعد فقد أطلنا الكلام فى هذه المقدمة ، ونكتفى بهذا القدر ، ولنشرع فى المقصود ، مستعينين بربنا المعبود ..

* * *

ذكر بعض ما احتج به
لإثبات السماع
وهو شاذ أو منكرٌ

روى مسلم عدة أحاديث من طريق أبى الزبير ، عن جابر بالعنعنة ، فأخذ المعترض يبحث عن تصريح بالسماع من أبى الزبير عن جابر ، فلم يجد ذلك إلا فى روايات شاذة أو منكرة ، فذكرها محتجّاً بها على إثبات السماع ، ساكتاً عنها تارة ، ومتكلماً تارة أخرى بما لا يقدح ، متجاهلاً العلة الحقيقية فيها ، موهماً فى كل ذلك صلاحيتها للحجة .

فمن ذلك ...

١ ــ رَوَى زكريا بن إسحق عن أبى الزبير عن جابر ، قال : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً ببابه لم يؤذن لأحد منهم ... » الحديث بطوله فى قصة اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه وتخييرهن .

قال المعترض (ص ٨٢) :

« صرح أبو الزبير بالسماع عند أحمد (٣٤٢/٣) . قال أحمد : ثنا حسن ، ثنا ابن لهيعة : ثنا أبو الزبير ، سمع جابر بن عبد الله به . وعبد الله ابن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك ، والله أعلم » .

أقولُ :

حديث مسلم من طريق زكريا بن إسحاق ، عن أبى الزبير ، وزكريا هذا ثقة بلا شك ، وهو لم يذكر سماع أبى الزبير من جابر . وابن لهيعة قد زاد

السماع ، وهو ضعيف عنده في هذا الحديث لأنه ليس من رواية أحد العبادلة عنه[1]. انظر كتابك (ص ١٠٩) فكيف تحتج به فى إثبات السماع ، وهو ...

أولاً : ضعيف تفرد بذكر السماع .

ثانياً : مع ضعفه وتفرده بذكر السماع ، قد خالف الثقة فزاد فى الإسناد ما لم يذكره الثقة؟! .

فما حكم هذه الزيادة عندك ؟! .

أنْتَ قُلْتَ (ص ١٦٧) :

« المنكر عند المتأخرين ، هو مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه » .

وقُلْتَ (ص ١٧٢) :

« إن الراوى إذا كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويُصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدُّون فى منكراته ما تفرد به فقط » .

فكيف وقد خالف ؟! .

فعلى هذا تكون هذه الزيادة عندك منكرة ، وهى كذلك عند أهل العلم لصحة ما قرَّرتَه فى حدِّ المنكر عندهم .

ومما يؤكد ذلك ، أن ابن لهيعة قد أخطأ فى متن الحديث أيضاً ...

ففى روايته :

« فأتاه أبو بكر فاستأذن عليه فلم يُؤذن له ، ثم أتاه عمر فاستأذن عليه فلم يُؤذن له ، ثم استأذنا بعد ذلك فأذن لهما » .

فهذه الرواية تصرح بأنهما استأذنا مرتين ولم يُؤذن لهما إلا فى الثانية ، وأنهما دخلا معاً فى وقت واحد ، وهذا يخالف ما فى رواية زكريا بن إسحق ، ففيها :

---

(١) وحتى لو كانت من رواية أحد العبادلة عنه لما كانت محفوظة ، لأننا مهما تسامحنا فى حاله إذا روى عنه أحد العبادلة فلن يكون بمنزلة من تقدم روايته عند المخالفة ، لاسيما إذا كان الذى خالفه ثقة .

« دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً ببابه لم يؤذن لأحد منهم فأذن لأبى بكر فدخل ، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له ... » .

فهذه الرواية الصحيحة تخالف الأولى كما هو ظاهر ، فهى تدل على أن الذين لم يؤذن لهم إنما هم غير أبى بكر وعمر بخلاف رواية ابن لهيعة التى تصرح بأنهما هما اللذَين لم يؤذن لهما أوَّلَ الأمرِ .

وهى تدل أيضاً على أن أبا بكر وعمر لم يدخلا عليه صلى الله عليه وسلم فى وقت واحد وإنما دخل عمر بعد أبى بكر بوقت لقول جابر : « ... ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له » . فإنه يدل على أن عمر لم يكن حاضراً وقت دخول أبى بكر رضى الله عنهم جميعاً .

فكل هذا يدل على أن ابن لهيعة أخطأ فى ذكر لفظ السماع هنا لضعفه فى نفسه ، ثم لمخالفته للثقة الذى لم يذكر السماع ، ثم لخطئه فى المتن ، فإن من يخطىء فى المتن لا يسلم من الخطأ فى الإسناد ، وذلك لأن حفظ المتون أيسر وأسهل بكثير من حفظ الأسانيد ، لاسيما أدوات الأداء فإنها من الدقائق التى لا يحفظها إلا الحذاق منهم .

وأما قول المعترض :

« وعبد الله بن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك » !! .

فهذا حقٌّ إن كنت تقصد أنه يصلح فى الشواهد أو المتابعات ، لا لإثبات سماع أو ما شابهه ، فكيف وقد خولف فى هذا الحرف ، خالفه من هو أوثق منه كما مرَّ ؟! .

* * *

٢ ــ رَوَى سفيان ــ هو الثورى ــ عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « إن إبراهيم حرَّم مكة ... » الحديث .

قال المعترض (ص ٨٠) :

« صرح أبو الزبير بأنَّ جابر بن عبد الله أخبره ، وذلك فيما روى أحمد (٣٩٣/٣) : ثنا حسن : ثنا ابن لهيعة : أنا أبو الزبير : أخبرنى جابر بن عبد الله » .

أقولُ :

تلك كسابقتها سواء ، فإن الثوريَّ جبلٌ من جبال الحفظ ، أين يذهب ابن لهيعة أمامه ؟! .

* * *

٣ ــ ورَوَى هشام بن أبى عبد الله ــ هو الدستوائى ــ عن أبى الزبير ، عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة ، فأتى امرأته زينب ، وهى تمعس منيئة لها فقضى حاجته ثم خرج إلى أصحابه فقال : « إن المرأة تُقبل فى صورة شيطان ، وتُدبر فى صورة شيطان ، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله ، فإن ذلك يَرُدُّ مافى نفسه » .

قال المعترض (ص ٨٠) أيضاً :

« صرح أبو الزبير بأنَّ جابر بن عبد الله أخبره ، وذلك فيما أخرجه أحمد (٤٢٨/٣) قال : حدثنا موسى بن داود : حدثنا ابن لهيعة ، عن أبى الزبير ، قال : أخبرنى جابر به » .

أقولُ :

هذا ــ كالذى مرَّ ــ من ضعيف حديث ابن لهيعة ، فإنه ليس من رواية

أحد العبادلة عنه [1] ، وقد زاد فيه ما لم يذكره الدستوائى الثقة الثبت ، وهو ذكر التصريح بالسماع ، فعلى حدِّ ما قررته أنت يكون ذكر السماع فى هذا الحديث منكراً .

فكيف والدستوائى لم يتفرد بذلك ، بل تابعه على مخالفة ابن لهيعة رجلان .

الأول : موسى بن عقبة ...

أخرج حديثه أحمد (٣/٣٩٥) إلا أنه اقتصر على القطعة الأخيرة فقط ، وليس فيه التصريح بالسماع . والسند إليه صحيح وسيأتى الكلام عليه فى المثال الآتى .

الثانى : حرب بن أبى العالية ...

أخرج حديثه أحمد أيضاً (٣/٣٣٠) وليس فيه ذكر السماع لكنَّ حرباً هذا وإن أخرج له مسلم إلا أن بعضهم تكلم فيه ، واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة وضعفه مرة أخرى ، وقال الذهبى فى « الميزان » (١/٤٧٠): « صدوق ... وقد وَهِمَ فى حديث أوحديثين » [2] ، وقال ابن حجر « صدوق يهم » ، ومع هذا فلم أذكره احتجاجاً وإنما ذكرته من باب البيان فقط ، والمعول عليه روايتا الدستوائى وموسى بن عقبة السالفتان .

ثم قال المعترض :

« وابن لهيعة مدلِّس ولكنه صرح بالتحديث فى مكان آخر فى « المسند » (٣/٣٤١) .

أقولُ :

عَدَلْتَ عن العلَّتين الأساسيتين وهما الضعف والمخالفة إلى ذكر هذه العلة لأنك وجدت ما يدفعها ، فأوهمت أنه ليس هناك علل أخرى ، وهذا ليس

---

(١) انظر التعليق على المثال الأول .

(٢) يشير إلى أنه لا يستحق أن يضعف لأن خطأه ليس بكثير ، بل فى حديث أو حديثين .

من خلق المنصفين الذين يذكرون مالهم وما عليهم ، فالله المستعان .

* * *

٤ ــ رَوَى مَعْقِلٌ ، عن أبى الزبير ، عن جابر : أن امرأة من بنى مخزوم سرقت ، فأُتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فعاذت بأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها » ، فقُطعت .

قال المعترض (ص ٨٦) .

« صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أخبره ، وذلك فيما رواه أحمد فى « المسند » (٣٨٦/٣) ، قال أحمد : ثنا حسن : حدثنا ابن لهيعة : حدثنا أبو الزبير : أخبرنى جابر ، أن امرأة من بنى مخزوم سرقت ... الحديث » . اهـ .

أقولُ :

هذا كالذى مرَّ من ضعيف حديث ابن لهيعة لأنه من غير طريق أحد العبادلة عنه .

ومَعْقِل ، هو ابن عبيد الله الجزرى ، صدوق من رجال مسلم ، وهو لم يذكر لفظ الإخبار بين أبى الزبير وجابر ، فتحقق أن هذا اللفظ مما زاده ابن لهيعة خطأ ووهماً .

ثم إن مَعْقِلاً قد توبع على عدم ذكر السماع أيضاً ، تابعه موسى بن عقبة ...

فقد قال أحمد (٣٩٥/٣) : حدثنا سليمان بن داود الهاشمى : حدثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد ، عن **موسى بن عقبة** ، عن أبى الزبير **عن** جابر ، قال : أُتى النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة قد سرقت فعاذت بَرِبيب رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها » فقطعها .

وموسى بن عقبة ثقة حافظ جليل عندك . انظر كتابك (ص ١٦٠). وهو كذلك .

والسند إليه حسنٌ فى أقل الأحوال ...

فسليمان بن داود الهاشمى ، ثقة جليل .

وابن أبى الزناد ، وإن تُكلم فى رواية البغداديين عنه ، فإن رواية الهاشمى عنه خاصة قد قواها بعض الأئمة ففى « التهذيب » (١٧٢/٦) :

« قال يعقوب بن شيبة : سمعت على بن المدينى يقول : حديثه بالمدينة مقارب ، وماحدث به بالعراق فهو مضطرب . قال على : وقد نظرت فيما رَوَىَ عنه سليمان بن داود الهاشمى فرأيتها مقاربة » .

قوله : « مقاربة » هنا بمعنى صحيحة ..

فقد حكى ابنه أيضاً عنه أنه قال :

« ماحدث بالمدينة فهو صحيح ، وماحدث ببغداد أفسده البغداديون » .

وتابع مَعْقِلاً أيضاً على عدم ذكر السماع أشعث بن سوار ، إن كان محفوظاً ، فإنى لم أقف على السند إليه ، وإنما ...

قال الحافظ فى « الفتح » (٩٤/١٢) :

« ووقع عند أبى الشيخ — أى فى كتاب « السرقة » له — من طريق أشعث ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، أن امرأة من بنى مخزوم سرقت ، فعاذت بأسامة » .

وأشعث وإن كان ضعيفاً إلا أنى ذكرت روايته هنا استئناساً ، والعمدة إنما هى على روايتى معقل وموسى بن عقبة . والله المستعان .

* * *

٥ ـ رَوَى زهير ، عن أبى الزبير ، عن جابر بالعنعنة مرفوعاً : « لا تذبحوا إلا مسنة ... » الحديث .

قال المعترض (ص ٨٦) :

« صرح أبو الزبير بالسماع فى « مستخرج أبى عوانة على مسلم » (٢٢٨/٥) . قال أبو عوانة بعد أن ذكر طرقه لهذا الحديث برواية زهير ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، قال : « رواه محمد بن بكر عن ابن جريج : حدثنى أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول ... » وذكر الحديث . ومحمد بن بكر هو ابن عثمان البُرسانى ، ثقة احتج به الجماعة ... » . اهـ .

أقولُ :

هذا كلامٌ حسنٌ .. لكن ألا سألت نفسك : لماذا علَّق أبو عوانة هذه الطريق دون غيرها من الطرق ؟!

إن لم يكن لديك جواب .. فعندى ! .. فأقول :

الجواب يظهر بالنظر فيما يأتى ..

أولاً : محمد بن بكر البُرْسَانى وإن كان ثقة كما قُلْتَ إلا أن غيره أوثق منه ...

قال أحمد : « صالح الحديث » .

وقال أبو حاتم : « شيخ ، محله الصدق » .

وقال النسائى : « ليس بالقوى » .

ولذا قال الذهبى وابن حجر : « صدوق » . وزاد الثانى « يخطىء » .

وقال الذهبى فى « الميزان » (٤٩٢/٣) :

« له ما ينكر ، وهو حديثه عن عبد الحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ مَسَّ ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ » .

قال الذهبى :

« إنما هذه زيادة من قول عروة » .

قُلْتُ : مراد الذهبى أن البُرسانى أدرج هذه الزيادة فى الحديث خطأً ووهماً .

وهنا أقولُ : من كان يخطىء فى المتون فيدرج فيها ما ليس منها ، لايُستبعد منه أن يدرج فى الأسانيد ما ليس منها ، لأن حفظ المتون أيسر بكثير من حفظ الأسانيد ، لأن الأسانيد متداخلة ومتشابهة بخلاف المتون . ولذا تجد كثيراً من الرواة يحسنون حفظ المتون دون الأسانيد ، ويكون خطؤهم فى الأسانيد أكثر منه فى المتون . فدونك إمام هذه الصنعة ، شعبة بن الحجاج ، قال فيه إمام عصره أبو الفضل الدارقطنى ــ كما فى « التهذيب » : « كان يخطىء فى أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون » . فإذا كان هذا يحدث لشعبة وهو مَنْ هو ، فما ظنك بمن هو دونه بكثير ؟! .

ثانياً : أنه مع تفرده بذكر السماع قد خالفه زهير بن معاوية كما عند مسلم ، وزهير أوثق منه بلا شك فروايته مقدمة على رواية البُرسانى الشاذة .

من أجل هذا لم يسند أبو عوانة رواية البرسانى ، بل علّقها .

هذا والمعترض يحتج بهذه الرواية فى إثبات السماع مع علمه بأنها معلقة ، فلا أدرى لماذا إذن يجزم بالتصريح والسند لم يصح أصلاً إلى المصرِّح لا ظاهراً ولا باطناً ؟! أكان جاهلاً بأن التعليق علّة توجب الانقطاع والذى من موجباته ضعف السند ، أم أنه كان عالماً بذلك غير أنه تجاهله كلية ، لشىء قام وقعد من أجله ؟!! .

فَإِنْ كُنْتَ لا تَدْرِى فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ   وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِى فالمصِيبَةُ أَعْظَمُ !

* * *

٦ ـ رَوَى مَعْقِل ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف إلى مقعده فيقعد فيه ، ولكن يقول : افسحوا » .

قال المعترض (ص ٩٨) :

« تابعه سليمان بن موسى عند أحمد وعبد الرزاق قال أحمد ثنا محمد بن بكر : أنا ابن جريج : أخبرنى سليمان بن موسى ، قال : أخبرنى جابر به . وهو فى « مصنف » عبد الرزاق بنفس السند (٣/٢٦٨) ، وأخرجه أحمد من طريقه أيضاً (٣/٢٩٥) . وسليمان بن موسى ثقة فيه بعض اللين ، والسند إليه صحيح » .

ثم قال :

« قال ابن معين : « سليمان بن موسى عن جابر مرسل » ... وابن حبان ذهب مذهب ابن معين ، فقال فى « مشاهير علماء الأمصار » (ص ١٧٩) : « وقد قيل : إنه سمع جابراً ، وليس بشىء ، تلك كلها أخبار مُدَلَّسة » . ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلساً ، وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفى فى الأصح ، والله أعلم » . اهـ كلامه .

أقولُ :

اعتمادك على هذه الرواية لإثبات سماع سليمان بن موسى من جابر ، وعليه إثبات متابعته لأبى الزبير خطأ محضٌ ، وذلك لأمور ...

الأول : أن ابن معين وابن حبان قد نصَّا على عدم سماع سليمان بن موسى من جابر ، ولم يخالفهما أحد ، بل قال المزىُّ : « أرسل عن جابر » ، ولم يتعقبه لا مغلطاى ولا ابن حجر ، والأئمة إذا اتفقوا على شىء كان اتفاقهم حجة لا يجوز دفعها إلا بحجة أقوى من اجتماعهم ، وانظر « التهذيب » (٩/٤٥٠) .

الثانى : أن ذكر لفظ الإخبار فى هذه الرواية بين سليمان بن موسى وجابر

مما أخطأ فيه محمد بن بكر البرسانى شيخ أحمد فى هذا الحديث ، ذلك أنه وإن كان من جملة الثقات إلا أن فيه بعض الضعف ، وقد بينا فى المثال السابق أنه أحياناً يخطىء فيزيد فى الروايات ما ليس منها ، وهو هنا كذلك قد زاد لفظ الإخبار بين سليمان بن موسى وجابر خطأ لما مرَّ من اتفاقهم على عدم سماعه منه ، ولما سيأتى .

الثالث : أنه مع تفرده بذكر الإخبار بين سليمان وجابر ، قد خالفه من هو أوثق منه بطبقات ، ألا وهو الإمام عبد الرزاق بن الهمام ، فقد رواه فى « مصنفه » كما ذكرتَ أنتَ (٢٦٨/٣) عن ابن جريج به ، فلم يذكر لفظ الإخبار . وعبد الرزاق وإن كان أثبت من البرسانى فى الجملة فإنه أيضاً أثبت منه فى ابن جريج خاصة .

فقد قال أبو زرعة الدمشقى فى « تاريخه » (٤٥٧/١) :

« قيل : لأحمد بن حنبل : من أثبت فى ابن جريج : عبد الرزاق أو محمد ابن بكر البُرسانى ؟ قال : عبد الرزاق »[1] .

فدلَّ هذا على أن رواية البرسانى شاذة غير محفوظة .

تَنْبِيهٌ ..

وقعت رواية عبد الرزاق هذه فى « المسند » (٢٩٥/٣) هكذا :

« ثنا عبد الرزاق : أنا ابن جريج ، قال سليمان بن موسى : أنا جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ... » فذكر الحديث .

و « أنا » اختصار « أخبرنا » كما هو معروف ، وأخشى أن يكون ذلك خطأ من الناسخ أو الطابع ، لأن رواية عبد الرزاق هذه فى « مصنفه » بذكر العنعنة بين سليمان بن موسى وجابر كما سبق . ويؤكد هذا ...

الرابع : أن عبد الرزاق نفسه قد توبع على عدم ذكر لفظ الإخبار ، تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى روَّاد ، عن ابن جريج به .

---

(١) وهذا فى « التهذيب » (٣١٢/٦) عن هذا الموضع .

أخرج حديثه الشافعي ــ رحمه الله تعالى ــ فى « الأم » (٢٠٤/١) .
وعبد المجيد هذا وإن تكلم فيه بعضهم ، إلا أن كلام من تكلم فيه لا يضره هنا ، لأنه هنا يروى عن ابن جريج ، وقد نصَّ غير واحد على أنه أثبت الناس فيه .
قال الدورى (٣٦٠) ــ وهو فى « الجرح والتعديل » (٦٤/١/٣) :
« سمعت يحيى يقول ... ابن عُلَيَّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبى روَّاد ، فأصلحها له .
فقلت ليحيى : ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد هكذا .
قال [يحيى] : كان أعلمَ الناس بحديث ابن جريج ، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث » .
وفى « التهذيب » (٣٨٢/٦) :
« قال الدارقطنى فى « العلل » : كان أثبت الناس فى ابن جريج » .
وقال ابن عدى (١٩٨٤/٥) بعد أن ساق له بعض ما أخطأ فيه :
« وكل هذه الأحاديث غير محفوظة على أنه يتثبت فى حديث ابن جريج ، وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة ، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء » .
قُلْتُ : مادام قد ثبت تثبته فى روايته عنه ، فلا يضره إن أخطأ أحياناً .
وأما قول الساجى :
« روى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها » .
فهذا ليس بجرح أصلاً، لأن الثقة إذا روى عمن هو أثبت الناس فيه كان من الطبيعى أن يتفرد عنه بأشياء لم يعرفها غيره لكثرة اعتنائه بحديثه دون غيره ولكونه تخصص فى حديثه دون غيره ، ومن تخصص فى شيء كان أعلم به من عيره . والله أعلم .
كل هذا يدل على أن لفظ الإخبار بين سليمان بن موسى وجابر بن عبد الله

مما زاده محمد بن بكر البُرسانى خطأ ، فهى إذن من الزيادات الشَّواذ ، فإذا اقترن بذلك اتفاق الأئمة على نفى سماعه منه دلَّ ذلك على أن هذه الزيادة منكرة لا مجال لإثباتها .

وعليه فلا تصح أيضاً متابعة سليمان لأبى الزبير ، ويكون المتابع فى الحقيقة هو الواسطة المسقطة بين سليمان وجابر .

وأما قول المعترض :

« ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلساً » !!

فهو عجيب ، فلو سلمنا بأنه سمع فعلاً هذا الحديث منه لما كان ذلك دافعاً لوصمة التدليس عنه ــ إن صح أنه يدلس ــ لأن المدلس ليس من شأنه أن يدلس فى كل حديث يرويه ، بل المدلس أحياناً يدلس وأحيانا يروى كما سمع من غير تدليس ، فإذا ثبت أنه صرح بالسماع فى حديث علمنا بأن هذا الحديث لم يدلِّسه ، لكن لا يمنع ذلك أن يكون قد دلس أحاديث أخرى مما لم يصرح فيها بالسماع .

وكأن المعترض أراد أن ينفى عنه التدليس فى هذا الحديث خاصة فخانه التعبير أو سبقه قلمه فعمم ولم يخصص .

ثم أقولُ :

من ذا الذى وصف سليمان بالتدليس ؟!

لعلك أخذته من قول ابن حبان : « تلك كلها أخبار مُدَلَّسة » . وهذا لا يدل على التدليس أصلاً ، ولا يقصد ابن حبان من هذه الكلمة وصف سليمان بالتدليس ...

أولاً : لأن كلمة « مُدَلَّسة » مبنية للمجهول ، فلم يصرح ابن حبان باسم الذى يدلس هذه الأخبار .

ثانياً : وهو الأقرب ، أن التدليس هنا جاء بمعنى الإرسال الخفى ، واستخدام التدليس بمعنى الإرسال الخفى معروف عند المتقدمين ، وأنت قد

حققت ذلك فى كتابك (ص ٣١، ٣٢) .

وكلمة ابن حبان تلك لا يفهم منها سوى هذا ، فإنه نفى سماعه من جابر أصلاً ، ثم قال هذه الكلمة ، وهذه صورة الإرسال الخفى لا التدليس لأن التدليس يشترط فيه ثبوت السماع ولو مرة كما لا يخفى عليك .

وكأن المعترض أحس بهذا فقال :

« وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفى فى الأصح » .

أقولُ :

نعم ، هو كذلك والإرسال الخفى صريح فى عدم السماع والذى من مقتضاه انقطاع السند ، وبهذا ينهدم بحثك جملة وتفصيلاً ، ولا يثبت حينئذ لا سماع سليمان من جابر ، لأن روايته عنه من باب الإرسال الخفى ، ولا متابعة سليمان لأبى الزبير ، لأن المتابعة حينئذ تكون من الواسطة الساقطة بين سليمان وجابر . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

ذكر بعض ما احتج به
لإثبات المتابعة
وهو شاذ أو منكرٌ

٧ ــ رَوَى زُهير : حدثنا أبو الزبير عن جابر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » .

قال المعترض (ص ٧١) :

« توبع أبو الزبير المكى عند الطبرانى فى « الأوسط » قال الطبرانى : حدثنا هاشم بن مرثد : ثنا زكريا بن نافع الأرسوفى : نا محمد بن مسلم الطائفى ،عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به » .

ثم قال :

« قال الحافظ الهيثمى (٢١٩/٣) : وإسناده حسن » .

ضعف الشيخ الألبانى هذا الإسناد لحال الطائفى ، وجهالة الأرسوفى عنده ، فتعقبه المعترض بكلام طويل ، انتهى فيه إلى أن الطائفى حسن الحديث على الأقل (ص ٧٣) وأن الأرسوفى ليس بمجهول (ص ٧٣ــ٧٤) وأن هذا الإسناد حسن (ص ٧٤) .

وذكر (ص ٧٤) متابعة للأرسوفى صحيحة ، ثم قال (ص ٧٥) :

« وعليه تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير المكى » .

أقولُ :

نعم ، الأرسوفى ليس له ذنب فى هذا الحديث فقد توبع كما ذكرتَ ، فالحديث محفوظ عن الطائفى ، لكن لا يلزم من كونه محفوظاً عن الطائفى أن يكون محفوظاً عن عمرو بن دينار ، لأن الطائفى قد أخطأ فى هذا الحديث

عن عمرو بن دينار ، فقد خالفه جمع من الثقات الواحد منهم أوثق من الطائفى بطبقات ، فكيف وقد اجتمعوا ؟! وهؤلاء الثقات هم .

١ ـــ سفيان بن عيينة ..

رواه عن عمرو بن دينار ، فقال : عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس مرفوعاً به .

أخرج حديثه مسلم (٢/٨٣٥) وابن ماجه (٢٩٣١) وأحمد (١/٢٢١) وابن الجاورد (٤١٧) والبيهقى (٥/٥٠) والطحاوى (٢/١٣٣) .

وابن عيينة بمفرده أثبت من الطائفى بلا خلاف كما قال ذلك ابن معين والفسوى ، فكيف وقد وافقه على مخالفة الطائفى جماعة من الثقات ، فقد تابعه ...

٢ ـــ سفيان بن سعيد الثورى ...

أخرج حديثه البخارى (١٠/٢٧٢،٣٠٨ فتح) ومسلم (٢/٨٣٥) والدارقطنى (٢/٢٣٠) والطبرانى (١٢/١٧٧) والطحاوى (٢/١٣٣) .

٣ ـــ شعبة بن الحجاج ...

أخرج حديثه البخارى (٣/٥٧٣، ٤/٥٧ـــ٥٨ فتح) ومسلم (٢/٨٣٥) والنسائى (٨/٢٠٥) وأحمد (١/٢٧٩ـــ٢٨٥) والطيالسى (٢٦١٠)[١] والدارقطنى (٢/٢٢٨) والطبرانى (١٢/١٧٩) والبيهقى (٥/٥٠) والطحاوى (٢/١٣٣) .

---

(١) وقع فى النسخة المطبوعة : « عمرو بن دينار سمع جابر بن زيد سمع النبي صلى الله عليه وسلم » !! . وهذا خطأ قطعاً من الناسخ أو الطابع لا من الراوى لأن جابر ابن زيد لا يمكن أن يصرح بالسماع عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه تابعى ، والسند إليه كله ثقات أثبات . ثم تأكدت من صحة ذلك لما وجدته فى « الطبرانى » من طريق الطيالسى على الصواب بذكر ابن عباس بين جابر والنبي صلى الله عليه وسلم .

٤ ــ حماد بن زيد ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأبو داود (١٨٢٩) والترمذى (٨٣٤) والنسائى (١٣٢/٥) والطيالسى (٢٦١٠)[١] والطبرانى (١٧٧/١٢) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٥ ــ أيوب السختيانى ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) والترمذى (٨٣٤) والنسائى (١٣٣/٥) والدارقطنى (٢٢٨/٢) والطبرانى (١٧٨/١٢) .

٦ ــ ابن جريج ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأحمد (٣٣٧،٣٣٦،٢٢٨/١) والدارمى (٣٢/٢) والطبرانى (١٧٩/١٢) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٧ ــ هشيم بن بشير ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) وأحمد (٢١٥/١) والطحاوى (١٣٣/٢) .

٨ ــ سعيد بن زيد ...

أخرج حديثه الدارقطنى (٢٢٨/٢) والطبرانى (١٧٨/١٢)

فهؤلاء ثمانية[٢] من الثقات الأثبات[٣] قد خالفوا الطائفى فى هذا الحديث فرووه عن عمرو بن دينار على غير الوجه الذى رواه هو عنه مما يدل على أن روايته شاذة غير محفوظة . فلم تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير كما ترى ! والحمد لله على التوفيق .

* * *

(١) انظر التعليق السابق ، على أن رواية حماد ليست عند الطبرانى .

(٢) وهناك تاسع إلا أنه ضعيف وهو أشعث بن سوار أخرج حديثه الطبرانى (١٧٨/١٢) . لكن موافقته هنا لهؤلاء الثقات مما يدل على أنه حفظ هذا الحديث . والله أعلم .

(٣) على أن الثامن فيه ضعف ما ، وقد روى له مسلم ، وقال الحافظ : « صدوق ، له أوهام » لكنه هنا روى ما وافقه عليه الثقات فلا إشكال .

٨ ــ رَوَى ابن وهب : أخبرنى عياض بن عبد الله ــ هو الفهرى ــ عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً :

« ليس فيما دون خمس أواق من الورِق صدقة ... » الحديث .

قال المعترض (ص ٧٠) :

« وقد توبعا [يعنى أبا الزبير ، والفِهْرى] والحمد لله تعالى ، قال عبد ابن حميد فى « المنتخب من مسنده » : ثنا محمد بن مسلم الطائفى ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة ... » الحديث . » .

أقولُ :

بِغَضِّ النظر عن حال الطائفى ، فأيما كان فليس هو بمنزلة من تقدم روايته عند المخالفة إذا كان المخالف أوثق منه ، لأنك قد رجحت (ص ٧٣) أن الطائفى حديثه لا يقل عن الحسن ، ومثل هذا إذا خالفه ثقة ثبت قُدِّمت روايته ورجحت على رواية الطائفى ، وصارت رواية الطائفى حينئذٍ ضمن شواذِّ الحديث .

وهكذا الأمر هنا ، فقد خالف الطائفىَّ ثقة ثبتٌ هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكى ، فقال : عن عمرو ، عن جابر موقوفاً عليه ، ولم يرفعه كما رفعه الطائفىُّ ، وتابعه أيضاً على مخالفة الطائفىِّ أبو جعفر الرازى ، وهو وإن كان يخطىء ، إلا أن العمدة على رواية ابن جريج الثقة الثبت ، وقد قال ابن حبان فى أبى جعفر الرازى : « لا يعجبنى الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات » وهو هنا قد وافق ذاك الثقة الثبت ابن جريج المكى فدلَّ ذلك على أن هذا مما حفظه .

فأما حديثهما ، فقد قال البخارى فى « التاريخ » (٢٢٤/١/١) بعد أن ذكر رواية الطائفى تلك :

« وقال لنا آدم : ثنا أبو جعفر الرازى ، عن عمرو ، عن جابر ، قوله .

وقال لى يحيى بن موسى : حدثنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرنى عمرو ، قال : سمعت [عن] جابر [بن عبد الله] ، وعن غير واحد ، مثله .

هذا أصح ، مرسل[1] » . اهـ . كلام الإمام البخارى .

فأنت ترى أن الإمام البخارى ـــ رحمه الله تعالى ـــ قد رجح رواية ابن جريج وأبى جعفر الرازى الموقوفة على رواية الطائفى المرفوعة ، وذلك لأن ابن جريج أثبت من الطائفى بطبقات ، فكيف وقد تابعه غيره .

وابن جريج قد صرح بالتحديث فأمنّا تدليسه .

وبهذا تكون رواية الطائفى شاذة غير محفوظة ولذا فهى معدودة ضمن ما أخطأ فيه الطائفى .

فقل لى بعد ذلك ، هذه متابعة أم مخالفة ؟! .

تَنْبِيهٌ ...

رواية عبد الرزاق عن ابن جريج تلك فى « المصنف » (١٣٩/٤) لكن وقع فيه : « قال : أخبرنى عمرو بن دينار ، قال : سمعت عن غير واحد ، عن جابر بن عبد الله أنه قال ... » فذكره موقوفاً .

فكأن حرف العطف « الواو » سقط بين « غير واحد » ، و « عن جابر » وإلا فإن كان هذا محفوظاً فهو أشد فى المخالفة ، وبه تسقط متابعة عمرو بن دينار لأبى الزبير جملة وتفصيلاً !!

تَنْبِيهٌ آخر ...

بعد أن ذكر المعترض رواية الطائفى هذه قال (ص ٧٠) :

---

(١) أى : « موقوف » ، واستخدام « المرسل » بمعنى « الموقوف » مستخدم على لسان بعض المتقدمين ، وهذا مثال جيد لهذا ، لأن هذه الرواية موقوفة وليست مرسلة كما هو ظاهر . وهذا الاستخدام لم ينصوا عليه ـــ فيما أعلم ـــ فى مبحث المرسل من كتب المصطلح .

« ورواه من هذا الطريق أحمد ، وابن ماجه ، والطيالسى لكنه ذكر عيسى ابن ميمون الثقة بدلاً من الطائفى (منحة المعبود ١٧٣/١) » . اهـ .

أقولُ :

أخشى أن يكون فى إسناد الطيالسى سقط أو تصحيف فإن عيسى بن ميمون المكى لم يذكروا له رواية عن عمرو بن دينار ، ولا للطيالسى رواية عنه ، وإنما ذكروا فى شيوخ الطيالسى : عيسى بن صدقة ، وهذا متروك ! .

وينظر لعله مصحف من « عُبَيْس بن ميمون » فإنَّ الطيالسى يروى عنه أيضاً كما فى ترجمته من « التهذيب » (٨٨/٧)[1] . وهذا متروك أيضاً !! .

أما أنا فلم يترجح عندى شيء ، فمن ترجح عنده شيء أو وجد شيئاً آخر فايتفضل به علينا ، نكن له من الشاكرين .

* * *

٩ ــ روى مَعْقِل ، عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « استكثروا من النعال ... » الحديث .

قال المعترض (ص ٩٣) :

« لم أجد تصريحاً بالسماع لأبى الزبير ، لكن تابعه الحسن البصرى (!) فيما رواه البخارى فى « التاريخ » (٤٤/٨) عن مجاعة بن الزبير ، عن الحسن ، عن جابر به . وأخرجه ابن عدى فى ترجمة مجاعة بن الزبير بنفس السند من « الكامل » (٢٤١٨/٦) . ومجاعة مختلف فيه ، فيمكن أن يُحسَّن حديثه لا سيما فى المتابعات والشواهد .... » .

---

(١) وتصحف هذا على الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » و « التقريب » إلى « عبيدة » بدل « عبيس » والتصحيح من أصلهما « تهذيب الكمال » وسائر كتب الرجال .

أقول :

على فرض التسليم بما قُلْتَه من أن مجاعة يمكن أن يحسن حديثه[1] ، لا نسلم لك بما بنيته على ذلك ....

(١) أقول : مجاعة هذا لا يمكن أن يحسن حديثه ، بل هو ضعيف لا شك فى ذلك عند من تدبر ترجمته ، وهاك البيان .
قال عبد الصمد بن عبد الوارث : « كان نحو الحسن بن دينار » .
والحسن بن دينار اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه ، حتى قال ابن عدى : « قد أجمع من تكلم فى الرجال على ضعفه » .
قلت : بل تركه جماعة ، وكذبه آخرون .
وقال الدارقطنى فى مجاعة : « ضعيف » . قولاً واحداً .
وقال ابن خراش : « ليس مما نعتبر به » .
وقال ابن عدى : « هو ممن يحتمل ويكتب حديثه » .
يعنى للاعتبار ، فهذا تليين أيضاً .
وأما من وثقه ، فإنما وثقه باعتبار دينه وصلاحه وعبادته، لا باعتبار حفظه وضبطه.
قال أحمد (« جرح » ٤٢٠/١/٤) : « لم يكن به بأس فى نفسه » . فهذا نص من أحمد فى نفى البأس عن نفسه لا عن حديثه، وهوبذلك كأنه يشير إلى أن هناك بأساً فى حديثه.
وشعبة ، قيل : إنه روى عنه ولم أتبينه ، وأخشى أن يكون ذلك وهماً لأن ابن عدي طول ترجمته وذكر له جملة من الأحاديث ، ومع ذلك فلم يذكر رواية لشعبة عنه ، وهذا بعيد لأن هذا مما يفيد الراوى فى الأصل . ثم إن ابن عدى ذكر فى آخر الترجمة بعض من روى عنه فلم يذكر فيهم شعبة مع أنه أجل من كل من ذكرهم .
وعلى التسليم بذلك فلا تعارض رواية شعبة عنه تضعيف من ضعفه وذلك لأمرين
الأول : أن شعبة قد يروى عن الضعيف لا لأنه ثقة عنده ــ كما هى عادته ــ ولكن من باب الاستنكار والتعجب ، كأنه يقول لمن يسمعه : انظروا ... !! هذا الذى يروى كيت وكيت ، ويسوق بعض مناكيره .
قال ابن حبان فى ترجمة جابر بن يزيد الجعفى من « المجروحين » (٢٠٩/١) :
« فإن احتج محتج بأن شعبة والثورى رويا عنه ، فإن الثورى ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء .. ، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشىء بعد الشىء على=

= جهة التعجب فتداوله الناس بينهم ، والدليل على صحة ما قلنا أن محمد بن المنذر قال : ثنا أحمد بن منصور : ثنا نعيم بن حماد قال : سمعت وكيعاً يقول : قلت لشعبة : مالك تركت فلاناً وفلاناً وَرَوَيْتَ عن جابر الجعفى ؟ قال : روى أشياء لم نصبر عنها » . اهـ .

والمعترض نفسه قد صرح بذلك فقال (ص ١٩٩) :

«وإن روى شعبة عن متكلم فيه فيكون على سبيل التعجب كما فى «المجروحين» (٢٠٩/١)». !!.

قلت : وهذا متكلم فيه ، فماذا تقول ؟! .

الثانى : أن عبد الصمد بن عبد الوارث قال : « كان شعبة يُسأل عنه ، وكان لا يجترىء عليه لأنه من العرب ، وكان يقول : هو كثير الصوم والصلاة » .

فهذا فيه إشارة إلى أن شعبة كان لا يرضاه فى الحديث ، لكنه ما كان يصرح بذلك للسبب الذى ذكره عبد الصمد ، ولكنه كان يكتفى بالتلميح ، فكان إذا سئل عنه حاد عن الجواب ، وأجاب عن شيء آخر فيقول : « كثير الصوم والصلاة » كأنه يقول : هو لا يحسن إلا هذا !! .

ثم إن من فضل الله ورحمته ونعمه التى لا تعدُّ ولا تحصى ، أننى وجدت الإمام ابن أبى حاتم الرازى قد فهم نفس الذى فهمته من موقف شعبة هذا ، فإنه قد ذكر فى كتابه « تقدمة الجرح والتعديل » (ص ١٥٤) قول عبد الصمد هذا ، ثم علق عليه فقال :

« كان يحيد عن الجواب فيه ، ودلَّ حيدانه عن الجواب على توهينه » .

قلت : ولهذا نظائر ...

فمنها : ما فى « تقدمة الجرح » أيضاً (ص ٢٢٩) عن محمود بن غيلان ، قال : سمعت وكيعاً وسئل عن عمر بن هارون فقال : بات عندنا الليلة .

قال ابن أبى حاتم : « حاد عن الجواب » . !! .

ومنها ، ما فى « آداب الشافعى ومناقبه » لابن أبى حاتم أيضاً (ص ٢٢٣، ٢٢٤) ، عن أبيه عن حرملة ، قال : سمعت الشافعى يقول : « كان أبو عبد الله الجدلى جيد الضرب بالسيف ، وكان داود بن شابور من الثقات ، وكان الربيع بن صَبيح رجلاً غزَّاءً . وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وُهِصَ » .

قال ابن أبى حاتم : « يعنى دُقَّ عُنُقُه » .

فى أمثلة كثيرة ....

ولذا لما ترجمه الذهبى فى « النبير » (١٩٦/٧) لم يزد على قوله :

« أحدُ العلماءِ العاملين » ، فلم يصفه بالحفظ كعادته .

أما ابن حبان فقد شذَّ . فقال فى « الثقات » (٥١٧/٧) : =

= « مستقيم الحديث عن الثقات » !!

وإنما حكمنا على هذا القول بالشذوذ لأسباب .

الأول : أن الذين ضعفوه جماعة بينما لم يوثقه إلا ابن حبان كما ترى .

الثاني : أن الذين ضعفوه أعلم بهذا الشأن من ابن حبان .

الثالث : أنهم أعلى طبقة منه ، فهم أعلم منه بحاله وبمروياته لاسيما وأن من الذين ضعفوه شعبة — كما وضحنا — وهو من طبقة من يروى عنه ، بل كان جاراً له كما يقول عبد الصمد (انظر « الكامل » ٢٤١٩/٦) فهو من أعلم الناس به .

الرابع : أن ابن حبان على إمامته وعلمه كثيراً ما يبالغ فى الحكم على الرواة فى الجرح والتعديل على السواء . فتجده إذا وجد للراوى حديثاً أو حديثين منكرين أقام عليه القيامة وحكم عليه حكماً كلياً بمقتضى هذين الحديثين .

فمن أمثلة ذلك ....

ذكر فى « الضعفاء والمجروحين » (٢٢٩/٢) : كنانة بن العباس بن مرداس السُّلَمِىّ ، وقال :

« منكر الحديث جداً ، فلا أدرى التخليط فى حديثه منه أو من ابنه ، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج بما روى لعظم ما أتى من المناكير عن المشاهير » !!

وهذا عجب !! لأن كنانة هذا لم يرو عن غير أبيه ، وابنه لم يرو عن غيره أيضاً فمن هم هؤلاء المشاهير الذين فى كلام ابن حبان ؟!

ثم إن هذا الابن لم يرو عن أبيه ، وأبوه لم يرو عن أبيه إلا حديثاً واحداً عرف الابن والأب كلاهما به ، فأين هذه المناكير التى فى كلام ابن حبان ؟!

ومع هذا كله فقد تناقض فيه فذكره فى « الثقات » (٣٣٩/٥) أيضاً !!

مثال آخر ....

ذكر فى « الثقات » (٥٩/٤) : أسماء بن الحكم الفزارى ، وقال : « يخطىء » !!

مع أن هذا نصيبه من الحديث حديثان فقط ..

ذكر له البخارى فى ترجمته من « التاريخ » (٥٤/٢/١) حديثه عن على بن أبى طالب : « كنت إذا حدثنى رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفته ، فإذا حلف لى صدقته »

قال البخارى : « ولم يُرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد وحديث آخر » .

وحديث علىّ هذا صححه ابن حبان فلم يبق إلا الحديث الآخر . فهل من أخطأ فى حديثٍ واحدٍ يقال فيه : « يخطىء » ؟! ثم هل من لم يرو عنه إلا حديثان ومع ذلك فقط أخطأ فى أحدهما يستحق أن يوضع فى « الثقات » ؟! . =

= ولذا قال الحافظ فى « التهذيب » (٢٦٨/١) :

« قال ابن حبان فى « الثقات » : « يخطىء » وأخرج له الحديث فى « صحيحه » وهذا عجب ، لأنه إذا حكم بأنه يخطىء ، وجزم البخارى بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كلاهما أن أحد الحديثين خطأ ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ فى الثانى ، وقد ذكر العقيلى أن الحديث الثانى تفرد به عثمان بن المغيرة ، عن على بن ربيعة عن أسماء وقال : إن عثمان منكر الحديث » !!

يعنى إذا كان حديثه الأول صحيحاً عند ابن حبان ، والثانى ليس البلاء فيه منه وإنما ممن دونه فما هو الذى أخطأ فيه وهو لم يرو عنه غيرهما ؟!!

وذكر عبد الله بن إنسان فى « الثقات » (١٧/٧) وقال : « كان يخطىء » ! .

فتعقبه الذهبى فى « الميزان » (٣٩٣/٢) فقال :

« هذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدَّة أحاديث ، فأما عبد الله هذا ، فهذا الحديث [أى حديثه عن عروة فى صيد وجّ] أول ما عنده ، وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان » !! .

وأما مبالغته فى التعديل والتوثيق فهذا يلمسه كلُّ من له دراية بأقواله فى الرجال ، وسأكتفى بذكر أمثلة مما قال فيه « مستقيم الحديث » ومع ذلك فهو ضعيف عند غيره من الأئمة الكبار .

فمن هؤلاء ...

١ ـــ محفوظ بن بحر الأنطاكىُّ ...

انظر « الثقات » (٢٠٤/٩) ، وقارن بـ « اللسان » (١٩/٥) .

٢ ـــ يحيى بن مالك بن أنس الأصبحىُّ ...

انظر « الثقات » (٢٥٧/٩) ، وقارن بـ « اللسان » (٢٧٤/٦) .

٣ ـــ إسماعيل بن سيف البصرى ...

انظر « الثقات » (١٠٣/٨) ، وقارن بـ « اللسان » (٤٠٩/١) .

٤ ـــ غسان بن عبيد الموصلى ...

انظر « الثقات » (١/٩) وقارن بـ « اللسان » (٤١٨/٤) .

٥ ـــ العباس بن الحسن الخضرمىُّ ...

انظر « الثقات » (٢٧٦/٧) ، وقارن بـ « اللسان » (٢٣٩/٣) .

٦ ـــ الفرات بن أبى الفرات ... =

أولاً : لأنك قُلْتَ (ص ٩٤) :

« والحسن البصرى لم يسمع من جابر بن عبد الله كما ذكره جماعة » .

فكيف يستقيم هذا مع قولك هنا : « تابعه الحسن البصرى » ؟! .

فإن الذى تابعه فى الحقيقة إنما هو الواسطة التى أسقطها الحسن البصرى بينه وبين جابر رضى الله عنه .

ثانياً : أننا لوسلَّمنا بتحسين حديث مجاعة فى الجملة لما كان حديثه هذا كذلك ؛ لأنه قد اضطرب فيه مما يدل على أنه لم يحفظه جيداً ، والبحث هنا يدور حول حديثه هذا خاصة لا حول حديثه عامة .

فأنْتَ قُلْتَ (ص ٩٤) :

« وفى الباب ... وعن عمران بن حصين . رواه العقيلى (٤/٢٥٥) والخطيب فى « التاريخ » (٩/٤٠٤ــ٤٠٥) من طريق مجاعة بن الزبير ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين به » .

فهذا وجه ثانٍ قاله مجاعة ، فإما أن يكون كلاهما محفوظاً ، أو أحدهما ، أو ليس واحداً منهما .

فالاحتمال الأول ، غير واردٍ لأن مجاعة هو المتفرد بالوجهين ، وهو مهما تسمَّحنا فى حاله فلا يمكن أن يكون بمنزلة من يقبل منه تفرده هنا لاسيما وقد اضطرب كما ترى فلم يثبت على قولٍ واحدٍ .

وأما الاحتمال الثانى ، فلا يصح إلا بعد أن يتابع مجاعةٌ على أحد الوجهين ،فإن تابعه أحد على أحد الوجهين علمنا أن هذا الوجه هو المحفوظ ،

= انظر « الثقات » (٧/٣٢١ــ٣٢٢) ، وقارن بـ « اللسان » (٤/٤٣٢) .

٧ ــ عبد الله بن رشيد الجنديسابورى ...

انظر « الثقات » (٨/٣٤٣) وقارن بـ « اللسان » (٣/٢٨٥) .

٨ ــ سلامة بن روح بن خالد الأيليُّ ...

انظر « الثقات » (٨/٣٠٠) وقارن بـ « التهذيب » (٤/٢٨٩) .

ونكتفى بهذا القدر ، والحمد لله على التوفيق .

وأن الوجه الآخر الذى تفرد به خطأ .

وهو لم يتابع على أحدهما فمن ثَمَّ لم يحكم لأحدهما ، وبالفعل فإن الأئمة تتابعوا على ذكر هذا الحديث فى ترجمته من كتب الضعفاء إشعاراً بأن هذا الحديث مما يستنكر من حديثه .

فهذا الإمام البخارى ــ رحمه الله تعالى ــ ذكر هذا الحديث فى ترجمته من « التاريخ » وعادة البخارى أنه يذكر فى ترجمة الراوى فى « التاريخ » بعض ما ينكر من حديثه ، ثم العقيلى ، ثم ابن عدى ، وهذا ساق الوجهين ليظهر الاضطراب . والله الهادى للصواب .

أما قول المعترض :

« ... لاسيما فى المتابعات والشواهد » .

فليس هنا محله ، لأن مجاعة لم يتابع أحداً ، وإنما تفرد برواية متابعة لم يذكرها غيره والمتابع - على رأيك - هو الحسن البصرى ، وعلى التحقيق هو الواسطة الساقطة بين الحسن وجابر .

* * *

١٠ ــ روى عمر بن حمزة ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً : « إن تطعنوا فى إمارته ــ يريد أسامة بن زيد ــ فقد طعنتم فى إمارة أبيه من قبله ... » الحديث ، وفيه : « فأوصيكم به فإنه من صالحيكم » .

علّق الشيخ الألبانى عليه فقال :

« فى إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ فى « التقريب » لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله : فأوصيكم به » .

ردَّ المعترض على الشيخ بكلام عجيب انظر الرد عليه فى المثال (١٤) من القسم الرابع .

ثم قال المعترض (ص ١٦٠) :

« إن عمر بن حمزة لم ينفرد باللفظ المذكور ، فقد تابعه عليه حافظان جليلان ثقتان هما : الزهرى ، وموسى بن عقبة ، وأخرج المتابعتين النسائى فى « فضائل الصحابة » (ص ٢٤،٢٥) قال : أخبرنا هارون بن موسى ، قال : أنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهرى ، قال : قال سالم بن عبد الله : قال عبد الله : طعن الناس فى إمارة ابن زيد ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم [فقال] : « إن تطعنوا فى إمارة ابن زيد ... » الحديث . وفيه : « فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم » .

قال المعترض :

« ثم قال النسائى : أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث ، قال : أنا المعافى ، قال : أنا زهير ، قال : أنا موسى بن عقبة ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر به ، وفيه مرفوعاً : « فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم » .

قال المعترض :

« وهما متابعتان صحيحتان ، لكن المتابعة الثانية أصح ، ، لقول الإسماعيلى : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهرى شيئاً . انظر « التهذيب » (٣٦٢/١٠) » . اهـ . كلام المعترض .

أقولُ :

ابتداءً : جزمك بصحة هاتين المتابعتين لايستقيم مع تسليمك بأن موسى ابن عقبة لم يسمع من الزهرى ، لأن مقتضى هذا أن يكون السند إلى الزهرى منقطعاً ، والذى من موجباته ضعف السند ، فكيف تكون إذن متابعة

الزهرى صحيحة إلا إذا كان الانقطاع ليس بعلة قادحة توجب الضعف عندك ، ولا إخالك تقول بذلك[1] ، فإن هذا من مبادىء ما يتعلمه المرء فى هذا العلم الشريف .

ثانياً : أن المتابع فى الحقيقة واحد فقط هو موسى بن عقبة ، وأما ذكر الزهرى بينه وبين سالم بن عبد الله فى الرواية الأولى خطأ من الراوى عن موسى بن عقبة .

وهاك البيان ...

إن الرواة قد اختلفوا فى ذكر الزهرى على موسى بن عقبة ..

فذكره محمد بن فليح ، كما فى الرواية الأولى .

ولم يذكره زهير ، وهو ابن معاوية ، كما فى الرواية الثانية .

وزهير أثبت من محمد بن فليح بلا شك ، فإنَّ الثانى قد تكلم فيه ابن معين ، وقال فيه أحمد بن حنبل : « ما به بأس ، ليس بذاك القوى » . فهو بالطبع أنزل من زهير ، فروايته هنا مرجوحة أمام رواية زهير الراجحة المحفوظة .

هذا وجه ترجيح ، ويزيده قوة ...

أن زهيراً مع كونه أوثق من محمد بن فليح بمفرده ، قد تابعه رجلان آخران فلم يذكرا الزهرى أيضاً .

قال ابن سعد (٤/١/٤٥ــ٤٦) :

« أخبرنا عفان بن مسلم ، قال : حدثنا وهيب بن خالد ، قال : وأخبرنا المعلى بن أسد ، قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار ، قال : حدثنا موسى بن عقبة ، قال : حدثنى سالم ، عن أبيه به » .

فهذان اثنان قد تابعا زهير بن معاوية على عدم ذكر الزهرى بين موسى بن

(١) أقول هذا إحساناً بالظن ، وإلا فإنى قد رأيته لا يعتد بالإرسال الخفى ولا يعتبره علة قادحة توجب ضعف السند . انظر المثال السالف برقم (٦) والمثال رقم (٥) من تشنيعاته على الشيخ فى القسم الأخير ، وهو هنا رغم اعترافه بعدم السماع واعتماده على مانسبه هو إلى الإسماعيلى لا يضعف السند بل يصححه ، فالله المستعان .

عقبة وسالم بن عبد الله .

الأول : وهيب بن خالد ، وهو ثقة ثبت .

والثانى : عبد العزيز بن المختار ، وهو صدوق فى أقل الأحوال .

ومما يزيد هذا قوة :

أن موسى بن عقبة ذكر سماعه هنا من سالم ، فقال : « حدثنى سالم » .
ولا يقال : لعله سمعه منهما جميعاً ، لأن هذا لا يقال إلا عند تكافؤ الروايات فى الصحة بحيث يتعذر الترجيح بينها ، لكن إذا كانت إحدى الروايتين أرجح من الأخرى لمزيد ثقة رواتها وكثرتهم بالنسبة للأخرى رجحت حينئذ على التى لم تحظ بهذه الترجيحات .

ولما تعرض الحافظ ابن حجر فى « النكت على ابن الصلاح » (٣٨٣/١) لنحو هذا قال :

« هذا إنما يطَّرد حيث يحصل الاستواء فى الضبط والإتقان » .

وحكى هو (٧١٢/٢) عن الحافظ العلائى أنه قال :

« فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين فى الحفظ أو العدد ، أو كان مَنْ أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه فى شىء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم ، فههنا مجال النظر واختلاف أئمة الحديث والفقهاء . فالذى يسلكه كثير من أهل الحديث ، بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقاً ، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى ، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشىء من وجوه الترجيح حكموا لها ، وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك ... » .

فهذه هى طريقة أهل الحديث ، وهم أعلم الناس بعلمهم ، فإليهم يكون المرجع والمهرب عند التنازع .

هذا ، والحافظ العلائى إنما يقول هذا الكلام فيما إذا كانت الروايتان متكافئتين فى القوة ، فكيف والأمر هنا أن إحدى الروايتين أقوى من الأخرى

بمفردها وزادها قوة هذه المتابعات التى جاءت لها ؟!! .

ثم لننظر فيما نسبتَه إلى الإسماعيلى ...

أنتَ عزوت هذا « للتهذيب » (٣٦٢/١٠) والذى هناك :

« قال الإسماعيلى فى كتاب العتق : يُقال : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهرى شيئاً . كذا قال » .

فأولاً : الإسماعيلى لم يقل هذا ، وإنما حكاه عن مجهولٍ بصيغة التمريض إشعاراً بضعف هذا القول .

ثانياً : الحافظ ابن حجر أشار إلى ضعفه أيضاً بقوله : « كذا قال » !! .

ثالثاً : أن البخارى قد احتج برواية موسى بن عقبة عن الزهرى فى غير موضع من « صحيحه » وهذا وحده كافٍ فى سماعه منه ، وإلّا لزمك أن تضعِّف رواية موسى بن عقبة عن الزهرى فى « صحيح البخارى » !! . ولا إخالك تفعل ذلك .

رابعاً : على فرض عدم سماعه منه فروايته عنه وجادة صحيحة ، ففى « التهذيب » (٣٦١/١٠-٣٦٢) :

« قال أبو بكر بن أبى خيثمة : كان ابن معين يقول : كتاب موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح هذه الكتب » .

مع أن قول ابن معين هذا يدل على السماع أيضاً ، ومثله قول ابن مهدى : « كنا نستفيد من كتب غندر ــ يعنى محمد بن جعفر ــ فى حياة شعبة » .

وكذا قول ابن المبارك : « إذا اختلف الناس فى حديث فكتاب غندر حكم بينهم » .

والحاصل ..

أنه لايسلم للمعترض من هاتين المتابعتين لأبى الزبير إلا متابعة واحدة وهى متابعة موسى بن عقبة لأن ذكر الزهرى فى الرواية الأخرى شاذ غير محفوظ ، والله أعلم .

* * *

١١ ـــ روى زهير ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم ، قال : يارسول الله بيِّن لنا ديننا كأنَّا خُلقنا الآن ، فيما العمل اليوم ؟ ... » . الحديث .

قال المعترض (ص ١٠٣) :

« تابع محمد بن المنكدر أبا الزبير ، وذلك فيما أخرجه أحمد فى « المسند » (٣٠٤/٣) : ثنا هشيم : أنا على بن زيد بن جدعان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، أن سراقة قال : يا رسول الله فيما العمل ؟ ... » الحديث . اهـ .

ثم قال :

« وعلى بن زيد بن جدعان وإن كان ضعيفاً لكنه يصلح فى الشواهد والمتابعات » !! .

أقولُ :

جزمت بالمتابعة مع اعترافك بضعف السند إلى المتابع ، وهذا من أعجب هذه المواضع !!

مع أنك قُلْتَ (ص ١٧٢) :

« إن الراوى إذا كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدون فى منكراته ما تفرد به فقط » .

فكيف إذا خالف ؟!

لأن ابن جُدعان ضعيف عندك ، وقد تفرد بهذا الإسناد فقال : « عن محمد بن المنكدر ، عن جابر » . ولم يتابعه أحد على ذلك ، بل قد خالفه زهير بن معاوية هنا وهو الثقة الثبت فقال : « عن أبى الزبير ، عن جابر » .

وبهذا يتعين الحكم على رواية ابن جدعان بالنكارة من وجهين .

الأول : التفرد ، لأنه ضعيف .

الثانى : المخالفة للثقة .

وأما قولك :

« ... لكنه يصلح للشواهد والمتابعات » .

فليس محله هنا لأنه لم يتابع بل خالف ، ولا يصلح للشواهد ما ثبت شذوذه فضلاً عن نكارته كما لا يخفى عليك !!

* * *

١٢ ـــ روى أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : أتي بأبي قحافة ... الحديث » ، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غَيِّروا هذا بشيء ، واجتنبوا السَّواد » .

قال المعترض (ص ٩٥) :

« تابع أبا الزبير سليمان الشيباني . وذلك فيما أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » (١/٣٨٠) من طريق آدم بن أبي إياس : نا أبو عمر البزاز ، عن سليمان الشيباني ، عن أبي سليمان (!) عن جابر به . لكنَّ فيه أبا عمر البزاز ، هو حفص بن سليّمان الكوفي القارىء المشهور ، ضعفه غير واحد « التهذيب » (٢/٤٠٠) » . اهـ .

أقولُ :

كيف جزمت بالمتابعة مع ضعف الإسناد عندك إلى المتابع ؟! .

هذا أولاً ...

أما ثانياً :

فهذه في الحقيقة مخالفة ، وليست بمتابعة ، فإنه لم يروه فيما نعلم عن أبي سليمان هذا ، عن جابر سوى سليمان الشيباني من رواية أبي عمر حفص ابن سليمان القارىء عنه ، بينما خالفه الثقة الثبت أبو خيثمة وهو زهير بن معاوية فرواه ـــ كما عند مسلم ـــ عن أبي الزبير عن جابر ، وروايته هي الراجحة بالطبع . والأخرى منكرة لتفرد حفص بن سليمان بها وهو ليس بشيء .

ثالثاً : قولكَ في حفص بن سليمان : « ضعفه غير واحد » ، لايخلو من إيهام ، فإنه يوهم أنه ضعيف فقط ، وليس الأمر كذلك ، بل هو ضعيف جداً في أحسن أحواله !! .

وانظر المثال (٢) من النوع الخامس من القسم الثالث .

رابعاً : قولك : « تابع أبا الزبير سليمان الشيباني » خطأ محض ، فإن الذي تابعه على فرض صحة الإسناد إليه إنما هو أبو سليمان هذا ، فإنه هو الذي يرويه عن جابر مثله فيما زعم حفص بن سليمان ، وكأن هذا سبق قلم منك .

تَنْبيهٌ ...

كذا وقع في الإسناد « عن أبي سليمان » ولا أعرف ممن يروى عن جابر ويروى عنه سليمان الشيباني من يكنى بأبي سليمان . إلا أن يكون مصحفاً من « أبي سفيان » وهو طلحة بن نافع ، وهو معروف بالرواية عن جابر . والله أعلم .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به
وهو ضعيف جداً
أو شاذ أو منكرٌ

١٣ ـــ ذكر شواهد فى تعجيل العباس صدقته ، فقال (ص ١٢٧)

« وللحديث شواهد ، منها ما أخرجه البزار فى « كشف الأستار » (٤٢٤/١) والطبرانى فى « الكبير » (٨٧/١٠) وابن عدى فى « الكامل » (٢٢٠٦/٦) من طريق محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ عم الرجل صنو أبيه » ، وإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته عامين فى عام » .

ثم قال :

« وقال فى « مجمع الزوائد » (٧٩/٢) : « وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه كلام وقد وُثِّق » . اهـ .

أقولُ :

محمد بن ذكوان هذا هو الأزدى البصرى ، خال ولد حماد بن زيد ...

قال فيه أبو حاتم : « منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ » .

وقال البخارى : « منكر الحديث » . وهى من أشد صيغ الجرح عنده كما هو معروف .

وقال النسائى : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .

وقال فى موضع آخر : « محمد بن ذكوان ، عن منصور ، منكر الحديث » .

حكى ابن عدى هذا عنه فى ترجمة محمد بن ذكوان من « الكامل » ، ثم روى بعده بإسناده حديثه هذا ، ثم قال :

« وهذا الذى أشار إليه النسائى أنه عن منصور منكر الحديث ،لأن هذا لا يرويه عن منصور غير ابن ذكوان هذا » .

قُلْتُ : فهذا حكم من الإمام النسائى — رحمه الله تعالى — على حديثه عامة ، وعلى حديثه هذا خاصة بأنه حديث منكر .

والعجب أن المعترض عزا هذا الحديث إلى « الكامل » فى هذا الموضع ومع ذلك تجاهل كلام النسائى هذا واستنكاره لهذا الحديث بعينه ، وكذا قول ابن عدى رحمهما الله تعالى !!

والحاصلُ ...

أن محمد بن ذكوان هذا ضعيف جداً ، فكيف يصلح حديثه فى الشواهد ، لاسيما وأن حديثه هذا قد أنكره الإمام النسائى رحمه الله تعالى .

وسيأتى إن شاء الله تعالى مزيد بحث حول حال محمد بن ذكوان هذا فى المثال (٣) من النوع الخامس من القسم الثالث .

* * *

١٤ — روى أبو الزبير عن جابر ، « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل [يوم فتح] مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » .

قال المعترض (ص ٧٨) :

« لم أجد متابعاً لأبى الزبير ، أو تصريحاً بالسماع ، لكنَّ للحديث شاهداً أخرجه ابن أبى شيبة (٨/٢٣٦) ومن طريقه ابن ماجه (٢/١١٨٦) قال : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة : ثنا عبد الله : أنبأنا موسى بن عبيدة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء » .

ثم قال : « وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الرَّبَذِى ، لكنه

يصلح فى باب الشواهد والمتابعات » .

أقولُ :

لو سلمنا بأن حديثه يصلح فى الشواهد والمتابعات فى الجملة لما كان ذلك مسلماً فى حديثه عن عبد الله بن دينار خاصة ، وهذا منها ، وذلك لأنهم نصُّوا على أن حديثه عن عبد الله بن دينار أضعف من حديثه عن غيره ..

قال الأثرم عن أحمد : « ليس حديثه عندى بشىء » ، وحمل عليه ، قال : « وحديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذاك » .

وقال الدورى (٢٣٠) : « سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل — وهو على باب أبى النضر ، هاشم بن القاسم — فقيل له : يا أبا عبد الله ما تقول فى موسى بن عبيدة الرَّبَذِىِّ ، وفى محمد بن إسحاق ؟ فقال : أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ، كأنه يعنى المغازى ونحوها . وأما موسى بن عبيدة ، فلم يكن به بأس ، ولكنه يحدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا .... » .

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عنه : « لايشتغل به ، وذلك أنه يروى عن عبد الله بن دينار شيئاً لايرويه الناس » .

وقال ابن معين : « حديثه ضعيف ، وإنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير » .

ثم قال المعترض :

« ويمكن اعتبار هذا الشاهد متابعة ، لأن موسى بن عبيدة انفرد به عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، وموسى بن عبيدة ضعيف خاصة فى عبد الله بن دينار الذى يظن به أنه رواه عن جابر فأخطأ موسى بن عبيدة وجعله من مسند ابن عمر ، والله أعلم » .

أقولُ :

هذا من أعجب ما رأيته لهذا المعترض !! . وهو يدلُّك على مدى استماتته لتقوية قوله بكل ماهبَّ ودبَّ بطريقة عجيبة غريبة ، لاندرى من أين جاء بها إلا أن يكون مما أخرجته له الأرض من أفلاذ أكبادها !!

وفى الوقت نفسه هو لا يتردد فى ردِّ كلام الشيخ الألبانى بما لا يقوم بنفسه فضلا عن أن يهدم غيره !! .

والعجب كل العجب فى قوله : « ... الذى يظن به ... » . لأن هذا الظن مما قال فيه ربُّنا : ﴿ **إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً** ﴾ . ذلك أنه من الحق الذى لا مرية فيه أن هذه الصورة فى رواية هذا الحديث : « عبد الله ابن دينار عن جابر » التى توهَّمتَها ، وتخيَّلتَها لا يمكن وقوعها أصلاً ، ذلك لأن عبد الله بن دينار ليس له رواية عن جابر أصلاً فلم يذكروا فى ترجمته أن من شيوخه جابر بن عبد الله ، مع أنه لو كان يروى عنه لما أهملوا ذكره ضمن شيوخه لأنه صحابى جليل ، ورواية مثل ابن دينار عن مثل جابر بن عبد الله مما يفتخر بها . ولا ذكروا فى ترجمة جابر بن عبد الله أن عبد الله ابن دينار من الرواة عنه مع أنهم ذكروا غيره ممن هو أقل منه رتبة ومنزلة !!

ولو فرضنا إمكان وقوع هذه الرواية لكانت منقطعة بين ابن دينار وجابر ، فعلى هذا لا متابعة لأن المتابع فى الحقيقة إنما هو الواسطة الساقطة بين ابن دينار وجابر ، كما لا يخفى .

وأكبر دليل على هذا أنه لم يرو أحد من الثقات هذا الحديث عن عبد الله ابن دينار أصلاً ، مع أنه له أصحاب ثقات يحفظون له حديثه فكون الحديث لا يأتى إلا من طريق موسى بن عبيدة الرَّبَذِىِّ على ضعفه لاسيما فيما يرويه عن ابن دينار ليؤكد أشد التأكيد أن ابن دينار ما تلفظ بهذا الحديث قط .

هذا بالنسبة لما رواه الرَّبذى عنه أما ما تخيله المعترض وتصوره فهو أولى ، بذلك وأولى ولا سبيل أمام المعترض يثبت به أن ابن دينار قال هذا القول

وروى هذه الرواية التى جاء بها الرَّبذى أو التى تخيلها هو إلا بأن يأتى بإسناد تقوم به الحجة إلى ابن دينار ، فإن أتى قبلنا ذلك منه وإلا فلا تقوم الحجة بمثل الرَّبذى فضلاً عن الأوهام والتخيلات ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به
وهو قاصر عن الشهادة

ثم إنه أحياناً يسوق شواهد ليقوى بها حديث الباب ، ولكنه لا يراعى فيها ما ينبغى أن يراعى فى الشواهد من :

١ ــ ألا يكون إسناده شديد الضعف ولا يكون شاذاً ولا منكراً .

٢ ــ أن يكون الشاهد مطابقاً لحديث الباب فى المعنى فلا يكون قاصراً عن الشهادة له ، فإن الشاهد لا يشهد لحديثٍ إلا فيما وافقه فيه فحسب من المعنى .

فأما الشرط الأول فقد ذكرنا بعض نماذجه وأمثلته فى النوع السابق ، وها نحن أولاء نذكر هنا بعض النماذج التى لم يراع فيها المعترض الشرط الثانى ، على أننا قد نتعرض هنا لما هو أليق بالنوع السابق ، والله الموفق ...

١ ــ تكلم الشيخ الألبانى على حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته ، وتفضى إليه ثم ينشر سرها » .

فضعف الشيخ هذا الحديث اعتماداً على تضعيف الأئمة لعمر بن حمزة المتفرد بهذا الحديث ، ثم قال الشيخ :

« ولم أجد حتى الآن ما أشدُّ به عَضُدَ هذا الحديث » .

فتعقبه المعترض (ص ١٥٤) بكلام غريب ، انظر الرد عليه فى المثال (١٥) من القسم الرابع .

ثم قال المعترض :

« إن هناك شواهد كثيرة ... » .

ثم ساق شاهدين ، وأشار إلى آخرين ...

أقولُ :

فأما الشاهدان اللذان ذكرهما ، فهاك لفظهما .

الأول : عن أبى نضرة : حدثنى شيخ من طفاوة ، قال : تثويت أبا هريرة بالمدينة ... وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق عليه بابه وألقى عليه ستره واستتر بستر الله ؟ » قالوا : نعم ، قال : « ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ... » . الحديث .

والثانى : عن أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرجال والنساء قعود فقال : « لعل رجلاً يقول ما يفعله بأهله ، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟! » فأَرَمَّ القوم ، فقلت : إي والله يارسول الله ! إنهن ليقلن ، وإنهم ليفعلون . قال : « فلا تفعلوا ، فإنما ذلك مثل الشيطان لقى شيطانة فى طريق ، فغشيها والناس ينظرون » .

أقولُ :

سقت الحديثين ليظهر للقارىء المنصف الفرق بينهما وبين حديث الباب ، والفرق واضح جداً ، فإنهما وإن اشتركا معه فى قُبح هذا الفعل وذَمِّ من يفعله إلا أنهما ليس فيهما ما فى حديث الباب من أن من يفعل ذلك الفعل يكون « من أَشَرِّ النَّاسِ عند الله منزلة يومَ القيامة » !!

بل إن عدم وجود شاهد لهذه الزيادة مما يدل على نكارتها لتفرد عمر ابن حمزة بها ، وعدم موافقة أحد من الثقات له عليها ، وأصحاب سالم بن عبد الله ــ شيخه فى هذا الحديث ــ الثقات كثيرون ، فيستبعد جداً أن يخفى عليهم مثل هذا الحديث من حديث سالم ، ولا يحفظه إلا من هو دونهم بكثير . حتى هذا الحديث الذى تفرد به ليس فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق معناه وأنت ــ على حرصك ــ لم تأت بشىء ، والذى أتيت به ليس فيه ذلك القدر الذى تفرد به مما يدل على نكارته فعلاً ، ومن

ثُمَّ قال الذهبى عقب هذا الحديث بعد أن ساقه فى ترجمة عمر بن حمزة :
« فهذا مما استنكر لعمر »[1]!! .

قال الشيخ الألبانى فى « آداب الزفاف » (ص ٦٩) :

« وإن مما يؤكد نكارته ، وضعف راويه عمر بن حمزة أنه اضطرب فى ضبط هذه الزيادة ، فمرة قال ما تقدم : « إن من أشر الناس ... » ومرة قال : « إن أعظم الأمانة عند الله ... » وأخرى قال : « إن من أعظم الأمانة ... » وهذا الاضطراب منه يقيناً ، لأن الذين رووه عنه من الحفاظ الثقات كما حققته فى « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٥٨٢٥) » . اهـ .

وأما الشاهدان اللذان أشار إليهما ولم يذكرهما ، فإنه قال (ص ١٥٥) :
« وهناك شاهدان آخران ذكرهما الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢٩٤/٤ــ٢٩٥) فارجع إليهما » !! .

أقولُ :

رجعنا ، فإذا ...

الأول :

عن أبى سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « ألا يخشى أحدكم أن يخلو بأهله ، يغلق باباً ، ثم يرخى ستراً ، ثم يقضى حاجته ، ثم إذا خرج حدَّث أصحابه بذلك ؟! ألا تخشى إحداكن أن تغلق بابها ، وترخى سترها ، فإذا قضت حاجتها حدثت صواحبها ؟! » فقالت امرأة سفعاء الخدين : والله يارسول الله ، إنهن ليفعلن ، وإنهم ليفعلون ، قال : « فلا تفعلوا ، فإنما مثل ذلك مثل شيطان لقى شيطانة على قارعة الطريق ، فقضى حاجته منها ، ثم انصرف وتركها » .

فهذا الحديث ، فضلاً عن كونه قاصراً عن الشهادة كالحديثين السابقين

---

(١) وقد حاول المعترض أن يلوى عنق كلمة الذهبى تلك أيضاً ، ومع ذلك فقد تناقض فى ذلك وانظر الرد عليه فى المثال (٣) من ردوده لأقوال الأئمة .

إلَّا أنه منكر من قبل إسناده ، فإنه هو نفس حديث أبي هريرة السابق أخطأ روح بن حاتم فجعله من مسند أبي سعيد ، فقد رواه البزار (١٤٥٠) من طريقه ، عن مهدى بن عيسى ، عن عباد بن عباد المهلبى ، عن سعيد بن يزيد أبي مسلمة ، عن أبي نضرة عن أبي سعيد به . والمحفوظ عن أبي نضرة إنما هو عن شيخ من طفاوة عن أبي هريرة كما مرَّ فى الحديث الأول .

وروح بن حاتم هذا ضعيف ، بل قال ابن معين : « ليس بشىء » !! .

فانظر لمن يستشهد بالمناكير والمقلوبات !! .

والحديث الثانى :

فهو عن أبى سعيد الخدرى أيضاً ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « الشِّياعُ حرامٌ » .

قال ابن لهيعة : يعنى الذى يفتخر بالجماع .

فهذا الحديث قد أخرجه أحمد (٢٩/٣) وأبو يعلى (٥٢٩/٢) من طريق ابن لهيعة عن دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد به ، ودراج هذا فى روايته عن أبى الهيثم مناكير ، وابن عدى رغم أنه دافع عنه فى « الكامل » إلا أنه سلَّم (٩٨٣/٣) أن هذا الحديث مع غيره مما ينكر من حديثه .

ومع ذلك فليس فيه ما فى حديث الباب من أن من يفعل ذلك من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، فهذا شاهد قاصر إن لم يكن شاهد زور !! .

* * *

٢ ــ روى بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، « أن ماعز بن مالك الأسلمى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إنى ظلمت نفسى وزنيت ، وإنى أريد أن تطهرنى ، فرده ، فلما كان من الغد أتاه ، فقال : يا رسول الله ، إنى قد زنيت ، فرده الثانية ...» وفيه :

فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم » .

علَّق الشيخ الألبانى على هذا الحديث فقال :

« ذِكْرُ الحَفْر فى هذا الحديث شاذٌّ ، تفرد به بشير بن المهاجر ، وهو ليِّن الحديث كما فى « التقريب » للحافظ ابن حجر ، وقد تابعه علقمة بن مرثد عند مسلم فلم يذكر الحفر ، وهو ثقة محتج به فى « الصحيحين » . وكذلك أخرجه مسلم من حديث أبى سعيد الخدرى ، فدلَّ ذلك على شُذُوذ هذه الزيادة ونكارتها » .

فتعقبه المعترض بكلام طويل !! . ينظر الرد عليه فى مواضعه من هذا الكتاب . لكن الذى يهمنا هنا النظر فى الشواهد التى ساقها ليقوى بها حديث بشير بن المهاجر هذا .. !! .

قال (ص ١٧٢) :

« إن الراوى إذا كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدون فى منكراته ما تفرد به فقط . وبشير بن المهاجر لم يتفرد بالحفر ـــ كما ارتآه الألبانى ـــ (!) ولكن جاء الحفر فى عدة أحاديث تعتبر شواهد لرواية بشير بن المهاجر » !! .

ثم ساق خمسة أحاديث ذكر فيها الحفر ، ثلاثة منها خاصة بالحفر للمرأة ، وحديثان للرجل ، وهذه الخمسة على فرض صلاحيتها للاعتبار لا تصلح كشواهد لحديث الباب . لأن حديث الباب خاص بالحفر لماعز بن مالك ، فمهما ذكر الحفر فى غير قصته لن يكون ذلك كافياً لإثبات الحفر له خاصة لاحتمال أن يكون حُفر لغيره ولم يحفر له .

فأما أحاديث الحفر للمرأة فهى بعيدة كل البعد عن الحفر لماعز لأنه كان رجلاً ، فسقط الاستشهاد بهذه الاحاديث الثلاثة من أصله !! .

وأما الحديثان اللذان فيهما ذكر الحفر للرجل فليس فى أحدهما أن المحفور له كان ماعز بن مالك ، فلو ثبت بهما الحفر فى الجملة للرجال لما كان ذلك

مثبتاً للحفر لماعزٍ خاصَّة كما سلف .

ومع ذلك فلا مانع من أن ننظر فى الحديثين اللذين فيهما الحفر للرجال عامة هل هما يصلحان للاعتبار أم لا ؟! .

فأما الحديث الأول ...

فهو ما أخرجه أحمد (١٧٩/٥) والطحاوى (١٤٢/٣) من طريق حجاج بن أرطأة ، عن عبد الملك بن المغيرة الطائفى ، عن عبد الله بن المقدام ، عن ابن شداد ، عن أبى ذر ، قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر ، فأتاه رجل فأقرَّ عنده بالزنا فردَّه أربعاً ، ثم نزل فأمرنا فحفرنا له حفرة ليست بالطويلة ، فأمر به فرجم » .

ذكره المعترض (ص ١٧٢) ثم قال :

« والحجاج بن أرطأة فيه ضعف وهو مدلس وقد عنعن ، وانظر « مجمع الزوائد » (٢٦٦/٦) » .

أقول :

ليس فى « المجمع » أكثر مما ذكرتَ ، وهذه ليست هى العلة الوحيدة ، فى الحديث .

ففيه جهالة عبد الله بن المقدام هذا ، وشيخه ابن شداد .

فأما الأول فذكره الحسينى فى « الإكمال » (٤٨٤) وقال : « ليس بمشهور » وتبعه ابن حجر فى « التعجيل » (ص ٢٣٧) .

وأما شيخه فلم أكن قد وقفت له على ترجمة مع أنه على شرط « الإكمال » و « التعجيل » حتى وقفت على الحديث فى « زوائد البزار » (١٥٥٥) من نفس الطريق ، وسُمِّى فيه : « نِسْعَة بن شداد » ! وقال البزار :

« لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا أبو ذر ، وعبد الملك معروف ، وعبد الله بن المقدام ، ونِسْعَة لا نعلمهما ذُكرا إلا فى هذا الحديث » !! .

أَبْعَدَ مَنْ يَسْتَشْهِدَنْ بِـ « نِسْعَهْ » أَبْعَـدَ كُلُّ مَنْ أَتَـى بِبِدْعَـةْ !!

وأما الحديث الثانى ...

فهو ما أخرجه أبو داود (٢٠٩/٤) والنسائى فى « الكبرى » من طريق حرمى بن حفص قال : ثنا محمد بن عبد الله بن عُلاثة : ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، أن خالد بن اللجلاج حدثه أن اللجلاج أباه أخبره ، أنه كان قاعداً يعتمل فى السوق فمرت امرأة تحمل صبياً ، فثار الناس معها ، وثرت فيمن ثار فانتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : « من أبو هذا معكِ ؟ » فسكتت ، فقال شاب : خذوها ، أنا أبوه يارسول الله ، فأقبل عليها فقال : « من أبو هذا معك ؟ » قال الفتى : أنا أبوه يارسول الله ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعض مَنْ حوله يسألهم عنه ، فقالوا : ماعلمنا إلا خيراً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أحصنت ؟ » قال : نعم ، فأمر به فرُجم ، قال فخرجنا به ، فحفرنا له حتى أمكنَّا ثم رميناه بالحجارة حتى هدأ ، فجاء رجل يسأل عن المرجوم ، فانطلقنا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : هذا جاء يسأل عن الخبيث !! فقال صلى الله عليه وسلم : « لهو أطيب عند الله عز وجل من ريح المسك » فإذا هو أبوه ، فأعنَّاه على غُسله وتكفينه ودفنه ...

قال المعترض (ص ١٧٣) :

« حرمى بن حفص احتج به الشيخان ، ومحمد بن عبد الله بن عُلاثة ، مختلف فيه ، وقال فى « التقريب » : « صدوق يخطىء » ، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز احتج به الجماعة ، وخالد بن اللجلاج صدوق ، فالحديث سنده حسن ، والله أعلم » .

أقولُ :

نعم ، إسناده حسن فى الظاهر لكنه ليس كذلك فى الواقع ، فإنه شاذ كما سيأتى .

لأن ابن عُلاثة كان يخطىء كما ذكرت أنت هنا ، فمثل هذا ينبغى أن

يتأمل حديثه ، وينظر هل هذا مما أخطأ فيه أو مما حفظه ، فنظرنا ، فإذا بنا قد وجدنا مَنْ هو أوثق منه قد خالفه فى إسناده ومتنه ...

فقد رواه البخارى فى « التاريخ » (٢٥٠/١/٤) وأبو داود (٤٤١٣) عقب حديث ابن عُلاثة هذا إلا أنه أشار إلى المتن ولم يسقه ، وكذا أخرجه الطبرانى (٢٢٠/١٩) وابن عساكر (٤٤١/١٦ــ٤٤٢) من طرق عن محمد بن عبد الله الشُّعيْثى ، عن مسلمة بن عبد الله الجهنى ، عن خالد بن اللجلاج عن أبيه ، قال : « كنا غلماناً نعمل فى السوق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجل فرُجم فجاء رجل يسألنا أن نذله على مكانه ، فأتينا به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : إن هذا سألنا عن ذلك الخبيث الذى رُجم اليوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقولوا خبيث ، فوالله لهو أطيب عند الله من ريح المسك » .

والشُّعَيْثى ، قد وثقه دحيم ، وابن معين (رواية ابن محرز ٩٦/١) والمفضل بن غسان الغلابى ، وقال النسائى : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان فى « الثقات » (٤٠٧/٧) .

لكن قال أبو حاتم الرازى : « ضعيف الحديث ، ليس بقوى ، يكتب حديثه ولا يحتج به » ، فهذا معدود من تشدُّدِه الذى عُرف عنه واشتهر به . وانظر كتابك (ص ١١٠) .

ومع ذلك فلن نهمله بالكلية ، فيكون الشعيثى كما قال الحافظ فى « التقريب » : « صدوق » .

ومعلوم أن من قيل فيه : « صدوق » أرفع ممن قيل فيه : « صدوق ، يخطىء » ، هذا على فرض أن ابن عُلاثة « صدوق يخطىء » فقط ، فإن الناظر فى ترجمته يرى أنه أشد ضعفاً من ذلك . والله أعلم .

وما دام أن الشعيثى أوثق من ابن عُلاثة فروايته هنا هى المقدمة ، وقد خالفه فى الإسناد فذكر « مسلمة بن عبد الله الجهنى » بدل « عبد العزيز بن

عمر بن عبد العزيز الذى ذكره ابن عُلاثة . فدلَّ ذلك على أن ذكر عبد العزيز فى هذا الحديث خطأ وأن الصواب ذكر مسلمة هذا بدله .

ويؤكد هذا أمران ...

الأول : أن هذا الحديث معروف من حديث مسلمة هذا ، فالحديث حديثه ، ليس حديث غيره .

قال أبو زرعة الدمشقى فى « تاريخه » (٣٦١/١) بعد أن تكلم عن مسلمة هذا :

« وهذا - يعنى مسلمة - هو صاحب حديث خالد بن اللجلاج ، حديث أبيه فى الرَّجْم » .

فهذا الإمام أبو زرعة قد نصَّ على أن مسلمة هو صاحب هذا الحديث لا غيره ، فمن أبدله بذكر غيره أخطأ وهذا أحد أنواع القلب فى الإسناد كما هو مشروح فى مبحث المقلوب من كتب المصطلح ، والذى هو من أنواع العلل الخفية .

الثانى : أن الإمام أبا نعيم الأصبهانى بعد أن روى حديث ابن علاثة فى ترجمة اللجلاج من كتابه « معرفة الصحابة » قال (٢/١٦٩/٣) :

« غريبٌ من حديث عبد العزيز ، تفرد به ابن عُلاثة » .

ثم ذكره من طرق عن الشعيثى عن مسلمة به .

فهذا الإمام أبو نعيم قد حكم على حديث عبد العزيز بالغرابة ثم علل ذلك بكون ابن عُلاثة تفرد به فكأنه يقول : إن ذكر عبد العزيز فى هذا الحديث غير محفوظ .

ثم إن ذكره رواية الشعيثى عقب هذا الكلام كالنص على أن هذه الرواية هى المحفوظة عنده لا ما قاله ابن عُلاثة .

وبعد أن عاد الحديث إلى حديث مسلمة ، فاعلم أن مسلمة هذا مجهول الحال ، وقال الحافظ : « مقبول » ، وعلى فرض ثقته فليس فى حديثه ذكر

الحفر الذى هو محل الشاهد ، فسقط الاستشهاد بالحديث من أصله والحمد لله على نعمه وفضله .

هذا ، ومما يؤكد نكارة ذكر الحفر فى قصة رجم ماعز بن مالك أن أبا سعيد الخدرى قال كما فى « صحيح مسلم » (١١٨/٥) :

« أمرنا [صلى الله عليه وسلم] أن نرجمه [يعنى ماعز بن مالك] ، فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد ، فما أوثقناه ولا حفرنا له ، فرميناه بالعظم والمَدَر والخزف ، فاشتد واشتددنا خلفه حتى أتى عُرض الحرَّة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرَّة (يعنى الحجارة) حتى سكت ... » .

ومما يدل على أن بشيراً لم يحفظ هذا الحديث أنه أخطأ فيه خطأ آخر ففى روايته أن ترديد ماعز على النبي صلى الله عليه وسلم كان فى غير مجلس مع أن المحفوظ أنه كان فى مجلس واحد ، قال الإمام أحمد ـــ كما فى « معالم السنن » (٦/٢٥٤ــ٢٥٥) :

« أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان فى مجلسٍ واحد ، إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر . وذلك عندى منكر الحديث » .!! .

وقد مرَّ فى القسم الأول فى الحديث (١٣) من الأحاديث التى أعلها الأئمة من جهة متنها زيادة تفصيل وبيان ، والله المستعان .

* * *

وكما أن المعترض يقوى ما يريد أن يقويه بشواهد واهية قاصرة عن محل الشاهد ، فإنه أيضاً قد يقحم ذلك فى المتابعات مع وجود البون الشاسع بين اللفظين فضلاً عن المعنيين !!

وهو فى هذه الحالة لا يذكر متن الشاهد ، بل يكتفى بالإشارة إليه ، فيوهم اتفاقه مع حديث الباب فى المعنى ، إن لم يوهم أيضاً اتفاقه معه فى اللفظ .

فمن أمثلة ذلك ..

٣ ــ روى أبو الزبير ، عن جابر ، أن رجلاً قدم من جيشان (وجيشان من اليمن) فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له : المرز ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَوَ مُسكر هو ؟ » قال : نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، إن على الله عز وجل عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » . قال : عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار .

فقال المعترض (ص ٩٢) :

« تابعه عبد الرحمن بن جابر ، قال أبو عوانة (٥/٢٦٨) :

حدثنا أبو حاتم الرازى ، قال : ثنا ابن أبى مريم ، قال : ثنا نافع بن يزيد : حدثنى أبو حرزة يعقوب بن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه (!) وأخرجه البيهقى من نفس الطريق (٨/٣١١) وسنده صحيح إن شاء الله تعالى » . اهـ .

أقولُ :

لم يذكر المتن ، لِعلَّةٍ لا تخفى على القارىء اللبيب !! وسوف أسوق متن

الحديث كاملاً من المصدرين اللذين ذكرهما ، ليظهر للقارىء إلى أى مدى بلغت الأمانة عند هذا المعترض !!

فأما الحديث عند أبي عوانة (٢٧٠/٥) فلفظه :

« عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : نهيتكم عن كذا وكذا ، فاشربوا ولاأحل مسكراً » !! .

وأما عند البيهقى فلفظه :

« عن أبيه جابر بن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنى كنت نهيتكم أن تنتبذوا فى الدباء والحنتم والمزفت ، فانبذوا ولا أحل مسكراً » !! .

فأين هذا من حديث الباب ؟! .

وبالطبع الفرق بين الشاهد الذى يزعمه والمشهود له كبير جداً ، لا يخفى على من نظر فى الحديثين نظرة عابرة ، ومع ذلك فلا بأس بأن نشير إلى هذا الفارق فى نقطتين ...

١ ــ حديث الباب فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا القول لمقتضى سؤال سأله إياه رجل من جيشان وهذا ليس له ذكر فى الشاهد الذى ذكره !!

٢ ــ حديث الباب فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن على الله عز وجل عهداً ... » الخ . وهذا لا تشم له رائحة فى الشاهد الذى ذكره !!

ونكتفى بهذا المثال ، وليُعْلَم أنى لست أريد تضعيف حديث مسلم لكون هذا الشاهد الذى ذكره المعترض قاصراً عن الشهادة له ، ولكن الذى أريد إثباته أن مثل هذا لا يسمى شاهداً بَلْه متابعة فى اصطلاح المحدثين . والله أعلم .

اعتبارٌ ...

ومن العجب أنه ينكر هذا على الشيخ الألبانى حينما يريد التشنيع حتى ولو كان بالباطل !! .

فقد روى مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر مرفوعاً : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حياً وميتاً ولعقبه » .

فقال الشيخ الألبانى فى « الإرواء » (٦/٤٩ــ٥٠) :

« **صحيح** أخرجه مسلم ... [وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه . لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر] به بلفظ : « أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه ، فإنها للذى أعطيها ، لا ترجع إلى الذى أعطاها ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث » . أخرجه مسلم ... » . اهـ . كلام الشيخ .

ثم قال الشيخ معلقاً على قوله : « وقد عنعنه » :

« ثم رأيت النسائى قد أخرجه (٢/١٣٦) مختصراً ، وفيه تصريح أبى الزبير بالتحديث » .

تعقبه المعترض بعد أن ساق كلام الشيخ مبتوراً ليس كاملاً ، فقد ذكر فقط ما وضعتُهُ بين المعكوفتين من كلام الشيخ ، ثم قال (ص ٨٥) مستنكراً :

« ولكن أبا الزبير انفرد عن جابر بقوله صلى الله عليه وسلم : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها » ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يتابعه على هذه اللفظة فتأمل » !! .

فانظر أيها القارىء المنصف كيف أن هذا المعترض يزن بميزانين ويكيل بكيلين !! . فإذا كان ذلك لمصلحته ولتحقيق غرضه تغاضى عن كل هذا كما سبق فى المثال السابق وإذا كان ذلك عليه أو أراد التشنيع على الشيخ لم يتهيب ، ولم يتردد فى استنكار ماوقع هو فيه على الشيخ ، مع بعد الشقة بين صنيع الشيخ وصنيعه ، فإن صنيع الشيخ يدل على تمكنه من هذا العلم ورسوخه فيه ، وصنيعك يدل على سطحيتك ، وعدم فهمك لدقائق هذا العلم ، هذا على فرض التسليم بصدق المقصد وسلامة النية !! .

وذلك أن الشيخ حينما صرح بالمتابعة ووجد الفارق بين لفظى الحديثين لم يستبح لنفسه – كما استبحت أنت – أن يعمى على القراء فلا يذكر المتن ، بل ساق لفظه كاملاً كما مرَّ فى كلام الشيخ الذى نقلناه ، وبترته أنْتَ !! .

ثم إن الشيخ لم يكتف بهذه المتابعة لتصحيح الحديث باعتبار أن إسناد مسلم ضعيف عنده ، بل أثبت أنه وجد تصريحاً بالسماع من أبى الزبير عن جابر كما مرَّ فى كلامه ، وهذا الموضع الذى صرح فيه أبو الزبير بالسماع فيه تلك الزيادة[1]، فهو لم يصحح هذه الزيادة بالمتابعة ، وإنما صححها لأنها جاءت فى الموضع الذى صرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر .

فكم يكون الفرق إذن بين صنيع الشيخ ، وصنيع المعترض ؟!

فحسبُكُمُ هذا التَّفَاوتُ بَيْنَنا ... وَكُلُّ إناءٍ بالذى فيه يَنْضَحُ

ومع ذلك فهو لا يزال يزعم أنه ما قام إلا للدفاع عن « الصحيح » ! وأنه قام من بين أهل العصر لتنبيه المسلم إلى تعدى الألبانى ـــ بزعمه ـــ على « صحيح مسلم » !! ..عجباً !!!

غَيْرُ تَقِىٍّ يَأْمُرُ النَّاسَ بالتُّقى ... مَرِيضٌ يُداوِى ، والطَّبِيبُ مَرِيضُ !

* * *

(١) انظر المثال (١٣) من تشنيعاته على الشيخ الألبانى .

القسم الثالث ..

نماذج من تعدياته
فى كلامه على الرجال

النوع الأول ...

ردُّه لكلام الأئمة بلا حجة !!

قلنا : إن المعترض إذا وجد كلاماً من كلام الأئمة فى الرجال يخالف ما يريد أن يقرره أخذ يرده بتأويلات واهية بطريقة مخزية مضحكة ، أو أخذ يشكك فى صحتها ، وإلا أهملها كلية ثم أخذ يعارضها بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

فمن الأمثلة على ذلك ...

١ - بشير بن المهاجر ...

قال فيه الإمام أحمد بن حنبل :

« منكر الحديث ، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجاب » !! .

قال المعترض (ص ١٦٩) :

« من المعروف أن النكارة عند أحمد ــ رحمه الله تعالى ــ معناها التفرد » !! .

أقول :

كلا ، بل هذا أحد معانيها عنده .

ثم ذكر قول البرديجى فى تعريف المنكر بأنه عنده هو الحديث الفرد سواء كان المتفرد به ثقة أو غير ثقة .

وهذا لامجال له هنا لأن مدار البحث هنا عن معنى النكارة عند الإمام أحمد خاصة ، فلا يُلزم أحمد باصطلاح غيره وقال الحافظ ابن حجر فى « مقدمة

الفتح » (ص ٤٥٥) فى ترجمة يونس بن القاسم الحنفى بعد أن حكى عن البرديجى أنه قال فيه : « منكر الحديث » ، قال :

« أوردت هذا لئلا يستدرك ، وإلا فمذهب البرديجى أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة ، فلا يكون قوله : « منكر الحديث » جرحاً بيناً ، كيف وقد وثقه ابن معين ؟! » .

فالحاصل أن هذا اصطلاح للبرديجى التزمه هو ، أما أحمد ، وإن كان يطلق النكارة بهذا المعنى أحياناً ، إلا أن هذا ليس مطرداً عنده بل كثيراً ما يطلق النكارة يريد بذلك تضعيف الراوى كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ثم ساق قولاً للحافظ ابن حجر يحمل فيه النكارة عند أحمد حيث أطلقها فى بعض الثقات على الفرد المطلق ، وليس فى هذا دليل على ما قاله المعترض ؛ لأن الحافظ هنا يحكم على مواضع معينة رأى الحافظ أن أحمد أطلق فيها النكارة بمعنى الفرد المطلق ، وليس معنى هذا أنه يجعلها قاعدة مطَّردة فى كل المواضع التى أطلق فيها أحمد النكارة .

ثم قال :

« وعليه فلا يعتبر قول أحمد : « منكر الحديث » تضعيفاً لبشير بن المهاجر ، بل معناه أنه يتفرد أو يغرب » .

أقولُ :

لو سلمنا بأن معنى النكارة هنا التفرد والإغراب ، لما كان قول أحمد : « منكر الحديث » يعنى مجرد التفرد والإغراب ، بل إن هذه الكلمة تعنى شيئاً زائداً على هذا ، وهو أن هذا الإغراب والتفرد قد كثر فى حديثه ....

لأن هذا هو الذى يفهم من كلمة : « منكر الحديث » ، فإن هذه الكلمة لا تقال إلا فيمن كثرت المناكير فى روايته ، بحيث صارت المناكير فى حديثه صفة لازمة له ، بخلاف ما إذا قال : « يروى مناكير » ، « عنده مناكير » ، « فى حديثه مناكير » ، فإن هذا وأمثاله لا يفهم منه الإكثار من المناكير ، وإنما معناه أنَّه ، وإن كان فى الأصل ثقة أو صدوقاً إلا أنه ربما جاء بالمنكر

فى الشيء بعد الشيء ، وهذا لايقدح فى ثقته كما لا يخفى .

ووجه ذلك ..

أنَّ الاسم صفةٌ لازمةٌ لصاحبه ، فلا ينفكُّ عنها غالباً ، بخلاف الفعل فإنه طارىء يأتى ويزول ، فقولك مثلاً : فلان يكذب ، أو كَذَب لا ينفى أن يكون صادقاً فى الأصل ، وكذا لو قلت : فلان يصدق أو صَدَق لا ينفى أن يكون فى الأصل كذَّاباً .

أما إذا قُلْتَ : فلان صادق ، أو كاذب فإن هذه صفة لازمة له لا ينفك عنها غالباً .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود :

« إن الصدق يهدى إلى البرِّ ، وإن البرَّ يهدى إلى الجنة ، وإنَّ الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صدِّيقاً ، وإنَّ الكذب يهدى إلى الفجور ، وإن الفجور يهدى إلى النَّار ، وإن الرجل ليكذُب حتى يكتب عند الله كذَّاباً » .

فلم يُسَمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى يقع منه الصدق « صديقاً » إلا بعد أن صار الصدق ديدنه وعادته ، ولم يسمِّ الذى يكذب « كذاباً » إلا بعد أن كثر الكذب منه .

ومنه أيضاً ما فى قصة أبى هريرة مع الجنِّى ...

فقد روى البخارى (٤/٤٨٧ فتح) عن أبى هريرة قال :

« وكَّلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان ، فأتانى آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت : والله لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : إنى محتاج ، وعلىَّ عيال ، ولى حاجة شديدة . قال فخلَّيت عنه ، فأصبحت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ، ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قال : قلت : يارسول الله شكا حاجة شديدة وعيالاً ، فرحمته فخلَّيت سبيله . قال : « أما إنه كذبك ،

وسيعود » . فعرفت أنَّه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه سيعود » ، فرصدته ..... الحديث ، وفيه : فأصبحت فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قلت : يارسول الله ، زعم أنه يعلمنى كلمات ينفعنى الله بها فخلَّيت سبيله . قال : « ماهى ؟ » قلت : قال لى : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسى من أولها حتى تختم الآية ، وقال لى : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما إنه قد صدقك وهو كذوبٌ . تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة ؟ » . قال : لا ، قال : « ذاك شيطان » .

فلما كان الكذب هو الصفة اللازمة للشيطان عبَّر عنه بالاسم فقال : « وهو كذوب » .

وأما الصدق فهو وإن كان قد صدر منه إلا أنه لم يكن من عادته فلذا عبر عنه بالفعل فقال : « قد صدقك » .

وقال السيوطى فى « الإتقان » (٢/٣١٦ــ٣١٧) :

« الاسم يدل على الثبوت والاستمرار ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ ﴾ لو قيل : « يبسط » لم يؤد الغرض ، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيئًا بعد شيء ، فـ ﴿ بَاسِطٌ ﴾ أشعر بثبوت الصفة . وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ الله يَرْزُقُكُمْ ﴾ لو قيل : « رازقكم » لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء ، ولهذا جاءت الحال فى صورة المضارع ، مع أن العامل الذى يفيده ماضٍ ، نحو ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ، إذ المراد أن يفيد صورة ماهم عليه وقت المجيء ، وأنهم آخذون فى البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء ، وهو المسمى حكاية الحال الماضية ، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ،

وهذا أيضاً عُبِّر بـ ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ ﴾ و لم يقل : « المنفقون » ، كما قيل : المؤمنون والمتقون ، لأن النفقة أمر فعليٌّ شأنه الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان ، فإن له حقيقة تقوم بالقلب ، يدوم مقتضاها ، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر ، كلُّها لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر وآثار تتجدد وتتقطع ، فجاءت بالاستعمالين » .

قلتُ : وهذا الفارق اللغوى يراعيه الأئمة – رحمهم الله تعالى – فى أقوالهم فى العلم وفى ألفاظهم فى الجرح والتعديل ، وقد اعتنى بعض المتأخرين ببيان ذلك كالذهبى وابن حجر وانظر « الرفع والتكميل » (ص ٩٤) .

والحاصلُ ...

أن قول الإمام أحمد فى بشير : « منكر الحديث » لا يعنى مجرد التفرد كما قُلْتَ ، وإنما يعنى أنه يكثر التفرد ، وأن التفرد صار سمةً واضحةً فيه بحيث إنه عرف به .

وأنت قلْتَ بعد كلامك السابق (ص ١٦٩) :

« والتفرد لا يضر إلا إذا كثر ، وكان الغالب على حديث الراوى ، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه ، أما إذا خالف فى بعض حديثه فلا يضره ذلك » .

أقولُ :

وهذا حقٌّ وعليه فيلزمك ألا تقبل حديث بشير بن المهاجر إلا إذا توبع عليه ، لأنه ممن يكثر التفرد كما حققناه عن أحمد ــ رحمه الله تعالى ــ وقد قال مثله ابن حبان ، فإنه قال : « يخطىء كثيراً »[1] ثم إن أحمد لم يقل فى

---

(١) لكن قال المعترض (ص ١٦٩ــ١٧٠) :

« ولم يكن بشير بن المهاجر يكثر التفرد والإغراب عن أقرانه ، بل وقع ذلك فى بعض حديثه فقط . ودليل ذلك قول البخارى : « يخالف فى بعض حديثه » . =

بشير : « منكر الحديث » فقط ، بل زاد هذا القول بياناً فقال كما سلف :

« ... قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجاب » .

فإن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان مع كثرة تفرده يخالف الثقات ويأتى بالطامات ، لأن الثقة مهما تفرد لا يقال فى حقه : « إنه يجيء بالعجب العجاب » !! .

وقول الجارح فى الراوى : « عنده عجائب » اعتبروها من صيغ الجرح التى لا تحتمل غيره ، فكيف إذا زيد عليها : « منكر الحديث » ؟! .

= فهو يخالف فى بعض حديثه وليس فى أكثر حديثه ، وهذا يقع لكثير من الرواة ... » . اهـ .

أقول :

ليس فى قول البخارى هذا دليل على ماقُلْتَ ، وأنت ما فهمت منه هذا إلا لأنك لم ترجع إلى « التاريخ الكبير » للبخارى لتنظر فى كلمة البخارى هناك كاملة ، وتمعن النظر فيها لتفهمها حق الفهم . وهاك ما قاله البخارى (١/٢/١٠١ـــ١٠٢) :

« بشير بن المهاجر الغنوى الكوفى ، رأى أنساً حدثنا خلاد ، قال : ثنا بشير بن المهاجر ، قال : سمعت عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « رأس مائة سنة يبعث الله ريحاً باردة يقبض فيها روح كل مسلم » . قال أبو عبد الله ـــ يعنى البخارى ـــ : يخالف فى بعض حديثه هذا » . اهـ .

فقول البخارى ـــ رحمه الله تعالى ـــ « ... يخالف فى بعض حديثه هذا » نصٌّ فى أن هذا الحكم ليس لحديثه عامة ، وإنما لهذا الحديث خاصة .

شيء آخر ...

على فرض التسليم بأن هذا حكم من الإمام البخارى على حديثه عامة ، فإن البعض يطلق على الطائفة من الشيء من غير إفادة قلّة أو كثرة ، فلماذا تُحمِّل كلام الإمام مالا يتحمله ؟!

فعلى هذا لا تنافر بين قول ابن حبان « يخطىء كثيراً » وقول البخارى هذا ، وقولهما يؤكد أن قول أحمد يفيد تضعيف بشير عنده ، ولكن قُلْ لى أيها المعترض ، أين أنت بين هؤلاء الأئمة الكبار ؟!! .

وأكبر دليل على أن قول أحمد فى الراوى : « منكر الحديث » يعنى تضعيفا للراوى أن الإمام أحمد نفسه قد صرَّح بذلك فى غير موضع ... فتجده يقرن الصيغ الصريحة فى التضعيف بقوله : « منكر الحديث » فى حكمه على الرواة . وأحياناً يقولها فيمن قد ضعفه فى موضع آخر .

فمن هؤلاء ...

١ ــ عبد الله بن سعيد المقبرى ...

حكى عنه أبو طالب أنه قال فيه (جرح ٧١/٢/٢) :

« منكر الحديث ، متروك الحديث !! » .

وقد ضعفه أيضاً فى مكان آخر ، فقد حكى عنه ابنه (٥٢٦٩) أنه قال فيه :

« ضعيف » .

هذا وقد أطبق الأئمة على تضعيفه !! .

٢ ــ محمد بن كثير المصيصى ...

قال ابنه فى « العلل » (٥١٠٩) :

« ذكره أبى ، فضعفه جداً ، وقال : سمع من معمر ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها ، وضعَّف حديثه عن معمر جداً ، وقال : هو منكر الحديث . أو قال : يروى أشياء منكرة » .

وحكى عنه ابنه صالح أنه قال (جرح ٦٩/١/٤) :

« لم يكن عندى ثقة ، بلغنى أنه قيل له : كيف سمعت من معمر ؟ قال : سمعت منه باليمن بعث بها إلى إنسان من اليمن » !! .

٣ ــ صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه أنه قال فيه (٤٩٢ـــ١٤١١) :

«ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل ، وهو ضعيف جداً»!!. وحكى عنه أنه قال أيضاً (١٣١٣):

«ليس بشىء، هو ضعيف الحديث، أحاديثه مناكير، ليس يسوى حديثه شيئاً»!!.

٤ ــ يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمى ...

حكى عنه ابنه (٤١٣٩) أنه قال فيه :

« منكر الحديث » .

ثم حكى (٢٦٩٢) أنه قال :

« ليس بثقة » !! .

٥ ـ سلمة بن وردان ...

حكى عنه ابنه (١٤٣٠ـ٢٠٥٨) أنه قال فيه :

« منكر الحديث » .

ثم حكى عنه (٣٤٨١) أنه قال :

« ضعيف الحديث » !! .

٦ ـ المغيرة بن زياد البجلى ...

حكى عنه ابنه (٨١٥) أنه قال فيه :

« مضطرب الحديث ، منكره » !! .

ثم حكى عنه (٤٠١٢) أنه قال :

« كل حديث رفعه فهو منكر » !! .

ثم حكى عنه (٨٣٥) أنه قال :

« ضعيف الحديث » !! .

وقال (٤٠٠٩) :

« مضطرب الحديث » !! .

وغير ذلك من الأمثلة والشواهد مما يطول ذكره ، ولم أشأ أن أعلق على هذه الأمثلة ، وأدع التعليق للقارىء اللبيب . فاللهم هداك ، إنك سميع مجيب .

والعجب أن الإمام أحمد نفسه صرح بأن بشير بن المهاجر « منكر الحديث » لمخالفته للثقات ، بل صرح بأن حديثه هذا قد خالف فيه الثقات ، وقد نقلنا كلامه فى المثال (١٣) من الأحاديث التى أعل الأئمة متونها وهى فى « الصحيحين » أو أحدهما فى القسم الأول من هذا الكتاب !

* * *

٢ - عمر بن حمزة ...

قال فيه الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « أحاديثه مناكير » !! .

قال المعترض (ص ١٤٥) :

« أما قول الإمام أحمد ــ رحمه الله تعالى : « أحاديثه مناكير » . فلا يعنى تضعيفاً له من أحمد ، ذلك أن المشتغل بالحديث يعلم أن للنكارة معنى التفرد عند أحمد وكثير من المتقدمين » .

أقولُ :

بيَّنا فى المثال السابق أن معنى التفرد هو بعض معانى النكارة عند أحمد وليس كلها ، وأن هذا المعنى لا تحمل عليه النكارة إلا عندما يكون التفرد فى حديثه قليلاً ، لأن التفرد على التسليم بأنه ليس بجرح فى الأصل ، إلا أن كثرة التفرد فى حدِّ ذاتها موجبة للتضعيف كما صرَّحْتَ أنتَ (ص ١٦٩) وقد نقلنا ذلك بنصه عنك فى المثال السابق فراجعه إن شئت .

فمن هنا ...

هل قول أحمد فى الراوى : « أحاديثه مناكير » يفيد بالوضع اللغوى معنى الإكثار من المناكير أم لا ؟ .

هذا مالا يفهم غيره لأن « أحاديث » جمع نكرة ، والنكرة تفيد لغوياً الشمول والعموم ، وقد أضيفت إلى « الهاء » العائدة على عمر بن حمزة ، والنكرة إذا أضيفت أفادت التخصيص . فأفاد التركيب اللغوى هنا أن عموم الأحاديث التى يختص بروايتها عمر بن حمزة مناكير ، ومعنى هذا أن الحكم بالنكارة على أحاديثه صار حكماً عاماً يشمل كل أحاديثه ، وهذا ظاهر لا يخفى[1] .

---

(١) وإن أصررت على أن كلمة أحمد هذه فى عمر بن حمزة : « أحاديثه مناكير » ليست تفيد حكماً بالنكارة على كل أحاديثه ، بل على بعضها ، سأقابلك بكلمة ابن مهدى فى محمد بن مسلم الطائفى : « كتبه صحاح » فإنك اعتبرتها من ألفاظ التوثيق (ص ٧٢) مع أنها تشترك تماماً فى التركيب اللغوى مع كلمة أحمد فى عمر بن حمزة فإذا كان قول=

ثم إن قول الجارح : « أحاديثه مناكير » مع دلالته اللغوية على كثرة المناكير فى أحاديث من قيل فيه هذه الكلمة والذى يوجب ضعف الراوى لكثرة ما يتفرد به عن الثقات ، فإن الإمام أحمد ــ رحمه الله تعالى ــ كثيراً ما يقرن هذه الكلمة بما لا يحتمل سوى التضعيف مما يدل على أنه يقصد بهذه الكلمة تضعيف الراوى فعلاً . وأحياناً يقولها فى راوٍ قد ضعفه هو نفسه فى موضع آخر .

فمن هؤلاء ...

١ ــ صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه فى « العلل » (١٣١٣) أنه قال فيه :

«ليس بشىء وهو ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، وليس يسوى حديثه شيئاً».

وفيه أيضاً (٤٩٢) :

« ما كان من حديثه مرفوع منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل ، وهو ضعيف جداً » .

فانظر كيف قرن أحمد رحمه الله تعالى ــ قوله « أحاديثه مناكير » بقوله : « ليس بشىء » وقوله : « ضعيف الحديث » وقوله : « ليس يسوى حديثه شيئاً » ، ثم قضى بأن صدقة هذا « ضعيف جداً » !! .

٢ ــ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمرى ...

حكى عنه ابنه أيضاً (٤٣٦٤) أنه قال :

«خرَّقت حديثه منذ دهر ، ليس بشىء حديثه، أحاديثه مناكير ، كان كذاباً»!!.

٣ ــ عبد الواحد بن سُليم المالكى ...

حكى عنه ابنه (٥٤٣٣) أنه قال :

« حديثه حديث منكر ، أحاديثه موضوعة » !! .

= أحمد لا يدل على أنه يحكم على كل أحاديثه بالنكارة ، بل على بعضها ، لزمك أن تقول : إن قول ابن مهدى لا يدل على أنه يحكم على كل كتب الطائفى بالصحة ، بل على بعضها .

وقد قال ابن معين فى حُمران بن أعين : « أحاديثه أحاديث مراسيل » (علل عبد الله بن أحمد ٣٨٩٠) فهل يفهم من هذا أن بعض أحاديثه مراسيل وبعضها الآخر ليست مراسيل؟!.

٤ ـــ المغيرة بن زياد البجلى ....
حكى عنه ابنه (٣٣٦١) أنه قال :
« ضعيف الحديث ، أحاديثه أحاديث مناكير » !! .
وحكى عنه أيضاً (٨١٥) :
« مضطرب الحديث ، منكره » !! .
٥ ـــ عبد الله بن حسين أبو حريز ...
حكى عنه ابنه (١١١٥) (٢٦٥٢) أنه قال :
« حديثه حديث منكر » .
٦ ـــ يعقوب بن عطاء ...
حكى عنه ابنه (٤٤٧٦) أنه قال :
« أحاديثه مناكير » .
وحكى عنه أيضاً أنه قال فيه (٨٠٣) :
« ضعيف الحديث !! .
وانظر التهذيب » .
٧ ـــ يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمى ...
حكى عنه ابنه (٣٢٢٢) أنه قال :
« أحاديثه مناكير » .
وحكى عنه (٢٦٩٢) أنه قال :
« ليس بثقة » !! .
وقد أطبق الأئمة على تضعيفه أيضاً !! .
وأحياناً يقولها فيمن قد أطبق الأئمة أو أغلبهم على تضعيفه ، مما يبعد جداً مخالفة أحمد لهم ، لاعتداله فى الجرح ، وعدم تفرده غالباً .

فمن هؤلاء ...
١ ـــ زبان بن فائد ...
حكى عنه ابنه أنه قال (٤٤٨١) :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة كما فى ترجمته من « التهذيب » (٣/٣٠٨) وإن كان فى دينه صالحاً كما قال أبو حاتم .

٢ ــ محمد بن أبى حميد ...

حكى عنه ابنه (٢٨١١) أنه قال :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد أطبق الأئمة على تضعيفه ، بل منهم من ضعفه جداً ، وشذَّ أحمد ابن صالح فوثقه فتعقبه الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » ، فراجعه إن شئت .

٣ ــ عبد الله بن مؤمل ...

حكى عنه ابنه (١٣٦١) أنه قال :

« أحاديثه مناكير » .

وأكثر الأئمة على تضعيفه .

٤ ــ عُبيس بن ميمون ...

حكى عنه ابنه (٥٩٥٤) أنه قال :

« أحاديثه أحاديث مناكير » .

وقد ضعفه الباقون ، بل منهم من ضعفه جداً !! .

وانظر « التهذيب » (٧/٨٨)[1] .

* * *

٣ - عمر بن حمزة .. أيضاً .

ساق الذهبى فى «الميزان» (٣/١٩٢) حديثه عن عبد الرحمن بن سعد ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً: «إن من شرار الناس منزلة عند الله يوم القيامة...». الحديث.

ثم قال الذهبى :

« فهذا مما استنكر لعُمر » .

---

(١) تصحف على الحافظ فى « التهذيب » وفى « التقريب » إلى : « عبيدة » والتصويب من أصله « تهذيب الكمال » وسائر كتب الرجال .

فتكلم المعترض كلاماً طويلاً (ص ١٤٦) يريد منه أن يحمل النكارة هنا على معنى التفرد المطلق كما حمل كلمة أحمد السابقة فى عمر بن حمزة ، والتى قبلها فى بشير بن المهاجر !! .

ثم قال المعترض (ص ١٤٧) مؤكداً هذا :

« فكأن الحافظ الذهبى أراد أن يفسر قول أحمد : « أحاديثه مناكير » ، أى مفردات ــ فقال بعد سياق الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » . فالفاء هنا تفسيرية ، تفسر قول أحمد الذى عنى به التفرد » !!.

أقول :

قد فرغنا من قول أحمد ، ولله الحمد والمنة وأما قول الذهبى هذا ، فلن أناقشك فى تأويله كثيراً ، فإن الكلام فيه لن يخرج عما قلناه فى كلمة أحمد لكن يكفينا أن نفرح بشهادتك تلك بأن هذا الحديث مما تفرد به عمر ، ولم يتابعه أحد عليه ، حسبَ مافهمتَه أنتَ من كلمة الذهبى ــ رحمه الله تعالى ــ تلك ، والذهبى من أهل الاستقراء التام ، بشهادتك أيضاً (ص ١٧١) .

فما دمت قد سلَّمت بالتفرد هنا ، وأن هذا هو الذى يقصده الذهبى ــ رحمه الله تعالى ــ فلماذا عدلت عنه مع دفاعك المستميت عنه هنا ، حينما أردت التشنيع على الشيخ وإلزامه بما لا يلزمه ؟!! .

فإن الشيخ لما قال فى آخر بحثه حول هذا الحديث :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث » .

اعتبرت هذا قصوراً (ص ١٥٤) وأخذت تشنع على الشيخ بما قد رددناه عليك فى المثال (١٥) من القسم الأخير من هذا الكتاب .

ثم قُلْتَ :

إن عمر بن حمزة **قد يكون توبع** (!) ولكن الشيخ الألبانى لم يقف على المتابعة ، وهذا يحدث كثيراً منه وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه فى ثنايا هذا التنبيه » !! .

فلماذا جوزت هنا أن يكون عمر بن حمزة قد توبع ، مع أنك حملت

النكارة فى قول الذهبى فى هذا الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » على التفرد جزماً ؟! ، فإنى إلى الآن لم يصل إلىَّ علم بتفرد راوٍ وعدم تفرده فى حديث واحد فى آن واحد . فهل وصل إليك أنتَ شىء من هذا ؟! نبئنا بعلم إن كنت من الصادقين !! .

وأما اتهام الشيخ بالقصور ، فهذه نعرة عهدناها عليك ليست علينا بجديدة ، لكن هل كان الذهبى أيضاً قاصراً حينما قضى بتفرد عمر بن حمزة بهذا الحديث ـــ على مقتضى فهمك لكلمنه ـــ أم هى قيامة على الألبانى والسلام !! .

والعجب أن فى كتاب المعترض (ص ١٥٦) أن الذهبى قال فى عمر ابن حمزة هذا فى كتابه « الضعفاء » :

« ضعفه ابن معين ، لنكارة حديثه » !

فقوله : « لنكارة حديثه » هذا من قول الذهبى يفسر به تضعيف ابن معين له ، فهذا يدل على أن الذهبى يفهم أن نكارة أحاديث الراوى توجب ضعفه .

وابن معين نفسه يعرف هذا ، فقد ضعف هو موسى بن عبيدة الرَّبَذِى ، وقال :

« إنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير » !! .

* * *

٤ - عمر بن حمزة .. مرة ثالثة .

قال عثمان الدارمى فى « تاريخه » (٤٧٨) ورواه عنه ابن عدى فى « الكامل » (١٦٧٩/٥) :

« قلت ليحيى بن معين : ما حال عمر بن حمزة الذى روى عن سالم ؟ قال : ضعيف » .

وقال عباس الدورى عنه (٢٠٢٦) :

« عمر بن حمزة ... وعمر بن محمد بن زيد ... ، عمر بن حمزة

أضعفهما » .

قال المعترض (ص ١٤٢) بعد أن أشار إلى قولى ابن معين :

« فهذا تعديل حيث إنه فاضل بينه وبين عمر بن محمد بن زيد الثقة المحتج به فى الصحيحين ... » .

أقولُ :

كونه ثقة محتجاً به فى الصحيحين لا يقدم ولايؤخر هنا ، لأن البحث هنا ليس منصباً لتحقيق حال ابن زيد ، وإنما لتحقيق رأى ابن معين فيه ، بغض النظر عن صحته وعدم صحته . وابن معين رأيه فى ابن زيد أنه « صالح الحديث » كما سيأتى .

وكأن المعترض أحس بهذا فقال :

« قال الدورى عن ابن معين [أى فى ابن زيد] : « كان صالح الحديث » ، فابن معين لم يضعف عمر بن حمزة مطلقاً كما ظن البعض ... » .

أقولُ :

مِنْ هؤلاء البعض : المزِّى ، ومغلطاى ، والذهبى وابن حجر !! .. فهل كان هؤلاء يرجمون الظنون ؟!! . عجباً !!

ثم قال :

« فيمكن أن يقال : إن غرض ابن معين فى رواية الدورى أن ينزل بابن حمزة عن ابن زيد » .

أقولُ :

نعم ، هذا هو الذى لا يفهم غيره ، وهو لا يتعارض مع رواية الدارمى ، لأنه حكى عن ابن معين أنه قال فى عمر بن حمزة : « ضعيف » ، بينما قال ابن معين فى ابن زيد : « صالح الحديث » وبالطبع من قال فيه : « ضعيف » أنزل ممن قال فيه : « صالح الحديث » فلا مناقضة ولا منافرة ، وإعمال القولين أولى من إهمال أحدهما .

لكن المعترض أبى الا التكلف والتعسف فقال :

« ... فإذا قال فى الثانى : « صالح » فيكون الأول ــ عمر بن حمزة ــ صويلح ، أو حسن الحديث ، أو صدوق إن شاء الله ، أو نحو ذلك مما هو أقل من صالح ، كما يعلم من مراتب التعديل .. انظر « فتح المغيث » (٣٣٥/١) ، وكل هؤلاء يحسن حديثهم » .

أقولُ :

ما دام كل هؤلاء يحسن حديثهم ، فأين المفاضلة إذن ؟! فأنت قد استظهرت آنفاً أن مراد ابن معين فيما حكاه الدورى عنه أن ينزل بابن حمزة عن ابن زيد ، فإذا كان ذلك صحيحاً عندك فكيف يستقيم مع تصريحك هنا بأن كل هؤلاء فى مرتبة واحدة وهى مرتبة من يحسن حديثه ؟! .

وبالطبع فالتعسف والتكلف واضح فى صنيعه هنا جداً ، فلو أنه أعمل القولين ، ولم يضارب أحدهما بالآخر لاسيما وأنهما ليسا متنافرين . بل كلاهما يدل على تضعيف عمر بن حمزة ، فأما رواية الدارمى فهى نص فى ذلك ، وأما رواية الدورى فلا تناقضها لأن ابن معين قد صرح فيها بأن ابن حمزة أضعف من ابن زيد ، وابن زيد هذا « صالح الحديث » عند ابن معين ، ومعلوم أن ضعيف الحديث أضعف من صالح الحديث ، فإن صالح الحديث فيه ضعف ما ، فالذى أضعف منه إن لم يكن ضعيفاً ، فهو على شفا حفرة من الضعف .

ثم أراد أن يَرُدَّ التضعيف الصريح الذى فى رواية الدارمى عن ابن معين ، فقال (ص ١٤٣) :

« أرى ــ والله عز وجل أعلم ــ أن التعديل الذى صدر من ابن معين لعمر بن حمزة فى رواية الدورى أولى لعدة أمور » .

أقولُ :

أين هذا التعديل الذى فى رواية الدورى ؟!

إن ابن معين قد صرح فى رواية الدورى بأنَّه أضعف من عمر بن محمد

ابن زيد ، فلم يقل ابن معين : إن عمر بن محمد بن زيد أوثق منه حتى يكون هناك مجال لهذا التوهم .

وكل من كان عالماً بمعانى ألفاظ الجرح والتعديل فى اللغة والاصطلاح ، لا يَشُمُّ من كلمة ابن معين تلك رائحة التعديل لعمر بن حمزة .

فأما فى اللغة ...

فإنهم يطلقون « اسم التفضيل » يريدون به الدلالة على أحد معنيين ..

الأول : وهو الأصل ـــ الدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

كقولك : « زيد أعلم من عمرو » فهذا يدل على اشتراك زيد وعمرو فى العلم إلا أن زيداً زاد على عمرو فيه .

الثانى : الدلالة على المبالغة فى الصفة مع عدم المفاضلة بين الشيئين ، ويفهم ذلك من ظروف الكلام الذى ورد فيه .

تقول مثلاً : « الله أرحم بعباده » فالمقصود هو المبالغة فى الرحمة دون المفاضلة .

وتقول : « الحقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبع » فالمقصود هو المبالغة فى جدارة الحق بالاتباع لا المفاضلة .

ومنه قول الفرزدق :

إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنا   بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

فالمقصود باسم التفضيل هنا المبالغة فى إثبات الصفة لا المفاضلة ، والمعنى : دعائمه عزيزة طويلة .

ومنه أيضاً قول حسَّان بن ثابت وهو يخاطب من هجا النبي صلى الله عليه وسلم :

هَجَوْتَ مُحَمَّداً فأَجَبْتُ عَنْهُ   وَعِنْد اللهِ فى ذَاكَ الجَزَاءُ
أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ   فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ

فليس مراده أن النبي صلى الله عليه وسلم يشترك معه فى الشَّرِّيَّة ـــ حاشاه ـــ ولا أنه يشترك مع النبي صلى الله عليه وسلم فى الخيرية ، وإنما مراده المبالغة فى إثبات الشرية للذى يهجوه ، وإثبات الخيرية للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون المعنى: فالشِّرِّير منكما فِدَاءٌ للخيِّرِ . والله أعلم .

أما فى الاصطلاح ..

فالمحدثون يستخدمون اسم التفضيل على هذين المعنيين جميعاً .

فأما المعنى الأول فاستخدامهم له كثير ، فإنه الأصل .

وأما المعنى الثانى فهم أيضاً يستخدمونه ، فمن ذلك ..

قول شعبة : « لأن أزنى أحب إلَيَّ من أن أدلِّس » .

فشعبة – رحمة الله تعالى – لا يريد بداهة المفاضلة بين الزنا والتدليس ، وأن الزنا أحب إليه من التدليس ، هذا لا يمكن أن يقصده شعبة ، وإنما مراده المبالغة فى ذمِّ التدليس ، ولذا قال ابن الصلاح فى « مقدمته » معلقاً على قول شعبة هذا (ص ١٧٠ محاسن) :

« هذا من شعبة إفراطٌ محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير » .

ومثله قوله فى أبان بن أبى عياش :

« لأن يزني الرجل خيرٌ من أن يروى عن أبان »

وقوله أيضاً فى أبى هارون العبدئ عمارة بن جوين :

« لأن أقدم فتضرب عنقى أحبُّ إلَيَّ من أن أُحدِّث عنه » !! .

فعلى هذا ، لو حملنا قول ابن معين : « عمر بن حمزة أضعفهما » على المعنى الأول لكان دالاً على اشتراك كلٍّ من عمر بن حمزة ، وعمر بن محمد ابن زيد فى الضَّعْف ، إلا أن ابن حمزة زاد على ابن زيد فيه ، فإذا كان ابن زيد عنده « صالح الحديث » فيكون ابن حمزة ضعيفاً أو من جملة الضعفاء على الأقل إذ إن صالح الحديث فيه ضعف ما ، فالذى يكون أضعف منه لا ينفكُّ عن هذا .

وإن كان ابن معين يقصد المعنى الثانى فهو أدل على ضعف عمر بن حمزة عنده ، لأنه حينئذ يكون دالاً على مبالغة ابن معين فى تضعيف عمر بن حمزة ويكون قوله : « عمر بن حمزة أضعفهما » معناه أنه الضعيف منهما . والله أعلى وأعلم .

على أن المحدثين قد يطلقون اسم التفضيل ، لا يريدون أكثر من إثبات المفاضلة بين الشيئين وإن لم تكن الصفة متحققة فى أحدهما .

كقولهم : « هذا الحديث أصح شىء فى الباب » .

فهذا لا يلزم منه عندهم اشتراك هذا الحديث وغيره مما فى الباب فى الصحة ، وإنما مرادهم أن هذا الحديث أفضل من غيره مما فى الباب ، وقد يكون غيره ضعيفاً جداً أو موضوعاً .

وقولهم : « هذا الحديث أضعف شىء فى الباب » .

لايعنون به ثبوت صفة الضعف فيه أو فى غيره ، وإنما يعنون بذلك أن الأحاديث الأخرى التى فى الباب أرجح منه وأقوى . فقد يكون الحديث حسناً وفى الباب ما هو صحيح ، فيكون الحسن أضعف من الصحيح أى أنه أقل منه قوة .

قال النووى رحمه الله تعالى :

« لا يلزم من هذه العبارة [أى قولهم : أصح شىء فى الباب كذا] صحة الحديث ، فإنهم يقولون : « هذا أصح ما جاء فى الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم : أرجحهُ أو أقلُّه ضعفاً » .

وكأن هذا المعنى مستخدم على لسان الشارع ، فمن ذلك مارواه مسلم وغيره من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » .

فقوله صلى الله عليه وسلم : « وشرها ... » . ليس مراداً منه إثبات أصل الشَّرِّيَّة فى الفاضل أو المفضول، وإنما هذا خرج مخرج المفاضلة فقط كأنه يريد

إثبات نقصان حظِّ الصفوف الأخيرة عن الأولى فى الرجال ، والعكس فى النساء . والله أعلم .

وبالطبع ، فإن تنزيل هذا المعنى أو عدم تنزيله بحسب القرائن وسياق الكلام .

فلو حملنا قول ابن معين : « عمر بن حمزة أضعفهما » على هذا المعنى لما كان دالاً على تعديل عمر بن حمزة كما فهمتهُ أَنْتَ ، لأن غاية ما يدلُّ عليه حينئذٍ أن عمر بن حمزة أسوأ حالاً من عمر بن محمد بن زيد ، أو أن ابن زيد أرفع وأفضل من ابن حمزة ، وهذا لا يدل على تعديل عمر بن حمزة ، كما لا يدل على تضعيفه ، وبهذا لا تصلح كلمة ابن معين تلك فى معرفة حال ابن حمزة عنده ، وحينئذٍ لا بُدَّ من التماس كلمة أخرى من ابن معين لمعرفة حاله عنده ، فوجدنا الدارمى قد حكى عنه أنه قال فيه : « ضعيف » ، فوجب إعمال هذا القول ، وإلا سقط قولا ابن معين فى الرجل وحينئذٍ نكون قد وقعنا فى حفرة من التخليط والتناقض .

فانظر أخى القارىء كيف أنَّ التكلف والتعسف فى ردِّ كلام ابن معين فى الرجل ، قد جرَّه إلى مالا يتصوره فاهم لهذا العلم .

والحاصلُ ...

أن مافهمه المعترض من قول ابن معين فى رواية الدورى : « عمر بن حمزة أضعفهما » من أنها تدل على تعديل عمر بن حمزة بعيدٌ جداً عن الفهم الصحيح ، وأن الكلمة مهما فهمناها على أوجهها المختلفة فلا تدل على التعديل أبداً ، بل هى إن لم تدل على التضعيف فهى على الأقل لا تدل على خلافه . والله من وراء القصد .

فإن قيل :

إن الإمام ابن القطان قد فهم هذا الذى فهمه المعترض فإنه قال : « وعمر ضعفه ابن معين ، وقال : إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد ،

فهو فى الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر ».

أقولُ :

هذا لا يعارض ما قررناه ، ولا يؤيد ما قاله المعترض . لأن الإمام ابن القطان قد اعتبر ابن زيد ثقة باعتبار الحكم النهائىّ فيه ، لا باعتبار قول ابن معين فيه « صالح الحديث » ، فإن قول ابن معين هذا لا يدل على ان ابن زيد ثقة عنده ، بل غاية ما يدل عليه أنه عنده صدوق حسن الحديث . وكون ابن زيد ثقة عند غير ابن معين لا يقدم ولا يؤخر هنا لأن مدار البحث هو تحقيق حال ابن حمزة عند ابن معين لا عند غيره .

وكأن ابن القطان لم يقف على قول ابن معين فى ابن زيد : « صالح الحديث » ، فحكم بمقتضى حكم الأكثر إذ الأصل عدم المخالفة .

وحينئذٍ فالمقارنة الصحيحة لا تكون بين ثقتين لأنه ليس واحداً منهما ثقة عنده ، وإنما تكون بين صالحين أو ضعيفين ، وفى كلا الحالتين فعمر ابن حمزة إن لم يكن ضعيفاً فهو على الأقل على شفا حفرة من الضعف .

أما قول المعترض :

« إن قوله : « ضعيف » جرح غير مفسر ، وهو مردود بالاتفاق فى مقابل التعديل ... » .

فهو مبنى على أن قول ابن معين فى رواية الدورى تعديل لعمر بن حمزة ، وقد بان لك قيمة هذا الفهم فيما سبق ، وعلى هذا فلا تعارض ، فَلِمَ الرد للتضعيف الصريح منه لعمر بن حمزة فى رواية الدارمى وهو لايخالف قول ابن معين الآخر الذى حكاه عنه الدورى .

ثم قال المعترض :

« **الثانى** :[1] أن ابن معين ضعف عمر بن حمزة بالنسبة لروايته عن سالم فقط ، ولم يضعفه مطلقاً » !! .

---

(١) أى من الأمور التى بها قَدَّمَ رواية الدوري على الدارمى إذ إنهما يتعارضان عنده !!

أقولُ :

كأنك أخذت هذا من قول الدارمى : « قلت ليحيى بن معين : ما حال عمر بن حمزة الذى روى عن سالم ؟ قال : ضعيف » .

ولن أناقشك فى هذا الفهم ، وإلا فعادة المحدثين حينما يتعرضون لراوٍ ويلتمسون تعريفه وتعيينه ذكروا أشهر شيوخه أو تلامذته حتى يميزوه عن غيره .

ومن الاتفاقات اللطيفة جداً أن ابن معين فعل نفس الأمر فى رواية الدورى ، فقد قال (٤١٥/٣) :

« عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ، يروى عنه أبو أسامة ويروى عنه الفزارى ، وعمر بن محمد بن زيد بن عمر بن الخطاب ، الذى يروى عنه أبو عاصم النبيل ، كان ينزل عسقلان ، وعمر بن حمزة أضعفهما » .

فلماذا لم تعامل رواية الدورى بما عاملت به رواية الدارمى ، مع أن ابن معين ذكر هنا الراوى عنه ، فعلى طريقتك ينبغى أن تحمل حكم ابن معين هنا على ما رواه عنه أبو أسامة والفزارى فقط !! .

ومما يؤكد بطلان هذا الفهم ...

١ ـــ أنه لم يقيد أحد ممن ضعف عمر بن حمزة ضَعْفَه بهذا القيد بل كل من ضعفه فإنما ضعفه مطلقاً ، فمن رام التقييد فعليه أن يلتمس نصاً صريحاً عن أحد الأئمة على الأقل .

٢ ـــ أن الذين اعتنوا بجمع أقوال المتقدمين فى الرجال حينما ذكروا تضعيف ابن معين له أطلقوه ولم يقيدوه ، مثل الإمام المزى والذهبى وابن حجر ، مع أنهم وقفوا على كلمتى ابن معين فيه ، والذهبى نفسه يقول فى « الضعفاء » ـــ كما فى كتاب المعترض (ص ١٥٦) : « ضعفه ابن معين لنكارة حديثه » !! .

فما لى أرى المعترض يتشبث بالحجج الواهيات ويدع الرواسى الشامخات ؟!! .

على أننا لو فتحنا هذا الباب لضاع قدر كبير من أقوال الأئمة فى الرجال ، وهذا إنما يكون عند عدم إمكان الجمع إلا بهذه الطريقة . فكيف وأنه لا اختلاف أصلاً .

والعجب أنه يقول هذا ، وهو يعلم أن حديث مسلم الذى يدور حوله البحث إنما هو من حديثه عن سالم ، فهو بهذا كأنه يضعف رواية مسلم وهو لا يدرى .

وكأنه أحسَّ بهذا فقال (ص ١٤٤) :

« ومنه يُعلم أن تضعيفه لعمر بن حمزة فى رواية الدارمى إما أن يُرَدَّ أو يُقَيَّدَ بروايته عن عمه سالم ، ولكن فى غير صحيح مسلم ، وهو قيد مطلوب لأن مسلماً أخرج روايته عن سالم فى صحيحه » .

أقولُ :

سلَّمنا جدلاً بأن روايته فى مسلم عن سالم صحيحة لكنك سلَّمت بأن روايته عن سالم فى الأصل ضعيفة فلماذا هذا الدفاع المستميت عن الراوى مع أنه سواء كان عندك ثقة أو ضعيفاً فالحديث صحيح لأنه فى مسلم ، فلو أنك قلت هذا الكلام فى أول بحثك لأرحت واسترحت ولم تَسوِّد الصفحات فى كلام لا قيمة له عندك أمام تصحيح مسلم للحديث !! .

فإذا علمت أن أكثر روايات عمر بن حمزة إنما هى من حديثه عن عمه سالم علمت بأن أكثر روايات عمر بن حمزة ضعيفة ، ولم يبق إلا القليل ، الله أعلم به فأنت بذلك قد وافقت ضمنياً على تضعيف عمر بن حمزة لأن أكثر رواياته قد أخطأ فيها ، ومن كان كذلك فالضعف أولى به .

وكأنه أحسَّ بهذا فقال :

« والأول [يعنى الردَّ لما رواه الدارمى عن ابن معين] أظهر لموافقته القواعد (!) ، والله تعالى أعلم ، وهو الذى اعتمده ابن القطان فى « بيان الوهم والإيهام » فأصاب فى ذلك » !! .

أقولُ :

هكذا استظهرتَ مالا يظهر ألبتة ومن نظر فيما سطرناه هنا علم بُعْدَ هذا الذى استظهره عن الفهم الصحيح .

لكن ما معنى قولك : « لموافقته القواعد » ! فأى القواعد تقصد ؟!

فإن كان شيئاً مما مضى فقد بيناه بياناً شافياً وبيَّنا ما فيه من بُعْدٍ عن القواعد وعدم موافقة لها . وأما إن كنت تقصد قواعد أخرى فأت بها لننظر فى مدى صحتها من ضعفها ، متوخين فى ذلك الحق والإنصاف إن شاء الله تعالى .

وأما قولك :

« وهو الذى اعتمده ابن القطان » .

فابن القطان لم يَرُد مارواه الدارمى عن ابن معين بالمرة بل اعتمده فى نسبة تضعيف ابن معين لعمر بن حمزة ، فقد قال ـــ كما نقلته أنتَ (ص ١٥٣) .

« وعمر ضعَّفه ابن معين ... » .

فانظر كيف جزم بنسبة التضعيف إلى ابن معين ! نعم هو جمع بين قولى ابن معين فيه وتوصل إلى أنه حسن الحديث . وهذا لا يدل على أنه ردَّ تضعيف ابن معين كما تزعم ، وإنما يدل على أنه حمله على خلاف الظاهر .

وقد فرغنا من النظر فى جمع ابن القطان قريباً والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

* * *

٥ – عمر بن حمزة .. مرة أخيرة .

نقل الأئمة : المزى ، والذهبى ، وابن حجر تضعيف النسائى لعمر بن حمزة فقال المعترض (ص ١٤٤) :

« أما النسائى ، فلم يثبت عنه ـــ والله تعالى أعلم ـــ تضعيف عمر بن

حمزة ، ومن نقل عنه التضعيف فقد أخطأ عليه (!) وبيان ذلك ، أن النسائى نفسه قال فى « الضعفاء » (ص ٨٤) ما نصه : عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ، ليس بالقوى » .

أقول :

وقوفك على هذه القولة للنسائى لا ينفى الأخرى ، فالنسائى ــ رحمه الله تعالى ــ يتكلم فى الرجال كثيراً ، ومن الرواة من تكلم فيه فى غير موضع من كتبه ، وربما اختلفت أقواله فى الراوى الواحد .

وقد مرَّ فى كتابك مثل هذا تماماً فقد قُلْتَ فى كلامك فى هشام بن حسان (ص ١٣٥) :

« قال النسائى : ضعيف ، وقال مرة : ليس بالقوى »

فلماذ لم ترد إحداهما بالأخرى كما فعلت هنا ؟

وصنيع المعترض هذا يذكرنا بردِّه على الشيخ حينما قال فى حديث عمر ابن حمزة هذا الذى فى مسلم : « إن من أشر الناس ... » :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث »

فإن المعترض ألزمه بإلزام عجيب ، فقال (ص ١٥٤) :

« يلزم منه أنه اطلع على جميع المستخرجات على مسلم على الأقل ، حتى يقول هذا القول ، وهذا لم يقع له » !! .

فهذا يَلْزَمُك هنا أيضاً لأنك نفيت شيئاً حكاه العلماء ونسبوه إلى النسائى بمجرد أنك لم تقف عليه ، فهل وقفت على جميع مصنفات النسائى المطبوع منه والمخطوط فضلاً عن المفقود حتى تجزم بهذا النفى ؟! مع أن هذا لا يلزم الشيخ أصلاً لأنه لم ينف احتمال وجود الشاهد وإنما نفى اطلاعه ووقوفه عليه ، أما أنت فجزمت بعدم الوجود بمجرد أنك لم تقف عليه ، مع أن هؤلاء الأئمة المزىّ والذهبى وابن حجر قد نسبوا هذا القول إلى النسائى ، ولم يتعقب المزىَّ مغلطاى مع أنه لا يترك له مثل ذلك . والله المستعان .

ثم قال :

« ومنه يعلم أن قول الألبانى : « ضعفه النسائى » ، ليس بجيد ، وتقويله ما لم يقله ، والله أعلم » .

أقولُ :

أما الشيخ الألبانى ، فلم يقل هذا ، وإنما نقله من طريق الذهبى فى « الميزان » فهل كان الذهبى متقولاً على النسائى ، أم المزىُّ ، أم مغلطاى ، أم ابن حجر ؟!! .

* * *

٦ - عياض بن عبد الله الفِهْرى ...

قال البخارى : « منكر الحديث » .

تجاهل المعترض هذا القول بالكلية وكأنه ما قيل بل أشار إليه إشارة (ص ١١٠) لعلمه أن هذه الكلمة من أشد صيغ الجرح عند البخارى ، فلما لم يجد جواباً سكت ، لكنه أوهم أنه ليس بذا قيمة فى التأثير على حال عياض . وأخذ يعارضه بما لو اجتمع لم يقو على معارضته . فالله المستعان .

* * *

٧ - عياض ... مرة أخرى .

قال ابن معين : « ضعيف الحديث » .

صنع فيه كما صنع فى كلام البخارى ، ذكره (ص ١١٠) ولم يعول عليه ثم أخذ يعارضه كما عارض كلام البخارى بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره !! .

* * *

٨ - عياض .. مرة ثالثة !! .

قال أبو حاتم ــ كما فى « الجرح والتعديل » (٤٠٩/١/٣) :

« ليس بقوى » .

نقلها المعترض (ص ١١٠) بلفظ : « ليس بالقوى »

ثم قال :

« وهو تليين هين » .

أقولُ :

نعم ، « ليس بالقوى » تليين هين ، لكن ليس كذلك « ليس بقوى » ، وهذا لا يخفى على عارفٍ بدلالات الألفاظ ، فإن قولهم : « ليس بالقوى » نفى لكمال القوة فقط ، ومن قيلت فيه هذه الكلمة فهو فى جملة الثقات إلا أن غيره أوثق منه فحديثه حسن فى الأصل ، أما قولهم : « ليس بقوى » فهو نفى لأصل القوة ، فهى إذن من صيغ الجرح ، فهى بمرتبة « ضعيف » لأن الضعيف انتفى عنه أصل القوة كما لا يخفى .

* * *

٩ - محمد بن قيس - قاص عمر بن عبد العزيز - ..

قال الحافظ فى « التقريب » :

« ثقةٌ ، من السَّادسة ، وحديثُهُ عن الصَّحابة مرسلٌ » .

اعتمد الشيخ على هذا القول فى الحكم بالانقطاع على حديث محمد بن قيس هذا عن أبى صِرمة الصحابى عن أبى أيوب أنه قال حين حضرته الوفاة : كنت كتمت عنكم شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون فيغفر لهم » .

فتعقبه المعترض فقال (ص ١٩٣) :

« إن محمد بن قيس **سمع** من أبى صِرمة مالك بن قيس الصحابى ، ولم يصب الألبانى فى دعوى الانقطاع بين محمد بن قيس وأبى صرمة ، بل قلَّد الحافظ رحمه الله تعالى حيث عدَّ محمد بن قيس من السادسة وهم من لم

يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، ولو رجع الألباني إلى كتب الرجال ــ غير « التقريب » ــ لعلم أن عدَّ محمد بن قيس من السادسة خطأ ... » .

ثم قال :

« وبيان ذلك أنهم عندما ترجموا لمحمد بن قيس ذكروا أنه يروى عن أبي صرمة ، وعندما ترجموا لأبي صِرمة ذكروا أن محمد بن قيس يروى عنه ، وسكتوا إقراراً . ولم أر مَنْ قال : إن محمد بن قيس لم يرو عن أبي صِرمة تصريحاً أو تلويحاً ، بل إنهم فى ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر ابن عبد الله وأبي هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل » .

أقولُ :

أئمة الحديث يفرقون بين أمرين ، بين مجرد رواية راوٍ معين عن شيخ معين وبين ثبوت سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ .

فالرواية المجردة لا تدل على السماع لاحتمال أن يكون الراوى قد سمع بواسطة ثم أسقطها عند الرواية .

وكذلك ثبوت السماع لا يدل على وقوع الرواية لاحتمال أن يكون الراوى سمع من شيخه لكنه لم يحدث بما سمعه منه .

فإن هناك من الرواة من قد رووا عن بعض الشيوخ ومع ذلك فإنَّ الأئمة مازالوا مطبقين على أنهم لم يسمعوا منهم .

كالحسن البصرى روى عن عمران بن حصين ، وجابر بن عبد الله ومع ذلك فهو لم يسمع منهما اتفاقاً . انظر كتاب المعترض (ص ٩٤) .

فالرواية المجردة وحدها لا تدل على السماع .

وهذا أبو شاه اليمنى الذى التمس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اكتبوا لأبي شاه » كما فى « الصحيحين » عن أبي هريرة ، ومع

ذلك فلايعرف لأبى شاه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يرو عنه هذه الخطبة ولا غيرها .

وهذا يدلُّ على أن ثبوت السماع لا يلزم منه ثبوت الرواية على عكس الأمر الأول .

والراوى إذا روى عمن لم يسمع منه ، إما أن يكون ذلك انقطاعاً ظاهراً ، ويظهر ذلك بعدم وقوع المعاصرة أصلاً ، وإما أن تكون المعاصرة متحققة ، فهذا ما يسمونه بـ « الإرسال الخفى » .

وقد صنفوا فيه كتب المراسيل مثل « مراسيل » ابن أبى حاتم .

والإرسال الخفى إذا ثبت فله حكم الانقطاع ، لأنه يؤول فى النهاية إلى أن هناك واسطة قد سقطت .

ويعرف الإرسال الخفى بطرائق وقرائن ، يقول السيوطى فى « الألفية » :

وَيُعْرَفُ الإِرْسَالُ ذُو الخَفَاءِ بعَدَمِ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ
وَمِنْهُ مَايُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ مِنْ جِهَةٍ بِزَيْدِ شَخْصٍ وَاعِ
وَبِزِيَادَةٍ تَجِي ، وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهِمَا
حَيْثُ قَرِينَةٌ وَإِلَّا احْتَمَلَا سَمَاعَهُ مِنْ ذَيْنِ لَمَّا حَمَلَا
وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالإِخْبَارِ عَنْ نَفْسِهِ وَالنَّصُّ مِنْ كِبَارِ

فالطريقة الأولى ..

أن يصرح الراوى نفسه بأنه لم يسمع من ذلك الشيخ وإن روى عنه .

فمن ذلك ..

١ ــ ففى « مراسيل » ابن أبى حاتم (٨٣٢) عن موسى بن سلمة قال : أتيت مخرمة بن بكير ، فقلت له : حدثك أبوك ؟ فقال : لم أدرك أبى ، ولكن هذه كتبه .

وفيه (٨٣٠) عن حماد بن خالد عن مخرمة قال : لم أسمع من أبى شيئاً .

٢ ــ وفى « مراسيل » ابن أبى حاتم (٧١) عن أبى بكر بن عياش

قال : قلت لجميل بن زيد : هذه الأحاديث ، أحاديث ابن عمر ؟ [يعنى التى رويتها عنه] قال : أنا ما سمعت من ابن عمر ، إنما قالوا لى : إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر ، فقدمت المدينة فكتبتها .

٣ ــ وفيه (٢١٩) عن أبى داود الطيالسى قال : لقيت زيادَ بنَ ميمون أنا وعبد الرحمن بن مهدى ، فسألناه ، فقال : عدّوا أن الناس لا يعلمون أنى لم ألق أنساً ، ألا تعلمان أنى لم ألق أنساً .. ثم بلغناه أنه يروى عنه ، فأتيناه فقال : عدوا رجلاً أذنب ذنباً ، فيتوب ، ألا يتوب الله عليه ؟! قلنا : نعم ، قال فإنى أتوب ما سمعت من أنس قليلاً ولا كثيراً .

٤ ــ وفيه (٣٣٨) عن مُشاش قال : قلت للضحاك ــ يعنى ابن مزاحم ــ سمعت من ابن عباس ؟ قال : لا ، قلتُ : رأيته ؟ قال : لا .

وفيه أيضاً (٣٤١) عن عبد الملك بن ميسرة قال : قلتُ للضحاك : أسمعت من ابن عباس ؟ قال : لا ، قلتُ : فهذا الذى ترويه عمَّن أخذته ؟ قال : عنك وعن ذا وعن ذا !! .

الطريقة الثانية ..

أن ينص إمام على ذلك ، وهذا كثير تجده مبثوثاً فى تراجم الرجال ، وفى « مراسيل » ابن أبى حاتم من ذلك قدر كبير .

وهناك قرائن يستدل بها على ذلك ، فمنها ...

القرينة الأولى ...

بُعْدُ الشُّقَّة بين الراوى والشيخ بحيث إنه يستبعد أن يكونا قد التقيا لاسيما إذا كان الراوى غير معروف بالطلب والرحلة .

١ ــ ففى « المراسيل » (٩٧) قال على بن المدينى :

الحسن لم يسمع من ابن عباس ، وما رآه قط ، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة ، استعمله عليها على رضى الله عنه ، وخرج إلى صفين .

ونحوه عن أحمد بن حنبل فيه أيضاً (٩٨) .
وفيه (١٢٧) عن ابن المديني قال :
الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع لأن الأسود بن سريع خرج من البصرة أيام علىّ رضى الله عنه ، وكان الحسن بالمدينة .

٢ ــ وقال ابن أبى حاتم فى « المراسيل » (٣١٩) :
« قلت لأبى : أبو وائل ، سمع من أبى الدرداء شيئاً ؟ قال : أدركه ، ولا يحكى سماع شيء ، أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل كان بالكوفة . قلتُ : كان يدلس ؟ قال : لا ، هو كما يقول أحمد بن حنبل » .

٣ ــ وقال ابن رجب فى « شرح الأربعين » (الحديث التاسع والعشرون) :
« لم يثبت سماع أبى وائل من معاذ وإن كان قد أدركه بالسنّ ، وكان معاذ بالشام وأبو وائل بالكوفة ، ومازال الأئمة كأحمد وغيره يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا » .

٤ ــ وفى هامش « المراسيل » (ص ٦٣) :
« سئل أحمد بن حنبل عن زرارة ــ يعنى ابن أوفى ــ لقى تميماً ؟ فقال : ما أحسبه لقى تميماً ، تميم كان بالشام ، وزرارة بصرى ، كان قاضيهما » .

٥ ــ وفى « المراسيل » (٦٨٣) قال ابن أبى حاتم :
« سئل أبى عن ابن سيرين ، سمع من أبى الدرداء ؟ قال : قد أدركه ، ولا أظنه سمع منه ذاك بالشام وهذا بالبصرة » ! .

٦ ــ وفى « الكامل » لابن عدى (١٢٤/١) عن الشافعى أنه قال :
« لايعلم عبد الرحمن بن أبى ليلى رأى بلالاً قط ، عبد الرحمن بالكوفة ، وبلال بالشام ، وبعضهم يدخل بينه وبين عبد الرحمن رجلاً لا نعرفه ، وليس يقبله أهل الحديث » !

القرينة الثانية ...

أن يكون هذا الراوى لم يسمع ممن هو أقرب إليه من هذا الشيخ أو ممن هو أشهر منه وأعرف ، أو ممن قد عاش بعده بزمن .

١ ـ قال ابن رجب فى نفس الموضع السابق :

« وقد حكى أبو زرعة الدمشقى عن قوم أنهم توقفوا فى سماع أبى وائل من عمر أو نفوه فسماعه من معاذ أبعد » .

لأن معاذا مات قبل عمر ، فإنه مات سنة ثمانى عشرة ، بينما مات عمر سنة ثلاث وعشرين ، فإذا كان أبو وائل لم يسمع ممن تأخرت وفاته فعدم سماعه ممن تقدمت وفاته أولى ، لاسيما وأن عمر كان أمير المؤمنين ، والسماع منه مما تتطلع إليه الهمم ، وتتشوق إليه النفوس .

٢ ـ وفى « المراسيل » (٤٩٢ـ٤٩٣) قال ابن أبى حاتم :

« سئل أبى عن عمر بن عبد العزيز ، سمع من عبد الله بن عمرو ؟ قال : لا ، كان عمر بن عبد العزيز والياً على المدينة ، وسلمة بن الأكوع ، وسهل ابن سعد حيين ، فلو كان حضرهما لكتب عنهما » .

٣ ـ وفيه (٦٧٢) عن أبى طالب قال : سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن على ـ يعنى أبا جعفر الباقر ـ سمع من أم سلمة شيئاً ؟ قال : لا يصح أنه سمع . قلتُ : فسمع من عائشة ؟ فقال : لا ، ماتت عائشة قبل أم سلمة .

القرينة الثالثة ...

أن يكون من هو أكبر من هذا الراوى ، أو من هو أكثر طلباً ورحلة منه ، أو من هو أقرب إلى هذا الشيخ منه فى المسكن والموطن ، لم يسمع من ذاك الشيخ فإذا كان الكبير والرحّالة لم يسمع منه فأولى أن لا يكون قد سمع من هو دون ذلك .

١ ـ ففى « المراسيل » (١٩٠) عن أحمد بن حنبل أنه قال :

« ما أرى خالداً الحذاء سمع من الكوفيين ، مَنْ رجلٌ أقدم من أبي الضحى ، وقد حدث عن الشعبى ، وما أراه سمع منه » .

٢ ــ وفى « تهذيب الكمال » (٢٨٧/٨) أن أحمد بن حنبل سئل : رأى خلفُ بن خليفة عمرو بن حريث ؟ قال : لا ، ولكنه عندى شُبِّه عليه حين قال : رأيت عمرو بن حريث ، هذا ابن عيينة ، وشعبة ، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث ، يراه خلف ؟! ما هو عندى إلا شُبِّه عليه .

القرينة الرابعة ...

أن تجيء رواية هذا الراوى عن ذاك الشيخ من وجه آخر بذكر واسطة بينهما مما يُشكِّل ريبة فى حصول سماع هذا الراوى من ذاك الشيخ ، سواء فى الجملة أو فى حديث معين .

١ ــ ففى « المراسيل » (٢٢٦) عن على بن الحسين بن الجنيد :

« زيد بن أسلم عن أبى هريرة ، مرسل ، وعن عائشة ، مرسل ، أُدخل بينه وبين عائشة : القعقاع بن حكيم ، وأُدخل بينه وبين أبى هريرة : عطاء ابن يسار » .

٢ ــ وفيه (٣١٨) عن الأثرم ، قال :

« قلت لأبى عبد الله ــ يعنى أحمد بن حنبل ــ أبو وائل سمع من عائشة ؟ قال : ما أدرى ، ربما أُدخل بينه وبينها مسروق فى غير شيء وذكر حديث : « إذا أنفقت المرأة » .

٣ ــ وفيه (٣٢٠) عن أبى حاتم :

« أبو وائل قد أدرك علياً ، غير أن حبيب بن أبى ثابت روى عن أبى وائل ، عن أبى الهياج ، عن على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه : « لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته » .

٤ ــ وفيه (٣٧٧) قال ابن أبى حاتم :

« سألت أبى عن عبد الله بن مَلاذ الأشعرى الذى يروى عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : « اللهم أَنج السفينة ومن فيها » قالوا : يا رسول الله أى سفينة ؟ قال : « سفينة تقدم عليكم من اليمن فيها سبعون ومائة من الأشعريين » ؟ قال أبى : عبد الله بن مَلاذ ليست له صحبة ، قلتُ : فإن أحمد بن سنان أخرج ذلك فى « مسنده » ؟ قال أبى : بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة ، يروى عبد الله بن مَلاذ ، عن نمير بن أوس ، عن رجل ، عن عامر بن أبى عامر الأشعرى ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

٥ ــ وفيه (٥٥٧) عن أبى حاتم :

« عدى بن عدى هو ابن عميرة ، ولأبيه صحبة ، ولم يسمع من أبيه يُدْخَل بينهما : العُرس بن عميرة بن قيس » .

٦ ــ وفيه (٥٩٤) عنه أيضاً :

« لا أدرى سمع الشعبى من سَمُرَة أم لا ، لأنه أُدخل بينه وبينه رجل » .

ومن تصفَّح « المراسيل » لابن أبى حاتم وجد من ذلك الكثير والكثير .

والأئمة إنما نفوا السماع أو ترددوا فيه من أجل ما جاء من زيادة الواسطة فى بعض الطرق الأخرى ، إنما ذلك لكون الذين ذكروا الواسطة والذين لم يذكروها ثقات أثباتاً مع عدم اشتهار الراوى بالأخذ عن هذا الشيخ .

أما إذا كان الذين رووا أحد الوجهين ممن لا تقوم بهم الحجة أو ثبت أن روايتهم شاذة غير محفوظة فحينئذ يعمل بالرواية المحفوظة ولا يعول على الأخرى .

وهناك قرائن أخرى ، تلتمس من كتب الرجال .

* * *

فصلٌ

وبعد أن بينا طريقة الأئمة فى التفريق بين الرواية والسماع ، وأنه ليس كل من روى عن رجل لزم أن يكون قد سمع منه ، بعد أن بينا هذا يظهر لك قيمة ما استدل به المعترض على إثبات سماع محمد بن قيس من أبى صرمة ، فإنه لم يستدل على ذلك إلا بكونه قد روى عنه ، وأن الأئمة ذكروا أنه روى عنه وسكتوا إقراراً لذلك ، وهذا بالطبع أبعد ما يكون عن الفهم الصحيح ، وهو إن دلَّ على شىء فإنما يدل على أن المعترض أبعد ما يكون عن ساحة أهل الحديث ، وعن معرفة مناهجهم فى نقد المرويات ، وعن أصولهم التى وضعوها وأصولها .

وليته وقف إلى هذا الحد ، بل إنه أخذ يعتمد على مجرد وقوع الرواية عنه ، ويقدم ذلك على النص الصريح الفصيح فى نفى سماعه منه ! فقال :

« بل إنهم فى ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر بن عبد الله وأبى هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل ... فمن تكلم فى روايته عن الصحابة ، ففى روايته عن جابر وأبى هريرة رضى الله عنهما فقط » .

أقولُ :

إلى الآن لم أسمع أن إنساناً يحاول استنباط حكم من نص ساكت ويدع النص الصريح فى المسألة ، هذا من الغرائب والعجائب التى رأيتها لهذا المعترض ، فهو لا يتردد فى ردِّ القول الصريح فى المسألة من أجل استنباط ناتج عن فهم سقيم عقيم .

ولو فرضنا أن هذا الفهم صحيح ، لما جاز تقديمه على النص الصريح ، لما عُلِم من مبادىء الفهم الصحيح أنه إذا تعارض منطوق ومفهوم قدم المنطوق على المفهوم ، فكيف والفهم سقيم عقيم ؟! .

فكيف ولا تعارض أصلاً ..

فكيف وأن الحافظ لم يتفرد به بل سبقه إليه ابن حبان كما سيأتى .

والمعترض هنا يريد أن يردَّ النصَّ الصريح من الحافظ ابن حجر فى عدم سماع محمد بن قيس من أبى صِرمة بمجرد أن روايته عنه قد وقعت ، هذا من أعجب ما رأيت !! . فالرواية شيء والسماع شيء آخر .

ولعلك أيها القارىء اللبيب استبعدت كما استبعدت أنا أن يصل المعترض إلى هذا المدى وإلى هذا الحدِّ فى الغرابة والشذوذ .

لكن قد آن لك أيها القارىء الكريم أن تَرَ ما لم تره عيناك من قبل ، وأن تسمع ما لم تسمعه أُذناك من قبل !! .

إن المعترض لم يكتف بأن يرد القول الصحيح الصرخ بفهمه السقيم العقيم ، بل تَعدَّى هذا فأتى بزائدة عجيبة ، وشاردة غريبة ، فأخذ يسمِّى هذا السكوت الذى هو فى حدِّ ذاته سكوت ، أخذ يسميه قولاً ، وأنزله منزلة القول .

يقول المعترض (ص ١٩٤ــ١٩٥) :

« ليس للحافظ قول واحد فى محمد بن قيس ، بل له أربعة أقوال (!!) : الذى فى « التقريب » ، واثنان فى « التهذيب » ، والأخير فى « الإصابة » .

الأول : فى ترجمة محمد بن قيس قال : « روى عن أبى هريرة وجابر يقال مرسل ، وأبى صرمة الأنصارى .... إلخ » « التهذيب » (٩/٤١٤) .

فانظر كيف ضعف روايته عن أبى هريرة وجابر ثم سكت عن أبى صِرمة .

الثانى : فى « التهذيب » (١٢/١٣٤) فى ترجمة أبى صرمة قال : « روى عنه محمد بن كعب القرظى ومحمد بن قيس المدنى .... إلخ » ثم قال الحافظ : « وروى عنه أيضاً محمد بن يحيى بن حبان أفاده العسكرى وهو غلط ، وإنما روى محمد عن ابن محيريز عنه » . اهـ .

فانظر كيف أقرَّ الحافظ رواية محمد بن قيس عن أبى صرمة ، وتعقب

رواية غيره — محمد بن يحيى — عنه .

الثالث : ذكر فى « الإصابة » (١٠٨/٤) رواية محمد بن قيس عن أبى صِرمة » .

ثم قال المعترض .

« فهذه ثلاثة أقوال للحافظ تدفع دعوى الانقطاع » ! .

أقولُ :

فانظر كيف يسمى سكوت الحافظ ابن حجر قولاً ، ويقول : إن للحافظ ابن حجر أربعة أقوال والواقع أنه قول واحد وهو الذى فى « التقريب » ، والثلاثة الأخرى ليست أقوالاً بل هى سكوت .

ولو سلمنا بأنها أقوال فليست هى ثلاثة كما يقول المعترض بل هو واحد إلا أنه تعدد ذكره ، وهل إذا قال الرجل قولاً ثلاث مرات صار بذلك ثلاثة أقوال ؟! قد يكون ... لكن عند المعترض فقط !! .

لكن الأعجب والأغرب أنه يقول بعد ذلك :

« وهذه الثلاثة أقوال بلا شك أقوى وأولى بالعمل من قوله فى « التقريب » ، فلعله سبق قلم منه رحمه الله تعالى قصد أن يكتب عن أبى هريرة مرسل فجمع الصحابة » !! .

أقولُ :

ليست هى أقوالاً كما سلف بل القول هو الذى قاله فى « التقريب » وهو صريح فى عدم سماع محمد بن قيس من أبى صِرمة عند الحافظ ، وسكوته فى المواضع الثلاثة الأخرى لا يعارض هذا القول ، لأنه سكوت عن مجرد الرواية لا عن السماع ، ولو كان سكوتاً عن السماع لما كان مقدماً على قوله الذى فى « التقريب » لأن المفهوم إذا عارض نصاً صريحاً قُدِّم النص عليه كما هو معروف ، لاسيما وأنه قد سبق الحافظ إلى هذا الإمام ابنُ حبان كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

* * *

فصلٌ

وبعد أن بينا تكلُّفَ المعترض وتعسُّفَه فى إثبات سماع محمد بن قيس من أبى صرمة ، وسلوكه فى ذلك مسلكاً وعراً ، فللقارىء المنصف حق علينا أن نبيِّن له الصواب فى المسألة ، فأقول :

لقد اجتمعت عدَّة قرائن تدل على أن محمد بن قيس لم يسمع من أبى صِرمة رضى الله عنه ، فوق تصريح الحافظ ابن حجر بذلك .

القرينة الأولى ...

أن ابن حبان ـــ رحمه الله تعالى ـــ قد ذكره فى « الثقات » (٣٩٣/٧) فى طبقة تابعى التابعين وقال :

« يروى عن الحجازيين ، روى عنه محمد بن إسحاق ، وحماد بن سلمة » .

والتابعى عند ابن حبان هو من لقى صحابياً وسمع منه ، ولو حديثاً واحداً ، فقد قال فى ترجمة عكرمة بن عمار العجلى وقد أدخله فى طبقة التابعين ، قال (٢٣٣/٥) :

« أدخلناه فى هذه الطبقة لأن له لقياً وسماعاً من الصَّحابىِّ ، ومتى صحَّ ذلك ، دخل فى جملة التابعين ، سواء قَلَّتْ روايته أو كَثُرَتْ » .

ومعنى هذا أن من لم يذكره فى هذه الطبقة لا يكون قد لقى صحابياً عنده فضلاً عن أن يكون سمع منه[1] .

القرينة الثانية ...

أنه لم يسمع من جابر بن عبد الله كما نُصَّ على ذلك .

---

(١) لكن المعترض ردَّ على ابن حبان أيضاً وسيأتى الردُّ عليه مستقلاً فى المثال الآتى إن شاء الله تعالى .

والمعترض نفسه يقر بذلك ، فسماعه من أبى صرمة أبعد وأبعد . ذلك أن أبا صرمة قد تُوفى قبل جابر بن عبد الله رضى الله عنهم جميعاً ، فإن جابراً قد توفى بالمدينة بعد السبعين كما قال الحافظ فى « التقريب » بينما أبو صرمة قد ذكره البخارى فى « التاريخ الصغير » (١٣١/١) فيمن مات ما بين الستين إلى السبعين ، بل إن ابن عبد البر ذكره فيمن شهد بدراً ، وقال : « لم يختلف فى شهوده بدراً » ، فإن صح هذا فقد مات قبل ذلك ، فإنهم ذكروا فى ترجمة كعب بن عمرو أبى اليسر أنه مات سنة خمس وخمسين ، وأنه آخر من مات من أهل بدر رضى الله عنهم جميعاً ، فليحرر ذلك ، والله أعلم .

القرينة الثالثة ...

أن هناك من هو أكبر منه لم يسمع من أبى صرمة وهو محمد بن يحيى ابن حبان .

ففى ترجمة أبى صرمة من « التهذيب » قال الحافظ :

« روى عنه أيضاً محمد بن يحيى بنُ حبان ، أفاده العسكرى ، وهو غلط ، وإنما روى محمد عن ابن محيريز عنه » .

ومحمد بن يحيى هذا أكبر من محمد بن قيس ، فإنه يروى عن جمع من الصحابة مثل رافع بن خديج وأنس بن مالك .

القرينة الرابعة ...

أنه قد جاء من وجه آخر بذكر الواسطة بين محمد بن قيس وأبى صرمة . قال المزىُّ فى « تحفة الأشراف » (١٠٨/٣) :

« ورواه عبد الله بن صالح ، عن الليث بن سعد ، عن محمد بن قيس ، عن محمد بن كعب ، عن أبى صرمة ، عن أبى أيوب . وهو أشبه بالصواب ممن أسقط منه محمد بن كعب . والله تعالى أعلم » .

فهذا الإمام المزى ــ رحمه الله تعالى ــ قد رجح الرواية التى فيها الواسطة

على غيرها مما لم يذكر فيه الواسطة ، وهذا مما يدل على إمامته وإتقانه لهذا العلم ، الذى لا يتقنه إلا الأفراد من أهل الاختصاص[1] .

وهذا الوجه الذى ذكره المزى قد أخرجه الطبرانى (١٥٦/٤) .

وهذا يدل على أن سكوته فى «تهذيب الكمال» على رواية محمد بن قيس عن أبى صِرمة ليس إقراراً منه على سماعه من أبى صِرمة كما يزعم المعترض (ص ١٩٤).

وباجتماع هذه القرائن لايشك فاهم لهذا العلم أن محمد بن قيس لم يسمع من أبى صِرمة وهو الذى جزم به ابن حجر والمزى هنا ومن قبلهما ابن حبان ، والحمد لله على التوفيق .

* * *

١٠ – محمد بن قيس .. أيضاً .

ذكره ابن حبان فى ثقاته (٣٩٣/٧) فى طبقة أتباع التابعين ، و لم يذكره فى التابعين ، فأراد المعترض أن يدفع صنيع ابن حبان هذا ليسلم له كونه تابعياً حتى يتوصل بذلك إلى إمكان سماعه من أبى صرمة الصحابى ، فقال (ص ١٩٥) :

« وابن حبان أحياناً يذكر الراوى فى طبقة غير طبقته ، وهذا يعلمه الألبانى ، ورأيته نبه على بعض من ذلك فى كتبه » !! .

أقولُ :

لو أن كل إنسان أخطأ مرة أو مرات ردت بذلك سائر أقواله حتى ولو كان إماماً من أئمة العلم لم يبق هناك مجال لقبول أى قول من أى عالم فى الدنيا ، لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم

---

(١) قال الحافظ ابن كثير فى مبحث المرسل الخفى من « اختصار علوم الحديث » (ص ١٥٠ باعث) :

« وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديماً وحديثاً ، وقد كان شيخنا الحافظ المزىُّ إماماً فى ذلك ، وعجباً من العجب ، فرحمه الله ، وبلَّ بالمغفرة ثراه » .

وضعفه أبى جداً » .

ساق المعترض (ص٧٢) التوثيقات التى جاءت فى حق محمد بن مسلم ثم قال :

« وفى مقابل كلّ هؤلاء انفرد الإمام أحمد بتضعيفه ، ولم يبين سبب الضعف ، فهو جرحٌ غير مفسر فَيُرَدُّ فى مقابل التعديل المذكور كما هو معروف » !!.

أقولُ :

كثيراً مايَرُدُّ المعترض تضعيفات الأئمة بهذه القاعدة مع أنها ليست على إطلاقها ، وإنما محلُّها حيثُ يختلف الجرح المبهم مع التعديل اختلافاً لايمكن الجمع بينهما بطريقة من طرق الجمع المعروفة .

ورواة الحديث أنواع ....

منهم من اتفق الأئمة على توثيقه .

ومنهم من اتفقوا على تضعيفه .

وهذان النوعان ليس فيهما إشكالٌ .

وإنما الإشكال فيمن اختلفوا فيه ، فوثقه بعضُهُم ، وضعفه البعضُ الآخر .

فإذا رأيت الراوى قد ضعَّفه بعض الأئمة ، ووثقه البعض الآخر ، فالغالب أنَّه وسطٌ فيه ضعفٌ ما ، وهذا الذى يُحَسَّنُ حديثُهُ ويُتَجنَّبُ ما ثبت فيه خطؤه ، إما بمخالفته الأحفظ أو الأكثر عدداً ، أو بتفرده بما لا يحتمل التفرد من مثله .

أما إذا فصَّلوا ، أو أكثرهم فوثَّقوه فى حالة ، وضعَّفوه فى حالة أخرى فالواجب إعمال هذا التفصيل ، وحمل ما جاء فيه من قول مطلق عليه .

كالمختلط ، إذا وثَّقه البعض وضعفه البعض الآخر عرفنا أن من ضعَّفه إنما ضعَّفه لما رواه بعد الاختلاط ، وأنَّ من وثقه إنما وثَّقه باعتبار ماروى قبل

الاختلاط .

وكذا المدلِّس ، وكذا من ضُعِّفَ فى شيخٍ معيَّنٍ ، كسماك فى عكرمة ، أو فى أهل بلدٍ مُعيَّنين ، كإسماعيل بن عيَّاش فى غير الشَّاميين ، أو فيما رواه عنه أهلُ البلد الفلانيِّة ، كعبد الرحمن بن أبى الزناد فيما رواه عنه البغداديون ، أو فيما حدث به من حفظه دون كتابه ، كعبد الله بن صالح كاتب الليث .

ومحمد بن مسلم الطائفىُّ من هذا النوع ...

فقد وثقهُ مطلقاً أبو داود والعجلى ، وابن معين فى رواية وفى رواية أخرى فصَّل كما سيأتى . وقال عبد الرَّزَّاق : « ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى الثَّورىِّ » .

فهؤلاء الذين أطلقوا فيه التوثيق .

وضعفه أحمد بن حنبل مطلقاً كما سلف .

وفى « التهذيب » (٤٤٥/٩) :

« قال الميمونى : ضعَّفه أحمد على كل حالٍ من كتابٍ وغير كتابٍ » .

ومنهم من وثَّقه فى الجملة إلا أنَّه بين أنه يخطىءُ ..

قال ابن حبان بعد أن أدخله فى « الثقات » (٣٣٩/٧) :

« كان يخطىء » .

وقال السَّاجىُّ : « صدوق ، يهم فى الحديث » .

ومنهم من بيَّن نوع هذا الخطأ ..

فقال ابن مهدى : « كتبه صحاح » . فهو بذلك يشير إلى أنَّه يخطىءُ إذا حدَّث من حفظه .

أما ابن معين فقد صرَّح بهذا ، فقال كما فى « تاريخ الدورى » (٣٠٤) وهو فى « الجرح » (٧٧/١/٤) :

« لم يكن به بأس ، وكان سفيان بن عيينة أثبتَ منه ، ومن أبيه ومن أهل قريته ، كان إذا حدَّث من حفظه يقول : كأنه يخطىء ، وكان إذا حدَّث من كتابه فليس به بأسٌ » .

وقريبٌ منه قول الفسوى :

« محمد بن مسلم الطائفيُّ ، وإن كان سفيان بن عيينة أثبتَ منه ، فهو أيضاً ثقةٌ لا بأس به » .

فإذا تدبرنا ما سبق تبين لنا أن للطائفى حالتين :

الأولى : إذا حدَّث من كتابه ، فهو فى هذه الحالة ثقةٌ حديثُهُ صحيحٌ . ويظهر هذا باستقامة حديثه وعدم مخالفته للثقات .

الثانية : إذا حدث من حفظه ، فهو فى هذه الحالة يخطىء أحياناً ، فحديثه فى هذه الحالة فى الأصل حسن إلا إذا ظهر خطؤه فى حديث ما بمخالفته الثقات أو تفرده بما لا يحتمل التفرد ففى هذه الحالة يُرَدُّ حديثُهُ . ويظهر بذلك أنه مما حدث به من حفظه .

وبهذا الجمع نكون قد أعملنا أقوال العلماء كلها ، ولم نطرح بعضها ، ويحمل تضعيف أحمد له على مارواه من حفظه لا من كتابه .

ومعلوم أن أحمد من أعلم الناس بحديث سفيان بن عيينة فإنه شيخه يروى عنه كثيراً ، وأغلب حديثه عنده فكأنَّه نظر فى حديث الطائفيِّ فوجده كثيراً ما يخالف ابن عيينة ، فأطلق فيه الضعف ، ولم يكن قد علم أن هذه الأخطاء التى فى أحاديثه إنما هى من جراء تحديثه من حفظه ، وكأنَّ أحمد لم يكن قد وقف على ما حدث به من كتابه ، وبهذا يتبين لماذا أطلق أحمد فيه الضعف .

بل إن ابن عيينة نفسه كان يعرف أن الطائفى لم يكن جيد الحفظ . ففى تاريخ الفسوى (٢/٧٤٤) :

« حدثنا أبو بكر الحميدى : ثنا سفيان : حدثنا عمرو عَوْدَاً وبَدا قال : أخبرنى عبد الله بن محمد بن على ، قال : قال على بن أبى طالب : قد ظلم من منع بنى الأم نصيبهم من الدية .

قيل لسفيان : فإن محمد بن مسلم يقوله ، عن الحسن بن محمد ؟! قال :

لم يحفظ ، حدثنا عمرو - عَوْدَاً وَبَدأً -

قال : أخبرني عبد الله بن محمد » .

هذا ، وقد اعتمد هذا التفصيل الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله تعالى ــ فقال في « التقريب »: « صدوقٌ ، يخطىء من حفظه » .

وكأن البخاري كذلك ، فإنه لم يذكر في ترجمته من « التاريخ » (١/١/٢٢٣) سوى قول ابن مهدي : « كتبه صحاح » .

تَنْبيهٌ ...

هذه التوثيقات التي سقناها ليست كلها مطلقة كما هو ظاهرٌ ، ولكن المعترض بكل أسفٍ أقحم هذه التوثيقات المقيدة مع التوثيقات المطلقة فأوهم أنها تفيد مطلق التوثيق ثم أخذ يعارض بها تضعيف أحمد وكأنه يخالفها ويضاربها ، فأقحم في التوثيق المطلق قولَ ابن مهدي : « كتبه صحاح » وتوثيق ابن معين اكتفى برواية وأهمل الرواية الأخرى التي تنصُّ على التفصيل .

وكذا قول الفسوي أقحمه بعد أن بتره فلم يذكر منه إلا قوله : « ثقةٌ لا بأس به » مع أن باقي كلامه يدل على أن هذا التوثيق ليس على إطلاقه .

وأقحم أيضاً في التوثيق المطلق ذِكْرَ ابن حبان له في « ثقاته » مع قوله : « كان يخطىء » وقول الساجي : « صدوق ، يهم في الحديث » . لكنه أراد أن يدفع ذلك التقييد أيضاً ، فلننظر في كلامه منفرداً ...

* * *

١٢-١٣- محمد بن مسلم الطائفي .. أيضا .

ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « كان يخطىء » .

وقال الساجي :« صدوق يهم في الحديث » .

قال المعترض (ص ٧٢) :

« وقول ابن حبان : « كان يخطىء » ، ونحوه للساجي لا يضره مع

توثيقهما له ، فمن من الرواة كان لايهمُ أولا يخطىء ؟ خاصَّة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفى ... » .

أقولُ :

إنْ كان مرادكِ من قولك : « لايضره مع توثيقهما له » أنَّ قولهما هذا لا يدلُّ على تضعيفه التضعيف المطلق ، فلا كلام ، وعليه فليرد ماثبت فيه خطؤه .

وإنْ كان مرادك أن هذا القول لايؤثر أمام توثيقهما له ، فهذا ليس بشىء ، لأنهما وإن وثَّقاه إلا أنهما بينا بهذا القول أنه ليس فى الثقة كغيره ، فهذا مُنْزِلٌ له فى المرتبة كما لا يخفى فهو مؤثر أيما تأثير .

والظاهر أن المعترض يريد هذا المعنى بدليل قوله :

« فمن من الرواة كان لايهمُ أولا يخطىءُ ؟ » !! .

كأنَّه يقول : إنه كغيره من الرواة الثقات الذين إنْ ثبت خطؤهم فى الشىء بعد الشىء لم يكن ذلك قادحاً فى ثقتهم وحفظهم .

وهذا وإن كان حقّاَ إلا أن هذا ليس محله ، لأنَّ الطائفىَّ ليس مثل ابن عيينة وابن القطان ووكيع من الثقات الأثبات الذين تغتفر أخطاؤهم ، ولا تكون قادحة فى ثقتهم وضبطهم .

حتى هؤلاء الأثبات وإن كان خطؤهم لا يؤثّر على ثقتهم فليس معنى هذا قبول كلِّ مايروونه حتى ما ثبت أنَّهم وهموا فيه ، هذا ما لا يقوله فاهمٌ لهذا العلم .

ففرقٌ بين ثقة الراوى وصحة حديثه ، فإن توثيق الراوى يعنى أنَّ الأصل فى حديثه الصحة ، لكن إذا ثبت أن الثقة أخطأ فى حديث لم نتمسك حينئذ بالأصل ، بل قلنا : إن هذا الحديث بعينه ضعيفٌ لا لضعف راوية وإنَّما لأنه ثبت أنه أخطأ فيه ، إذ الجواد قد يعثر .

وهذا أمرٌ معروفٌ عند أهل العلم ، وهم يُسَمُّونَ الحديث الذى أخطأ فيه الثقة بالحديث الشّاذِّ ، ويعتقدون ضعفه وإن كان راوية ثقة .

وأيًّا ما كان فإن الحديث الذى نحن بصدد الكلام عليه مما أخطأ فيه الطائفى لمخالفته فيه لمن هو أوثق منه كما بينا ذلك فى المثال (٧) من القسم الثانى ، وانظر الذى بعده أيضاً .

فظهر بذلك أن هذا الحديث مما حدَّث به الطائفي من حفظه وقد بيَّنا أن حفظه ليس بجيد فحديثه هذا ضعيف ، بل شاذٌّ على مذهب ابن حبان والساجى . والله الموفق .

ثم إن قول المعترض :

« ... خاصة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفى » .

خطأ مركب ..

لأنَّه بناه على أن كل الثقات يخطئون ومع ذلك فلا يقدح خطؤهم فى ثقتهم ، وقد بينا أن هذا لا يتنزل على الطائفى لأنه ليس كأهل الحفظ والإتقان الذين تغتفر لهم مثل هذه الأخطاء .

ثم لأنَّه بناه أيضاً على أن المكثر له مزيَّةٌ عن المُقِلِّ ، فقد قال هو نفسه فى أعلى هذه الصفحة :

« محمد بن مسلم الطائفى من المكثرين عن عمرو بن دينار فلحديثه عنه مزية » .

وهذا كلام مقلوب ...

لأنه من المعروف بداهة أن الإكثار مظنة الخطأ ، وكلَّما أكثر الراوى كلَّما كانت نسبة خطئه أكثر ، هذا مالا أظنُّ عاقلاً ينكره .

ومن ثَمَّ كان الصحابة ينكرون على أبى هريرة الإكثار من الحديث لا لتهمة فيه ، كلا ، وحاشاه ، بل هو الصادق الأمين . وإنما لعلمهم بأن الإكثار مظنة الخطأ .

وما كان أبو هريرة يدفع ذلك بأن المكثر لحديثه مزيَّة عن المقلِّ لأنه يعلم أن هذا كلام متهافت لايزن عند العقلاء فلساً ، بل ولا فليساً ، وإنما قابلهم

بأنه وإن كان هذا الأمر صحيحاً فى نفسه إلا أنه لم يؤثر عليه خاصة لكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا له بالحفظ على كثرة ما يحفظ وعدم النسيان لما حفظ .

روى البخارى (٢١٣/١ فتح) عنه أنه قال :

« إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان من كتاب الله ماحدَّثْتُ حديثاً . ثُمَّ يتلو ﴿ **إنَّ الذين يَكْتُمُونَ ما أنْزَلْنا مِنَ البيِّناتِ ــ إلى قوله ــ الرَّحِيمُ** ﴾ إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يَشْغَلُهم الصَّفْقُ بالأسواقِ ، وإنَّ إخواننا من الأنصار كان يَشْغَلُهم العمل فى أموالهم ، وإنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ، ويحضر ما لا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون » .

ثم روى البخارى عنه أيضاً أنه قال :

« قلت : يارسول الله ، إنى أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : « ابسط رداءك » . فبسطته . قال : فغرف بيديه ، ثم قال : « ضُمَّهُ » ، فضَمَمْتُه ، فما نسيت شيئاً بعده » .

فأبو هريرة رضى الله عنه ــ أقرَّهم إقراراً ضمنياً على أن الكثرة مظنة الخطأ ، إلا أنه أراد أن يعلمهم أنه مستثنى من هذا الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له بعدم نسيان ما يحفظه ، ولذا قال الحافظ فى « الفتح » تحت الحديث الثانى :

« وفى هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنَّه كان يكثر منه ثم تخلَّف عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم » .

نعم ، من وثقه الأئمة مطلقاً ، فإن الإكثار من الرواية ينفعه ويزيد من مرتبته ، إذ إن الراوى إذا كان مكثراً ومع ذلك كان خطؤه قليلاً كان ذلك دليلاً على إتقانه وتثبته .

أما من لم يكن كذلك فلم يوثقه الأئمة مطلقاً ، بل ألانوا فيه القول ، أو صرحوا بأنه يخطىء أحياناً ، فإن هذا لا ينفعه الإكثار من الرواية لأنه والحالة هذه كلما أكثر من الرواية كلما كثر خطؤه ، فازدادت المناكير فى مروياته .

والطائفى قد جُرِّب عليه الخطأ ، بل قد نصُّوا عليه حتى آل الأمر إلى أن ضعفه بعض العلماء كأحمد بن حنبل ، وحتى الذين وثقوه لم يوثقوه كلهم مطلقاً بل إن أغلبهم إنما وثقه إذا حدث من كتابه فقط .

ومما يدل على أن الإكثار قد أثر فى حديثه وأضرَّ به أن من الذين أكثر عنهم الطائفى عمرو بن دينار بشهادة المعترض ، ومع ذلك فقد نصَّ بعض الأئمة على أن حديثه عن عمرو بن دينار خاصة فيه خلل وضعف .

قال ابن الجنيد (١٧٠) :

« سئل يحيى بن معين وأنا أسمع : أيُّما أثبت فى عمرو بن دينار ، ابن عيينة أو محمد بن مسلم ؟ فقال : ابن عيينة أثبت فى عمرو من محمد بن مسلم ، ومن داود العطار ، ومن حماد بن زيد ، وسفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو وأسند » .

فلو كان لحديثه عن عمرو مزية — كما زعمتَ لقدمه .

بل إن سفيان بن عيينة كان يعرف ذلك عنه كما ذكرنا فى المثال الذى قبل هذا .

ثم قال :

« هذا إذا سُلِّم لابن حبان والسَّاجى قولهما ، فإن ابن عَدِيٍّ قال : لم أَرَ له حديثاً منكراً » .

أقولُ :

وَلِمَ لايُسلَّم بقولهما ، وهو أخفُّ بكثير من قول غيرهما فإنَّ مِنْ غيرهما من ضعَّفه مطلقاً ، ومنهم من لم يوثقه إلا إذا روى من كتابه . وهذان قد وثقاه إلا أنهما لم يوثقاه التوثيق المطلق فأثبتا أنه يخطىء أحياناً وهذا لايدفعه

انظر المثال رقم (١١) من هذا القسم الثانى .

ولو أنك حملت كلمة ابن سعد هذه على أنّها من التليين الهيِّن كما حملت كلمة أبى داود والنسائى لكان أولى . فإن قولهم « فيه ضعف » من الجرح الهين كما هو معروف . وانظر كتابك (ص ١١١) .

ثم قال :

« وإن كان مفسَّراً فهو مردود فى مقابل تعديل الأئمة الأثبات الثقات » .

أقولُ :

هذا من عنديَّاتك ، فإن من المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم أن الجرح المفسر لايرد فى مقابل التعديل ، بل الذى يرد هو التعديل والذى يقدم هو الجرح ، وأن التعديل لا يقدم على الجرح إلا إذا كان الجرح مبهماً غير مفسرٍ مع تعذر الجمع بينهما .

قال الخطيب فى « الكفاية » (ص ١٧٥) :

« اتفق أهل العلم أن من جرَّحه الواحد والاثنان ، وعدَّله مثلُ عدد من جرَّحه فإنَّ الجرح به أولى ، والعلَّة فى ذلك ، أن الجارح يخبر عن أمرٍ باطنٍ قد علمه ويُصَدِّق المعدِّلَ ، ويقول له : قد علمتُ من حاله الظاهرة ما علمتها ، وتفردتُ بعلم ما لم تعلمه من اختبار أمره ، وإخبارُ المعدِّل عن العدالة الظاهرة لا ينفى صدقَ قولِ الجارحِ فيما أخبر به ، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل » .

ثم قال (ص ١٧٦) :

« ولأنَّ من عمل بقول الجارح لم يتَّهم المزكِّى و لم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً ، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان فى ذلك تكذيبٌ له ونقضٌ لعدالته . وقد عُلِمَ أن حاله فى الأمانة مخالفة لذلك » .

ثم قال (ص ١٧٧) :

« إذا عدَّل جماعةٌ رجلاً وجرَّحه أقلُّ عدداً من المعدلين فإن الذى عليه

جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى ، وقالت طائفةٌ : بل الحكم للعدالة ، وهذا خطأ لأجل ماذكرناه ، من أن الجارحين يُصَدِّقون المعدلين فى العلم بالظاهر ، ويقولون : عندنا زيادةُ علم لم تعلموه من باطن أمره » .

وكلام الخطيب هذا بالطبع محمولٌ على ما إذا كان الجرح مفسراً لا مبهماً ، وهذا الذى نُدَنْدِنُ حوله ، ولذا قال الحافظ فى « اللسان » (١/١٥) بعد أن ساق كلام الخطيب هذا مختصراً ، قال :

« قلتُ : بل الصواب التفصيل ، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسَّراً قُبِل ، وإلا عُمِل بالتعديل ، وعليه يُحمل قولُ من قدم التعديل كالقاضى أبى الطيب الطبرى وغيره » .

أى أن من قدم التعديل إنَّما قدمه لأن الجرح الذى عارضه ليس مفسراً . أما إذا كان الجرح مفسراً فهو المقدم كما سبق . والله أعلم .

ثم إنَّ ابن سعد لم يخالف الأئمة الثقات الأثبات ، حتى يُرد كلامه ، بل وافقهم ووافقوه ، فإنَّهم لم يوثقوه التوثيق المطلق ، بل كلُّ كلماتهم أوجلُّها تشير إلى أن فيه ضعفاً ما ، وأنه ليس بتام الضبط ، هذا فى غير عطاء ، فإنه ضعيف فيه قولاً واحداً ، وابن سعد أيضاً لم يضعفه التضعيف المطلق ، كما أنَّه لم يوثقه التوثيق المطلق ، بل ألان فيه القول شيئاً ما كما قلنا ، فلماذا تنصب الخلاف بين الأئمة وعلماء الأمة ؟!! .

ثم قال :

« وابن سعد رحمه الله تعالى لا يعتمد عليه بمفرده فى هذا الباب ، خاصة إذا خالف » .

أقولُ :

هو لم ينفرد فضلاً عن أن يخالف !! .

ثم قال :

« قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٤١٧) فى ترجمة : عبد الرحمن

ابن شريح : شذَّ ابنُ سعدٍ فقال : « منكر الحديث » قلت ـــ أى ابن حجر ـــ : ولم يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد فى هذا ، فإنَّ مادته من الواقدى فى الغالب ، والواقدى ليس بمعتمد » اهـ .

أقولُ :

ليسا سواءً ...

أولاً : ابنُ شريح اتفق الأئمة على توثيقه .. قال أحمد ، وابن معين ، والنسائىُ والعجلى : « ثقةٌ » وزاد أحمد : « ليس به بأسٌ » .

وقال أبو حاتم على تعنته : « لابأس به » .

وقال الفسوى : « كان كخير الرجال » .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » (٨٦/٧) (٣٧٠/٨) .

بينما مطرٌ قد شبَّهه يحيى القطان فى سوء الحفظ بابن أبى ليلى ، وهو ضعيفٌ .

وقال النسائىُ : « ليس بالقوى » .

وقال أبو داود: «ليس هو عندى بحجةٍ، ولا يقطع به فى حديث إذا اخْتُلِفَ».

وضعَّفه فى عطاء خاصة أحمد بن جنبل ويحيى بن معين .

ثانيا : أنَّ الأئمة مع اتفاقهم على توثيق ابن شريح ، فإنَّ توثيقهم له مطلق غير مقيد ، بينما الذين وثقوا مطراً لم يوثقوه التوثيق المطلق ، فمنهم من قيَّد هذا التوثيق بما رواه عن غير عطاء كأحمد وابن معين . والآخرون الذين وثقوه ألانوا فيه القول شيئاً ما فلم يمنحوه التوثيق المطلق ..

قال ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم : « صالحٌ » ، زاد الأخير : « الحديث » .

وقال العجلى : « صدوقٌ » وقال مرة : « لابأس به » ، بينما قال هو فى ابن شريح : « ثِقَةٌ » .

وقال البزَّار : « ليس به بأسٌ » .

وقال السَّاجى : « صدوقٌ يهم » . فأثبت له الوهم .

حتى ابن حبان لما ذكره فى « الثقات » (٤٣٤/٥) لم يسكت كما سكت فى ابن شريح ، بل قال : « ربما أخطأ » .

ثالثاً : أنَّ ابن شريح قد احتج به الجماعة ، بينما مطر لم يرو له البخارى أصلاً ، ومسلم لم يحتج به ، وإنما أخرج له فى المتابعات والشواهد .

رابعاً : أنه مع الفرق الشاسع بين حال الرجلين فإنَّ ابن سعد قد قال فى ابن شريحٍ كلمة أشدّ مما قاله فى مطرٍ ، وقد كان المتوقع العكس ، فقال فى ابن شريح : « منكر الحديث » ، بينما قال فى مطر : « كان فيه ضعف فى الحديث » .

فَبَدَهِىٌّ جداً أن يكون قولُه فى ابن شريح شاذاً ، لمخالفته جملة وتفصيلاً ما اتفق عليه الأئمة ، أما قوله فى مطرٍ فهو مقارب لقول غيره من الأئمة فلا شذوذ ولا غرابة .

بل لو عكس فقال فى مطر : « منكر الحديث ، وقال فى ابن شريح : « كان فيه ضعف فى الحديث » ، لعُدَّ قوله فى ابن شريح شاذّاً أيضاً لمخالفته لما اتفق عليه الأئمة ، ولما كان قوله فى مطر بعيداً كل البعد عن الصَّواب لأنه يوافق قول غيره فى الجملة . والله أعلم .

* * *

١٥ - مَطَر الورَّاق .. أيضاً .

قال محمد بن عثمان بن أبى شيبة فى « سؤالاته » لعلى بن المدينى (٣) :

« سألت عليّاً عن مطرٍ الورَّاق ؟ فقال : كان صالحاً وسطاً ، ولم يكن بالقوى » .

قال المعترض (ص ١٩٩) :

« ذكر هذا النقل عن ابن المدينى محمد بن عثمان بن أبى شيبة فى « السؤالات » (ص ٤٨) ، وابن أبى شيبة ضعيف . انظر « تاريخ بغداد » (٤٣/٣) » .

أقولُ :

ابتداءً : أنت اعتمدت على نقل ابن أبى شيبة عن على بن المدينى حينما

وافق ذلك غرضك عند كلامك فى هشام بن سعد . انظر كتابك (ص ١٣٥ــ١٣٦) . ولم ترده بضعف ابن أبى شيبة كما فعلت هنا ، فلماذا تزن بميزانين ، وتكيل بكيلين ؟! .

وأما ابن أبى شيبة فقد قال المعترض فى هامش (ص ٢٠٠) :

« قال عنه عبد الله بن أحمد : « كذاب » ، ورماه ابن خراش بالوضع ، وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف : « كذاب ، يسرق حديث الناس » ، وقال داود بن يحيى: « كذاب ، وضع أشياء كثيرة ، يحيل على أقوام أشياء ما حدثوا بها قط » ، وتركت كلام مطين بسبب ما كان بينهما مما يكون بين الأقران . ولهم كلام آخر فيه ، انظر « تاريخ بغداد » (٣/٤٥ــ٤٦) ، « الميزان » (٢/٣٧٩) » . اهـ .

أقولُ :

هذا الذى ذكرته كله إنما تفرد بحكايته عن هؤلاء الأئمة أبو العباس ابن عقدة ، وهو فى نفسه ليس بعمدةٍ ، وتفرده بحكاية التكذيب عن هؤلاء الكبار لابن أبى شيبة على شهرته بين أهل طبقته مما يكفى فى اتهامه بهذا الذى نقله ، فكيف وهو يخالفه فى المذهب ؟! .

وقد اشتهر عن ابن عقدة أنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب ، يسوى لهم نسخاً ويأمرهم أن يرووها ثم يرويها عنهم . صح عنه ذلك فى غير واقعة . ولكن لما كان ذلك ليس صريحاً فى الكذب أحسن به ابن عدى الظن ، ولما سئل عنه الدارقطنى قال (سؤالات الحاكم ٣٥) : « لا أدرى ما أقول غير أنى أنكر على من يتهمه بالوضع ، إنما بلاؤه هذه الوجادات ... »

فنفى عنه الدارقطنى تعمد الكذب فقط كما هو ظاهر من كلامه .

وفى « تاريخ بغداد » (٥/٢٢) :

« حدثنا أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق قال : سئل أبو الحسن

الدارقطني ـــ وأنا أسمع ـــ عن أبي العباس ابن عقدة ؟ فقال : كان رجل سوء .

أخبرنا أبو بكر البرقاني قال : سألت أبا الحسن الدارقطني عن أبي العباس ابن عقدة ، فقلت : إيش أكبر ما في نفسك عليه ؟ فوقف ، ثم قال : الإكثار من المناكير » .

قلتُ : وهذا الذي تفرد به عن هؤلاء الكبار من حكايته عنهم تكذيبهم لابن أبي شيبة مما يُعَدُّ في مناكيره الكثيرة !! .

والمتدبر لهذه الأقوال يجدها قريبة الشبه جداً حتى إن بعضها ليتقارب حتى في اللفظ مما يشعر بأن قائلها واحد وليس عشرة .

هذا وليس هنا محلُّ استيعاب أقوالهم في ابن عقدة ، فإن لهذا محلا آخر ، ولكن نقول :

لو سلمنا بصدقة وعدالته ، لما كان ذلك مثبتاً لضبطه وحفظه ، والدارقطني مع أنه دافع عن عدالته وصدقه ، إلا أنه أثبت له الإكثار من المناكير كما مَّر ، وهذا وحده كافٍ للطعن في حفظه وترك مروياته ، كما نقلتَ أنتَ ذلك عن ابن حبان (ص ١١٩) ، وارتضيته ، بل قلت أنتَ (ص ١٦٩) :

« والتفرد لا يضر إلا إذا كثر وكان الغالب على حديث الراوي ، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه ، أما إذا خالف في بعض حديثه فلا يضره ذلك » .

فلماذا قبلت هنا ما يرويه وهو ممن يكثر من المناكير ، وقد تفرد بحكاية هذه الأقوال عن هؤلاء الكبار المشهورين ف حق ابن أبي شيبة المشهور المعروف بين أهل طبقته ، فلو كانوا أطلقوا فيه هذه الأقوال فعلاً وأنها صحيحة عنهم لشاعت وذاعت ولتداولها الرواة والنقلة لاسيما عند المخالفين له في المذهب ، وهم كثيرون .

وابن عدى لما ترجم لابن أبي شيبة في « الكامل » (٦/٢٢٩٧) لم يذكر

قولاً واحداً من هذه الأقوال سوى قول مطين وردّه بالمشاحنة التى كانت بين الرجلين ، فلو كانت هذه الأقوال صحَّت عنده لما أغفلها إذ إنها على شرطه ، بل قال فى آخر الترجمة :

« ومحمد بن عثمان [بن أبى شيبة] هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به ... ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره » .

ومن ثَمَّ فقد جرى الأئمة على عدم قبول ما يحكيه ابن عقدة فى الجرح عن غيره من الأئمة ، لاسيما فيمن كان يخالفه فى المذهب .

فقد قال حمزة السهمى (١٦٦) :

« سألت أبا بكر ابن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره فى الشيوخ فى الجرح ، هل يقبل قوله ؟ قال : لا يقبل » .

وقد اعتمد الخطيب البغدادى هذا القول فى « التاريخ » (٢٣٧/٢) فتعقب به على ابن عقدة فيما حكاه من جرح فى بعض الرواة ، وقال :

« فى الجرح بما يحكيه أبو العباس ابن سعيد [يعنى ابن عقدة] نظر »[١] .

وأما قول المعترض :

« ... ولهم كلام آخر فيه » .

فأما ما جاء من طريق ابن عقدة ، فلن نشغل به الوقت ونسوِّد به الصفحات .

وأما ما جاء من طريق غيره ، فليس فيه إلا التوثيق المطلق أو التليين الهين .

(١) والعجب أن بعض من ذكر عنه ابن عقدة تكذيب ابن أبى شيبة ، قد طعن هو فى ابن عقدة نفسه !! ...
فقد حكى ابن عقدة تكذيب عبد الله بن أحمد لابن أبى شيبة ، وفى « تاريخ بغداد » (٢٠/٥) روى الخطيب بإسناده إلى عبد الله بن أحمد قال :
« منذ نشأ هذا الغلام أفسد حديث الكوفة ــ يعنى ابن عقدة » !! .

قال صالح بن محمد : « ثِقَةٌ » .

وسُئِل عنه عبدان فقال : « ماعلمنا إلا خيراً » .

وقال ابن عدى (٢٢٩٧/٦) :

« ومحمد بن عثمان [بن أبى شيبة] هذا على ما وصفه عبدان ، لابأس به ... ولم أرَ له حديثاً منكراً فأذكره » .

وقال الخطيب (٤٢/٣) :

« كان كثير الحديث ، واسع الرواية ، ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير » .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » (١٥٥/٩) .

وقال مسلمة بن القاسم :

« لابأس به ، كتب الناس عنه ، ولا أعلم أحداً تركه » .

وقال الذهبى فى « الميزان » (٦٤٢/٣) :

« الحافظ ، كان بصيراً بالحديث والرجال ، له تواليف مفيدة » .

وقال فى « السير » (٢١/١٤) :

« الإمام الحافظ المسند ... جمع وصنف ، وله تاريخ كبير ، ولم يرزق حظاً ، بل نالوا منه ، وكان من أوعية العلم » .

وأما ما حكاه حمزة بن يوسف السهمى ، عن الدارقطنى (٤٧) أنه قال : « كان يقال : أخذ كتب أبى أنس ، وكتب منه ، فحدث »[١] فليس بجرح أصلاً .

أولاً : لأنه لايعرف من ذا القائل ، وهل هو ممن يعتمد على قوله أم لا ، ولعله ابن عقدة ، أو أحد اغتر بما حكاه ابن عقدة ، وقد بينا ما فيه .

ثانياً : قال الشيخ المعلمى اليمانى فى « التنكيل » (٤٦١/١) :

« ليس فى هذا أن محمداً أخذ الكتب بغير حق ، أو روى منها بغير حق ،

---

(١) فى « تاريخ بغداد » (٤٦/٣) : « وكُتُب غيْر مُحدِّثٍ » . وكذا فى « الميزان » و « اللسان » .

والحافظ العارف قد يشترى كتب غيره ليطالعها ، كما كان الإمام أحمد يطلب كتب الواقدى وينظر فيها » .

ومثله قول البرقانى :

قال الخطيب (٤٦/٣) :

« سألت البرقانى عن ابن أبى شيبة ؟ فقال : لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه » .

فإنه لم يُسمِّ لنا القادح ولا ما قاله فيه من قدح ، وكأنه يعنى بذلك قدح مطين فيه وما حكاه ابن عقدة عن غيره ، وقد بينا ما فيه .

وأما قول ابن المنادى : «أكثر الناس عنه على اضطراب فيه » .

فهذا تليين هين ، كما هو ظاهر .

مع احتمال أنه لا يقصد من الاضطراب هنا الاضطراب فى حديثه وحفظه وإنما يعنى اضطراب أقوال الناس فيه بين موثق ومجرح ، ومحب ومبغض ، ومما يؤكد هذا أنه قال بعده :

« كنا نسمع شيوخ أهل الحديث وكهولهم يقولون : مات حديث الكوفة بموت موسى بن إسحق ، ومحمد بن عثمان ، وأبى جعفر الحضرمى ، وعبيد ابن غنام » .

والعجب كل العجب من المفارقات الشاسعة بين ما حكاه ابن عقدة ، وما حكاه غيره ، بحيث إن الناظر فيما حكاه ابن عقدة وفيما حكاه غيره ليظهر له من أول نظرة أن ما حكاه ابن عقدة قيل فى راوٍ ، وأن ما حكاه غيره قيل فى راوٍ آخر ، يختلف عنه قلباً وقالباً !! .

وأخيراً ، فابن أبى شيبة رجل صدوق ، بل هو من الحفاظ والأئمة مازالوا يعتمدون على تاريخه ، وعلى « سؤالاته » لعلى بن المدينى ، وما قدحوا مرة ــ فيما نعلم ــ فيما يحكيه عن ابن المدينى بمثل هذه المجازفات والمهاترات .

ومن نظر فى « سؤالاته » تلك علم فعلاً صدق الرجل وأنه لا يحكى عن

ابن المديني إلا ما هو محفوظ عنه فعلاً ، فلم يتقول عليه كما صنع ابن عقدة ، وفي الوقت نفسه فهو حافظ لذلك ضابط ، فرحمه الله رحمة واسعة وغفر لنا وله ولسائر المسلمين .

وهذا القول الذي حكاه عن ابن المديني يعد من أعدل الأقوال في مطر الوراق ، فلا أدري لماذا تكلف المعترض دفعه بالطعن في أحد أئمة المسلمين .

فاللهم اغفر لنا وله واهدنا وإياه سواء السبيل .

* * *

النوع الثانى ..

اعتماده فى التوثيق
على ما لايدُل عليه

وبعد أن يردَّ المعترض التضعيفات التى قيلت فى الراوى بمثل ما رأيت ، يلتمس أى توثيقات قيلت فى الراوى فيعتمد عليها وإن كانت لا تنهض للاعتماد عليها فضلاً عن أن ترد من أجلها التضعيفات التى قيلت فى الراوى .

ثم إنه أحياناً لا يجد توثيقات معتبرة يعتمد عليها ، فتجده يستنبط التوثيق من أقوال أو أفعال لا تدل على التوثيق بحالٍ من الأحوال إن لم تكن فى الحقيقة دليلاً على التضعيف والتجريح وهذه أمثلة على ذلك ...

* * *

١ - بشير بن المهاجر ..

قال الحافظ فى « التقريب » :

« صدوق ، ليِّن الحديث » .

اعتبر المعترض هذه الكلمة توثيقاً من الحافظ لبشير فقال (ص ١٦٩) :

« مثل بشير بن المهاجر يمكن تصحيح حديثه أو تحسينه اعتماداً على أقوال ... وابن حجر العسقلانى » !!

أقولُ :

وهذا بالطبع مما يدل على عدم معرفة المعترض بدلالات الألفاظ ، ومعانيها

عند المحدثين . وسيأتى فى المثال (٩) من القسم الأخير من هذا الكتاب توضيح هذا الأمر ، وبيانه بياناً شافياً ، فاستبشر خيراً !! .

* * *

٢ – عمر بن حمزة ...

قال الذهبى فى « الميزان » (٣/١٩٢) :

« روى عنه أبو أسامة ، ومروان بن معاوية ، وأبو عاصم » .

قال المعترض (ص ١٤٧) :

« أبو أسامة ومروان حافظان ثقتان احتج بهما الجماعة ، وأبو عاصم الكوفى ثقة . فهؤلاء ثلاثة ثقات أثبات رووا عن عمر بن حمزة ، ذكرهم ليقوى حال عمر بن حمزة لرد ما غمز به . وإلا فما الداعى لذكر هؤلاء الثلاثة فقط ، وترك غيرهم من الرواة ؟ » !! .

أقولُ :

ابتداءً ، أبو عاصم المذكور ليس هو الكوفى كما توهمتَ ، وإنما هو أبو عاصم النبيل ، واسمه الضحاك بن مخلد ، أما الكوفى فاسمه محمد بن أبى أيوب .

ذلك لأن المراد عند إطلاق هذه الكنية فى هذه الطبقة إنما هو الضحاك ابن مخلد ، فإنه مشهور بكنيته أكثر من اسمه ولذا يقع فى الأسانيد غالباً بكنيته بخلاف الكوفى .

ثم إن أبا عاصم النبيل أشهر وأعرف بين أهل طبقته من الكوفى ، فهو أول من يتوجه إلى الذهن عند الإطلاق .

أقول هذا على فرض أنهما يشتركان فى الطبقة ، وإلا فالواقع خلاف ذلك ، فإن أبا عاصم النبيل قد ذكره الحافظ فى التاسعة ، فهو يشترك مع سائر الرواة عن عمر بن حمزة الذين هم بين التاسعة والثامنة عند الحافظ .

أما محمد بن أبى أيوب فقد أدخله الحافظ فى السابعة فهو أقدم منهم جميعاً .

ثم أقولُ :

إن ما فهمته من كلام الحافظ الذهبى لا يستقيم إلا بعد اجتماع أمور ...

الأول : أن يكون من شرط الذهبى فى « الميزان » استيعاب الرواة عن صاحب الترجمة ، حتى يصح أن يقال إذا لم يستوعبهم إنه انتقى الثقات دون غيرهم .

وهذا غير معروف عن الذهبى كما لايخفى عليك ، فما من ترجمة فى « الميزان » إلا القليل النادر إلا ويذكر الذهبى فيها بعض شيوخ صاحبها وبعض تلامذته ، ولم يفهم واحد من هذا ما فهمته . نعم قد ينتقى الثقات منهم لا لشيء إلا لأنهم أولى من غيرهم ، إذ إنه قد سار فى الكتاب على الإيجاز والإجمال وعدم الإسهاب والإطناب إلا حيث يكون لذلك ضرورة ، فعلى هذا إن أفاد انتقاؤه لهؤلاء دون غيرهم أحداً فإنما يفيدهم هم لا صاحب الترجمة ، فتأمل .

ثم مالنا لا نراك فهمت هذا إلا فى ترجمة عمر بن حمزة مع أن الذهبى قد صنع مثل هذا الصنع فى غير ترجمته أيضاً ، ومنهم من ضعفتهم أنت فى كتابك هذا ، فما لنا نراك تزن بميزانين وتكيل بكيلين ؟!! .

فمن هؤلاء ...

١ ــ ليث بن أبى سُليم ...

قُلْتَ (ص ٩٦) :

« قال الحافظ البوصيرى : ... هو ضعيف » .

ومع ذلك فالذهبى بعد أن ساق التضعيفات التى قيلت فيه ، قال (٤٢١/٣) :

« قلتُ : حدث عنه شعبة ، وابن عليَّة ، وأبو معاوية ، والناس » .

فلماذا لم تدفع هذا التضعيف بكلام الذهبى هذا ؟! .

٢ ــ الحسن بن عمارة ..

أشرت (ص ٥١) إلى ضعفه ، ولم تدافع عنه مع احتياجك إلى الدفاع عنه هناك .

ومع هذا فقد قال الذهبى (٥١٣/١) :

« و [روى] عنه السفيانان ، ويحيى القطان ، وشبابة ، وعبد الرزاق » .

٣ ــ موسى بن عُبيدة الرَّبَذِيُّ ..

قُلْتَ (ص ٧٨) فى صدد الحكم على سند هو فيه :

« وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الربذى ، لكنه يصلح فى باب الشواهد والمتابعات » .

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبى (٢١٣/٤) :

« و [روى] عنه شعبة ، وروح بن عبادة ، وعبيد الله ، وجماعة » ؟! .

٤ ــ هشام بن سعد ...

ذكرت أقوال المضعفين له (ص ١٣٥ - ١٣٦) ، وقُلْتَ :

« إن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه ما خلا أبا زرعة والعجلى »

وأخذت تدافع عن تضعيفه دفاعاً مستميتاً !! .

وانظر المثال (٣) من النوع الرابع من هذا القسم .

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبى (٢٩٨/٤) :

« و [روى] عنه ابن وهب ، والقعنبى ، وجماعة كثيرة » .

مع أن الحاجة إلى الدفاع عنه ماسَّة فإنه من رجال مسلم وأنت تنكر على الشيخ مجرد كلامه فى رجال مسلم ، وتقيم عليه القيامة إذا ضعَّف أحد رواته ، حتى ولو كان قد سبقه الأئمة إلى ذلك !! .. فاللهم هداك .

الثانى : أن تكون رواية الثقة عن غيره توثيقاً له وهذا معلوم بطلانه .

قال الخطيب البغدادى فى « الكفاية » (ص ١٥٠) :

« باب ذِكْر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له » .

ثم قال :

« احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره ، وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه ، بل يروى عنه لأغراض يقصدها ، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا فى بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفى بعضها شهدوا عليهم بالكذب فى الرواية ، وبفساد الآراء والمذاهب . فمن ذلك ... » .

ثم ساق أمثلة على ذلك ...

كقول الشعبى : « حدثنى الحارث ، وكان كذاباً » .

وقول سفيان الثورى : « حدثنا ثوير بن أبى فاختة ، وكان من أركان الكذب » .

وقول يزيد بن هارون : « حدثنا أبو روح ، وكان مجنوناً ، وكان يعالج المجانين ، وكان كذاباً » .

وغير ذلك ، ثم قال (ص ١٥٣) :

« فإن قالوا : هؤلاء قد بينوا حال من رووا عنه بجرحهم له ، فلذلك لم تثبت عدالته ، وفى هذا دليل على أن من روى عن شيخ ولم يذكر من حاله أمراً يجرحه به فقد عدله .

قلنا : هذا خطأ لما قدمنا ذكره من تجويز كون الراوى غير عارف بعدالة من روى عنه ، ولأنه لو عرف جرحاً منه لم يلزمه ذكره ، وإنما يلزم الاجتهاد فى معرفة حاله العامل بخبره ، ولأن ما قالوه بمثابة من قال : لو علم الراوى عدالة من روى عنه لزكاه ، ولما أمسك عن تزكيته ، دلَّ على أنه ليس بعدل عنده » .

ثم ساق أمثلة تدل على أن العدل قد يروى عن غير المعدَّلين ولا يبين هو ذلك مثل قول شعبة : « سفيان ثقة ، يروى عن الكذابين » . ومحل الشاهد أن سفيان لم يبين كذبهم ، فدلَّ على أن العدل قد يروى عن الكذابين ولا يبين ذلك ، ثم قال الخطيب .

« فإن قالوا : إذا روى الثقة عمن ليس بثقة ، ولم يذكر حاله كان غاشاً فى الدين .

قلنا : نهاية أمره أن يكون حاله كذلك ، مع معرفته بأنه غير ثقة ، وقد لا يعرفه بجرح ولا تعديل ، فبطل ما ذكروه » .

وفى « التدريب » (١/٣١٤-٣١٥) : وقيل : إن كان العدل الذى روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً ، وإلا فلا ، واختاره الأصوليون ، كالآمدى وابن الحاجب وغيرهما » .

أقول : وهذا هو الأمر الثالث ...

الثالث : أن يكون هؤلاء الثلاثة ممن لا يروون إلا عن الثقات ، حتى يقال إنه من جملة الثقات الذين رووا عنهم ، وهذا غير متحقق هنا ...

فأبو أسامة ، روى عن ضعفاء ، مثل شريك القاضى ، والإفريقى ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، ومجالد ، وغيرهم .

ومروان بن معاوية الفزارى ، روايته عن الضعفاء أشهر من أن نحتاج إلى تسمية بعض شيوخه الضعفاء ، بل إنه كان يدلس أسماء الضعفاء والهلكى كما هو معروف عنه ، حتى قال الإمام ابن نمير : « كان يلتقط الشيوخ من السكك » !! .

وأما أبو عاصم ، الضحاك بن مخلد روى أيضاً عن ضعفاء مثل عثمان ابن سعد الكاتب ، ومظاهر بن أسلم وروى أيضاً عن جعفر بن يحيى بن ثوبان وهو مجهول الحال ، والحمد لله على كل حال .

* * *

٣ - عمر بن حمزة .. أيضاً .

قال المعترض (ص ١٤٨) :

قد قوَّى أمره وأثنى عليه جماعة من الحفاظ ، منهم إمام الصناعة ومقدمهم البخارى ... فقد ترجمه فى « التاريخ » (١٤٨/٢/٣) وسكت عنه كأنه لم يثبت عنده جرح فيه ، وقوَّى حاله فعلَّق له فى « صحيحه » فى موضعين بقوله : « قال » وهى من صيغ الجزم كما نصَّ على ذلك الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ١٧) » .

أقولُ :

أما عن سكوت البخارى فى « التاريخ » فلا نعلم أحداً سبق أبا البركات ابن تيمية إلى أنه يُعدُّ توثيقاً ، فقد نقل ابن القيم فى « زاد المعاد » (٤٧١/١) عنه أنه قال تعقيباً على حديث فيه عكرمة بن عمار وقد ضعفه البيهقى :

« ويمكن المطالبة بسبب الضَّعف ، فإن البخارى ذكره فى « تاريخه » ولم يطعن فيه ، وعادته ذكر الجرح والمجروحين » .

أقول : أبو البركات رحمه الله تعالى إنما بنى كلامه هذا على أن عادة البخارى ذكر الجرح ، وحيث إن الواقع خلاف ذلك ، وإن البخارى قلَّما يتكلم عن الرواة فى « التاريخ » فقد سقط بذلك ما اعتمد عليه أبو البركات فى قوله هذا .

وهذا الأمر ظاهر لكل من تصفح الكتاب ، ومع ذلك فدونك شهادة باحثين قد درسا الكتاب دراسة تدبر وتمحيص ...

قال الشيخ المعلمى اليمانى فى مقدمته على كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبى حاتم (ص : ط ــ ى) من « التقدمة » :

« تاريخ البخارى خالٍ فى الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح ... » .

وقال الاستاذ عداب محمود الحمش فى كتابه المفيد « رواة الحديث الذين

سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل »[1] (ص ٣٢):

« قد كانت عناية الإمام البخارى منصرفة إلى نقد الأحاديث ، أكثر من انصرافها إلى ذكر الجرح والتعديل ذلك أن الرواة الذين تكلَّم عليهم بجرح أو تعديل يقلُّون عن ألفى رجل ، والرواة الذين سكت عليهم يزيدون على أحد عشر ألف راوٍ » .

ومما يدل على أن سكوت البخارى فى « التاريخ » لايُعَدُّ توثيقاً ، أنه كثيراً ما يسكت عن الراوى فى « التاريخ » ثم نراه قد ضعفه فى إحدى كتبه الأخرى ، فمن هؤلاء الرواة ...

١ ــ الحارث بن النعمان الليثى ...
سكت عنه فى « التاريخ » (٢٨٤/٢/١) ، وقال فى « الضعفاء » (٦١) : « منكر الحديث » !! .

٢ ــ عبد الله بن محمد بن عجلان ...
سكت عنه (١٨٨/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » : « لا يتابع فى حديثه » .

٣ ــ عبد الله بن معاوية بن عاصم ، أبو معاوية القرشى ...
سكت عنه (٢٠٠/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » : « فى بعض أحاديثه مناكير » . وقال فى « التاريخ الصغير » (٢٨٧/٢) : « منكر الحديث » !! .

٤ ــ عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفى ...

---

(١) كتاب قيِّم يدل على تمكن صاحبه ، وقد استفدت منه أغلب مادة هذا البحث ، وكذا مما علقه أخونا الفاضل أبو إسحٰق الحوينى على كتاب « البعث والنشور » لابن أبى داود ، تحت الحديث (٤٤) فجزاهما الله خيراً .

سكت عنه (٢٣٥/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » (٢٠٠) « فيه نظر » .

٥ ــ عبد الرحمن بن زياد الإفريقى ...

سكت عنه (٢٣٥/١/٣) ، وقال فى « الضعفاء » (٢٠٧) : « فى حديثه بعض المناكير » ! .

٦ ــ عبد الوهاب بن عطاء أبو نصر الخفاف ..

سكت عنه (٩٨/٢/٣) ، وقال فى « الضعفاء » (٢٣٣) : « ليس بالقوى عندهم ، سمع من ابن أبى عروبة ، وهو محتمل » .

٧ ــ معتمر بن نافع أبو الحكم ..

سكت عنه (٤٩/٢/٤ــ٥٠) وحكى الذهبى فى « الميزان » (١٤٢/٤) عنه أنه قال فيه : « منكر الحديث » .

٨ ــ مفضل بن صالح أبو جميلة النخاس ...

سكت عنه (٤٠٥/١/٤) وقال فى « التاريخ الصغير » (٢٦٤/٢) : « منكر الحديث » .

٩ ــ المنهال بن خليفة أبو قدامة العجلى ..

سكت عنه (١٢/٢/٤) ، وقال فى « الصغير » (٢٣٨/٢) : « فيه نظر » وفى « الميزان » (١٩١/٤) : « وقال البخارى مرة : حديثهُ منكر » .

١٠ ــ الوليد بن عيسى أبو وهب ...

سكت عنه (١٥٠/٢/٤) ، وحكى العقيلى (٣١٥/٤) عنه أنه قال : « فيه نظر » .

فهذه جملة من الذين سكت عنهم البخارى فى « التاريخ » وتكلّم فيهم فى بعض كتبه الأخرى بما يفيد جرحاً فكيف يقال بعد ذلك : إن ما سكت عنه فقد قواه ، بل كيف ترد التجريحات الصريحة التى قيلت فى حق الراوى ويقال : « كأنه لم يثبت عنده جرح فيه » !! .

اعتبارٌ ...

ثم مالنا لا نراك تطبق هذه القاعدة المزعومة إلا حيث يستقر هواك وغرضك ؟! فإننا رأيناك قد ضعفت رواة فى كتابك هذا أو سكتَّ عن تضعيفهم ، مع أن البخارى قد سكت عنهم فى « التاريخ » .

فمن هؤلاء ...

١ — عثمان بن حيان ..

قلت (ص ١٣٧) :

« منسوبٌ إلى الجور » .

ولم تدافع عنه بسكوت البخارى عنه فى « التاريخ » (٢١٧/٢/٣) مع أن الحاجة إلى ذلك ماسَّة لكونه من رجال مسلم وأنت نصبت نفسك للدفاع عنه وعن « صحيحه » وعن رواته ، لاسيما وأن كون الرجل يُنسب إلى الجور لا ينهض للطعن فيه . وانظر المثال (١) من النوع الرابع من هذا القسم .

٢ — هشام بن سعد ...

لم تتردد (ص ١٣٥—١٣٦) فى تضعيفه مع أن البخارى سكت عنه فى « التاريخ » (٢٠٠/٢/٤) وهو من رجال مسلم . وانظر المثال (٣) من نفس النوع السابق .

٣ — ليث بن أبى سليم ...

نَقلْتَ (ص ٩٦) عن الحافظ البوصيرى أنه قال فيه : « هو ضعيف » ، ولم تدافع عنه بسكوت البخارى (٢٤٦/١/٤) .

* * *

فصلٌ

وأما عن تعليق البخارى ، فقد قال المعترض (ص ١٤٨) :

« ويستفاد من تعليق البخارى له بصيغة الجزم أن حديثه صحيح أو حسنٌ صالح للحجة على الأقل . قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ١٧) عند الكلام على أنواع المعلقات فى البخارى : « والثانى وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً فإنه على صورتين ، إما أن يورده على صورة الجزم ، وإما أن يورده بصيغة التمريض . فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه ، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث ، فمنه ما يلتحق بشرطه ، ومنه ما لا يلتحق بشرطه » .

ثم قال المعترض :

« ثم قال [أى الحافظ] بعد كلام على الأول : « وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح فى رجاله بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده » . اهـ .

أقولُ :

كلام الحافظ ــ رحمه الله تعالى ــ يتعلق بما علقه البخارى بصيغة الجزم ولا يوجد فيه إلا معلقاً . وليس الأمر هنا كذلك ، لأن عمر بن حمزة لم يعلق له البخارى إلا حديثين قد وصلهما هو فى « الصحيح » من غير طريق عمر بن حمزة فعلى هذا يسقط استدلالك بكلام الحافظ من أصله .

ومن تأمل صنيع البخارى فى الموضعين علم أن البخارى لم يَسُقْ رواية عمر بن حمزة إلا ليقوى رواية غيره التى وصلها . فهذا إن أفاد عمر بن

حمزة شيئاً لا يفيده أكثر من كونه يصلح للشواهد والمتابعات وهذا لا خلاف عليه .

ففى الموضع الأول (٤٩٤/٢ فتح) ...

روى البخارى بإسناده الموصول إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، عن أبيه قال : (فذكر أثراً لابن عمر) .

وعبد الرحمن هذا قد تكلم فيه بعضهم إلا أن كلامهم فيه لاينزل حديثه عن رتبة الحسن لذاته ، فأراد البخارى أن يقوى حديثه إذ إن حديثه بمفرده متقاعد عن رتبة الصحيح ، لكنه قد وقف على رواية لعمر بن حمزة عن سالم عن أبيه بمعناه فلم يشأ أن يسوقها فى كتابه مساق الأصول لكونها ليست على شرطه ، وفى الوقت نفسه أراد أن يثبتها ليُدلِّل بها على أن عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار قد حفظ هذا الحديث ، فساقها عقب روايته معلقةً . فهذا لا يدل على أن عمر بن حمزة عنده حجة وإنما غاية مايدل عليه أنه عنده يصلح للشواهد والمتابعات ، وهذا لا خلاف عليه .

وأما الموضع الثانى (٣٩٣/١٣) فهو أوضح من ذلك بكثير .

فقد قال البخارى :

« حدثنا مُقدَّم بن محمد ، قال : حدثنى عمى القاسم بن يحيى عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك » .

ثم قال البخارى :

« رواه سعيد عن مالك » .

ثم قال :

« وقال عمر بن حمزة : سمعت سالماً : سمعت ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا » .

فالرواية الأولى فيها شيخ البخارى : مُقدَّم بن محمد ، وهذا وإن كان ثقة إلا أنه يخطىء أحياناً ، ولما ذكره ابن حبان فى « الثقات » قال : « يغرب ويخالف » فأراد البخارى أن يبين أن هذا الحديث مما حفظه ، وأنه لم يخالف فيه ، فذكر عقب روايته رواية سعيد ـــ يعنى ابن داود بن أبى زنبر – عن مالك عن نافع بنفس الحديث ، لكن هذا أيضاً متكلم فيه لاسيما فى روايته عن مالك ، فلم ير البخارى هذه الرواية وحدها مقنعة فى إثبات أن مُقدَّم قد حفظ هذا الحديث .

فذكر عقب تلك الروايتين رواية عمر بن حمزة ليدلل بذلك على أن متن الحديث محفوظ وأن مُقدَّماً قد حفظه ولم يخطىء فيه .

فماذا أفاد إذن صنيع البخارى أكثر من كون عمر بن حمزة يصلح فى الشواهد والمتابعات ؟! .

اعتبارٌ ...

وإذا كان المعترض هنا يريد أن يقوى حال عمر بن حمزة بتعليق البخارى له ، فإنه فى مواضع أخرى لم يعتد حتى بتخريج البخارى وكذا مسلم للراوى فى « الصحيح » مسنداً لا معلقاً !! .

انظر ما سيأتى فى النوع الرابع من هذا القسم فقد ذكرت هناك ثلاثة ممن لم يتردد المعترض فى تضعيفهم مع أن منهم من أخرج له مسلم ، ومنهم من أخرج له البخارى ومسلم جميعاً مسندات غير معلقات . فاللهم اغفر لنا وله إنك أنت الغفار .

* * *

٤ - مطر بن طهمان الوراق ...

قال المعترض (ص ١٩٩) :

« قال يعقوب بن سفيان (المعرفة ٢٠٨/٣) : وحدثنا حجاج عن شعبة قال : وكان أبو إسحاق أكبر من أبى البخترى ، ولم يدرك أبو البخترى علياً رضى الله عنه ، ولم يره ، قال : وسمعت شعبة يقول : قال مطر الوراق : وهؤلاء يحسنون يحدثون ، حدثنا أبو التياح عن أبى الوداك[1] .

ورواه ابن حبان فى « الثقات » قريباً من هذا السياق[2] لكنه قال : « لايحسنون يحدثون » لكن رواية الفسوى أرجح لعدة أمور :

الأول : إنها أعلى سنداً .

الثانى : إنها أتم سياقاً .

الثالث : وجود قرينة هامة وهى أن شعبة أثنى على أبى إسحاق السبيعى بل قدمه على مجاهد ، قال رجل لشعبة سمع أبو إسحاق من مجاهد ؟ قال : ما كان يصنع هو بمجاهد ؟! . كان هو أحسن حديثاً من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين ... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول فى نهاية السياق : لا يحسن الحديث ؟ ويؤيده أن أبا البخترى سعيد بن فيروز من الأثبات الثقات فيمكن لك أن تقول : إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة ، كيف لا ، وقد روى عنه وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات . والله أعلم » .

اهـ . كلامه .

أقولُ :

لنا هنا وقفات ...

---

(١) كذا وكأن الناسخ سار على الجادة ، لكن الصواب فى هذا الموضع : « عن أبى الفداك » كما سيأتى .

(٢) لكن فيه : « عن الفداك » وزاد : « قال أحمد ــ يعنى ابن حنبل ــ أراد أبا الوداك ، فقال : الفداك » ! .

الوقفة الأولى :

أن ما نقلته عن الفسوى من أوله إلى قول شعبة : « ... ولم يره » الظاهر أنه لا علاقة له بما بعده ، يدل على ذلك أن كل من ذكر ما بعده لم يضم إليه قول شعبة هذا .

فأنت قد وقفت على هذه الكلمة فى « الثقات » (٤٣٥/٥) ولم يضم إليها ابن حبان ماضممته أنت .

وهكذا الأمر فى « طبقات » ابن سعد (١٩/٢/٧) ، و « علل » أحمد (٧٠/٣) ، و « ضعفاء » العقيلى (٢١٩/٤) ، فلو كانت هذه الكلمة لها علاقة بما بعدها لما أغفلوها لاسيما إذا كان المعنى متوقفاً عليها .

والفسوى من عادته فى « تاريخه » أن يسوق الأقوال بإسناده من غير فصلٍ فيتوهم من لا يفهم طريقته أن لبعض الكلام علاقة بما قبله أو بما بعده ، وليس الأمر كذلك .

أقول هذا مع أنى لا أستطيع الجزم به لكن كأنه هو الظاهر، وأيًّا ما كان فإنه سواء له علاقة أو لا ، لايؤثر ذلك فى فهم كلام مطر ولا يصح للمعترض ما استدل به ، بل ربما إن صح أن بينهما علاقة كان ذلك أقوى فى وهاء استدلاله كما سنبين إن شاء الله تعالى .

الوقفة الثانية :

ترجيحك رواية الفسوى على رواية ابن حبان بما أبديته فيه نظر ..

فأولاً : قولك : « إنها أعلى سنداً » لا يفيد هنا لأن الخلاف ليس فى الإسناد بل فى المتن ــ على فرض وجود الخلاف ــ وقد يكون السند نازلاً وهو أنظف وأحسن من السند العالى .

ثانياً : قولك : « إنها أتم سياقاً » ، لاشأن له بالترجيح لأن الخلاف ليس من جهة مفهوم الكلام والذى يؤثر عليه السياق ، وإنما الخلاف فى إثبات لفظة أو نفيها فى الجزء المتفق عليه بين الروايتين .

ثم إن الروايتين من ناحية الدلالة لا تختلفان كما سيأتى ، فلا حاجة إلى الترجيح أصلاً .

ثالثاً : قولك : « إنَّ شعبة أثنى على أبى إسحق السبيعى ، بل قدمه على مجاهد ... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول فى نهاية السياق : لايحسن يحدث ؟ » !! .

إن قولك هذا يدلُّ على تسرعك وعدم تدبرك للكلام فإن الذى قال هذا ليس هو شعبة وإنما هو مطر الورَّاق كما هو ظاهر من سياق الكلام ، فإن الحجاج بن محمد قال : « سمعت شعبة يقول : قال مطر الوراق ... » .

الوقفة الثالثة :

قولك : « فيمكن لك أن تقول : إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة (!) ، كيف لا وقد روى عنه ، وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات » .

أقولُ :

أما الرواية عنه ...

فإن كان مستند من قال : روى عنه شعبة هذه القصة فبئس الرواية إذن ، وأنت قُلْتَ أعلى هذه الصفحة : « وإن روى شعبة عن متكلم فيه فيكون على سبيل التعجب » .

ومن تدبر رواية شعبة عنه هنا علم فعلاً أنه ما روى هذا عنه إلا على سبيل التعجب .

فإن شعبة روى عنه هذه الكلمة ليدلِّل على أنه كان معجباً بروايته ومنتقصاً لرواية غيره ، مع كونه أولى بذلك من غيره ، لأنه أنكر على غيره إساءة التحديث ، مع أنه وقع فى نفس الأمر ، وفى نفس الوقت الذى أنكر فيه ذلك عليهم ، فكان هذا أمراً يستدعى التعجب والدهشة ، فلذا لم يسكت شعبة بل بيَّن ذلك فقال كما فى رواية ابن سعد : « وقد أخطأ إنما أراد أبا الوداك » . ومن ثم ضحك أحمد بن حنبل لمَّا حكاها لابنه كما فى رواية

العقيلي .

ومما يؤكد ذلك أن ابن حبان صدرها بقوله :

« وكان معجباً بروايته ، ولقد حدثنا محمد بن أحمد المسندى ، قال ... » .

فذكر القصة بإسناده وزاد فيها :

« قال أحمد ـــ يعنى ابن حنبل ـــ أراد ـــ يعنى مطراً – أبا الوداك ، فقال : الفداك » !! .

فظاهر صنيعه أنه يستدل بهذه القصة على كونه كان معجباً بروايته مع كونه ليس أهلاً لذلك ، وهذا ماقررناه .

فهذا إن دلَّ على شيءٍ ، فإنما يدل على أن مطراً عند شعبة ليس بذاك ، فكيف يفهم بعد ذلك أن شعبة يوثقه ؟ .

وأما الثناء عليه ...

كأنك أخذته من قول مطرٍ الذى نسبته إلى شعبة ظلماً وعدواناً : « يحسن يحدث » !! . وسيأتى فى الوقفة الرابعة أنه حتى لو كان هذا من قول شعبة فإنه لا يدل على الثناء والمدح بقدر دلالته على الذم والقدح !! .

أما الإقران ..

فأنت أيضاً قد أخذته من قول مطرٍ الذى توهمته من قول شعبة فسقط من أصله . بل لو قلت إنه قارن بين مطرٍ وهؤلاء ولم يقرن لكان أقرب ، ثم إذا تذكرت أن وجه المقارنة بينهم هو إحسان التحديث وعدمه ، أدركت الفرق الشاسع بينه وبينهم ، وعرفت منزلته عند شعبة .

الوقفة الرابعة ..

كأنك فهمتَ من قوله : « يحسنون يحدثون » الثناء والمدح ، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنما يدل على أنك لا تعرف مواقع الكلم ! .

فإن هذه الكلمة إذا قيلت فى حق الثقة الثبت الذى يُقدَّم على مجاهد والحسن وابن سيرين ، لما كانت دالَّة على الثناء والمدح بقدر دلالتها على الذَّم

والقدح !! .

ووجه ذلك ..

إن إحسان التحديث أقل ما يجب أن يتصف به الراوى ، فوصف من بلغ القمة فى الحفظ والثبت بما يوصف به أقل الناس ضبطاً وحفظاً ، منتقص لمكانته ومنزلته بلا شك .

كما لو قيل فى حق التقى الورع : إنه يحسن يصلى ، فهذا فى الحقيقة أقرب إلى الذم منه إلى الثناء والمدح .

كما قال ابن المبارك عندما سُئل عن نوح بن أبى مريم ؟ فقال : « هو يقول لا إله إلا الله » !! .

فهذا دلالته على الذم أقرب من دلالته على المدح ، كأنه يقول : هو لم يبق له من الإسلام إلا هذه الكلمة والشاعر يقول :

أَلا تَرَى أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ : إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصا ؟

هذا على تقدير أن هذه الكلمة من قول شعبة ــ كما توهم ذلك المعترض ــ ولكن أما وقد بيَّنا أنها من قول مطرٍ ، فقد خرجت مخرج الاستفهام الإنكارى ، كأنه يقول : « أهؤلاء يحسنون يحدثون » ؟! . ولذا لما وقع هو فيما أنكره كان ذلك داعياً إلى التعجب والدهشة ، فضحك أحمد كما فى رواية العقيلى .

وعلى هذا فلا تعارض بين رواية ابن حبان ورواية غيره كما هو ظاهر ، فإن رواية ابن حبان مفسرة للروايات الأخرى . والله أعلى وأعلم وأعزُّ وأكرم .

* * *

النوع الثالث ..

إقحامه المسْتَشْهَد بهم فى الصحيحين ضمن المحتج بهم

ومن تعدياته فى كلامه فى الرجال أنه كثيراً ما يكون الراوى ممن استشهد به البخارى أو مسلم ، ولم يحتجا به فتراه يقحمه فيمن احتج به البخارى ومسلم أو أحدهما .

بل أحياناً يكون أحدهما لم يرو له أصلاً ، لا احتجاجاً ولا استشهاداً .

وما ذلك إلا ليوهم أن الراوى من الثقة بمكان ..

وهذه أمثلة على ذلك ...

* * *

١ – إسماعيل بن زكريا الخُلقانى ...

قال المعترض (ص ١٢٦) :

« احتج به الجماعة » !! .

أقولُ :

لم يحتج به البخارى ، قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٣٩٠–٣٩١) :

« روى له الجماعة ، وليس له فى البخارى سوى أربعة أحاديث : ثلاثة منهما أخرجها من رواية غيره بمتابعته ، والرابع أخرجه عن محمد بن الصباح ، عنه عن أبى بردة ، عن جده أبى بردة عن أبى موسى فى قصة الرجل الذى أثنى عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قطعتم ظهر الرجل » ، ولهذا شاهد من حديث أبى بكرة وغيره ، والله أعلم » .

* * *

٢ - حرمي بن حفص ..

قال المعترض (ص ١٧٣) :

« احتج به الشيخان » !! .

أقولُ :

مسلم لم يرو له أصلاً ،فضلاً عن أن يحتج به !! .

وفى « التهذيب » (٢/٢٣٢) :

« وذكر ابن عساكر أن مسلماً روى عنه ، وذلك وَهْمٌ » ! .

* * *

٣ - عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ...

قال المعترض (ص ١٧٣) :

« احتج به الجماعة » !! .

أقولُ :

لم يحتج به البخارى ، قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٤٢٠) :

« ليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى تفسير سورة المائدة ، من رواية محمد بن بشر ، عنه ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « نزل تحريم الخمر وليس فى المدينة سوى خمسة أشربة » الحديث ، ولهذا شاهد من حديث عمر بن الخطاب ، وروى له الباقون » .

قلت : حديثه وشاهده فى البخارى (٨/٢٧٦ــ٢٧٧ فتح) .

وتابعه على أصل الحديث مالك بن مغول ، وقد أخرجه البخارى (١٠/٣٥ فتح) أيضاً .

* * *

٤ – عياض بن عبد الله الفِهْرِيُّ ..

قال المعترض (ص ١١١) :

« إن مسلماً ــ رحمه الله تعالى ــ أخرج حديثه فى « صحيحه » فهو توثيق له لأنه أخرج له فى الأصول وبلفظ مغاير لألفاظ الباب » .

أقولُ :

مسلم ما أخرج حديثه فى الأصول ، بل فى الشواهد ، ومَنْ عرف طريقة مسلم فى ترتيب أحاديث « صحيحه » أيقن أن مسلماً ما احتج به بل استشهد ..

وقد كفانا المعترض مؤنة هذا فقد شرح لنا هو طريقة مسلم فى ترتيب أحاديث كتابه ، وبين لنا كيفية معرفة ما احتج به مما استشهد به ، فقال فى صدد كلامه على رواية هشام بن سعد فى « صحيح مسلم » وإثباته أنها فى الشواهد والمتابعات وليست فى الأصول ، قال (ص ١٣٦ــ١٣٧) :

« رواية هشام بن سعد فى مسلم ، هى من باب الشواهد والمتابعات ، فقد أوردها الإمام مسلم بعد ذكر رواية الوليد ــ يعنى ابن مسلم ــ التى هى أم الباب ، ثم ذكر الرواية التى فيها هشاماً (!) كمتابعة للرواية الأولى ، وذلك ليذكر أن عثمان بن حيان تابع إسماعيل بن عبيد الله فى الرواية عن أم الدرداء . ومنه تعلم أن مسلماً لم يحتج بهشام ، وهذا واضحٌ جلِّى جداً » .

أقول :

وأوضح منه حديث عياض هذا ، فإن مسلماً وضعه فى آخر الباب (٢٧٢/١ رقم ٣٥٠) ، فلم يضع بعد حديثه فى الباب حديثاً ، ووضع قبل حديثه ثلاثة أحاديث هى أو بعضها عمدة مسلم فى هذا الباب .

وأما كون لفظ حديث عياض مخالفاً لألفاظ الباب ، فلا يضر ذلك ، لأن الشاهد لا يشترط فيه أن يكون لفظه مثل لفظ المشهود له ، وإنما يكفى

لذلك الموافقة فى المعنى فحسب ، كما هو معروف ، والله أعلم .

* * *

٥ - محمد بن بكر البُرسانى ..

قال المعترض (ص ٧٦) :

« احتج به الجماعة » !! .

أقولُ :

لم يحتج به البخارى وإنما أخرج له معلقاً ما توبع عليه .

قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٤٣٧) :

« ليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى « كتاب المغازى » . وهو حديثه عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ، ذكره فى موضعين وقال فى « الصلاة » : قال بكر بن خلف : حدثنا محمد بن بكر ، عن عثمان بن أبى روَّاد ، فذكر حديثاً تابعه عليه عنده أبو عبيدة الحداد ، عن عثمان . وعلق له آخر فى « الحج » قال فيه : وقال محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، فذكر حديثاً كان أخرجه عن مكى بن إبراهيم ، عن ابن جريج . وروى له الباقون » .

قلت : أما الحديث الذى فى « الحج » (٤١٦/٣ فتح) فهو نفس الذى فى « المغازى » (٦٩/٨ــ٧٠ فتح) ليس حديثاً آخر ، وهو معلق وتابعه عليه مكى بن إبراهيم فى الموضعين .

وعلق له البخارى حديثاً آخر فى « الاعتصام » (٣٣٧/١٣ فتح) تابعه عليه مكى بن إبراهيم أيضاً .

ثم ظهر لى أنه هو هو إلا أن البخارى ــ رحمه الله تعالى ــ اختصره مرة وأتمه مرة .

* * *

٦ - مطر بن طهمان الورَّاق ...

قال المعترض (ص ١٩٨، ٢٠١) :

« احتج به مسلم » !! .

أقولُ :

فى ترجمته من « التهذيب » (١٠/١٦٨) قال الحافظ :

« ذكره الحاكم فيمن أخرج لهم مسلم فى المتابعات دون الأصول » .

* * *

النوع الرابع ...

تضعيفه لبعض رجال وأسانيد مسلم
وتناقضه فى ذلك

المعترض يُشدِّد النكير على الشيخ الألبانى لكونه ضعف بعض رجال مسلم ممن تكلم فيهم الأئمة ، والذى من مقتضاه تضعيف السند الذى فيه بعض هؤلاء وإن كان المتن صحيحاً محفوظاً من وجه آخر .

قال (ص ٦) مستنكراً :

« وضعَّف [أى الشيخ الألبانى] جماعة من الرواة المخرَّج لهم فى « الصحيح » ، ولم يفرق بين حديثهم فى « الصحيح » أو خارجه فعمر ابن حمزة ، وبشير بن المهاجر ، وسويد بن سعيد ، ومطر الوراق ، وعياض بن عبد الله الفهرى ... وغيرهم أسانيدهم فى « صحيح مسلم » ضعيفة !! » .

وهو لا يكتفى بادعاء الإجماع على صحة متون « الصحيحين » فقط ، بل تعدى ذلك فزعم أن الإجماع حاصل أيضاً على صحة أسانيدهما ، والذى من مقتضاه ثقة رواتهما .

فهو يقول (ص ١٣) :

« النظر فى **أسانيد** أحاديث « الصحيحين » مجتمِعَين أو منفردَين خطأ ، وبيان ذلك من وجوه :

الأول : النظر فى **أسانيدهما** طعن فى الأمة التى تلقت أحاديثهما بالقبول .

الثانى : وهو **مخالف للإجماع** الذى نقله جماعة من الحفاظ وغيرهم .

الثالث : النظر فى **أسانيدهما** فيه تهوين لأمرهما ، لأنه كما هو معلوم أن

السند الذى ينظر فيه هو السند المحتمل للصحة أو الحسن أو الضعف بأنواعه ، فدل الألبانى بتعديه (!) أنه لا يعتبر أحاديث « صحيح مسلم » صحيحة كلها ، بل كل سند فيه يقبل الأخذ والرد ويمكن أن يصحَّح أو يضعَّف حسبما يُرى ، وهذا بلا شك تهوين عظيم لأمر « صحيح مسلم » .

الرابع : أن هذا العمل يفتح علينا باباً عظيماً قد يصعب سدُّه فيخرج علينا بعض الناس ويتبع طريقة الألبانى (!) المردودة فى النظر فى **أسانيد** الصحيحين بدعوى الاجتهاد وترك التقليد واتباع السنة الصحيحة ، والبعض الآخر قد يَدخل هذا الباب بدعوى نصرة مذهبه ، والبعض الآخر يدخل بنية أخرى ... وهكذا .

وعند ذلك يكثر منهم ظهور الجهل الفاضح والأوهام والأخطاء ، وتحدث فوضى عظيمة قد يصعب السيطرة عليها . فهو بعمله هذا لا يدرى أنه يهاجم السنة بمعول قوى ويفتح باباً لأعداء السنة للهجوم على أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى » . اهـ . كلامه .

ويقول (ص ١٥) :

« والناظر فى **أسانيد** الصحيحين أبان عن جهل فاضح . لأن صاحب الصحيح لم يودع فى كتابه كل ما وقف عليه من طرق الحديث ، بل إنه انتقى من محفوظاته بعض طرق الحديث التى أدخلها فى « الصحيح » .

فيأتى الناظر المتعدى ويقول : هذا الحديث ضعيف لأن فيه مدلساً لم يصرح بالسماع ، أو فى سنده فلاناً فهو ضعيف ، ويظهر بذلك جهله لأن صاحب « الصحيح » قد يخرج الطريق المتكلم فيه لحاجة عنده ، لكنه صحيح لديه ، أو قد يعرض عن بيان سماع المدلس مكتفياً بسماعه عنده فى طريق آخر » .اهـ كلامه .

وهذا الكلام على ما فيه من موافقة ضمنية على أن فى أسانيد الصحيحين ماهو ضعيف وإن كان المتن صحيحاً إلا أنه مازال مصراً على أن « الناظر فى أسانيد الصحيحين أبان عن جهل فاضح » .

ويقول (ص ١٦٤) معقباً على الشيخ حكمه على إسناد فى « صحيح مسلم » بأنه « إسناد جيد » يقول :

« نزل الألبانى من الصحة إلى الجودة بسبب سهيل بن أبى صالح ، وهذا خطأ ، لأن سهيلاً صحيح الحديث خاصة إذا جاء حديثه فى « صحيح مسلم » الذى تلقته الأمة بالقبول وصححت أحاديثه . **فعدم إطلاق الصحة على أسانيده فيه مخالفة للإجماع** » .

فهو ينكر على الشيخ الحكم على **إسناد** فى « صحيح مسلم » بما هو دون الصحة وإن كان هذا الحكم داخلاً فى مراتب الصحيح[1] ، ويعتبر ذلك مخالفة للإجماع !! .

وهذا الكلام الذى قاله على مافيه من المبالغات والمجازفات والمهاترات ، إلا أن الواقف عليه ربما إذا قرأه بادر إلى إحسان الظن بكاتبه ، وحمله على الغيرة على « الصحيح » والمبالغة فى الدفاع عنه والذبِّ عن حوضه خشية أن تتطاول إليه يدُ جاهل أو مغرضٍ ، فيتطاول على « الصحيح » بالطعن فى صحة بعض أحاديثه أو أسانيده التى ليس فيها خلاف .

لكننا وجدنا الأمر خلاف ذلك ، فوجدناه يضعف هو نفسه بعض أسانيد « صحيح مسلم » وبعض رجاله المختلف فيهم ، بل ومنهم من لم يطعن فيه واحد من الأئمة ، فعلمنا أن الأمر ليس دفاعاً عن « صحيح مسلم » وإنما هو اتباع للهوى والسلام .

ومما يؤكد هذا أن هذه الروايات كلها مخالفة لهواه ، فحمل صنيعه على الخطأ والنسيان فيه استخفاف بالعقول !! .

وهكذا يكون المعترض قد وقع فى التناقض الشنيع والتخبط الفظيع ، إذ أنكر على الشيخ شيئاً هو غارق فيه ، نسأل الله السلامة .

---

(١) هو ينكر ذلك على الشيخ وفى الوقت نفسه فهو يقر غيره على هذا الصنيع ويعتبره من التصرف الحسن . انظر كتابه (ص ١٥٣) والمثال الأول من القسم الأخير من كتابى هذا .

وحينئذ ألا يحق لنا جميعاً أن نقول للمعترض كما قال الشاعر :

يا أيُّها الرَّجُلُ المُعلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
تَصِفُ الدَّواءَ لِذى السِّقَامِ وذِى الضَّنَى ... كَيْمَا يَصِحّ به وأَنْتَ سَقِيمُ
ابدأْ بِنَفْسِكَ فانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يَنْفع إنْ وَعَظْتَ وَيُقْتَدَى ... بالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَعْلِيمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلقٍ وَتَأْتِى مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

* * *

فمن هؤلاء ...

١- عثمان بن حيان الدمشقي ..

روى إسماعيل بن عبيد الله حديثاً عن أم الدرداء تابعه عليه عثمان هذا ، أخرج حديثه مسلم (٣/١٤٥) .

قال المعترض (ص ١٣٧) :

« هذه المتابعة لا تسمن ولا تغنى من جوع بالنسبة لدعوى الألبانى ، فالمتابع لإسماعيل المذكور هو عثمان بن حيان ، منسوب إلى الجور ، ولم يرو له مسلم فى « صحيحه » إلا هذه المتابعة فقط » .

أقولُ :

فانظر ــ أخى القارىء النبيه ــ كيف لم يتردد فى ردِّ هذه الرواية وهى فى « صحيح مسلم » مع أن راويها لم يتفرد بها بل توبع بشهادته هو !! .

ويا ليته اكتفى بهذا ، بل إنه تطاول فأخذ يطعن فى أحد رجال « صحيح مسلم » بما لا يقدح فى صدق ولا حفظ ، فقال : « منسوب إلى الجور » !! .

وقبل أن نبين ما فى هذا القول من تعدٍّ أحب أن يكون فى ذكر القارىء اللبيب أن هذا الراوى له رواية فى « صحيح مسلم » وهذه الرواية بعينها هى التى يسعى إلى ردها هنا بالطعن فى راويها عثمان بن حيان ، فعلى هذا يكون المعترض قد وقع فى تضعيف راوٍ من رجال مسلم ،وتضعيف رواية

هى فى « صحيح مسلم » وهذا هو عين ما ينكره على الشيخ الألبانى .

والشيخ الألبانى ـــ حفظه الله تعالى ـــ حينما يتكلم فى راوٍ من رجال مسلم أو رواية فى « صحيحه » إنما يتكلم بما سبقه إليه الأئمة .

أما المعترض فإنه مع ادعائه الإجماع على صحة أسانيد « الصحيحين » والذى من مقتضاه ثقة رواتها ، مع هذا كله تراه يطعن هنا فى راوٍ من رجال مسلم ، ورواية من رواياته بما لا يقدح عند أهل العلم ، لا لشىء إلا لمخالفة الرواية ما يرومه ويهواه .

وياليته سلك فى ذلك سبيل أهل العلم ، حتى ولو كان ذلك فيما يوافق الهوى ، فإنه لا مانع من الانتصار للمذهب إذا كان هو الحق بل هذا هو المتعين كما قيل : « إذا وافق الهوى الحق ، أرضيت الخالق والخلق » . لكنه أخذ يطعن فى راوٍ من رجال مسلم بما لو صح لكان موجباً للطعن فى عدالته ، وليس فى حفظه فقط ، وهاك البيان ...

إن المعترض قال فى عثمان بن حيان هذا كلمة واحدة ، وهى : « منسوب إلى الجور » !! .

فإما أنه يقصد بها الطعن فيه أو لا ...

فإن لم يكن يقصد بها طعناً فهو لغو من القول لا قيمة له على ما فيه من إيهام ، وعليه فيلزمه أن يصحح روايته التى فى « صحيح مسلم » لاسيما وأنه لم يتفرد بها بل توبع عليها كما سلف .

وإن كان يقصد بها الطعن فى عثمان بن حيان ، فإما أنه يقصد بها الطعن فى عدالته أو ضبطه ..

فإن كان يقصد بها الطعن فى ضبطه ، فهذا ليس بشىء ، لأن الجور والظلم لا دخل له فى الحفظ والضبط ، فقد يكون الرجل جائراً ظالماً وفى الوقت نفسه هو من أحفظ الناس وأضبطهم لما يسمع ولما يروى . بل قد يكون كذَّاباً معروفاً بالكذب ومع ذلك هو من أحفظ الناس على الإطلاق ، فهذا نوح بن أبى مريم الذى لُقِّبَ بـ « الجامع » لكونه جمع العلوم ومع ذلك

قال ابن حبان : « نوح الجامع ، جمع كل شيء إلا الصدق » !! وقال الحاكم أيضاً ! « كان جامعاً ، رُزق كل شيء إلا الصدق ، نعوذ بالله من الخذلان » !! فلم يمنعهم كذبه أن يشهدوا له بالحفظ ! إذ إن الحفظ شيء والصدق شيء آخر .

وإن كان يقصد بها الطعن في عدالته ، فقد وقع في حفرة لا يستطيع الخروج منها لأن من لوازم ذلك أن يكون في « صحيح مسلم » راوٍ مطعون في عدالته ، فماذا يكون حال حديث المطعون في عدالته ؟!! .

ومع ذلك فإن الظلم والجور لا يقدح في العدالة أيضاً كما لا يخفى على الناشئين في هذا العلم ، فقد يكون الرجل جائراً ظالماً وفي الوقت نفسه لا يعرف بكذب في الرواية .

وعثمان بن حيان هذا الذي نحن بصدد الكلام عنه رغم أنه ينسب إلى الجور كما قُلْتَ إلا أننا لا نعرف إماماً من الأئمة طعن في عدالته وصِدْقِه .

بل روى عنه هشام بن سعد وقال : « كان رجلاً من أهل الخير » وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧/١٩٢) . وأخرج له مسلم متابعة كما تعلم ، ولم يدخله الذهبي في « الميزان » ولا « المغني » ولو كان فيه مطعن أو مَغمَز لأدخله . فكيف يكون ذلك مطعوناً في عدالته ؟! .

ومثله ممن ينسب إلى الجور أيضاً ، ولم يطعن الأئمة في عدالته لمجرد هذا ..

طارق بن عمرو المكي ...

كان ممن ينسب إلى الجور ومع ذلك وثقه أبو زرعة الرازي .

وأيضا ..

خالد بن عبد الله القسري ..

قال يحيى الحماني : قيل لسيار : تروى عن خالد ؟ قال : « إنه أشرف من أن يكذب » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦/٢٥٦) حتى ابن معين لما تكلم فيه لم يطعن في عدالته ، وإنما تكلم فيه لأنه كان يقع في على

ابن أبى طالب ، ولذا قال الذهبى فى « الميزان » (٦٣٣/١) :
« صدوق لكنه ناصبىٌّ بغيضٌ ، ظَلُومٌ . قال ابن معين رجلُ سوءٍ يَقَعُ فى علىٍّ » .

فلم يمنع الذهبىَّ ناصبيتُه وظلمُهُ أن يشهد له بالصدق[1] .

ومنهم ...

مروان بن الحكم الأموى ...

نقموا عليه أنه رمى طلحة أحد العشرة يوم الجمل وهما جميعاً مع عائشة فقتل ، ثم وثب على الخلافة بالسيف ، ومع ذلك فقد قال عروة بن الزبير : « كان لا يتهم فى الحديث » . وأخرج له البخارى فى « صحيحه » ! .

هذا ، وإن لم يكن يقصد من كلمته تلك شيئاً من هذا فهو لغو من القول لا قيمة له ولا معنى على مافيه من إيهام ! .

وعليه فيلزمه أن يصحح روايته لاسيما وأنه قد توبع عليها ، ولم يتفرد بها كما سلف .

* * *

٢ – عمرو بن أبى سلمة التِّنِّيسى ...

روى عن سعيد بن عبد العزيز حديثاً تابعه عليه أبو المغيرة عبد القدوس

---

(١) قال الحافظ ابن حجر فى ترجمة : لمازة بن زبار الجهضمى من « التهذيب » (٤٥٨/٨) :
« وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبىّ غالباً وتوهينهم الشيعة مطلقاً ، ولاسيما أن علياً ورد فى حقه : « لا يحبه إلا مؤمن ، ولا يبغضه إلا منافق » . ثم ظهر لى فى الجواب عن ذلك ، أن البغض هاهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن من الطبع البشرى بغض من وقعت منه إساءة فى حق المبغض والحبُّ بعكسه ، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً . والخبر فى حب علىٍّ وبغضه ليس على العموم ، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبىٌّ أو أنه إله تعالى الله عن إفكهم ، والذى ورد فى حق علىٍّ من ذلك قد ورد مثله فى حق الأنصار ، =

ابن الحجاج الحمصى[1] .

قال المعترض (ص ١٣١—١٣٢) :

« ضعَّفه يحيى بن معين ، والساجى ، وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » ، وقال العقيلى : « فى حديثه وهم » ، وقال أحمد : « روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله ، فغلط فقلبها عن زهير » . ووثقه [ابن] يونس وابن سعد وابن حبان ، والأخيران متساهلان عند الألبانى ، خاصة ابن حبان الذى ملأ كتبه بحكاية تساهله .

وقال الحافظ فيه فى « التقريب » : « صدوق له أوهام » . اهـ .

وقال (ص ١٣٣) :

« عمرو بن أبى سلمة المضعَّف » .

أقولُ :

عمرو بن أبى سلمة هذا أخرج له البخارى ومسلم فيلزمك إذن أن تضعِّف كُلَّ إسناد هو فيه فى « الصحيحين » وإن صححت المتن .

والعجب أنه قد توبع هنا والذى تابعه ثقة بلا شك ، ومع ذلك فلم يتردد فى تضعيفه ! .

والأعجب أنه أنكر على الشيخ الألبانى إبقاءه كلامه فى عياض بن عبد الله الفهرى بعد أن وجد له متابعاً فقال (ص ١٠٩) :

« كان يجب عليه مادام وجد متابعة لعياض بن عبد الله الفهرى أن يشطب كلامه عليه ، لأنه قد وجد هذا الحديث وله متابع صحيح الحديث ، فالألبانى

= وأجاب عنه العلماء ، أن بغضهم [كذا ، ولعلها : مبغضهم] لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه ، وبالعكس ، فكذا يقال فى حق علىٍّ ، وأيضاً من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة ، بخلاف من يوصف بالرفض ، فإن غالبهم كاذب ، ولا يتورع فى الإخبار . والأصل فيه ، أن الناصبة اعتقدوا أن عليّاً ــ رضى الله عنه ــ قتل عثمان ، أو كان أعان عليه فكان بغضهم له ديانة بزعمهم ، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه فى حروب علىٍّ » .

(١) انظر « الاعتبار» الذى فى المثال (١) من القسم الأخير .

لم يحسن بإبقائه لكلامه فى عياض ، وهو يدل على عدم اكتراثه واهتمامه برجال الصحيح » !! .

وأنت ــ أخى المنصف ــ تعلم أن هذا لا يلزم الشيخ بالطبع لأن بيان حال الراوى شيء وبيان حال حديثه شيء آخر ، وهذا لا يخفى على صغار الطلبة .

كما أن الراوى إذا كان ثقة وأخطأ فى حديث خطأ بيناً لا ينفع حديثه هذا كون راويه ثقة إذ الجواد قد يعثر والثقة قد يخطىء .

لكن الذى نريد أن نقوله هنا : مادمت تلزم الشيخ بذلك فلماذا لم تلزم به نفسك أيضاً فإن عمرو بن أبى سلمة التنيسى قد تابعه ثقة بينما تابع عياضاً ابن لهيعة ، وهو ضعيف هنا فلماذا لم تشطب كلامك فى التنيسى أيضاً ، ألا يدل ذلك على عدم اكتراثك واهتمامك برجال الصحيح ؟! .

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

* * *

٣ – هشام بن سعد المدنى ..

هو الراوى عن عثمان بن حيان حديثه الذى فى مسلم الذى أشرنا إليه فى ترجمته فى المثال الأول من هذا النوع .

قال المعترض (ص ١٣٥) :

« اعلم ــ علمنى الله وإياك الحق وسلك بنا طريقه ــ أن هشام بن سعد مختلط الحديث كما قال ابن معين » .

ثم قال :

« قال عنه أحمد مرة : « ليس بالحافظ » ، وقال أخرى « ليس هو محكم الحديث » ، وقال حرب : « لم يرضه أحمد » ، وقال ابن معين : « ضعيف » ، وقال مرة أخرى : « ضعيف حديثه مختلط » وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » وقال النسائى : « ضعيف » ، وقال مرة : « ليس بالقوى » ، وقال ابن سعد : « كان كثير الحديث » ، وذكره يعقوب

ابن سفيان فى « الضعفاء » ، وذكره ابن عبد البر فى « باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه » ، وضعفه ابن عدى ، وترك يحيى القطان الرواية عنه ، وقال ابن أبى شيبة وابن المدينى[1] : « صالح ، وليس بالقوى » !! .

ثم قال :

« فإن قال قائل : أنت تقول إن الأئمة ـ عدا أبى زرعة والعجلى ـ اتفقوا على تجريحه ، فماذا تقول فى قول ابن أبى شيبة وابن المدينى : « صالح ، وليس بالقوى » ؟ .

الجواب عليه ، أن المقصود بالصلاح هو صلاح الدين أى العدالة ، فدرجته عندهما من حيث الضبط هى « ليس بالقوى » .

ثم قال :

« وقال أبو زرعة : « محله الصدق » ، وقال العجلى : « جائز الحديث ، حسن الحديث » ، وقال الحافظ : « صدوق له أوهام » .

ثم قال :

« فأنت ترى أن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه ما خلا أبا زرعة ، والعجلى ، والثانى متساهل عند الألبانى كما صرح مراراً ... والعجلى ليس كذلك . وأبو زرعة لم يوثقه بل قال : « صدوق » فقط ، والألبانى الذى يوثق هشاماً هنا يرى أنه حسن الحديث على أحسن الأحوال كما فى « الإرواء » (٤٩/٣) .. » !! .

أقول :

نقلت لك كلامه كله إلا ما فيه تكرار ليظهر لك مدى استماتته لإثبات ضعف الراوى مع أنه ممن استشهد به مسلم ، وهو يأبى ذلك على الشيخ الألبانى ، وسود صفحات فى الدفاع عن رجال حالهم أوهن من حال هذا ، أو قريب منه .

ثم لماذا هذا كله والرجل قد توبع والشيخ الألبانى ساق روايته مساق

---

(١) الصواب : « ابن أبى شيبة عن ابن المدينى » فالقائل ابن المدينى فقط .

المتابعات ، بل إنه صرح بذلك فقال كما نقلت أنت عنه (ص ١٣٠) :

« إن هشام بن سعد قد تابعه — يعنى — سعيد بن عبد العزيز — أيضاً .. » .

وأنت نفسك صرحت بهذا (ص ١٣٦—١٣٧) .

وعلى هذا فيلزمك تضعيف كل إسناد وقع فيه هشام بن سعد فى « صحيح مسلم » وإن صححت المتن !! .

كما يلزمك أيضاً أن تُقَرَّ بأنَّ فى « صحيح مسلم » رواة ضعفاء لايحتج بحديثهم إلا إذا توبعوا أو وُجد لحديثهم شاهد .

وأنت تأبى ذلك كل الإباء على الشيخ ، وتشنِّع به عليه ، فالله حسيبك .

* * *

النوع الخامس ...

إيهامه خفة ضعف
من هو شديد الضعف

ثم إنَّه إذا احتاج أن يحتج برواية أو يستشهد بها لإثبات دعواه وكانت هذه الرواية مما لا تصلح للاستشهاد فضلاً عن الاحتجاج بها لكون أحد رواتها ضعيفاً جداً أو متروكاً ، أَوْهَمَ أنه ليس بشديد الضعف ، وأنه ممن يصلح للمتابعات والشواهد .

وفى مثل هذه الحالة يعتمد على الإجمال ولا يذكر أقوال الأئمة فى الراوى فيوهم أنه ضعيف فقط وليس ضعيفاً جداً ، أو يعتمد على بعض الأقوال المجملة والمختصرة فى كتب القوم فيوهم أن سائر أقوالهم فيه مثل ما ذكر .

ومع ذلك فهو يشدد النكير على فاعل ذلك ، ويعتبر ذلك قصوراً !! .

قال (ص ١٥٠) :

« الاعتماد على المختصرات لا يكون لفحول الرجال ، بل ينبغى للناقد أن يقف على كلام المتقدمين فى الرجل ، ويعرف تصرفاتهم معه ، خاصة إن كان من رجال الصحيحين » !!.

وقال (ص ١٤٧) :

« إن الذى يتصدَّى للتصحيح والتضعيف والكلام على الرجال ينبغى له أن يرجع للأصول ، ويعرف مخارج الكلام ومعانى الألفاظ ، والتصرف فى الاصطلاحات ، ليأمن الخطأ والزلل ، وهذا عزيز بل نادر » !! .

وقال (ص ١٧٦) :

« إن اختصار كلام أهل الجرح والتعديل ضرر كبير وخطر جسيم ؛ لأنه يؤدى إلى عدم معرفة سبب هذا القول . والمختصر قد يذكر ما يوافق وجهة

نظره ، أضف إلى هذا أنه لا يذكر كل الأقوال ، وهذا معلوم عندهم متداول » !! .

* * *

فمن هؤلاء ...

١ - حرام بن عثمان ..

قال المعترض (ص ٧٠) :

« وحرام ، هو ابن عثمان ، ضعيف . « الميزان » (٤٦٨/١) » .

أقولُ :

خذ الأقوال التى فى « الميزان » واحكم أنت يامنصف ..

قال مالك ويحيى : « ليس بثقة » .

وقال أحمد : « ترك الناس حديثه » .

وقال الشافعى وغيره : « الرواية عن حرامٍ حرامٌ » .

وقال ابن حبان : « كان غالياً فى التشيع ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل » .

وقال إبراهيم بن يزيد الحافظ : سألت يحيى بن معين عن حَرَامٍ ؟ فقال : « الحديث عن حرام حرام » .

وكذا قال الجوزجانى .

وقال ابن المدينى : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ، ومحمد بن جابر ، وأبو عتيق ، هم واحد ؟ فقال : إن شئت جعلتهم عشرة !! .

هذه هى الأقوال التى ساقها الذهبى فى « الميزان » وكِلها كما ترى تصرح بوهائه وضعفه الشديد .

ثم ذكر له الذهبى بعض المناكير ، ثم قال فى آخر الترجمة معلقاً على بعض مناكيره :

« وهذا حديث منكر جداً » !! .

٢ - حفص بن سليمان الكوفى المقرىء ..

قال المعترض (ص ٩٥) :

« ضعفه غير واحد . « التهذيب » (٢/٤٠٠) » !! .

أقولُ :

أما الذين ضعفوه فقد ضعفوه جداً بل منهم من كذبه ، وهاك أقوالهم من « التهذيب » :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : « متروك الحديث » .

وقال ابن معين : « ليس بثقة » .

وقال ابن المدينى : « ضعيف الحديث ، وتركته على عمدٍ » .

وقال الجوزجانى : « قد فُرِغ منه منذ دهر » .

وقال البخارى : « تركوه » .

وقال مسلم : « متروك » .

وقال النسائى : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » .

وقال فى موضع آخر : « متروك الحديث » .

وقال محمد بن صالح : « لا يكتب حديثه ، وأحاديثه كلها مناكير » .

وقال الساجى : « يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل » .

وقال أبو زرعة : « ضعيف الحديث » .

وقال أبو حاتم : « لا يكتب حديثه ، هو ضعيف الحديث ، لايصدق ، متروك الحديث » .

وقال ابن خراش : « كذاب ، متروك ، يضع الحديث » .

وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » .

وقال الساجى ، عن أحمد بن محمد البغدادى عن ابن معين : « كان حفص وأبو بكر ــ يعنى ابن عياش ــ من أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكان حفص أقرأ من أبى بكر ، وكان كذَّاباً ، وكان أبو بكر صدوقاً » .

وقال ابن عدى : « عامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة » .

وقال ابن حبان : « كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .

وحكى ابن الجوزى فى « الموضوعات » عن عبد الرحمن بن مهدى ، قال : « والله ، ما تحل الرواية عنه » .

وقال الدارقطنى : « ضعيف »[1] .

وقال الساجى : « حفص ممن ذهب حديثه ، عنده مناكير » .

وأما الذين وثّقوه إنما وثقوه فيما يرويه من حروف القراءات لا فى رواية الحديث ، يدل على ذلك أمران ..

الأول : أنه قد نص على ذلك بعض الأئمة .

قال ابن معين : « زعم أيوب بن المتوكل ، وكان بصرياً من القرّاء ، قال : أبو عمر ــ يعنى حفص بن سليمان ــ أصح قراءة من أبى بكر بن عياش ، وأبو بكر أوثق منه » .

وقد مرّ قول ابن معين وما فيه من التفصيل .

وقال ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال : « لا يكتب حديثه ، هو ضعيف الحديث ، لايصدق ، متروك الحديث » . قلتُ : ما حاله فى الحروف ؟ قال : « أبو بكر بن عياش أثبت منه » .

فلم يضعفه فى حروف القراءات كما ضعفه فى الحديث .

الثانى : أن بعض الذين ضعفوه قد وثقوه فى موضع آخر مما يدل على أنهم أرادوا بهذا التوثيق غير الذى أرادوه بالتضعيف ...

فأحمد بن حنبل قد تركه كما مر . ومع ذلك فقد قال مرة : « صالح » ،

---

(١) وذكره فى كتاب « الضعفاء والمتروكون » له (١٧٠) وسكت ، فهو متروك عنده وعند البرقانى وابن حمكان ، لما فى مقدمة هذا الكتاب من قول البرقانى (ص ٩٥) : « طالت مُحاورتى مع أبى منصور إبراهيم بن الحسين بن حَمَكان لأبى الحسن علىّ بن عُمر الدّارقطنى عفا الله عنى وعنهما فى المتروكين من أصحاب الحديث فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم فى هذه الورقات » .

وقال مرة أخرى : « ما به بأس » .

ولذا قال الحافظ فى « التقريب » :

« متروك الحديث ، مع إمامته فى القراءة » !! .

* * *

٣ - محمد بن ذكوان الطاحي الأزدى ...

قال المعترض (ص ١٢٧) :

« وللحديث شواهد منها ... » .

ثم ذكر شاهداً من طريقه ثم قال :

« وقال فى « مجمع الزوائد » (٧٩/٢) : وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه كلام وقد وثق » !! .

أقولُ :

أما من تكلم فيه فهاك كلامه :

قال أبو حاتم : « منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ » .

وقال البخارى : « منكر الحديث » .

وقال النسائى : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .

وقال ابن عدى بعد أن ساق له بعض المناكير : « له غير ما ذكرت وعامة ما يرويه إفرادات وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه » .

وقال الساجى : « عنده مناكير » .

وقال الدارقطنى : « ضعيف » .

وسكت عنه فى « الضعفاء والمتروكون » (٤٧٩) فهو متروك عنده وعند البرقانى وابن حمكان كما مرّ فى المثال السابق .

وقال ابن حبان فى « المجروحين » (٢٦٢/٢) :

« يروى عن الثقات المناكير والمعضلات عن المشاهير ، على قلة روايته حتى

سقط الاحتجاج به » .

وأما الذين وثقوه ، فقد ذكر فى « التهذيب » ثلاثة : شعبة وابن معين وابن حبان .

أما شعبة فقد قال : « حدثنى محمد بن ذكوان ، وكان كخير الرجال » .

وهناك فى الرواة : محمد بن ذكوان آخر من نفس طبقة هذا ، وهو الأسدى بياع الأكسية ، وهو لا يروى عنه إلا شعبة ، وهو مترجم بعد هذا فى « التهذيب » ، فالظاهر أنه هو المقصود فى قول شعبة هذا ، ويؤكد ذلك قول ابن معين ، فإنه قال :

« محمد بن ذكوان الذى روى عنه شعبة ، ثقة » .

فلو كان يقصد الطاحى لما عرَّفه برواية شعبة عنه لأن شعبة يروى عن الآخر أيضاً ، لاسيما وأنه إن صح أنه روى عن الطاحى ، فلم يرو عنه سوى حديث واحد وقد روى عنه غير شعبة كثيراً ، أما الآخر فلم يرو عنه غير شعبة فهو الذى يخصص برواية شعبة عنه وهو أول ما ينتقل إلى الذهن حينما يذكر برواية شعبة عنه .

أما ابن حبان فلم يذكر الطاحى فى « الثقات » بالمرة وإنما ذكر الآخر (٤١٩/٧) ، أما الطاحى فقد أدخله فى « الضعفاء والمجروحين » وقال فيه ما ذكرناه آنفاً .

على أن حديثه هذا قد استنكره النسائى بخصوصه كما سبق فى المثال (١٣) من القسم الثانى .

* * *

٤ - موسى بن عبيدة الرَّبذِىُّ ...

قال معلقاً على سندٍ لشاهد ذكره (ص ٧٨) من روايته عن عبد الله ابن دينار :

« وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسى بن عبيدة الرَّبذى ، لكنه يصلح فى باب الشواهد والمتابعات » !! .

أقولُ :

لو سلَّمنا بأن حديثه فى الجملة يصلح فى باب الشواهد والمتابعات لما كان ذلك مسلَّماً به فيما يرويه عن عبد الله بن دينار خاصة لأن ضعفه فيه أشدُّ من ضعفه فى غيره .

قال الأثرم عن أحمد : « ليس حديثه عندى بشىء » وحمل عليه ، قال : « وحديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذاك » ! .

وقال ابن معين : « ليس بالكذوب ، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير » .

وقال أيضاً : « إنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير » .

وقال أبو داود : « أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار » .

وابن عدى ساق له فى ترجمته جملة من أحاديثه عن عبد الله بن دينار وغيره ثم قال (٦/٢٣٣٦) :

« وهذه الأحاديث التى ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها ، مما ينفرد بها من يرويها عنه وعامتها متونها غير محفوظة ، وله غير ما ذكرت من الحديث ، والضعف على رواياته بيِّنٌ » .

وانظر ما سبق فى المثال (١٤) من القسم الثانى .

* * *

القسم الرابع ....

نماذج من تعدياته
وتشنيعاته على الشيخ
الألبانى نفسه

هذا القسم ليس خاصاً بتشنيع المعترض على الشيخ الألبانى فحسب ، وإنما هو تابع لبيان تعدياته فى الكلام فى العلم على التفصيل الذى سرت عليه فى تقسيم كتابى هذا ، إلا أنه فى هذه المواضع ظهرت رغبته فى تشويه صورة الشيخ وإظهاره فى مظهر المخالف ، المتفرد ، المتناقض ، المتخبط ، المتقول على الأئمة !! .

فهذا القسم فيه أمثلة من هذه المواضع ، مع بيان أن كل تهمة اتهم بها الشيخ إنما هو أحق بها وأهلها .

ولم أعامله بما عامل به الشيخ ، بل آثرت النقاش العلمى الهادىء ، لا الصراخ والضجيج : ﴿ **فأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وأمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاس فَيمكُثُ فِي الأَرْضِ** ﴾ .

هذا ، والمعترض له فى التشنيع على الشيخ سُبلٌ وطرق ، فمنها ...

* **التشنيع على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع !!** .

وهذا قد فرغنا منه فى القسم الأول من هذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالى ، فلا حاجة إلى إعادة الكلام عليه . والله المستعان .

* * *

* **التشنيع على الشيخ باستغلال الأخطاء المطبعية الواقعة فى بعض كتبه !!** .

١ ــ وقع فى « إرواء الغليل » للشيخ الألبانى (٣/١٤٣ــ١٤٤) ما صورته :

« **٦٧٨ ــ حديث أنس « أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه حتى أصابه من المطر ، فقلنا : لِمَ صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه » رواه مسلم وأبو داود**[1] .

ضعيف .

---

(١) إلى هنا ينتهى ما فى « منار السبيل » ويبدأ كلام الشيخ الألبانى .

أخرجه البيهقى (٣/٣٥٩) عن يزيد بن الهاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال : فذكره إلا أنه قال : « فنتطهر منه ، ونحمد الله عليه » . وقال البيهقى : « هذا منقطع » اهـ .

ذكر المعترض هذا كله ، ثم قال (ص ١١٥) :

« لا أعرف سبباً لتضعيف هذا الحديث ، ولم يبين الألبانى سبب التضعيف ، وظننت أن خطأ فى الطباعة ربما وقع ، ففتشت الجزء الذى فيه الحديث فلم أجد شيئاً يدل على حدوث ما ظننته ... » .

أقول :

١ ـــ الحديث الذى ذكره صاحب « منار السبيل » عن أنس بن مالك ، بينما الحديث الذى خرجه الألبانى عن يزيد بن الهاد مرسلاً .

٢ ـــ الحديث الذى ذكره صاحب « منار السبيل » متنه مخالف للحديث الذى خرجه الشيخ الألبانى تماماً .

٣ ـــ الحديث الذى فى « المنار » عزاه صاحبه لمسلم وأبى داود ، ومع ذلك فلم يعزه الألبانى إليهما كعادته ، ولم يتعقب صاحب « المنار » .

٤ ـــ وكذا البيهقى لم يشر إلى أن مسلماً أخرجه كعادته فى مثل هذا .

٥ ـــ ثم إن الحديث الذى خرجه الألبانى من « سنن البيهقى » فيه رجل لم يسم ، ففيه : « ... الربيع : أنبأ من لا أتهم ، عن يزيد بن الهاد ... » وهذا لا يمكن وقوعه فى « صحيح مسلم » .

٦ ـــ ثم إن البيهقى ضعفه بقوله : « هذا منقطع » وكيف يكون ذلك فى حديث فى « صحيح مسلم » .

كل هذه القرائن تدل على أن هناك خطأ قد وقع ينبغى البحث عنه ، وعن سببه .

أما المعترض فقد قال :

« وظننت أن خطأ فى الطباعة ربما وقع ، ففتشت الجزء الذى فيه الحديث فلم أجد شيئاً يدل على حدوث ما ظننته ... » .

أقولُ :

ماذا يفيد بحثك فى هذا الجزء أو فى باقى الأجزاء ؟! وإنما البحث عن مثل هذا إنما يكون بسلوك إحدى طريقتين ...

الأولى : أن ينظر قُبيل هذا الحديث ، وبُعَيده فى « الإرواء » لعلَّ الطابع انتقل نظره فنسخ هذا مكان ذاك ، وذاك مكان هذا .

الثانية : أن يبحث عن الحديث الذى خرجه الشيخ الألبانى تحت حديث الباب بمراجعته فى « سنن البيهقى » ثم يبحث عنه فى « منار السبيل » فإن وُجِد ، ينظر ماذا قال فيه الشيخ الألبانى .

فإذا أنتَ سلكت إحدى هاتين الطريقتين ، فستجد بعد هذا الحديث مباشرة ، وفى نفس الصفحة التى انتهى فيها تخريج هذا الحديث ما صورته :

« **٦٧٩ ــ وروى أنه عليه السلام كان يقول إذا سال السيل : « اخرجوا بنا إلى هذا الذى جعله الله طهوراً فنتطهر به »** .

صحيح .

رواه مسلم (٢٦/٣) وأبو داود (٥١٠٠) وكذا البيهقى (٣٥٩/٣) وأحمد (١٣٣/٣ و ٢٦٧) » . اهـ .

أقولُ :

يلاحظ هنا أمور ...

١ ــ أن صاحب « منار السبيل » صدر هذا الحديث بقوله : « رُوِى » التى تشير إلى ضعف الحديث فكيف يستقيم هذا مع كونه فى « صحيح مسلم » .

٢ ــ إذا رجعنا إلى « صحيح مسلم » و « سنن أبى داود » و « مسند أحمد » فى هذه المواضع التى أشار إليها الشيخ الألبانى لن نجد فيها هذا الحديث ، وإنما سنجد الحديث السابق .

٣ ــ وإذا رجعنا إلى « سنن البيهقى » فسنجده روى الحديثين فى صفحة

واحدة لكنه قال عقب هذا الحديث : « هذا منقطع » .

وهذا وقع تحت الحديث السابق فى تخريج الألبانى .

وقال عقب السابق :

« رواه مسلم فى الصحيح ... » .

مع أن الواقع فى تخريج الألبانى المطبوع تحته خلاف ذلك .

٤ ـــ عزو الشيخ الألبانى هذا الحديث لمسلم وأبى داود ، ثم قوله : « .. وكذا ... » فيه إشارة إلى أن من عزا إليهما قبل قوله : « وكذا » هما اللذان عزا إليهما صاحب « المنار » كما هى عادته فى هذا الكتاب . وصاحب « المنار » لم يقل هذا هنا ، وإنما قاله فى الحديث السابق .

٥ ـــ ثم إن الشيخ الألبانى أشار فى التخريج المطبوع تحت الحديث السابق إلى زيادة فى الحديث فى « سنن البيهقى » وهى : « فنتطهر منه ، ونحمد الله عليه » . وهذه الزيادة وجدناها فى « سنن البيهقى » ضمن هذا الحديث لا الحديث السابق .

فهذه الأمور كلها تؤكد أن تخريج الشيخ الألبانى المطبوع تحت حديث أنس برقم (٦٧٨) حقه أن يوضع تحت حديث يزيد بن الهاد المرسل والذى بعد هذا فى « منار السبيل » المعطى رقم (٦٧٩) والعكس أيضاً فيوضع التخريج الذى هو تحت هذا تحت الذى قبله .

فإن قيل : ما سبب ذلك ؟

قلت : سببه ما أشار إليه الأستاذ زهير الشاويش فى خاتمته على « الإرواء » حيث قال (٣٢٣/٨) :

« جرى إصلاح الأصول فى ظروف صعبة جداً ، فالكتاب صُفَّ فى بيروت ، وتعذر على المؤلف مراجعة التجارب ، التى كانت ترسل لدمشق ، فضلاً عن التى صححت فى بيروت ولم يتيسر إرسالها ، ثم كانت الظروف الصعبة الجديدة ، فحالت بينى وبين متابعة كل مراحل العمل ، وهذا ولا

شك ، قد أدى إلى أن توجد أخطاء جديدة ، نأمل أن لا تكون كثيرة ، ونرجو استدراكها فى طبعة ثانية قريبة إن شاء الله » .

ومن عجبٍ قوله بعد ذلك :

« وإن كان خطأ فى الطباعة وقع فكان ينبغى الإشارة إليه ، لأن الأمر عظيم .. » .

أقولُ :

لو وقف عليه الشيخ الألبانى ــ حفظه الله تعالى ــ لنبَّه عليه إن شاء الله تعالى ، كما هى عادته التى لا تخفى على المنصفين ، وأنت فقد وقفت على هذا الخطأ فلم تحسن النصح ، بل أخذت تشنع على الشيخ بما لا يسلم منه إنسان ، فالله المستعان .

وأعجب من هذا قوله :

« ولما لم يشر الألبانى أو الناشر لمثل ذلك ، ترجح عندى أن الألبانى ضعف الحديث فعلاً » .

أقولُ :

إن كان هذا كافياً لهذا الترجيح ، أفلا يدل تصحيح الألبانى لنفس الحديث بنفس السند فى موضع آخر من كتبه على ضعف هذا الترجيح على الأقل فضلاً عن سقوطه ؟! .

وأنت نفسك قد وقفت على هذا التصحيح ، فقلت (ص ١١٧) :

« صحح الألبانى الحديث بنفس السند ، فقال فى « تخريج السنة » لابن أبى عاصم : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ثم قال : والحديث أخرجه مسلم (٣/٢٦) وأبوداود (٥١٠٠) وأحمد (٣/١٣٣،٢٦٧) » .

ولكنك بدلاً من أن تهتدى به إلى الخطأ الذى فى « الإرواء » أخذت تشنع به على الألبانى وتنسبه إلى التناقض والتخبط على حد تعبيرك ، فاللهم اغفر لى ولأخى .

* * *

اعتبار ...

على أن استغلال المعترض للأخطاء المطبعية ليس مقصوراً على كُتُب الشيخ ، بل هو يستغلها مطلقاً فى أى كتاب وقعت فيه ما دام هذا يحقق غرضه .

فمن هذا ...

وقع فى « مسند أحمد » (١٩٤/٥) :

« ثنا **المغيرة** : ثنا سعيد بن عبد العزيز : حدثنى إسماعيل بن عبيد الله ، عن أم الدرداء ، عن أبى الدرداء ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر ، وإن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر ، وما منا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » .

فـ « المغيرة » شيخ أحمد الواقع فى السند الصواب فيه : « أبو المغيرة » ، وهو عبد القدوس بن الحجاج ، وهذا مما يعرف بمجرد النظر !! .

ويدلُّ عليه ...

١ ــ أنه من شيوخ أحمد المعروفين المشهورين .

٢ ــ وأن من شيوخه المعروفين سعيد بن عبد العزيز وهو شيخه فى هذا السند .

٣ ــ وأنه شامىٌّ والسّند كله فوقه شامىٌّ .

٤ ــ وأنه وقع فى السند غير منسوب : « المغيرة » ، ولا يعرف فى شيوخ أحمد من اسمه « المغيرة » ، فلو كان هذا محفوظاً لنسبه أحمد ولو إلى أبيه ، كما هى عادة المحدثين إذا رووا عن غير المعروفين .

٥ ــ أن الذين صنفوا فى رجال الحديث سواء من اهتم برجال أحمد فقط أو غيرهم ممن جمعوا بلا قيد لا توجد فى كتبهم ترجمة لمن اسمه « المغيرة » وهو من شيوخ أحمد ، وهذا بعيد وقوعه لأن شيوخ أحمد معروفون مشهورون ، ثم إنه روى عنه فى « المسند » وشيوخه الذين روى عنهم فى

« المسند » لا يخفون بل هم أشهر وأعرف من غيرهم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون أحمد لا يروى إلا عن الثقات ، فهل يُظن أن ثقة من شيوخ أحمد لا توجد له ترجمة ، لا فى الكتب المشهورة ولا المغمورة ؟!! .

فمن ثَمَّ لم يتردد الشيخ فى الاعتماد على هذه الرواية فى إثبات أن أبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج متابع آخر لمؤمل بن الفضل فى عدم ذكر زيادة : «فى شهر رمضان » فى هذا الحديث التى زادها غيره .

ولكن المعترض لم يرض بهذا وأراد أن يدفع حجة الشيخ بحجة ، بل بشبهة واهية ، بل هى أوهى من بيت العنكبوت ، فقال (ص ١٣٢) بعد أن ساق إسناد أحمد :

« فشيخ أحمد هو المغيرة وليس أبا المغيرة » !! .

ثم قال :

« نعم لم يُذكر أن لأحمد شيخاً اسمه المغيرة فقد فتشت فى « التهذيب » و « تعجيل المنفعة » ثم فى « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزى فلم أجد شيخاً له اسمه المغيرة ، ولكن هذا لا يقطع بالأمر فأحياناً يفوت هذه الكتب ما هو من شرطها » !! .

أقولُ :

كون هذه الكتب يفوتها أحياناً ما هو من شرطها شىء وكونه لا توجد له ترجمة بالمرة شىء آخر . فلو سلَّمنا جدلاً بأنه فات هذه الكتب فهل فات أيضاً كل الكتب التى صنفت فى الرجال ؟! مع أنه من شيوخ أحمد الذين روى عنهم فى « المسند » وهم معروفون مشهورون .

* * *

ثم ضرب مثالين ليقوى بهما ماقال ، فقال :

« خذ مثلاً : أبا عبد الله ، مسلمة الرازى . حديثه فى « المسند » (٦٠٥، ٨١٠) وفات الحافظ فى « تعجيل المنفعة » وهو على شرطه » .

أقولُ :

هذا حديثه ليس فى « المسند » وإنما هو فى « زوائد المسند » لعبد الله ابن أحمد بن حنبل ، فقد قال عبد الله بن أحمد فى الموضعين : « حدثنى عبد الأعلى بن حماد : حدثنا داود بن عبد الرحمن : حدثنا أبو عبد الله مسلمة الرازى ، عن أبى عمرو البَجلى ... » .

ثم إنه ليس من شيوخ عبد الله فضلاً عن أبيه أحمد بن حنبل .

وهو وإن فات الحافظ ابن حجر فى « التعجيل » إلا أنه لم يفت الحسينى فى « الإكمال » وهو أصل « التعجيل » ، فقد ترجمه فى « مسلمة » ، فقال (٨٥٠) :

« مسلمة الرازى ، أبو عبيد الله[1] : عن أبى عمرو البجلى ، وعنه : داود بن عبد الرحمن » .

فكيف يُسوى بين شيوخ أحمد الذين انتقاهم « للمسند » وبين غيرهم ومع ذلك تجنب أحمد الرواية عنهم فى « المسند » ، وإنما وقعت روايتهم فيما زاده عبد الله ابنه ؟!! .

* * *

ثم ذكر المعترض مثالاً آخر فقال :

« وذكر ابن الجوزى فى مشايخ أحمد ــ رحمه الله تعالى ــ إسماعيل بن المغيرة ، ولم أجده فى « التهذيب » أو « تعجيل المنفعة » » .

أقولُ :

أين وقعت هذه الرواية ؟ فإن ابن الجوزى كثيراً ما يخطىء فيما ينقله عن غيره .

قال الذهبى فى « تذكرة الحفاظ » (١٣٤٧/٤) عن بعض أهل العلم :

---

(١) كذا فى المطبوع والصواب : « أبو عبد الله » .

« كان كثير الغلط فيما يصنفه ، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره » .

ثم قال الذهبى :

« قلتُ : نعم ، له وهم كثير فى تواليفه يدخل عليه الدَّاخل من العجلة والتحويل إلى مصنف آخر ، ومن أن جُلَّ علمه من كتب صحف ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغى » .

وذكر الحافظ فى « اللسان » (٨٤/٣) حكاية عن ابن الجوزى أخطأ فيها ثم قال :

« دلَّت هذه القصة على أن ابن الجوزى حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به » .

وفى ترجمة طالوت بن عباد من « الميزان » (٣٣٤/٢) قال الذهبى :

« قال أبو حاتم : صدوق ، وأما ابن الجوزى ، فقال من غير تَثبُّتٍ : ضعفه علماء النقل ! قلت : إلى الساعة أُفتشُ ، فما وقعت بأحدٍ ضعَّفه » !! .

وقال فى « السير » (٢٦/١١) :

« فأما قول أبى الفرج بن الجوزى : ضعفه علماء النقل : فهفوةٌ من كيس أبى الفرج ، فإلى الساعة ما وجدتُ أحداً ضعَّفه وحسبك بقول المتعنت فى النقد أبى حاتم فيه » .

وقد ساق العلامة المعلمى اليمانى فى ترجمة الحارث بن عمير من « التنكيل » (٢٢١/١ — ٢٢٢) جملة من أخطاء ابن الجوزى ، فراجعه فإنه قد أفاد — رحمه الله تعالى — .

والمعترض يعرف ذلك جداً ففى (ص ١٧٩) نقل ما رواه الثقات عن أحمد من توثيقه لسويد بن سعيد ثم قال :

« وانفرد ابن الجوزى أمام هؤلاء أن أحمد قال : « متروك » ونقله

مردود ، لأنه يخالف كثيراً ، بل ويتصرف فى عبارات الأئمة » .

ثم نقل مثالين أحدهما الذى فى ترجمة طالوت بن عباد السالف ، والآخر فى ترجمة جنادة بن مروان من « اللسان » ثم قال :

« وفى ترجمة محمد بن عبد الحكم فى « الميزان » (٣/٦١١) قال ابن الجوزى فى « الضعفاء » : روى عن مالك ، وهذا خطأ ظاهر من أبى الفرج ، ما أدرك مالكاً » !! .

قلت : وهذا مثل الذى قاله فى إسماعيل بن المغيرة تماماً ، فإنه زعم أن أحمد روى عنه .

ثم قال المعترض :

« ومن تتبع « الميزان » و « لسانه » و « اللآلى » ربما يجد من هذا الشىء الكثير ... فمن كان حاله كذلك لايقبل تفرده عن أحمد أمام العارفين به الناقلين عنه .. » .

* * *

* **التشنيع على الشيخ باتهامه بالتفرد والمخالفة !! .**

٢ ــ قال المعترض (ص ٧) :

« أتى [يعنى الألبانى] بمنكر من القول ، فإنه من المعروف ــ عند كل لبيب وبليد ــ أن أحاديث الصحيحين لما كانت صحيحة فالكلام على أسانيدها صحة وضعفاً وأخذاً ورداً عبث لا فائدة فيه ، وعمل لا قيمة له ، وتدخل فيما لا يعنى . كيف لا وقد انتهى هذا العمل منذ زمن بعيد ؟! فترى الحفاظ رحمهم الله تعالى إذا عَزَوْا الحديث لأحد الصحيحين كان هذا كافياً للحكم على الحديث بالصحة ، فلا تراهم يبحثون فى أسانيدها . ولكن الألبانى ــ عافانى الله وإياه ــ يضرب بإجماع الأمة وصنيع حفاظها عرض الحائط ، فيتدخل فى شىء قد انتهى منه واتفق على صحته منذ قرون

بعيدة . وتدخله ينتج عنه أوهام وأخطاء ــ ولابد ــ فيحكم على الأحاديث بطريقة غير لائقة ، ويقول : « رواه البخارى وهو صحيح » ، و « رواه مسلم وهو حسن ، لأن فيه فلاناً » أو « فيه فلان وهو مدلس ، لكنَّ له شاهداً يقويه » ، وإن لم يجد الشاهد كان ضعيفاً عنده كما سترى إن شاء الله تعالى » . اهـ .

أقولُ :

خلاصة قولك هذا أنك تنكر على الشيخ مخالفته لما أُجمع عليه ــ فى زعمك ــ فى ...

١ ــ النظر فى أسانيد « الصحيحين » .

٢ ــ قوله : « رواه البخارى ، وهو صحيح » .

٣ ــ قوله : « رواه مسلم وهو حسن لأن فيه فلاناً » .

٤ ــ قوله : « رواه مسلم .. فيه فلان وهو مدلس ، لكن له شاهداً يقويه » ، وأنه إن لم يجد الشاهد كان عنده ضعيفاً .

وهذه المواضع التى استنكرتها على الشيخ واتهمته بمخالفة الإجماع فيها قد سبقه إلى السير عليها والعمل بها أئمة هذا الشأن من غير نكير من أحدهم ، بحيث إنك إذا تصفحت أى كتاب من كتبهم صغيراً كان أو كبيراً تجد هذه الأمور التى استنكرتها على الشيخ معروفة محفوظة عندهم ! .

بل كتابك هذا على صغر حجمه قد جاء بين طياته ما يدل على صحة صنيع الشيخ ، وأنه مسبوق بهذا الذى استنكرته عليه بجهل أو بتجاهل !! .

فمن ثَمَّ اكتفيت فى ردِّ استنكارك هذا بما جاء فى كتابك فقط ، فهو كالعنوان على ما فى كتب القوم !! .

فأقول ومن الله أستمد العون ...

* أما استنكارك على الشيخ النظر فى أسانيد « الصحيحين » ، فهذا قد فرغنا منه فى الفصول الأولى من القسم الأول من هذا الكتاب المبارك إن

شاء الله تعالى بما يغنى عن الإعادة ، والأمور الثلاثة الآتية داخلة فيه كما هو ظاهر .

* * *

فصل

* وأما استنكارك على الشيخ قوله فيما يرويه البخارى فى « صحيحه » : « رواه البخارى وهو صحيح » فاستنكار عجيب ، ومع ذلك فلنسمع أقوال الأئمة التى وقعت فى كتابك والتى تدل على أن قول الشيخ الألبانى هذا ليس بمستنكر عند الأئمة وإنما هو معروف ومشهور لديهم رحمهم الله جميعاً .

١ ــ فقد نقلت أَنْتَ عن الإمام ابن الصلاح (ص ١٠) أنه قال : « أعلاها ــ أى أعلى أقسام الصحيح ــ هو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيراً : صحيح ، متفق عليه » .

فهذا نص من إمام من أئمة أهل الصنعة أن هذا المصطلح يستخدمه أهل الحديث كثيراً !! ، حتى فى المتفق عليه فكيف فيما انفرد به البخارى أو مسلم ؟! .

٢ ــ نقلت أنت (ص ٦٥) عن الحافظ أبى نعيم أنه قال فى حديث رواه : « هذا حديث صحيح أخرجه مسلم فى كتابه » .

٣ ــ ثم نقلت بعده قول الحافظ ابن حجر فى نفس الحديث : « سنده صحيح ، وأخرجه مسلم » .

٤ ــ ونقلت أنت (ص ٧٩) قول الحافظ البغوى فى « شرح السنة » إثر حديث رواه : « هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم » .

٥ ــ ثم نقلت بعده قول الحافظ الصورى فى « فوائده » : « هذا حديث

صحيح من حديث أبي الزبير عن جابر انفرد به مسلم » .

هذا ، وبعد أن بيَّنا أن صنيع الشيخ هذا لا يتعارض مع صنيع الأئمة ، لا مانع من سماع كلام الشيخ نفسه فى توجيه هذا الأمر ، وأنه لا يعنى انتقاصاً للصحيح ولا إنزالاً له منزلة غيره من الكتب كما توهَّم المعترض .

فقد قال الشيخ فى مقدمته على « شرح الطحاوية » (ص ٢٥) :

« إن كل من شمَّ رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدث فى حديث ما : « رواه الشيخان » ، أو « رواه البخارى » أو « مسلم » إنما يعنى : أنه صحيح ، فإذا قال فى بعض المرات : « صحيح ، رواه الشيخان » أو « صحيح رواه البخارى » أو « صحيح رواه مسلم » فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث » !! .

* * *

فصل

* وأما استنكارك على الشيخ تحسينه لأحاديث فى « صحيح مسلم » فهذا أيضاً من العجائب ..

فقد نقلت أنت نفسك (ص ١٥٣) عن الإمام ابن القطان ، الحافظ الناقد البارع ، أنه قال فى صدر كلامه على حديث عمر بن حمزة : « إن من أشر الناس منزلة يوم القيامة ... » الذى أخرجه مسلم ، قال :

« وعمر — يعنى ابن حمزة — ضعفه ابن معين ، وقال : إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد ، فهو فى الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر ، وأما ابن حنبل فقال : أحاديثه مناكير ، **فالحديث به حسن !** » . اهـ .

فهذا إمام من أئمة الصنعة يحسن حديثاً فى « صحيح مسلم » ولا يبالى بهذا الذى تزعمه . بل أنت نفسك اعتبرت هذا من حسن التصرف فى نفس الصفحة !!

وأنت قلت (ص ١٧١) :

« ومما يوضح المقام ويجليه ، ما قاله الذهبى — وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال — فى « الموقظة » : « من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين :

أحدهما من احتجا به فى الأصول .

وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً . فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوى .

ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوى أيضاً .

ويكون تارة الكلام فى حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن

الذى من أدنى درجات الصحيح .

فما فى الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة » !! .

فهذا الإمام الذهبى — وهو من أهل الاستقراء التام — يصرح بأنَّ فى الصحيحين أحاديث حساناً وهى التى من أدنى درجات الصحيح .

ومن المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم أن الإمام الترمذى على تساهله الذى عرف به كثيراً ما يحسن أحاديث أخرجها البخارى ومسلم أو أحدهما .

والأمثلة على هذا كثيرة ولكن — كما وعدتُ — سأكتفى بما جاء من ذلك فى كتاب المعترض . ففى (ص ١٨٧) :

ذكر المعترض حديثاً أخرجه مسلم والترمذى ثم قال الترمذى :

« هذا حديث حسن ... » .

بل إن المعترض نفسه صرح بذلك فقال (ص ١٩٠) :

« الترمذى حافظ مجتهد وكم من حديث فى الصحيحين حسَّنه الترمذى ، وله رأيه فى ذلك » !! .

وقال (ص ١٩٦) :

« والترمذى حسَّن بعض أحاديث الصحيحين كما لا يخفى ولا يلزم من إخراج الحديث فى الصحيحين أو أحدهما أن يصححه الترمذى » !! .

فهذه شهادة منك بأن الحديث إذا كان فى الصحيح لا يلزم غير صاحبيهما أن يكون الحديث صحيحاً عنده ، فأين الإجماع المزعوم ؟!! .

* * *

فصل

* وأما انتقادك على الشيخ تضعيفه لأحاديث فى « صحيح مسلم » لكونها من رواية مدلسين لم يصرحوا بالسماع ، فهذا ليس بدعاً من الشيخ بل هو شيء سبقه إليه الحفاظ ، المتقدمون منهم والمتأخرون ، وليس الأمر كما تقول أنت : « انتهى منذ زمن بعيد » !! وهذا مثال من كتابك ..

ففى (ص ١٢٢) :

نقلت أنت قول إمامين كبيرين فى حديث ابن عباس فى الصلاة فى الكسوف بثمانى ركعات فى أربع سجدات الذى أخرجه الإمام مسلم فى « صحيحه » .

فنقلت عن الإمام ابن حبان أنه قال فيه :

«**هذا الحديث ليس بصحيح** ، لأنه من رواية حبيب بن أبى ثابت ، عن طاوس ولم يسمعه منه » .

ونقلت عن الإمام البيهقى أنه قال فى نفس الحديث :

« وحبيب وإن كان من الثقات ، فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به ، عن طاوس »[1] .

* * *

---

(١) وقد قال مثل قولهما الإمام ابن عبد البر فى « التمهيد » وقد نقلنا كلامه بتمامه فى الحديث (٥) من الأحاديث التى أعلَّ الأئمة متونها وهى فى « الصحيحين » فى القسم الأول من هذا الكتاب .

والعجب أن أبا الفيض الغمارى قد طعن فى هذا الحديث أيضاً ، فقد قال فى كتابه « الهداية فى تخريج أحاديث البداية » (ص ١٩٨) : « والحديث كذب باطل مقطوع ببطلانه عقلاً ، ولو أنه فى صحيح مسلم ، فإن كسوف الشمس إنما وقع مرة واحدة يوم مات إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم .... » . والغمارى هذا عند المعترض هو « الإمام الحافظ الناقد نادرة العصر ... » !! .

٢ ــ روى عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء عن جابر ، قال : « انكسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجدات ... » الحديث .

قال الشيخ الألبانى فى « الإرواء » (١٢٧/٣) :

« وعبد الملك هذا فيه كلام من قِبَلِ حفظه ، وقد رواه هشام الدستوائى عن أبى الزبير ، عن جابر نحوه ، وفيه : فكانت « أربع ركعات وأربع سجدات » فخالفه فى قوله : « ست ركعات » وهو الصواب » . اهـ .

أقولُ :

ظاهر صنيع الشيخ أنه لا يضعف عبد الملك التضعيف المطلق ، وإنما يضعف حديثه حيث خالف غيره ممن هو أوثق منه وأحفظ ، ولذا قال : « فيه كلام من قبل حفظه » وهذا حق ولا يعنى أنه سيىء الحفظ ، وإنما يعنى أنه ليس بتام الضبط ثم بَيَّنَ الشيخ أنه قد خالف فى هذا الحديث من هو أثبت منه فلذا حكم على روايته هنا بالشذوذ ، وهذا لا يحتاج إلى بيان .

لكن ماذا قال المعترض ؟ قال (ص ١١٨) :

« عبد الملك بن أبى سليمان وثقه الثورى ــ كان يسميه الميزان ــ وأحمد ويحيى بن معين وابن عمار والعجلى والنسائى وابن سعد والترمذى وغيرهم . لذلك قال الذهبى فى « الميزان » أحد الثقات المشهورين .

ولم يتكلم فيه أحد إلا شعبة رغم أنه كان يعجب من حفظه ، وتكلمه فيه لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار . وهذا من تشدد شعبة المعروف والمشهور به » .

أقولُ :

هذه حيدة عن الجواب لأن النقاش ليس دائراً حول إثبات توثيقه أو نفيه ، لأن هذا شيء متفق على إثباته ، لكن الخلاف دائر حول البحث فيما خالف

فيه من هو أوثق منه وأحفظ ، هل تكون روايته محفوظة رغم المخالفة ؟! .

والأئمة وإن كانوا لم يوافقوا شعبة على إطلاق الضعف عليه من أجل هذا الحديث ، فلا يعنى هذا أنهم يصححون كل حديثه حتى ما ثبت خطؤه فيه ، لأنهم يعلمون أن الثقة يخطيء لكن الأصل فى حديثه الصحة ، فمتى ظهر خطؤه لم يقل حينئذٍ : إنه ثقة ، بل يقال : هذا خلاف الأصل .

وهذا الحديث قد أخطأ فيه فماذا ينفعه توثيق من وثقه ؟! .

ثم قال :

« ولذا دافع عنه أبو حاتم ابن حبان فقال فى « الثقات » (٩٧/٧) : « [ربما أخطأ ...][1] كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم فى روايته ، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهرى وابن جريج والثورى وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان ، وكانوا يحدثون من حفظهم ، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا فى الروايات ، بل الاحتياط والأولى فى مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ » . اهـ .

أقولُ :

وهل الشيخ يقول بخلاف هذا ؟! فإن الشيخ صنع ما قاله ابن حبان بالحرف ، فإن هذا الحديث قد صح عنده أن عبد الملك بن سليمان قد وهم فيه فلذا ضعف الحديث عملاً بقول ابن حبان : « ... وترك ما صح أنه وهم فيه » ، وفى الوقت نفسه لم يضعفه مطلقاً بخطئه فى هذا الحديث عملاً

---

(١) زيادة من « الثقات » .

بقول ابن حبان أيضاً : « ... ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه ... » .

هذا ، وقد سبق الشيخ الألباني ــ حفظه الله تعالى ــ إلى ما حققه فى هذا الحديث أئمة كبار .

فمنهم ، الإمام الشافعى والإمام أحمد والإمام البخارى ، والإمام البيهقى (انظر « سننه » (٣/٣٢٦،٣٢٨،٣٢٩) وكذا ابن عبد البر (انظر « التمهيد » ٣/٣٠٦ــ٣٠٧) والإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم (انظر « زاد المعاد » ١/٤٥٢ــ٤٥٦) فهل يكون متعدياً من وافق هؤلاء الكبار ، أم الأمر كما قيل : « رمتنى بدائها وانسلّت » ؟! .

٣ ــ ضعف الشيخ فى « الإرواء » (٣/١٢٩) الحديث الذى فى مسلم عن حبيب بن أبى ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى كسوف ثمانى ركعات فى أربع سجدات ، معتمداً فى ذلك التضعيف على قول إمامين من أئمة هذا الشأن هما الإمام ابن حبان ، والإمام البيهقى . ونقل الشيخ قول هذين الإمامين ليثبت أنه مسبوق بهذا التضعيف ، فنقل عن الإمام ابن حبان أنه قال فى « صحيحه » :

« هذا الحديث ليس بصحيح ، لأنه من رواية حبيب بن أبى ثابت عن طاووس ولم يسمعه منه » .

ونقل عن الإمام البيهقى أنه قال :

« وحبيب وإن كان من الثقات ، فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس » .

لكن المعترض تجاهل هذا كله ، وأخذ يشنع على الشيخ وكأنه المتفرد بهذا التضعيف ، فقال (ص ١٢٢) بعد أن نقل كلام الشيخ بتمامه :

« أما عن قوله : « ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم » ،

فهذا أسلوب تهجم على كتب السنة وفى مقدمتها الصحيح ، فالألبانى كأنه يتحدى الأمة ويضعف الحديث راميا بتخريج مسلم له عرض الحائط فإنا لله وإنا إليه راجعون .

ألا يكفيه تضعيفه لأحاديث الصحيح ، ومخالفته للأمة وعمل الأئمة ، فيزيد على ذلك بأنه لا يعبأ بتخريج الحديث فى الصحيح ، فالحديث عنده ضعيف وإن أخرجه مسلم أو غيره ... » !! .

أقولُ :

لا ينقضى عجبى من هذا المعترض ، لا أدرى أهذا جهل أم تجاهل ، فانظر إليه يتهم الشيخ بالتفرد والمخالفة والتجرى على « صحيح مسلم » مع أنه هو نفسه نقل بقلمه قول ابن حبان وقول البيهقى الصريح فى تضعيف الحديث ! فإن كنت لا تفهم .. ألا تسمع .. ألا تبصر ؟!! .

والعجب أن أبا الفيض الغمارى ــ وهو ممن يعظمه المعترض ويرفعه إلى السماء ــ قد قال فى هذا الحديث كلمة لم أقف على كلمة أشد منها فى تضعيفه ، فقد قال فى كتابه « الهداية فى تخريج أحاديث البداية » (ص ١٩٨) :

« والحديث كذب باطل مقطوع ببطلانه عقلاً ، ولو أنه فى صحيح مسلم » .

ومع ذلك فهذا عند المعترض هو : « الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر ... لم يأت بعد الحافظ السخاوى والسيوطى مثله فى معرفة فنون الحديث ... » .!!

* * *

٤ ــ ضعف الشيخ الألبانى إسناد حديث « من عادى لى وليّاً ... » الذى فى « صحيح البخارى » ولكنه صحح المتن فى « الصحيحة

(١٦٤٠) بعد أن أتى له بشواهد كثيرة أنقذ بها الحديث من الضعف .

ولكن المعترض أراد أن يشنع بالباطل فقال (ص ٦٠) بعد أن حكى تضعيف الشيخ للسند :

« وعجبى لا ينقضى من هذا الصنيع والتعدى على البخارى وجامعه الصحيح » !! .

أقولُ :

عجبى أنا الذى لا ينقضى من صنيعك أنت أيها المتعدى الجائر ، مما يدل على سوء طويتك وفساد نيتك ، عاملك الله بما تستحق !! .

فإن الشيخ ما ضعف هذا الإسناد من عند نفسه ، بل سبقه إلى ذلك إمامان لايختلف فى إمامتهما ألا وهما الإمام الذهبى والإمام ابن حجر العسقلانى رحمهما الله تعالى . بل الأول قد ضعف المتن فضلاً عن السند كما بيناه فى المثال (١٤) من الأحاديث التى أعل الأئمة متنها فى « الصحيحين » فى القسم الأول .

فأما الذهبى فقد قال :

« هذا الحديث غريب جداً ، ولولا هيبة « الجامع الصحيح » لعددته فى منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك ، وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ، ولا أخرجه من عدا البخارى ، ولا أظنه فى « مسند أحمد » .

والحافظ ابن حجر وإن قوى الحديث إلا أنه لم يتردد فى ضعف إسناد البخارى فقال فى « الفتح » (٣٤١/١١) :

« ليس هو فى « مسند » أحمد جزماً ، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود ، ومع ذلك فشريك ـــ شيخ شيخ خالد ـــ فيه مقال أيضاً ، وهو راوى حديث المعراج الذى زاد فيه ونقص ، وقدم وأخر ، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها ، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً » .

فقول الحافظ رحمه الله تعالى : « ولكن للحديث ... » يدل على أنه لم يصحح الحديث بإسناد البخارى فقط بل بالمجموع وهذا ظاهر من كلامه ، لا يخفى إلا على العميان ، ولا ينكره إلا مغرض صاحب هوًى ، نعوذ بالله من الخذلان !! .

ثم ساق الحافظ بعض هذه الطرق ، ثم جاء الشيخ الألبانى ففصلهما ، وعزاها إلى مخرجيها ، وزاد عليها فى نفس الموضع الذى أشار إليه المعترض وقال كلمة تقصم ظهر كل متعدٍ وكل باغ بغيض فقد قال (١٨٥/٤) :

« هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحق له ذلك ، فإن حديثاً يخرجه الإمام البخارى فى « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن فى صحته لمجرد ضعف فى إسناده ، لاحتمال أن تكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

ثم ساق ما ذكره الحافظ من طرق وزاد عليها ثم انتهى ببحثه إلى صحة الحديث .

ولكن هذا المسكين لم يرض أن يعترف بفضل الشيخ فى الدفاع عن « الصحيح » ، ولم يرض أن تكون له حسنة توضع فى ميزان حسناته لكونه أنقذ حديثاً من أحاديث « صحيح البخارى » من الضعف الذى ران على بعض طرقه ، حتى أخذ بيده وأدخله فى حظيرة الأحاديث الصحيحة .

لم يرض المعترض ذلك ، وياليته سكت ، لكنه أخذ يشنع على الشيخ بما لو كان حقًّا لكان الحافظ ابن حجر أولى به منه لأنه لم يصنع أكثر مما صنعه الشيخ إن لم يكن ما صنعه الشيخ أقوى فى إثبات صحة الحديث .

هذا فضلاً عن الإمام الذهبى ــ رحمه الله تعالى ــ الذى قال ما قد سمعت ورأيت ، فهل كان الحافظ فضلاً عن الذهبى متعديا على الصحيح أيها الإنسان ؟! .

هذا ، وصنيع المعترض فى هذا الموضع ومحاولته إظهار الشيخ الألبانى فى صورة المتعدِّى على الصحيح ، وإغفاله لحسنات الشيخ ، مع وقوفه عليها ،

ومحاولته إظهارها فى صورة السيئات لا الحسنات ، هو الذى جعلنى أسيىء الظن به أخيراً ، وقد كنت ــ علم الله ــ أحسن به الظن أوَّل الأمر ، فألتمس له المعاذير ، وأقول : لعله أخذته حمية الدفاع عن السنة ، لعله لم يقف على ما وقفتُ عليه ، لعله لم يتنبه إلى كذا ، لعله اغتر بكذا ، .. لعله .. ، لعله .. ، حتى ظهر لى فعلاً هنا حرصه على تشويه صورة الشيخ لا غير ! سامحه الله تعالى .

وبهذا تظهر قيمة قوله فى أول كتابه (ص ٧) :

« و لم أقصد من هذا « التنبيه » التشهير بشخص الألبانى ، ولكن أردت بيان خطأ المنهج الذى يسلكه وأنه مردود » !! .

ولله دَرُّ القائل :

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وإن خَالَهَا تَخْفى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

* * *

٥ ــ ضعف الشيخ إسناداً فيه عنعنة الحسن البصرى عن عمران بن حصين ، فقال :

« والحسن هو البصرى ، وهو مدلس وقد عنعنه » .

فتعقبه المعترض فقال (ص ٩٤) :

« لكن من روى عمن عاصره و لم يثبت لقاء بينهما فهو إرسال خفى .. والحسن لم يسمع من عمران بن الحصين ، كما قال ذلك يحيى القطان وعلى بن المدينى وأبو حاتم الرازى والبزار . وعليه فتعليل السند بتدليس الحسن غير موافق لطريقة المحققين ، خاصة وأن الحسن ذكر فى المرتبة الثانية من المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وأخرجوا لهم فى الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم بجانب ما رووه . والله أعلم » .

أقولُ :

كأن الشيخ الألبانى أول من أطلق التدليس على الإرسال الخفى ، مع أن هذا أمر معروف مشهور عند المحققين ، وأنت نفسك تعترف بذلك ، بل وتدافع عنه (ص ٣١ــ٣٢) .

وإن كان الحافظ ابن حجر العسقلانى رجَّح التفرقة بين التدليس والإرسال الخفى ، إلا أن المتقدمين لا يفرقون هذه التفرقة بل وبعض المتأخرين كالذهبى ، فالمسألة حينئذ لفظية ولا مشاحة فى الاصطلاح .

شيءٌ آخر ...

ما الداعى إلى هذا الدفاع المستميت عن عنعنة الحسن ؟! كأنك إذا نفيت عنه التدليس أثبت اتصال هذا السند ، أو كأن الإرسال الخفى عندك لا يعنى انقطاع السند ، مع أن الانقطاع بالتدليس أهون بكثير من الإرسال الخفى ، فإن التدليس غايته احتمال الاتصال وعدمه ، بخلاف الإرسال الخفى فإنه نص فى عدم الاتصال .

والحاصل .. أنك مادمت جزمت بأنه إرسال خفى فلماذا تجاهلت أن الإرسال الخفى يعنى سقطاً فى السند ، يوجب ضعفه ، وانشغلت بالرد على الشيخ الألبانى بما لا يؤثر كثيراً .

* * *

٦ ــ قال الشيخ فى « الضعيفة » (١/٩٣) :

« وجملة القول : أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة « عن » ونحوها ، وليس من رواية الليث بن سعد ، فينبغى التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه ، أو نجد ما يشهد له ، ويعتضد به » .

قال المعترض (ص ٩١) :

« .. وهو بقوله هذا كأنه يستدرك على المتقدمين بما يظهر براعته ، وأنه قد جاء بما عَسُر على الحفاظ الذين تتابعوا على تصحيح ما رواه أبو الزبير

ــ غير مصرح بالسماع ــ .. » . اهـ .

أقولُ :

كأن الشيخ الألبانى أول قائل بهذا !! ؟ .

مع أنه قد سبقه أئمة أفاضل قالوا بمثل هذا القول كابن حزم والذهبى وابن حجر ، بل واعتمده شيخ المعترض عبد العزيز الغمارى ، فقال بعد أن ساق كلام ابن حزم :

« والقاعدة فى حديث المدلِّس تقتضى هذا وتوجبه » .

وقد مر تفصيل هذه الأقوال فى أول مبحث الإجماع فى أول هذا الكتاب عند الكلام على رواية أبى الزبير عن جابر ، فلا داعى لإعادته هنا . وعلى الله استنادنا واعتمادنا .

* * *

*** التشنيع على الشيخ بنسبته إلى التناقض والتخبط !! .**

٧ ــ روى مسلم حديث زيد بن خالد الجهنى ، عن أبى طلحة الأنصارى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال » ، قال : فأتيت عائشة ، فقلت : إن هذا يخبرنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال » ، فهل سِمعْتِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟ فقالت : لا ... » الحديث .

قال الشيخ الألبانى :

« صحيح دون قول عائشة : « لا » فإنه شاذ أو منكر فقد أخرجه مسلم و ... و.. من طريق سهيل بن أبى صالح ، عن سعيد بن يسار عن أبى الحباب مولى بنى النجار عن زيد بن خالد الجهنى به . وهذا إسناد جيد ، لكن سهيل ابن أبى صالح ، قال الحافظ فى « التقريب » : « صدوق تغير حفظه بآخرة ،

روى له البخارى مقروناً وتعليقاً » ، وأورده الذهبى فى « الضعفاء » ، وقال : « ثقة ، قال ابن معين : ليس بالقوى » .

وقد استنكرت من حديثه هذا قوله : « فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ؟ فقالت : لا » فإن السيدة عائشة رضى الله عنها قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيناً ، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما فى حديث النمرقة ، قالت فى آخره : « ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن البيت الذى فيه الصور لا تدخله الملائكة » . اهـ . كلام الشيخ .

فتعقبه المعترض بكلام طويل والذى يهمنا منه هنا قوله (ص ١٦٧) :

« ثم قال الألبانى : « وقد استنكرت من حديثه .. » إلخ . لا شك أن الألبانى يقصد بالنكارة هنا مخالفة سهيل لمن هو أوثق منه .. وعليه فيكون سهيل بن أبى صالح ضعيفاً .

فانظر رحمنى الله وإياك - إلى هذا الاضطراب ، يقول :

أولاً : « شاذ أو منكر » ثم يقول : « هذا إسناد جيد » ، ثم يختار النكارة ، فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد ، حيث إن النكارة يشترط لثبوتها — على التعريف المذكور — ضعف الراوى ، فهل يجود إسناد فيه راوٍ ضعيف ؟! .

وهكذا يقع المتعدى على الصحيح فى ضروب من التناقضات والأخطاء والأوهام . نسأل الله تعالى العافية » . اهـ .

أقولُ :

النكارة يطلقها الأئمة أحياناً ويريدون بها بطلان المتن أو الجزء المستنكر منه حتى ولو كان الإسناد صحيحاً ، لأنه كما هو معروف لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن ، لكن الأئمة قد يرون أن هذا الراوى وإن كان صدوقاً فاضلاً إلا أنه أدخل عليه هذا الحديث أو أخطأ فيه عن غير عمدٍ ، إذ الثقة قد يخطىء والجواد قد يعثر . مثاله ..

روى أبو الأزهر أحمد بن الأزهر وهو صدوق عن عبد الرزاق عن معمر بإسناده حديثاً استنكره الأئمة ، فقال ابن معين لما سمعه : « من الكذاب الذى

يحدث عن عبد الرزاق ...» فقام أبو الأزهر وقال : «هو أنا ذا» !

فقال يحيى : «الذنب لغيرك فى هذا الحديث» ، واعتذر إليه .

انظر «تاريخ بغداد» (٤٢/٤) .

فرغم أنه لم ير فى إسناده كذاباً أو متهماً بالكذب إلا أنه لم يتردد فى إستنكار المتن .

وانظر «المستدرك» و «تلخيصه» (١٢٧/٣ــ١٢٨) .

وهذا قتيبة بن سعيد على ثقته قد استنكر الأئمة عليه حديثاً تجده فى ترجمته من «التهذيب» و «تاريخ بغداد» .

وفى اللسان (٤٣٩/٤) استنكر الحافظ حديثاً رواه الفضل بن الحباب ــ وهو صدوق ــ وقال فيه :

«منكر جداً ما أدرى من الآفة فيه» .

وهناك أمثلة كثيرة أرى حشو الصفحات بها وإضاعة الوقت من أجلها تحصيل حاصل ، فإن هذا الأمر لا يخفى على متمرس فى هذا العلم ، بل إن الإنسان لو تصفح كتاباً واحداً من كتب العلل ، وليكن «علل الحديث» لابن أبى حاتم ، أو كتاباً من كتب الرجال مثل «الكامل» أو «الميزان» أو «اللسان» لخرج من ذلك بشىء وفير ، والله الهادى لا رب سواه .

وأما قول المعترض :

«فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد ...» .

فهو إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على جهل المعترض بطرق الأئمة فى نقد المرويات ، كيف لا وهو يستنكر أمراً معروفاً مشهوراً عند الأئمة والنقاد ، لا يخفى على الطلاب المبتدئين وهو مبنى على ما قررناه من أن صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن .

والشيخ إنما حكم بالجودة على الإسناد لا على المتن فاستنكاره بعض المتن لا يعارض تجويده للإسناد كما سلف .

وهذه أمثلة من صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين مطابقة لصنيع الشيخ تماماً ، وتدل على مدى رسوخ الشيخ الألبانى ومعرفته لدقائق هذا العلم ، وتدل أيضاً على مدى بُعد المعترض عن ساحة أهل الحديث لجهله بما هو مشهور معروف عندهم .

فهذا الإمام الخطيب البغدادى ، قال فى حديث : « إذا مات مبتدع ... » كما فى « تنزيه الشريعة » (٣١٩/١ رقم ٢٥) :

« الإسناد صحيح ، والمتن منكر » !! .

وهذا الإمام ابن طاهر ، قال فى حديث أنس فى « البسملة » كما فى « محاسن الاصطلاح » للبلقينى (ص ١٩٦) :

« هذا إسناد صحيح متصل ، لكن هذه الزيادة فى متنه مُنْكَرَةٌ مَوضُوعَةٌ » !! .

وهذا الإمام ابن كثير ــ رحمه الله تعالى ــ قال فى حديث قصة يأجوج ومأجوج ، ونقبهم السَّدِّ ، فى « تفسيره » . (٩٣/٣) .

« وإسناده جيد قوى ، ولكن متنه فى رفعه نكارة ، لأن ظاهر الآية يقتضى أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه ، لإحكام بنائه وصلابته وشدته » .

فلم يَرَ الإمام تعارضاً بين الحكم على الإسناد بالجودة مع وجود النكارة فى متنه .

وهذا الإمام الذهبى ــ رحمه الله تعالى ــ كثيراً ما يحكم على الحديث بالنكارة مع تسليمه بصحة الإسناد أو جودته ، فمن ذلك .

قال فى « تلخيص المستدرك » (١١/٤ - ١٢) على حديث : « اللهم اغفر لعائشة بنت أبى بكر الصديق ... » الحديث :

« منكر على جودة إسناده » !! .

وساق فى « السير » (٢٠٩/٣) عن عثمان بن سعيد الدارمى :

حدثنا يحيى بن بكير عن الليث ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن عبد الله ابن الحارث بن جَزْء قال : تُوفِّى صاحب لى غريباً ، فكنا على قبره أنا وابن عمر ، وعبد الله بن عَمرو ، وكانت أسامينا ثلاثتنا العاص ، فقال لنا النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « انزلوا قبره وأنتم عبيد الله » فقبرنا أخانا ، وصعدنا وقد أبدلت أسماؤنا .

ثم قال الذهبى :

«ومع صحة إسناده هو منكر من القول ، وهو يقتضى أن اسم ابن عمر ما غُيِّر إلى ما بعد سنة سبع من الهجرة ، وهذا ليس بشىءٍ » .

وساق أيضاً فى « السير » (٣٤٢/٤) حديث ابن عباس قال : أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم « أنى قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً ، وإنى قاتلٌ بابن ابنتك سبعين ألفاً ، وسبعين ألفاً » .

ثم قال :

« هذا حديث نظيف الإسناد ، منكر اللفظ » !! .

وتعرض فى « السير » أيضاً (١١٣/١٠ــ١١٤) لحديث ابن عباس مرفوعاً : « رأيت ربى جعداً أمرد عليه حلة خضراء » ، فقال :

« وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة فى الدين ، فلا هو على شرط البخارى ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير مُتَّهمين ، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان » .

وساق فى « الميزان » (٤٣٠/١) قصة مجيء الإمام أحمد بن حنبل إلى بيت إسماعيل بن إسحاق السراج وسماعه لكلام الحارث المحاسبى لأصحابه فى غرفة فى ناحية من البيت ، وبكاء أحمد حين سمع كلام المحاسبى ، وأمره السراج بعدم مصاحبتهم ، ثم قال الذهبى :

« وهذه حكاية صحيحة السند ، منكرة ، لا تَقَعُ على قلبى ، أستبعد وقوع هذا من مثل أحمد » .

وساق فى « تذكرة الحفاظ » (٢/٦٨٨) حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما بها قال : « لا تبتئسى على حميمك فإن ذلك من حسناتك » .

ثم قال :

« رواته ثقات ، لكنه منكر » !! .

وقال فى حديث : « من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر ، كان دواء لداء السنة » كما فى « فيض القدير » :

« إسناده جيد مع نكارته » !! .

فإن قال المعترض : هل من مزيد ؟

قُلْتُ : نعم ...

ذكر شيخك أبو الفضل الغمارى الذى ترفعه إلى السماء بالأسامى الفخمة والألقاب الضخمة فى كتابه « خواطر دينية » (ص ٢٨) حديثَ جبريل أنه كان يَدُسُّ الطينَ فى فم فرعون ، تحت عنوان (حديث منكر) ثم قال فى الهامش :

« متنه منكر ، وإن كان إسناده صحيحاً » !! .

فهذا صنيع الأئمة ، وصنيع شيخك .. فماذا تقول أيها المعترض ؟!

* * *

٨ ـــ ضعف الشيخ الألبانى عمر بن حمزة اعتماداً على تضعيف الأئمة له : ابن معين ، وأحمد ، والنسائى ، فعارضه المعترض برواية مسلم له ثم قال (ص ١٤٩) :

« ومن تناقض الألبانى أنه يتعقب قول الحافظ البوصيرى : « هذا إسناد فيه مقال ، أم كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها » . فيقول الألبانى : « يكفيها توثيقاً أن مسلماً أخرج لها فى « صحيحه » وروى عنها الصحابى الجليل جابر

ابن عبد الله » . اهـ .

قال المعترض :

« فما لنا نراه يمشي مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى ؟! » .

وقال (ص ٦) :

« ومن العجيب المدهش أنه لا يسلك مسلكاً واحداً في كتبه ، فيخالف نفسه كثيراً ، ويتخبط تخبطاً معيباً . فبينما تراه يسلك الطريق المتقدم ، يقول على إحدى الروايات : « يكفيها توثيقاً رواية مسلم لها » . اهـ . (صحيحته ٥٦/٤) » .

أقولُ :

أين هذا من ذاك ؟!

فإن أم كلثوم هذه لم يضعفها أحد ، بل ذكرها بعضهم في الصحابة ، فهذا توثيق ضمني ، إذ إنهم لو رأوا منها شيئاً لارتابوا في صحبتها ، وروى عنها جابر بن عبد الله الصحابي الجليل ، وهو أكبر منها ، والكبير لا يروى عن الصغير غالباً إلا إذا كان الصغير أهلا لأن يُروى عنه . ثم إنها تابعية ، والغالب في هذه الطبقة الصدق .

أما عمر بن حمزة . فالأكثر على تضعيفه ..

قال أحمد : « أحاديثه مناكير »[1] .

وقال الدارمي عن ابن معين : « ضعيف » .

وقال الدوري عنه : « هو أضعف من عمر بن محمد بن زيد »[2] .

---

(١) انظر المثال (٢) من ردِّه كلام الأئمة في القسم الثالث .

(٢) وابن زيد هذا قال فيه ابن معين : « صالح الحديث » ومعلوم أن من قيل فيه : « ضعيف » أضعف ممن قيل فيه : « صالح الحديث » فلا منافرة بين ما نقله الدارمي وما نقله الدوري عن ابن معين ، لا كما يهوى المعترض . وانظر المثال (٤) من ردِّه كلام الأئمة في القسم الثالث .

وقال أبو زرعة : « ليس بذا خير »[1]

وقال النسائى : « ضعيف »[2] .

وقال ابن عدى : « هو ممن يكتب حديثه » أى للاعتبار فهذا تليين له .

حتى ابن حبان لما ذكره فى « الثقات » لم يسكت بل قال : « كان ممن يخطىء » .

ثم إنه لم يرو عنه أحد من الكبار ، ولا ممن ينتقى الشيوخ ، بل روى عنه مروان بن معاوية الفزارى الذى قال فيه ابن نمير : « كان يلتقط الشيوخ من السكك » .!! .

ثم إنه ليس تابعياً بل من أتباعهم .

ثم إنهم قد استنكروا عليه أحاديث ، بخلاف هذه فلم يستنكروا عليها شيئاً .

فلا أدرى ما معنى قوله :

« فما لنا نراه يمشى مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى » .

فأى قاعدة تقصد ؟! .

فإن القاعدة تقول :

« من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه ، فإن حديثه صحيح »[3] .

فهذه قد روى عنها جماعة ، ولا يعرف لها حديث منكر ، فهذا هو ما دفع الشيخ إلى تصحيح حديثها ، لاسيما وقد انضاف إلى ذلك أن من الرواة عنها الصحابى الجليل جابر بن عبد الله وهو أكبر منها ، ثم رواية مسلم لها فى « صحيحه» .

---

(١) « سؤالات البرذعى » (٣٦٤/٢) .

(٢) انظر المثال (٥) من ردّه كلام الأئمة فى القسم الثالث .

(٣) انظر ترجمة « مالك بن الخير الزّبادى » من « الميزان » (٤٢٦/٣) .

والشيخ يعتمد هذه القاعدة ويسير عليها فى كتبه وانظر ما فصله هو فى كتابه « تمام المنة » (ص ٢٠٤ــ٢٠٥) تجد ما يوضح ذلك جيداً .

والحاصل ...

أنه لا مناقضة بين تضعيف الشيخ لعمر بن حمزة وتوثيقه لأم كلثوم هذه مع أن مسلماً أخرج لهما جميعاً لأن تضعيفه لعمر من باب ، وتوثيقه لأم كلثوم من باب آخر . والله أعلم .

* * *

*** التشنيع على الشيخ باتهامه بالخيانة وعدم الأمانة !! .**

٩ ــ قال الحافظ ابن حجر فى ترجمة « بشير بن المهاجر » : « صدوق ، ليِّن الحديث » .

نقل الشيخ الألبانى هذه الكلمة مختصرة عند الكلام على بشير بن المهاجر فى بعض كتبه ، فقال عند الكلام على زيادة الحفر فى قصة رجم ماعز بن مالك :

« ذكر الحفر فى هذا الحديث شاذ ، تفرد به بشير بن المهاجر ، وهو ليِّن الحديث ، كما فى « التقريب » للحافظ ابن حجر » .

فحذف الشيخ قوله « صدوق » لعلمه أنها لا تفيد الراوى هنا ، لأنها هنا قرنت بما يدل على الضعف ، وهو قوله : « ليِّن الحديث » . فدل ذلك على أن الحافظ رحمه الله تعالى لايريد من قوله : « صدوق » أكثر من إثبات العدالة والصدق فى اللهجة ، وهذا لا ينازع فيه الشيخ الألبانى ولذا لم ير فائدة فى ذكره ، واكتفى بما يدل على درجته فى الضبط .

لكن المعترض أراد أن يستغل هذا للتشنيع على الشيخ فقال (ص ١٧٢) :

« اقتصر الألبانى على الشطر الأخير الذى يدل على التجريح ، ولم يذكر قول الحافظ : « صدوق » ، وهذا الفعل لا يليق أن يصدر من طالب فى

أى علم ، فضلاً عن علم الحديث الذى قال فيه النووى رحمه الله تعالى : « علم الحديث شريف ، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وهو من علوم الآخرة .. » فهل من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم شطر قول الحافظ فى بشير بن المهاجر الذى يدل على توثيقه ثم يترك ما يدل على ضعفه ؟ » . اهـ .

أقولُ :

على رِسْلِكَ .. هوِّنْ عليك نفسك .. ألا تعى ما تقول ..؟! .

أما علمت أن قولك هذا يجرك إلى نسبة التناقض إلى الحافظ ابن حجر نفسه ؟!

إذ كيف يستقيم أن تكون كلمة الحافظ دالَّة على التوثيق والتضعيف فى آن واحد ؟!

نعم .. لا يكون هذا إلا إذا حمل أحد شطرى الكلمة على معنى غير المعنى المتبادر ، ويكون هذا مستخدماً على لسان المحدثين خاصة الحافظ ابن حجر الذى نطق بهذه الكلمة .

والمتتبع لأقوال الحافظ ابن حجر فى الرجال يعلم أنه كثيراً ما يطلق لفظ : « صدوق » لا يريد به أكثر من إثبات العدالة ، ويظهر ذلك إذا قرن هذه اللفظة بما لا يدلُّ إلا على الضَّعْفِ .

وتظهر صحة هذا المسلك بكونه معروفاً عن المتقدمين ، وبكون ثبوت العدالة فى الراوى لا ينافى كونه ضعيفاً فى حفظه وضبطه كما لا يخفى .

وأنت نفسك قد سلكت نحواً من هذا المسلك مستدلاً بقول الحافظ ابن حجر نفسه ، فقلت (ص ١٣٦) عند كلامك فى هشام بن سعد :

« فإن قال قائل : أنت تقول : إن الأئمة ــ عدا أبى زرعة والعجلى ــ اتفقوا على تجريحه ، فماذا تقول فى قول ابن أبى شيبة وابن المدينى : صالح وليس بالقوى ؟

الجواب عليه : أن المقصود هو صلاح الدين أى العدالة ، فدرجته عندهما من حيث الضبط هى « ليس بالقوى » ، وقد صرح الحافظ فى « النكت على ابن الصلاح » بذلك فقال (٦٨٠/٢) : « عادتهم إذا أرادوا وصف الراوى بالصلاحية فى الحديث قيدوا ذلك فقالوا : « صالح الحديث » ، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به فى الديانة . والله أعلم » . اهـ .

أقولُ :

وهو هنا حينما قال : « صدوق » لم يقيده بالحديث فدلَّ على أنه يريد العدالة ، بينما قيَّد الأخرى فقال : « ليِّن الحديث » فدلَّ على أن درجته عنده من حيث الضبط هى « ليِّن الحديث » .

فمن اكتفى بذلك القدر من كلام الحافظ ابن حجر إذا كان باحثاً عن ضبط الراوى لا يقال : إنه اختصر الكلام ، لأن باقى الكلام لا يقدم ولا يؤخر فى معرفة ضبطه . وإلا ففى الترجمة أقوال أخرى لماذا لم تلمه على عدم ذكرها ؟! ففيها أنه : « رُمِى بالإرجاء » مع أن هذا يُعد جرحاً عند بعضهم .

ومن نظر فى « التقريب » للحافظ ابن حجر وجد مصداق ما قُلْتُ ..

فقد قال فى إبراهيم بن المهاجر :

« صدوق ، ليِّن الحفظ » .

وهذا صريح فى أن الحكم المتعلق بالحفظ هو « ليِّن » لا « صدوق » .

وأصرح من ذلك قوله فى : فرقد بن يعقوب السبخى :

« صدوق عابد ، لكنه ليِّن الحديث ، كثير الخطأ » .

فهذا صريح فى أن قوله : « صدوق » متعلق بالديانة ، وأن « ليِّن » متعلق بالحفظ واجتماعهما صحيح إذا كان على هذا المحمل ، ومن كان كثير الخطأ هل يمكن أن يكون « صدوقاً » فى الحفظ ؟! .

إن أردت جواباً فارجع إلى كتابك (ص ١٦٩) .

ومما يؤكد أن « صدوق » عنده إذا قرنها بما يدل على الضعف لا تفيد

أكثر من إثبات العدالة ، وأنه ليس ممن يتعمد الكذب .. قوله فى : إبراهيم ابن عبد الرحمن السكسكى ، وإبراهيم بن المختار التيمى : « صدوق ، ضعيف الحفظ » . فكيف يجتمع الصدق فى الحفظ مع الضعف فيه .

وأصرح منه قوله فى عبد الملك بن حبيب الأندلسى :

« صدوق ، ضعيف الحفظ ، كثير الغلط » .

وكثيراً ما يقول : « صدوق ، كثير الخطأ » أو « صدوق ، يهم كثيراً » أو « صدوق ، كثير الوهم » أو « صدوق ، كثير الغلط » أو « صدوق ، يخطىء كثيراً » ونحو ذلك ...

انظر التراجم رقم : (٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٤٦٥ ، ٩٣٦ ، ١١١٩ ، ١٢٩٥ ، ١٣٣١ ، ٢١٢٥ ، ٢٥٠٥ ، ٢٧٨٧ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٦١ ، ٣٣٨٨ ، ٣٥٥٨ ، ٣٥٧١ ، ٣٦٤٥ ، ٤٥٩٩ ، ٤٦٠٠ ، ٤٦١٦ ، ٥٤٢٧ ، ٥٤٤٣ ، ٦١٤٤ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٦١ ، ٦٢٦٣ ، ٦٣٠٢ ، ٦٦٢٥ ، ٦٦٩٤ ، ٧١٦٦ ، ٧٦٣٩ ، ٧٦٧٩ ، ٨٠٧٢) من نسخة عوامة .

وكثيراً ما يقول : « صدوق سيء الحفظ ... » .

انظر التراجم : (٤٤٠ ، ١٧١٨ ، ١٨٩٥ ، ٢٠٥٤ ، ٢١٧٨ ، ٢٦٨٧ ، ٢٧٩٢ ، ٣٠٩٥ ، ٦٩٨٨ ، ٧٠٢٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧١٥٤ ، ٧٤٠٨ ، ٨٠١٩) .

وكثرة الخطأ وسوء الحفظ كيف يجتمع مع الصدق إلا إذا حمل على العدالة فقط دون الضبط ؟!

وأقوى من ذلك أنه قال فى محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى :

« صدوق ، سيء الحفظ جداً » .

وقال فى القاسم بن غنام الأنصارى :

« صدوق ، مضطرب الحديث » .

ولا يفهم من « مضطرب الحديث » إلا الضعف ، فلا سبيل إلا حمل « صدوق » على العدالة .

وقال فى الليث بن أبى سليم :

« صدوق ، اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك » .

وقال فى روَّاد بن الجرَّاح :

« صدوق ، اختلط بآخرة فترك ، وفى حديثه عن الثورى ضعف شديد » .

فحديثه إذن عند الحافظ إما ضعيف ، وإما ضعيف جداً ، فكيف يستقيم هذا مع قوله « صدوق » إلا إذا كان يعنى بها إثبات العدالة وعدم تعمد الكذب .

وقال فى سفيان بن وكيع بن الجراح :

« كان صدوقاً إلا أنه ابتلى بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه » .

وهل يسقط حديث الصدوق ؟!

وقريب من هذا قوله فى عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمى :

« صدوق إلا أنه ذهبتْ كتبه فساء حفظه » .

والحاصل ...

أن لفظ « صدوق » إذا قرنها الحافظ ابن حجر بما يدل على الضعف لم يكن معناها عنده هو المراد به عند الإطلاق ، وإنما لا يريد الحافظ بها حينئذٍ إلا إثبات العدالة ونفى تعمد الكذب ، وأنت إذا كنت باحثاً عن مرتبة الراوى من حيث الحفظ والضبط لا غضاضة عليك إذا اكتفيت بما يدل على ذلك ، ولم تذكر لفظ « صدوق » إذ هى لا تفيدك فى بحثك ، فذكرها وعدم ذكرها سواء .

وهذا ما فعله الشيخ الألبانى ــ حفظه الله تعالى ــ وما ذلك إلا من فقهه وفهمه لاصطلاحات الأئمة ، وأما أنتَ أيها المعترض فقد جرَّك جهلك

مع تعسفك فى الردِّ إلى أن نسبت التناقض للحافظ ابن حجر نفسه ، بجهل أو بتجاهل ، نسأل الله السلامة .

* * *

اعتبارٌ ...

وبعد أن بينا براءة الشيخ مما اتهمه به المعترض ، فاعلم أن المعترض قد وقع فيما أنكره على الشيخ ، بل أشد منه ، بحيث لا يستطيع منصف أن يجد للمعترض منه مخرجاً ، إلا أن يكون مجاملاً أو ساذجاً !! .

فقد ضعف الشيخ الألبانى رفعَ الحديث الذى رواه مسلم من طريق ابن وهب : أخبرنى عياض بن عبد الله ، عن أبى الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : إن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ، ثم نغتسل » .

ضعف الشيخ الألبانى رفعه لعنعنة أبى الزبير ، ورجع عن العلة الثانية وهى ضعف عياض بن عبد الله الفهرى بعد أن وجد له متابعاً ، لكنه قد خولف ، فأعله الشيخ أيضاً بالمخالفة .

أخذ المعترض يشنع على الشيخ تضعيفه لعياض بما لا يجدى ، ولكنه أراد أن يدفع علة المخالفة فقال (ص ١٠٩) :

« ومما يدل على أن رفع الحديث غير ضعيف كما ارتآه الألبانى ، ما رواه الدارقطنى فى سننه (١/١١٢) : حدثنا أبو بكر النيسابورى ، نا العباس بن الوليد بن مزيد ، أخبرنى أبى ، قال : سمعت الأوزاعى ، حدثنى عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر ، عن أبيه ، عن عائشة أنها سئلت عن الرجل يجامع [المرأة ولا ينزل الماء] ، قالت : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً » .

قال الدارقطنى : رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد . اهـ » .

انتهى كلام المعترض .

أقولُ :

إذا رجعت إلى « سنن الدارقطنى » فى هذا الموضع فستجد كلام الدارقطنى هكذا :

« رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد ، ورواه بشر بن بكر ، وأبو المغيرة ، وعمر بن أبى سلمة ، ومحمد بن كثير ، ومحمد بن مصعب ، وغيرهم موقوفاً » .

فأين الأمانة العلمية التى تنادى بها أيها المعترض ؟! أم الأمر كما قال أبو العتاهية :

يَاواعِظَ النَّاسِ قَدْ أُصْبحْتَ مُتَّهَمَا ... إذْ عِبْتَ مِنْهُمْ أمُوراً أنْتَ تَأْتِيهَا
كالمُلْبِسِ الثَّوْبَ مِنْ عُرْيٍ وعَوْرَتُهُ ... للنَّاسِ بادِيَةٌ مَا إنْ يُوارِيهَا
وَأَعْظَمُ الإثْمِ بَعْدَ الشِّرْكِ نَعْلَمُهُ ... فى كُلِّ نَفْسٍ عَمَاهَا عَنْ مَسَاوِيهَا
عِرْفَانُهَا عُيُوبَ النَّاسِ تُبْصِرُهَا ... مِنْهُمْ وَلَا تُبْصِرُ العَيْبَ الَّذِى فِيهَا

* * *

* **التشنيع على الشيخ باتهامه بالتَّقَوُّل على الأئمة !!**

١٠ ـــ وروى مسلم حديثاً من طريق محمد بن قيس ـــ قاص عمر ابن عبد العزيز ـــ عن أبى صرمة عن أبى أيوب مرفوعاً .

روى الترمذى نفس الحديث ، ثم قال : « حديث حسن غريب » .

قال الشيخ فى « الصحيحة » (٤/٦٠٤) :

« وإنما لم يصححه الترمذى ـــ والله أعلم ـ مع ثقة رجاله لأن فيه انقطاعاً بين أبى صرمة ـــ وهو صحابى اسمه مالك بن قيس ـــ وبين محمد ابن قيس ، ولم يسمع منه . قال الحافظ فى ترجمته من « التقريب » : « ثقة من السادسة ، وحديثه عن الصحابة مرسل » .

فتعقبه المعترض فقال (ص ١٩٦) :

« هذا تقويل للترمذى لما لم يقله ، وكأن الألبانى يريد أن يقول : إن الترمذى رأيه مخالف لكل الحفاظ ... » .

ثم قال :

« أما عدم تصحيحه للحديث ، فهذا لا يضر الحديث ، فلكل رأيه . والترمذى حسَّن بعض أحاديث الصحيحين كما لا يخفى ، ولا يلزم من إخراج الحديث فى الصحيحين أو أحدهما أن يصححه الترمذى .

لكن هل قام فى خلد أحد من أهل الحديث أن الانقطاع ينزل الحديث من رتبة الصحة إلى الحسن ؟! ربما لا تجد هذا إلا فى فهمه وعلمه ، ذلك أن الانقطاع ينزل الحديث إلى رتبة الضعيف ولو كان رواته أئمة حفاظاً فى غاية الضبط والإتقان . والله أعلم » .

أقولُ :

الحسن على رسم الترمذى حيث أطلقه له معنى خاص به ، وقد بينه هو فى كتاب « العلل » الذى فى آخر « سننه » فقال (٧٥٨/٥) :

« وما ذكرنا فى هذا الكتاب : « حديث حسنٌ » ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديثٍ يُروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ » . اهـ .

فهـذا الحدّ للحسن لم يتعرض فيه الترمذى لشرط الاتصال ، لأنه استغنى عن ذلك باشتراط أن « يُروى من غير وجه نحوه » . والمتصل ليس فى حاجة إلى أن يروى من غير وجه .

ولم يتعرض أيضاً لضبط الراوى لنفس السبب لأنه إذا كان راويه ضعيفاً لكنه لا يكون متهماً بالكذب أو شديد الغفلة فحديثه يكون حسناً حينما « يروى من غير وجه نحوه » .

وبهذا ينجلى أن رسم الحسن عند الترمذى هو المطابق للحسن لغيره عند غيره.

فإذا حكم الترمذى على حديث فيه انقطاع أو جهالة أو ضعف بأنه حديث حسن فإن ذلك ليس باعتبار إسناده فقط وإنما باعتبار ما روى من وجه آخر من شواهد ومتابعات .

ولهذا فإن الحافظ ابن حجر لما ذكر فى « النكت » (٣٨٧/١) حديث المستور ، والضعيف بسوءِ الحفظ والموصوفِ بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما فى إسناده انقطاع ضعيف قال :

« فكل ذلك عنده ــ أى الترمذى ــ من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهى :

١ــ أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب .

٢ ــ ولا يكون الإسناد شاذًّا .

٣ ــ وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً .

وليس كلها فى المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض ، ومما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، **فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً** » .

ثم ساق أمثلة على ذلك ، سأكتفى هنا بما يتعلق بما حسنه الترمذى وهو منقطع الإسناد ، لأن هذا هو الذى أنكره المعترض هنا .

١ ــ روى الترمذى (٩٨٢) من طريق قتادة ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن يموت بِعَرقِ الجبين » .

قال الترمذى : « هذا حديث حسن ، وقد قال بعض أهل العلم : لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة » .

قال الحافظ (٣٩٤/١) :

« قلتُ : وهو عصريه وبلديه كلاهما من أهل البصرة ، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس ، وقد روى هذا بصيغة العنعنة ، وإنما

وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره ـــ رضى الله عنهم » .

٢ ـــ وروى الترمذى (١٧١٤) حديثاً من طريق أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ثم قال :

« هذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » .

وقال الحافظ (٣٩٨/١) :

« وقد حسن أحاديث من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو لم يسمع منه عند الجمهور .

وحديثاً من رواية أبى قلابة الجرمى عن عائشة ـــ رضى الله تعالى عنها ـــ وقال بعده : لم يسمع أبو قلابة عن عائشة ـــ رضى الله عنها » .

وفى مقدمة « تحفة الأحوذى » (٣٤٨/١) مثال آخر .

هذا ، ولم أشأ أن أفصل الكلام هنا ، وإنما اكتفيت بعرض هذه الأمثلة فقط لمجرد بيان صنيع الترمذى ، وأن الشيخ لم يتقول عليه وإنما نسب إليه ما هو معروف ومشهور عنه ، أما المعترض فهو بجهله أنكر على الشيخ ما هو معروف ومشهور مما يدل على عدم علمه بمناهج الأئمة ومسالكهم .

وذكر المعترض (ص ١٥٤) حديثاً حسنه الترمذى ومع ذلك ففى إسناده شيخ مبهم ، فإنه يرويه أبو نضرة عن شيخ من طفاوة عن أبى هريرة ، وقال المعترض :

« لولا جهالة الطفاوى لكان الحديث صحيحاً » ! .

فهذا مثال وقف عليه المعترض ، ومع ذلك فلم يستفد منه شيئاً ! فاللهم ارزقنا العلم النافع والعمل الصالح .

* * *

١١ ـ قال الشيخ الألبانى فى عمر بن حمزة :

« ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائى وغيرهم » »

فقال المعترض (ص ١٥٧) :

« مَنْ غيرهم من الأئمة المتقدمين المعتمد قولهم الذين ضعَّفوا عمر بن حمزة ؟ » .

أقولُ :

الشيخ الألبانى لم يقل « وغيرهم من المتقدمين » بل أطلق فكلامه يشمل المتقدمين والمتأخرين . ومع ذلك فقد ضعفه غير هؤلاء من المتقدمين ، ألا وهو الإمام أبو زرعة الرازى ، فقد سأله عنه البرذعى (٣٦٤/٢) فقال : « ليس بذا خير » !! .

ثم قال المعترض :

« ولا شك أن قوله : « غيرهم » منافٍ للأمانة العلمية ، وإيهام للقاصرين أن عمر بن حمزة قد ضعفه عدد كبير من الأئمة ، وهو مما لا يجوز صدوره من مدعى الاشتغال بالحديث الشريف » !!

أقولُ :

لو لم يضعفه سوى هؤلاء الأفاضل لكانوا كثيراً ، فإن الواحد من هؤلاء أمة وحده ، لوكنت تعلم .

* * *

وهذا الذى يريد أن يقيم القيامة على الشيخ من أجل صنيعه هنا الذى لم يفهمه هو لتعسُّفه وتعنُّته ، لعله نسى أنه وقع فيما هو أفظع منه وأشنع ، فقد ذكر فى هامش (ص ٢٠٠) التكذيبات التى حكيت فى حق محمد ابن عثمان بن أبى شيبة ، ولم يذكر شيئاً من التوثيقات التى قيلت فى حقه ثم قال :

« ولهم كلام آخر فيه » !! .

وهذا فيه إيهام أن الكلام الآخر الذى فيه إنما هو مثل ما ذكر ، وليس الأمر كذلك ، بل كل ما قيل فيه مما جاء من غير طريق ابن عقدة فهو إما توثيق مطلق أو تليين هين كما شرحنا ذلك فى المثال (١٥) من ردِّه لكلام الأئمة من القسم الثالث من هذا الكتاب .

١٢ ــ قال الشيخ الألبانى فى عمر بن حمزة :

« .. وقال الذهبى فى « الميزان » : ضعفه يحيى بن معين و ... » .

فأخذ المعترض يردُّ هذا التضعيف بكل وسيلة (ص ١٤٢ــ١٤٤) وقد مرَّ تفنيد قوله فى المثال (٤) من الموضع المشار إليه قريباً .

والمهم هنا أنه ختم كلامه بقوله :

« ومما سبق يعلم أن إطلاق الضعف على عمر بن حمزة ــ معزواً إلى ابن معين ــ كما فعل الألبانى ليس بجيد ، ومخالف لما صدر عن ابن معين نفسه » . اهـ .

أقولُ :

هذا عجب فإن الشيخ الألبانى لم يقل هذا أصلاً وإنما الذى قاله هو

الذهبى فى كتابه « الميزان » ، والشيخ نقله عنه بواسطة « الميزان » فَلِمَ التشنيع على الشيخ بما إن كان خطأً فهو برىء منه ، فكيف وهو حق لا شك فى ذلك .

والذهبى رحمه الله تعالى ليس أول من عزا هذا لابن معين ، بل عزاه إليه أيضاً المزى فى « تهذيبه » ولم يتعقبه مغلطاى مع أنه لا يترك له مثل ذلك ، وكذا الحافظ ابن حجر ، بل إن هذا اعتمد هذا التضعيف فى « التقريب » فقال : « ضعيف » .

١٣ ــ تعرض الشيخ فى « الإرواء » (٦/٤٩) لحديث مسلم من طريق أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حيّاً وميتاً ولعقبه » .

فقال الشيخ :

« أبو الزبير مدلس وقد عنعنه » .

ثم استدرك فقال فى الهامش :

« ثم رأيت النسائى قد أخرجه مختصراً وفيه تصريح أبى الزبير بالتحديث » .

فتعقبه المعترض فقال (ص ٨٥) :

« رواه النسائى (٦/٢٧٤) بألفاظ متعددة والذى فيه التصريح بالتحديث ليس مختصرًا كما رآه الألبانى ، ونصه فى النسائى : « يا معشر الأنصار أمسكوا عليكم - يعنى أموالكم - ولا تعمروها فإنه من أعمر شيئاً فإنه لمن أعمره حياته ومماته » فكن يقظاً لأوهام الألبانى » .

أقولُ :

كيف لا يكون هذا مختصراً وليس فيه ما فى الأول من قوله : « ولعقبه » ؟! . فإن هذه لفظة ينبنى عليها حكم مستقل كما لا يخفى !

ومع ذلك فقد أخرج النسائى الحديث أيضاً قبل هذه الرواية التى ذكرها المعترض مباشرة بلفظٍ مختصرٍ ، وفيه تصريح أبى الزبير بالسماع ، ولفظه فيه :

« ابن جريج ،قال : أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعمر شيئاً فهو له حياته ومماته » !! .

فأى الأوهام إذن ينبغى أن نتيقظ لها ؟! .

* * *

*** التشنيع على الشيخ بتحميل كلامه مالا يتحمله وإلزامه بما لا يلزمه !!**

١٤ ــ علق الشيخ الألبانى على حديث ابن عمر فى مسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر : « إن تطعنوا فى إمارته ــ يريد أسامة بن زيد ــ فقد طعنتم فى إمارة أبيه من قبله ، .. » الحديث ، وفيه : « فأوصيكم به ، فإنه من صالحيكم » . فقال :

« فى إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ فى « التقريب » لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله : « فأوصيكم به » . اهـ .

فقال المعترض (ص ١٦٠) :

« تحصل من هذا الآتى :

١ ــ تضعيف عمر بن حمزة ، وقد مرَّ رَدُّ هذا التضعيف .

٢ ــ أن لفظة : « فأوصيكم به » منكرة مردودة ... » . اهـ .

أقولُ :

الاستنتاج الثانى لا يفهم من كلام الشيخ بالمرة لأن الشيخ لم يُرِدْ بكلامه هنا الحكم على الحديث ، ولا على هذه اللفظة ، وإنما هو يحكى واقعاً ، فإنه بالفعل قد روى مسلم هذا الحديث من طريق أخرى نحو رواية عمر بن حمزة بدون قوله : « فأوصيكم به » ، أما ما يترتب على هذا من حكم على هذه اللفظة فلم يتعرض له الشيخ لأن المجال ليس مجال تحقيق ، وإنما مجال تعليق .

ومما يقوى هذا أنه لما تعرض لتحقيق الحديث ، وتحقيق هذه الزيادة صحح الحديث بها ، وهذا يدل على أنه وقف على ما يقوى هذه الزيادة ، ويدل

على أنها محفوظة .

فقد ذكر الشيخ الحديث بالزيادة فى كتابه « صحيح الجامع الصغير » (١٤٢٩) وقال : « صحيح » وهذا يدل على أنه لم يكن يقصد من تعليقه على الحديث فى « مختصر صحيح مسلم » أن يعلَّ هذه الزيادة ، أو يحكم عليها بأنها منكرة مردودة كما يزعم المعترض . والحمد لله على التوفيق .

١٥ ــ ضعف الشيخ حديث عمر بن حمزة ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ثم ينشر سرها » .

ضعفه الشيخ لضعف عمر بن حمزة ، ثم قال :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث » .

فتعقبه المعترض فقال : (ص ١٥٤) :

« لو سُلِّم تضعيف عمر بن حمزة فلا يلزم منه تضعيف الحديث ، لأنك إن لم تجد ما تشد به هذا الحديث فهذا قصور بلا ريب ... أما القصور فهو ناتج عن أمرين :

الأول : أن عمر بن حمزة قد يكون توبع ، ولكن الشيخ الألبانى لم يقف على المتابعة ، وهذا يحدث كثيراً منه ، وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه فى ثنايا هذا التنبيه » .

أقولُ :

هذا كلام لا يعجز عنه أحد ، يستطيع أى إنسان أن يرد ما يخالف هواه بمثل هذا ، ولكن دعك من الظن و « قد يكون » وائت بالخبر اليقين ، فقد علمت أن هذا الكلام لا يساوى فى سوق المناظرة فلساً .

ثم قال :

« وإذا قال الألبانى : لم أجد حتى الآن ... إلخ يلزم منه أنه اطلع على جميع المستخرجات على مسلم على الأقل حتى يقول هذا القول ، وهذا لم

يقع له ... » .

أقولُ :

هذا لا يلزمه لأنه لا ينفى وجود العاضد وإنما ينفى اطلاعه عليه ، وفرق بين نفى العلم ونفى الوجود لكن هل أنت وقفت على ما تعضد به هذا الحديث أم الأمر كما قال الشاعر :

شَكَوْنَا إِلَيْهِمْ خَرَابَ العِرَاقِ فَعابُوا عَلَيْنَا شُحُومَ البَقَر

ثم إن قولك هنا : « إن عمر بن حمزة قد يكون توبع ... » لماذا عدلت عنه (ص ١٤٦-١٤٧) عندما فسرت النكارة فى قول الذهبى على هذا الحديث : « فهذا مما استنكر لعمر » بالتفرد ، فكيف يتفرد الراوى ويتابع فى حديث واحد فى آن واحد ؟!! وانظر المثال (٣) من ردِّ المعترض لكلام الأئمة فى القسم الثالث .

ونكتفى بهذا القدر ، والحمد لله على التوفيق ...

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونا بالإيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

* * *

فهرس الأبحاث

ذكر بعض ما أعلَّه الأئمة
من متون الصحيحين

١٦٠ المثال الرابع ..
١٦٥ المثال الخامس ..
١٦٦ المثال السادس ..

١٦٨ ذكر بعض ما استشهد به وهو ضعيف جداً أو شاذ أو منكرٌ

ذكر المؤلف فيه مثالين ..

١٦٨ المثال الأول ..
١٦٩ المثال الثانى ..

١٧٣ ذكر بعض ما استشهد به وهو قاصر عن الشهادة

ذكر فيه المؤلف ثلاثة أمثلة ..

١٧٣ المثال الأول ..
١٧٦ المثال الثانى ..

١٨٣ اعتبارٌ

بين فيه المؤلف أن المعترض قد يقحم فى المتابعات فضلاً عن الشواهد ما هو قاصر عن الشهادة لوجود البون الشاسع بين اللفظين فضلاً عن المعنيين .

١٨٣ المثال الثالث ..

١٨٥ اعتبارٌ

ومن العجيب أنه ينكر ذلك على الشيخ الألبانى حينما يريد التشنيع

تضعيفه لبعض رجال وأسانيد مسلم
وتناقضه فى ذلك

بين فيه تناقض المعترض حيث إنه زعم أن الإجماع حاصل على صحة أسانيد الصحيحين وأخذ يشنع على الشيخ لكونه تكلم فى بعض رجالهما أو بعض أسانيدهما ، ومع هذا فقد وجدنا المعترض فى هذا الكتاب يضعف بعض رجال وأسانيد مسلم ليهدم بذلك ما بناه وليقع فى التناقض والتخبط .

وقد ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة على ذلك ..

إيهامه خفة ضعف
من هو شديد الضعف

بين المؤلف أن المعترض فى هذه المواضع يلجأ إلى الاختصار والإجمال مع أنه هو نفسه ينكر ذلك على الشيخ .

وتم الفهرس بحمد الله ونعمته

فهرس الأحاديث والآثار

أ

ت

ج - خ

غ - ق

م

ن - هـ

أحاديث لم يذكر لفظها

فهرس الرواة

أ

ب - ث

خ - د

ر

ز

س

ش

ص - ط

ع

غ - ق

ك - ل

م

ن - و

ى

الكنى

ابن فلان

النساء